الإمارات الإسلامي
EMIRATES ISLAMIC

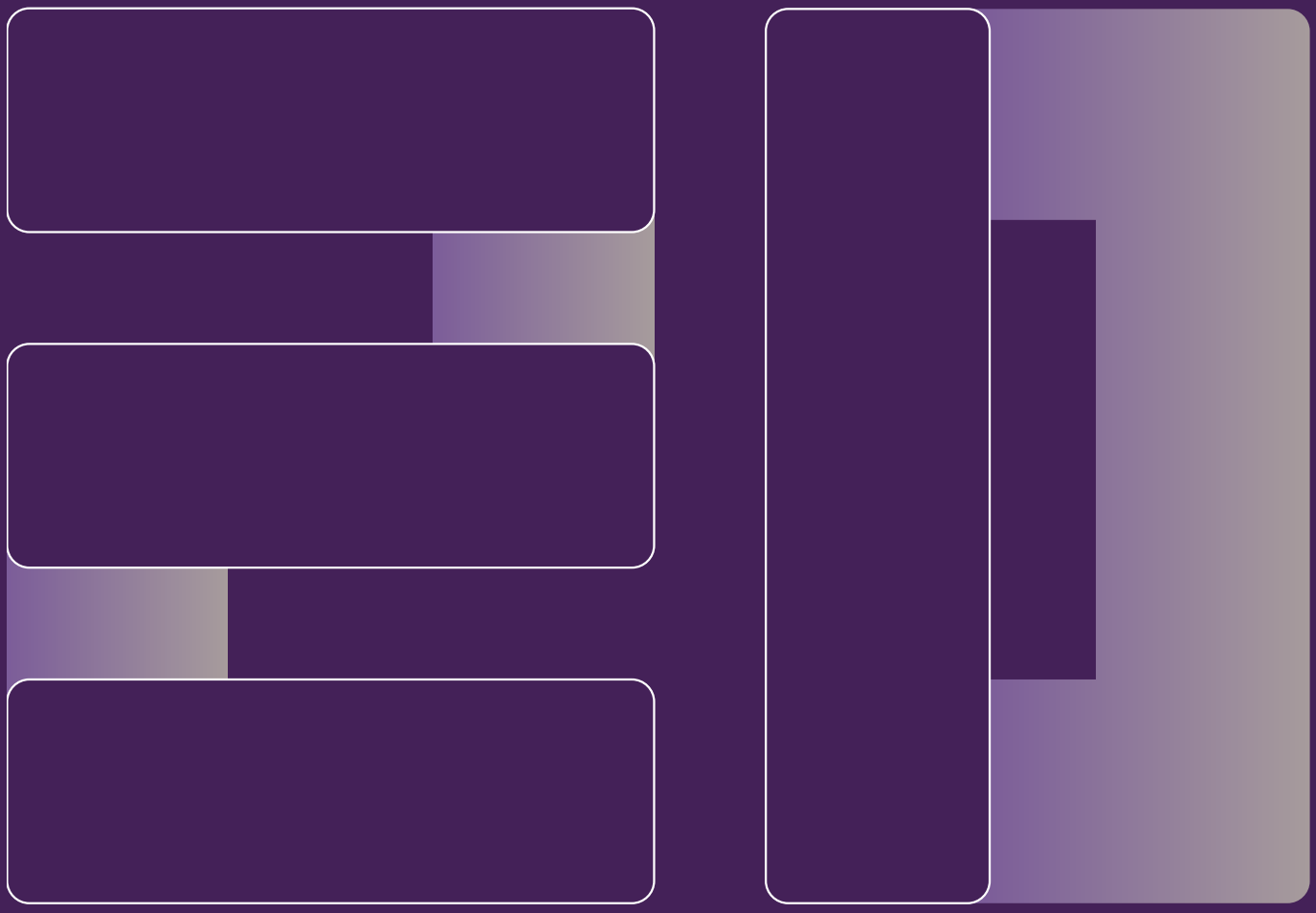

عشرون عاماً من النجاح المشترك

التقرير السنوي ٢٠٢٤

بسم الله
الرحمن الرحيم

صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان
رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم
نائب رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة
رئيس مجلس الوزراء حاكم إمارة دبي

سمو الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم
نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع لدولة
الإمارات العربية المتحدة وولي عهد دبي

سمو الشيخ مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم
نائب حاكم دبي، نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية
في دولة الإمارات العربية المتحدة

٢٠ عاماً من النجاح المشترك

واصل الإمارات الإسلامي تقدمه نحو تحقيق أهدافه عبر مسيرته المتميزة والممتدة لعقدين من الزمن، مستلهماً رؤيته الهادفة لإحداث تحول في الخدمات المصرفية الإسلامية، إلى أن احتل الصدارة ورسخ تميزه الرائد في تعامله مع عملائه وموظفيه والمجتمعات التي يتعامل معها. ويشكل الإيمان بالنجاح المشترك جوهر هذه المسيرة، انطلاقاً من رؤية تؤكد أن كل إنجاز يسهم في بناء مستقبل أفضل للجميع.

لطالما بادر الإمارات الإسلامي إلى الارتقاء بمعايير الأداء على كافة الأصعدة، من إرساء معايير جديدة لخدمة المتعاملين إلى تبني التكنولوجيا الحديثة وتمكين موظفيه، وصولًا إلى الاستدامة. حيث إن جميع الإنجازات التي حققها المصرف على مدى عشرين عاماً لم تكن خطوات للأمام فحسب، بل كان لها أيضاً تأثير ملموس في حياة الأفراد الذين يخدمهم المصرف والقطاعات التي يرسم ملامحها. هذا الالتزام الدائم بالنمو والابتكار جعل الإمارات الإسلامي المحرك الرئيسي في قطاع الخدمات المالية في دولة الإمارات ورائداً في مجال التمويل الإسلامي على الساحة العالمية.

مع احتفال الإمارات الإسلامي بعشرين عاماً من التقدم، يواصل المصرف تمسكه برسالته في رسم مستقبل الخدمات المصرفية الإسلامية الذي يُمكّن ويُلهم ويحدث تغييراً حقيقياً. وهو يستمر في مسيرة الابتكار والتطور والنمو بسرعة لا تضاهى كمصرف إسلامي في دولة الإمارات، سعياً لبناء مستقبل أفضل للجميع. كما يواصل مع عملائه وموظفيه والمجتمعات التي يخدمها في بناء إرث من الإنجازات والتطلعات والتقدم، سيقود مسيرته خلال العشرين عاماً القادمة وما بعدها.

جدول المحتويات

التقرير الاستراتيجي	**٢-٣٧**	
٢	كلمة رئيس مجلس الإدارة	
٤	كلمة الرئيس التنفيذي	
١٤	لمحة عنا	
٢٠	نموذج الأعمال	
٢٢	لمحة عن السوق	
٢٤	كلمة نائب الرئيس التنفيذي	
٢٨	مراجعة المسؤول الرئيسي للشؤون المالية	
٣٢	مراجعة الأداء	
-	الخدمات المصرفية للأفراد وإدارة الثروات	
-	الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات	
-	الخزينة والأسواق	
٣٨	إدارة المخاطر	
ملخص الممارسات البيئية والاجتماعية والشركات	**٤٦-٥١**	
الحوكمة المؤسسية	**٥٢-١١٣**	
تقرير مجلس الإدارة	**١١٤-١١٩**	
التقرير الشرعي السنوي والإشعار الزكوي	**١٢٠-١٢٣**	
التقارير المالية	**١٢٤-١٨٦**	

صفحة ٢

كلمة رئيس مجلس الإدارة - عشرون عاماً من النجاح المشترك

صفحة ٤٨

ملخص الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات

الإمارات الإسلامي يوقع اتفاقية تمثل نقطة تحول في مجال الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات

صفحة ٥٢

الحوكمة المؤسسية

المسؤولية والعدالة والشفافية مع أصحاب المصلحة لدينا

شرح للتقارير السنوية المتكاملة

يشمل هذا التقرير المتكامل النظرة العامة الاستراتيجية والتشغيلية، وملخص الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، وتقرير حوكمة الشركات، والتقرير الشرعي، وتقرير مجلس الإدارة، والبيانات المالية كما في ديسمبر ٢٠٢٤.

ويأتي هذا التقرير تتويجا للمراقبة والتقييم الصارمين لأنشطتنا عبر مجمل عملياتنا ووحدات أعمالنا وجهود الاستدامة

كلمة رئيس مجلس الإدارة

عشرون عاماً من النجاح المشترك

> حققنا خلال عام ٢٠٢٤ أفضل أداء مالي في تاريخنا، مما رسخ مكانتنا كأسرع المصارف الإسلامية نمواً في دولة الإمارات."

السيد/ هشام عبدالله القاسم
رئيس مجلس الإدارة

مع احتفالنا بمرور عشرين عاماً على تأسيس الإمارات الإسلامي، أستعيد بالغ الفخر والاعتزاز ما حققناه من إنجازات، ودورنا الرائد والانتقالي في الدفع بمسار التقدم للأعمال المصرفية الإسلامية في المنطقة. هذا الإنجاز يعكس التزامنا بالابتكار المستمر والمبادئ المصرفية الأخلاقية التي وجهت مسيرتنا منذ البداية ولا تزال اليوم أقوى من أي وقت مضى.

عندما أستعرض التطورات التي حدثت في العقدين الماضيين، أشعر بسعادة غامرة بالتطور الكبير الذي شهده قطاع الخدمات المصرفية الإسلامية، والدور الذي لعبه الإمارات الإسلامي في ذلك التطور. على الرغم من كوننا مؤسسة فتية وديناميكية، نجحنا في اجتياز مراحل اقتصادية متعددة، واستكملنا عملية دمج بنك دبي، وتغلبنا على التحديات التي فرضتها الجائحة ، فضلا عن أننا واكبنا التطورات المتسارعة للتكنولوجيا الرقمية.

نحن اليوم في صدارة قطاع الأعمال المصرفية الإسلامية بفضل ما حققناه من أداء مالي متميز ومتسق تجلى في نتائجنا القياسية لهذا العام، فضلًا عن ريادتنا في مبادرات رقمية متطورة، وقدرتنا على تحقيق قيمة مستدامة.

هذا النجاح يستند إلى رؤيتنا كمصرف للجميع، يقدم الدعم لكافة القطاعات الاقتصادية وينبح للأفراد والشركات بناء أسس متينة في دولة الإمارات. ومع احتفالنا بهذا النجاح الكبير، أتطلع بتفاؤل إلى الفرص التي تنتظرنا في المستقبل، وأؤكد مجدداً التزامنا برسم مستقبل الخدمات المصرفية الإسلامية من خلال التحسين المتواصل وخدماتنا المتميزة على امتداد شبكتنا المتنامية.

استراتيجية محدثة تحقق الأهداف المنشودة

أطلق الإمارات الإسلامي هذا العام استراتيجية محدثة تتلاءم مع تطورات السوق المتسارعة والفرص الواعدة واحتياجات المتعاملين المتغيرة. وقد ركزت الاستراتيجية بشكل رئيسي على زيادة الحصة السوقية في مختلف قطاعات الأعمال من خلال تعزيز العلاقات مع المتعاملين الحاليين واستقطاب متعاملين جدد. وأسفرت الجهود الاستراتيجية الرامية إلى تنويع مصادر الدخل واستكشاف فرص جديدة عن معدلات نمو ملحوظة، حيث أدت المبادرات الجديدة والعروض المحسنة دوراً أساسياً في توسيع قاعدة المتعاملين وزيادة تفاعلهم وتقديم حلول مخصصة لهم.

شكّل تسريع وتيرة الرقمنة ركيزة محورية في هذه الاستراتيجية، حيث تم استثمار مبالغ كبيرة في التكنولوجيا والرقمنة بهدف توفير تجارب مصرفية سريعة وآمنة ومريحة. وتمثلت أبرز إنجازات العام في الإطلاق الناجح للتطبيق الجديد للخدمات المصرفية عبر المتحرك +EI ومنصة إدارة الثروات الرقمية، فضلًا عن رحلة فتح الحسابات الرقمية بشكل تام.

يمثل تحسين تجربة المتعاملين ركيزة أساسية لتحقيق رؤيتنا الاستراتيجية، حيث ساهم الاستثمار في تحسينها، بما في ذلك تبسيط إجراءات حل الشكاوى، في تعزيز جودة الخدمة والكفاءة. كذلك أولينا اهتماماً خاصاً لتطوير قدرات الموظفين بهدف تعزيز المرونة والتمكين والشمول. ويظل التوطين أولوية استراتيجية، حيث نبذل جهوداً مستمرة لجذب الكفاءات الإماراتية وتطويرها عبر برامج فعالة للتدريب وتعزيز المهارات.

أسرع المصارف الإسلامية نمواً في دولة الإمارات

حققنا خلال عام ٢٠٢٤ أفضل أداء مالي في تاريخنا، مما رسخ مكانتنا كأسرع المصارف الإسلامية نمواً في دولة الإمارات. وانعكس ذلك في ميزانيتنا العمومية القوية، حيث سجلت أصولنا أعلى معدل نمو سنوي مركب في الدولة بعد جائحة كوفيد. وقد جاء هذا النمو في الأصول والودائع مدفوعاً باتساع ملحوظ في قاعدة المتعاملين في قطاعي الخدمات المصرفية للأفراد والشركات، مما أسهم في زيادة التمويلات والودائع، ونمو الأعمال بمعدل عشري، مدعوماً بارتفاع معدلات الربح التي عززت الربحية بشكل أكبر.

كان لالتزامنا بالابتكار والكفاءة التشغيلية دور أساسي في تحقيق هذه النتائج المتميزة، حيث أسهمت الاستثمارات الاستراتيجية في الأتمتة والرقمنة بتبسيط الإجراءات وتقليل التكاليف بشكل ملحوظ، إلى جانب تحسين جودة الخدمات المقدمة. وتؤكد هذه الإنجازات نجاح استراتيجية الإمارات الإسلامي وتعزز موقعه ضمن مسار النمو المستمر وتحقيق القيمة المضافة في الأعوام القادمة.

تقدم ملحوظ في مسار الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات

يلتزم الإمارات الإسلامي بحوكمة راسخة وإدارة حكيمة للمخاطر، وتمثل الاستدامة والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات محوراً رئيسيا لعملياته التشغيلية. تضمن هذه الركائز حماية مصالح المساهمين وتعزيز قدرتنا على تنفيذ استراتيجيتنا وتحقيق قيمة مستدامة على المدى الطويل. لقد أحرزنا في عام ٢٠٢٤ تقدماً كبيراً في التزامنا بمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي (COP28) عن طريق مواءمة جهودنا مع الأهداف العالمية والإقليمية في مجال الاستدامة. ومن خلال تعزيز الكفاءة التشغيلية على مستوى المصرف، نجحنا في تقليل أثرنا على البيئة وتعزيز التزامنا بمستقبل أكثر استدامة.

إرساء معايير عالية للالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية

نواصل التزامنا بأحكام الشريعة الإسلامية ونعمل على تعزيزه في جميع منتجاتنا وخدماتنا وعملياتنا. كما نضمن الامتثال للوائح التنظيمية المعمول بها، ونرسي معايير جديدة في السوق، من خلال اعتمادنا لأعلى معايير مبادىء الشريعة الإسلامية المتبعة في القطاع المصرفي.

كذلك نلتزم بتعزيز خدماتنا وعروضنا بما يتوافق مع الممارسات الشرعية المتطورة، مع الحرص على الشفافية والعدالة والسلوك الأخلاقي لتلبية الاحتياجات المتنوعة لمتعاملينا الكرام.

دعامة راسخة لإنجازات أكبر

مع تطلعنا إلى المستقبل، تبقى الأسس الاقتصادية لدولة الإمارات راسخة وقوية، ما يوفر قاعدة متينة للنمو في الأعوام المقبلة. ورغم أن المشهد الاقتصادي قد يحمل تحديات متباينة بسبب تقلب أسعار النفط وتغير معدلات الربح واستمرار التوترات الجيوسياسية، فإننا نظل على عهدنا بتحقيق التميز واغتنام الفرص الواعدة. وسنواصل تنفيذ استراتيجيتنا بدقة، مع الاستمرار في توسيع أعمالنا في كافة القطاعات.

في الختام، أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن عميق امتناني للتوجيهات والثقة والدعم الذي نلقاه من القيادة الرشيدة في دبي ودولة الإمارات، التي تلهمنا كل يوم لمواصلة تحقيق طموحاتنا. بالنيابة عن مجلس الإدارة، أتقدم بجزيل الشكر لجميع متعاملينا وشركائنا وموظفينا ومساهمينا على دورهم المحوري في بلوغ الإمارات الإسلامي المكانة التي يحتلها اليوم. فيما نمضي قدماً في مسيرتنا نحو المستقبل، نجدد التزامنا بمواصلة مسيرة النجاح وتعزيز القدرات والابتكار والنجاح المشترك خلال العشرين عاماً القادمة وما بعدها.

السيد/ هشام عبدالله القاسم
رئيس مجلس الإدارة

كلمة الرئيس التنفيذي

> لقد كانت مسيرتنا حافلة بالنمو والنجاح على مدى عقدين الزمن، وتوجناها بعام حققنا فيه إنجازات متميزة."

السيد/ فريد الملا
الرئيس التنفيذي

أداء استثنائي ونتائج متميزة

نمو إجمالي الأصول (على أساس سنوي)
٪٢٦,٦

نمو الإيرادات (على أساس سنوي)
٪١٢,٦

حقق الإمارات الإسلامي إنجازات استثنائية في عام ٢٠٢٤ تجلت في نمو مالي قوي في إيراداته من الدخل الممول وغير الممول. بفضل الارتفاع الكبير في الودائع والتمويل المقدم للمتعاملين، واصلنا مسيرة النمو وحققنا مستويات جديدة من الربحية.

ما زال التزامنا بالابتكار في مجال الأعمال المصرفية الإسلامية نقطة تميزنا عن غيرنا. لقد حققنا إنجازات هامة في هذا الشأن مثل إصدار أول صكوك مقومة بالدرهم لمصرف إسلامي في الدولة بقيمة مليار درهم، وإطلاق أول خدمة مصرفية عبر تطبيق "واتساب" على مستوى العالم في هذا القطاع. هذه الإنجازات تؤكد قوة استراتيجيتنا وتركيزنا الراسخ على تحقيق قيمة مستدامة للمستثمرين وجميع أصحاب المصلحة.

لقد شهد العام العشرون منذ تأسيسنا تحقيق أرقام قياسية جديدة، حيث سجل الإمارات الإسلامي أعلى مستوى على الإطلاق في نتائجه ونمو أعماله. كما شهد أداء مالياً قوياً وأعلى معدل للربحية في تاريخه، بزيادة نسبتها ٣٢,٥٪ مقارنة بالعام السابق، نتيجة لالتزامنا بتنفيذ استراتيجيتنا بكفاءة.

جاء هذا الإنجاز نتيجة النمو الملحوظ في الإيرادات من الدخل الممول وغير الممول، مما أدى إلى هامش صافي ربح قوي وانخفاض في تكلفة المخاطر. وبفضل متانة وضعنا من حيث رأس المال والسيولة، ما زلنا قادرين على توسيع قاعدة المتعاملين والاستفادة من الفرص الناشئة والمحافظة على زخمنا الإيجابي في العام المقبل.

التركيز على استقطاب المتعاملين من خلال منتجات وعروض جديدة

عزز الإمارات الإسلامي هذا العام مكانته الريادية في مجال الخدمات المصرفية الإسلامية عبر طرح مجموعة من المنتجات والخدمات المصممة خصيصاً لتلبية الاحتياجات المتغيرة لمتعامليه، بما يعكس تركيزه على استقطاب مزيد من المتعاملين. وقد دعم ذلك تكثيف عمليات البيع المتبادل، مما حقق عوائد قوية وأسهم في ترسيخ علاقات المصرف مع متعامليه في جميع القطاعات.

وكان من أبرز المبادرات إتاحة التداول الجزئي للصكوك، وهي خطوة رائدة تسمح للمتعاملين بتنويع محافظهم باستثمارات أقل، وتجعل الاستثمارات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية متاحة على نطاق أوسع.

كما أطلق المصرف عدة خيارات جديدة لودائع الوكالة، مثل دفع الأرباح مقدماً ودفع الأرباح على مراحل، مما يوفر مرونة أكبر لجذب مجموعة أوسع من المتعاملين. بالإضافة إلى ذلك، طرح المصرف بطاقة "فيزا سيغنتشر" إماراتية بحلة جديدة تمنح امتيازات حصرية للمواطنين الإماراتيين، في خطوة تعكس التزامه بتوفير حلول مالية مخصصة تلائم مختلف شرائح المجتمع.

يمثل التركيز المستمر على تحسين تجربة المتعاملين ركيزة أساسية في استراتيجية الإمارات الإسلامي، حيث أدى الاستثمار في التحول الرقمي إلى تحسين مستوى رضا المتعاملين، إلى جانب تحقيق قفزة تعادل ٨٠ مرتبة في التصنيف العالمي لعلامتنا التجارية.

اعتمدنا كذلك خدمات قائمة على واجهات برمجة التطبيقات بهدف تسهيل الوصول إلى خدماتنا المصرفية وتحسين كفاءتها. ومن الإنجازات الرئيسية توفر خدمات إرسال الحوالات، والاستعلام عن الحساب، وكشوفات الحساب، وإتاحة إشعارات نظام "سويفت" عبر واجهات برمجة التطبيقات، التي أتاحت للمتعاملين دمج الخدمات المالية في عملياتهم اليومية بفاعلية أكبر. وتؤكد هذه المبادرات حرص الإمارات الإسلامي على استخدام التكنولوجيا المتقدمة للارتقاء بجودة الخدمات وتعزيز الشراكات.

كان تخصيص الخدمات أحد المجالات الاستراتيجية الأخرى التي ركزنا عليه، حيث طورنا حلولًا مالية مخصصة لتلبية احتياجات كل متعامل على حدة. وأعطى الإمارات الإسلامي الأولوية للتواصل الاستباقي مع المتعاملين، لضمان حصولهم على الاستشارات والحلول المناسبة، من المحافظ الاستثمارية الشخصية إلى منتجات التمويل الشخصي المخصصة. وقد ساهم هذا النهج في زيادة رضا المتعاملين، وتعزيز ولائهم، وجعل المصرف شريكاً موثوقاً لقاعدة متعامليه المتنوعة.

أسهم تبسيط الإجراءات وتحسين الدعم المقدم للمتعاملين في الارتقاء بالتجربة المصرفية إلى مستويات أعلى، حيث سهّلت الإجراءات المبسطة فتح الحسابات للمتعاملين الجدد بصورة أسرع وأكثر مرونة، بينما أدى تحسين العمليات في الفروع إلى تقليل زمن الانتظار والارتقاء بجودة الخدمات. علاوة على ذلك، تُقدم فرق خدمة المتعاملين الدعم بلغات متعددة في جميع قطاعات الأعمال، وتساعد المتعاملين في تلبية احتياجاتهم الخاصة.

تسريع مسار التحول الرقمي والابتكار

شهد هذا العام تسارع وتيرة التحول الرقمي في الإمارات الإسلامي، مما عزّز مكانته كقوة مبتكرة في قطاع الأعمال المصرفية الإسلامية. وكان أساس هذا التقدم تحسين مزايا تطبيق El+ للخدمات المصرفية الرقمية، حيث بات التطبيق يقدم تجربة سهلة ومريحة للمستخدمين. وتشمل مزايا التطبيق التحقق من البيانات البيومترية، والتحويلات المالية الفورية، وخدمة التحويل السريع "كويك ريميت"، فضلًا عن تحليلات مالية مخصصة، مما يجعله أداة ضرورية للمتعاملين الباحثين عن خدمات مصرفية آمنة وفعالة.

من أبرز المبادرات في هذا السياق مشروع "بروجكت سمبلفاي" وهو بوابة للخدمة الذاتية لمتعاملي الخدمات المصرفية للشركات والأعمال، و مشروع مسار، وهو عملية مؤتمتة لحجز صفقات المرابحة وتداولها، وقد أسهمتا معاً في تبسيط الإجراءات وتحسين كفاءة العمليات. كما يدعم هذه الجهود نظام "DMS" لإدارة القرارات الآلي، الذي يتيح أتمتة العمليات في الخدمات المصرفية للأفراد وإدارة الثروات. من خلال تبني التكنولوجيا المبتكرة، يواصل الإمارات الإسلامي تطوير قدراته الرقمية، لضمان تجربة مصرفية تتيح قدراً أكبر من السهولة والكفاءة والتركيز على المتعاملين.

إشراك ودعم الكفاءات

حافظ الإمارات الإسلامي طوال العام على تركيزه على إشراك الموظفين ودعمهم نظراً لكونهم الأساس الذي يقوم عليه نجاحنا. ويُعد توفير بيئة عمل إيجابية وشاملة محور استراتيجيتنا في إشراك الموظفين. من خلال برامج تدريب وتطوير محددة الأهداف، مثل برامج كلية القيادة وكلية علوم البيانات، ونواصل الاستثمار في تعزيز مهارات الموظفين وقدراتهم لضمان جاهزيتهم للنجاح في بيئة مصرفية ديناميكية. وتسهم هذه المبادرات في دعم التطور المهني للموظفين، ومواءمته مع أهداف المصرف الاستراتيجية على الأمد الطويل، وتعزيز ثقافة الأداء المتميز على مستوى المصرف.

أولوياتنا في عام ٢٠٢٥

في عام ٢٠٢٥، سيواصل الإمارات الإسلامي تركيزه على تعزيز أهدافه الاستراتيجية لتحقيق النمو وتقديم قيمة مضافة لجميع أصحاب المصلحة. سيظل تحسين تجربة المتعاملين في صدارة أولوياتنا، مع توجيه الجهود نحو تحسين جودة الخدمات وتخصيص المنتجات والخدمات وتبسيط الإجراءات لتقليل زمن إنجاز المعاملات. كما ستحظى الكفاءة التشغيلية بأهمية قصوى، حيث سنطبق إجراءات لخفض التكاليف، وتحسين العمليات، وتعزيز الإنتاجية، بما يدعم أداءنا بشكل عام.

ستكون إدارة المخاطر والاستدامة ركيزتان أساسيتان في خططنا للعام ٢٠٢٥. من خلال تعزيز الأطر العامة لإدارة المخاطر والضوابط الرقابية، سنتمكن من التخفيف من آثار المخاطر الرئيسية مع ضمان الامتثال الكامل للمتطلبات التنظيمية. سنواصل كذلك تعزيز الاستدامة من خلال إدراج معايير الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في قراراتنا، وتقليل أثرنا البيئي، ودعم المبادرات الاجتماعية التي تسهم في تنمية المجتمع.

في عام حافل بالإنجازات كان ختامه تتويجاً لعشرين عاماً من النمو المرتكز إلى أهداف واضحة، أود أن أتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى رئيس مجلس الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة على توجيهاتهم السديدة، وإلى موظفينا على تفانيهم الدائم، وإلى متعاملينا الكرام على ثقتهم المستمرة بالإمارات الإسلامي. ونتطلع لمواصلة التقدم الذي حققناه معاً على مدى عشرين عاماً لبلوغ آفاق أرحب وإنجازات أكبر في المستقبل.

السيد/ فريد الملا
الرئيس التنفيذي

مبادرات رائدة

يُعد الإمارات الإسلامي رائداً في قطاع الخدمات المصرفية الإسلامية، لا سيما في مجالي الابتكار الرقمي والاستدامة. وفيما يلي بعض من مبادراته الرائدة:

- أول مصرف إسلامي في دولة الإمارات يطلق تطبيقاً للخدمات المصرفية عبر الهاتف المتحرك
- أول مصرف إسلامي في العالم يقدم الخدمات المصرفية عبر تطبيق "واتساب"
- أول مصرف إسلامي في دولة الإمارات يوفر خدمة Apple Pay

تمكين المتعاملين:
عشرون عاماً من الابتكار لخدمة متعاملينا

أعاد الإمارات الإسلامي إرساء معايير جديدة للتركيز على المتعاملين في قطاع الخدمات المصرفية الإسلامية، حيث وضعهم في صميم كل خدماته، وجمع بين الابتكار والتخصيص لتقديم حلول مالية بمواصفات عالمية. هذا الالتزام بالتميز أتاح للمصرف دعم الأفراد والشركات على حد سواء، وأسهم في رسم ملامح مستقبل مالي أكثر إشراقاً وشمولًا للجميع.

انطلاقاً من ريادة الإمارات الإسلامي في مجال الخدمات المصرفية الإسلامية، أطلق باستمرار خدمات مبتكرة تهدف إلى تعزيز راحة المتعاملين ورضاهم، حيث كان أول مصرف إسلامي في دولة الإمارات يطلق تطبيقاً للخدمات المصرفية عبر الهاتف المتحرك، وأول مصرف إسلامي في العالم يقدم الخدمات المصرفية عبر تطبيق "واتساب"، وأول مصرف إسلامي في دولة الإمارات يوفر خدمة Apple Pay، مما يؤكد التزامه بمواكبة نمط الحياة العصرية للمتعاملين.

يرتبط الابتكار في الإمارات الإسلامي ارتباطاً وثيقاً باحتياجات قاعدة متعامليه المتنوعة، حيث يقدم المصرف مجموعة متكاملة من المنتجات والحلول المخصصة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية والتي تلبي متطلبات الأفراد والشركات والمؤسسات. كما نجح باستمرار في توفير فرص بناء الثروات للجميع، سواء عبر خيارات تمويل السكن المبتكرة، أو الحلول المخصصة للأعمال، أو المنتجات الفريدة مثل التداول الجزئي للصكوك.

> في الإمارات الإسلامي، يبدأ كل ابتكار بسؤال بسيط: كيف نجعل حياة متعاملينا أفضل؟"

يرتكز نجاح المصرف كذلك على استخدامه التحليلات المتقدمة للبيانات لتقديم خدمات متخصصة. من خلال الاستفادة من تطلعات المتعاملين، يقدم الإمارات الإسلامي توصيات مخصصة تتوقع الاحتياجات وتعزز مستوى الرضا. كما أن قنوات الخدمة المتعددة، التي تشمل الفروع والمنصات الرقمية ومراكز الاتصال، تضمن توفير الدعم للمتعاملين في الوقت المناسب أينما كانوا.

مع تبني مفهوم الخدمات المصرفية المفتوحة وتطوير قدرات تبادل البيانات، يمضي الإمارات الإسلامي قدماً نحو تعزيز باقة خدماته المقدمة للمتعاملين. وتوفر هذه الابتكارات للمتعاملين تحكماً غير مسبوق ببياناتهم المالية، ما يمكّنهم من استخدام أدوات مخصصة للتخطيط المالي ووضع الميزانيات بما يتناسب مع احتياجاتهم الفردية. على مدى عقدين من الزمن، أثبت الإمارات الإسلامي مراراً أن التقدم الحقيقي ينبع من تمكين المتعاملين، وهي فلسفة ستظل تحدد ملامح مسيرة المصرف على مدار الأعوام المقبلة.

قيادة مسيرة التقدم الرقمي: ٢٠ عاما من إحداث تحول في الخدمات المصرفية الإسلامية

لا يزال الإمارات الإسلامي قوة دفع لتطوير بيئة الخدمات المصرفية الإسلامية، حيث أعاد صياغة حدود الممكن من خلال الابتكار والتميز الرقمي. وقد قام المصرف بتوظيف التكنولوجيا الحديثة واعتماد استراتيجية تستشرف المستقبل من أجل توفير قيمة مضافة للمتعاملين والموظفين والمجتمع.

يرتكز هذا التقدم على استثمار المصرف في التحول الرقمي، حيث كان من أوائل المؤسسات التي قامت بتبني التكنولوجيا المبتكرة، واستفاد باستمرار من الأدوات الرقمية لتبسيط العمليات وتعزيز تجارب المتعاملين. انطلاقاً من ذلك، يوفر تطبيقه المصرفي الرائد تجربة سلسة تتيح للمتعاملين الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات، بدءاً من إدارة الحسابات إلى خيارات الاستثمار. كما قام المصرف بتبسيط إجراءات فتح الحسابات وإتاحتها بشكل رقمي، مما سمح للمتعاملين ببدء رحلتهم المالية عن بُعد، ما يؤكد التزام المصرف بتيسير خدماته وسهولة الوصول إليها.

عزّز توجه الإمارات الإسلامي نحو الذكاء الاصطناعي وتعلم الأتمتة ريادته في القطاع المالي، حيث اعتمد المصرف روبوتات الدردشة والمساعدات الافتراضية المعززة بالذكاء الاصطناعي لتوفير الدعم للمتعاملين على مدار الساعة، وتقديم تجربة مخصصة لهم، وتبسيط المعاملات المالية المعقدة. كما أسهمت التحليلات الاستشرافية المدعومة بتكنولوجيا التعلم الآلي في رفع كفاءة العمليات عبر توقع احتياجات المتعاملين وكشف عمليات الاحتيال وتقديم استشارات مالية مخصصة لكل متعامل. كما أرست تكنولوجيا التحقق من البيانات البيومترية، بما في ذلك التعرف على الوجه وبصمات الأصابع، معايير جديدة للأمان والمرونة في تقديم الخدمات المصرفية.

في إطار سعيه المستمر نحو الابتكار، يستكشف المصرف آفاق العملات الرقمية وتكنولوجيا blockchain "البلوك تشين." كما يتابع أحدث المستجدات المتعلقة بالعملات الرقمية للبنوك المركزية وتنامي اعتماد العملات المشفرة ليكون على أتم الاستعداد لمستقبل تسهم فيه الأصول الرقمية والتمويل اللامركزي بإعادة تعريف ملامح منظومة الخدمات المالية.

يتبنى الإمارات الإسلامي دائماً الابتكار المؤسسي لتحسين العمليات وتعزيز الكفاءة، بدءاً من أتمتة العمليات وصولًا إلى أتمتة عملية اتخاذ القرارات عبر نظام إدارة المستندات. من خلال إعطاء الأولوية للابتكار واعتماد التكنولوجيا الناشئة والتقنيات الحديثة، يرسخ المصرف دوره كقوة دفع نحو التحول في القطاع المالي الإماراتي، وهو دور قام به على مدى عشرين عاماً وسيواصل تعزيزه خلال السنوات المقبلة.

> "على مدى ٢٠ عاماً، أثبت الإمارات الإسلامي أن الابتكار لا يقتصر على التكنولوجيا فحسب، بل يرتبط بشكل أساسي بتغيير حياة المتعاملين وتعزيز التقدم وإعادة رسم مستقبل الأعمال المصرفية الإسلامية."

نسبة التوطين

٪٣٩,٣

تمكين الموظفين:
بناء ثقافة النمو والتميز

يدرك الإمارات الإسلامي أن موظفيه يشكلون حجر الأساس لنجاحه. لذلك عمل على ترسيخ ثقافة عمل تضمن رعاية الكفاءات، وتركز على الرفاهية، وتحتفي بالتنوع. بفضل استثماره في موظفيه، استطاع المصرف تحقيق النمو وتمكين قواه العاملة من التميز وتقديم مساهمات فاعلة في قطاع الأعمال المصرفية الإسلامية.

يرتكز نهج الإمارات الإسلامي على الالتزام بتطوير الكفاءات، حيث يوفر برامج شاملة للتعلم والتطوير تشمل المهارات التخصصية والتدريب القيادي والنمو الشخصي. كما تربط مبادرات الإرشاد والتوجيه المهني الموظفين الواعدين بأصحاب الخبرة لتشجيع تقدمهم المهني وإعداد الجيل القادم من القادة في المصرف.

يلتزم الإمارات الإسلامي بشكل راسخ بتحقيق أهداف التوطين من خلال دعم وتطوير أصحاب الكفاءات الإماراتيين ليصبحوا قادة المستقبل في الدولة. كما يحرص على تزويدهم بالمهارات اللازمة للريادة والابتكار في مجال الخدمات المصرفية الإسلامية من خلال برامج ومبادرات مخصصة.

يمثل الاهتمام بصحة الموظفين وعافيتهم ركيزة أخرى يقوم عليها نجاح الإمارات الإسلامي. فهو يتبنى ثقافة توازن بين العمل والحياة الشخصية عبر ترتيبات مرنة، مثل العمل عن بُعد وساعات العمل المرنة، مما يسمح للموظفين بالموازنة بين متطلبات حياتهم الشخصية والمهنية. وتشمل برامج الصحة والعافية مبادرات مثل تحديات اللياقة والفحوصات الصحية وورش العمل الخاصة بالصحة النفسية، مما يعكس نهج المصرف الشامل في رعاية موظفيه.

التزام المصرف بتمكين موظفيه يتجلى كذلك في بيئة العمل الشاملة والمتنوعة، حيث يحرص الإمارات الإسلامي على دعم التنوع والشمول من خلال بناء ثقافة يشعر فيها الأفراد من مختلف الفئات بأنهم محل تقدير، وبما يكفل تكافؤ الفرص للجميع. كما تشمل المبادرات الموجهة للمرأة تشجيع النساء على تولي مناصب قيادية والمشاركة الفاعلة في رسم مستقبل المصرف.

تسهم مبادرات إشراك الموظفين في تحفيزهم وترسيخ ارتباطهم بأهداف المصرف. كما يطبق المصرف آليات للتقييم المنتظم، وأنشطة لبناء فرق العمل، وبرامج مكافآت يستمع من خلالها لموظفيه ويرسخ ثقافة العمل الجماعي. بالنسبة للإمارات الإسلامي، لا يعد الاستثمار في الموظفين استراتيجية فحسب، بل هو تجسيد لإيمانه بأن التقدم الحقيقي ينبع من تكاتف قوى عاملة متحفزة يتوفر لها الدعم.

> "في الإمارات الإسلامي، يبدأ النجاح بموظفينا، لنرسم معاً مستقبلًا يقوم على النمو والابتكار والازدهار المشترك."

المساهمة في المجتمع:
٢٠ عاماً من الجهد لبناء مجتمع أفضل

لطالما كان الإمارات الإسلامي خير مثال على روح العطاء والاستدامة. انطلاقاً من التزامه العميق بقيمه الإسلامية، عمل المصرف دائماً على الاستثمار في المجتمع عبر دعم المبادرات الخيرية والممارسات المستدامة وبرامج دعم المجتمع. وقد ساهمت جهود الإمارات الإسلامي في تحسين حياة الناس وتمهيد الطريق لمستقبل أكثر شمولًا وازدهاراً.

يُعد الإمارات الإسلامي رائداً في الاستدامة، حيث قاد قطاع الخدمات المصرفية الإسلامية بمشاريع مبتكرة تعزز التقدم البيئي والاجتماعي. باعتباره أول مصرف إسلامي يصدر صكوك الاستدامة، وجه المصرف الأموال نحو مشروعات ذات تأثير إيجابي على البيئة والمجتمع. ومن خلال تقاريره الشفافة حول الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، يشارك الإمارات الإسلامي مسيرته في تبني ممارسات الأعمال المسؤولة، مع الالتزام بقواعد التمويل الإسلامي المستدام التي تنسجم مع الجهود العالمية لبناء اقتصاد أكثر عدلًا وصداقة للبيئة.

يبرز التزام المصرف بدعم المجتمع بشكل خاص خلال شهر رمضان المبارك، موسم الخير والعطاء، حيث يقدم الإمارات الإسلامي بالتعاون مع مؤسسة تراحم الخيرية، المستلزمات الغذائية الأساسية للأسر المحتاجة عبر مبادرة "المير الرمضاني". كما يقدم وجبات إفطار لآلاف الصائمين تعزيزاً لمشاعر التضامن والانتماء خلال الشهر المبارك. وتسهم هذه الجهود في تلبية احتياجات اجتماعية أساسية، كما تؤكد وتعكس حرص المصرف على معالجة قضايا الأمن الغذائي.

إلى جانب المبادرات الموسمية، ينفذ الإمارات الإسلامي برامج ذات أثر مستدام مثل بطاقات سند، التي تقدم مساعدات مالية للأيتام والأرامل وأصحاب الهمم. كما يساهم المصرف في تسوية ديون السجناء لتسهيل لمّ شملهم بعائلاتهم، ويستثمر في التعليم من خلال توفير منح دراسية وموارد للطلاب ذوي الدخل المحدود، فضلًا عن توزيعات الزكاة وجهود الإغاثة في حالات الكوارث، التي توسع نطاق تأثيره ليشمل الاستجابة للاحتياجات العاجلة ومساندة المتضررين من الأزمات.

من خلال الدمج بين الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية، يرسخ الإمارات الإسلامي دوره كقوة مؤثرة في المجتمع، حيث يعمل باستمرار على تحسين حياة الأفراد والوفاء بقيمه الراسخة. وتمثل الأعوام العشرون الماضية مسيرة مشتركة نحو بناء عالم أفضل وأكثر رحمة.

"من خلال الابتكار والاستدامة والتعاطف الدائم، يبني الإمارات الإسلامي إرثاً من العطاء يغيّر حياة الأفراد ويعزز تنمية المجتمعات."

لمحة عنا

أسرع المصارف الإسلامية نمواً في دولة الإمارات

رسخ الإمارات الإسلامي معايير الخدمات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وقد صُمّمت محفظتنا الشاملة من المنتجات والخدمات لتوفر قيمة مضافة لشبكة متعاملينا المتنامية من أفراد وشركات صغيرة ومتوسطة ومؤسسات من خلال شبكة الفروع الواسعة الخاصة بنا على امتداد دولة الإمارات.

يعد الإمارات الإسلامي ثالث أكبر مصرف إسلامي في دولة الإمارات العربية المتحدة من حيث إجمالي الأصول، وهو شركة مساهمة عامة تمتلك مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني نسبة ٩٩,٩٪ من أسهمها.

الخدمات المصرفية للأفراد وإدارة الثروات

تشمل الخدمات المصرفية الشخصية، والخدمات المصرفية الخاصة، والخدمات المصرفية المميزة، والخدمات المصرفية للأعمال.

المنتجات والخدمات:

- الحسابات الجارية
- حسابات التوفير
- حسابات الودائع
- بطاقات الائتمان
- حلول وخدمات التمويل
- خدمات إدارة الثروات

الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات

تشمل الخدمات المصرفية للشركات، والتمويل المشترك والمهيكل، والمؤسسات المالية.

المنتجات والخدمات:

- التمويل لأجل
- تمويل رأس المال العامل
- التمويل التجاري
- تمويل المشاريع
- التمويل المشترك
- التمويل المهيكل
- حلول إدارة النقد
- الخدمات والمنتجات الرقمية

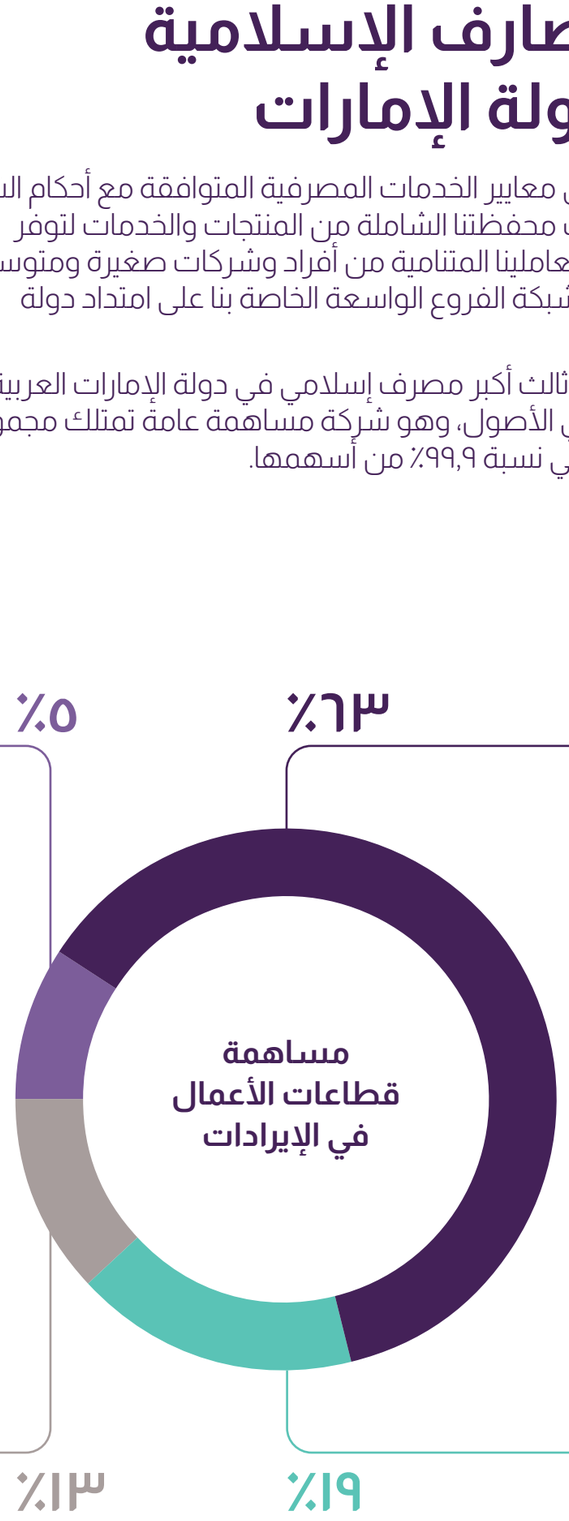

الخزينة والأسواق

تشمل مكتب إدارة الأصول والمطلوبات، والمبيعات والهيكلة، والتدفقات والتنفيذ، ودعم إدارة الأعمال.

المنتجات والخدمات:

- منتجات صرف العملات الأجنبية: المنصة الرقمية لصرف العملات الأجنبية، التداول الفوري للعملات الأجنبية، الوعد، الخيارات
- منتجات الودائع المعززة للعائد: وديعة بمعدل ربح متغير مع حد أدنى، وديعة بمعدل ربح متغير ضمن نطاق محدد، وديعة بمعدل ربح مرتبط بنطاق أسعار الصرف
- منتجات معدلات الربح: مبادلة معدلات الربح، تنفيذ أوامر تداول الأسهم، تنفيذ أوامر تداول وحدات صناديق الاستثمار، ودائع الوكالة، الصكوك

قطاعات أخرى

الجوائز وشهادات التقدير

جوائز إم إي ايه فاينانس إنداستري ٢٠٢٤

أفضل مصرف إسلامي للشركات الصغيرة والمتوسطة

أفضل إصدار سندات خلال العام

جوائز التمويل الإسلامي العالمية ٢٠٢٤

أفضل مصرف إسلامي في دولة الإمارات العربية المتحدة

أفضل مصرف للشركات الصغيرة والمتوسطة في دولة الإمارات العربية المتحدة

أفضل مصرف إسلامي في مجال الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات

أفضل ابتكار في مجال الخدمات المصرفية عبر الهاتف المتحرك

جوائز أخبار التمويل الإسلامي ٢٠٢٤

أفضل مصرف إسلامي بشكل عام

المصرف الإسلامي الأكثر ابتكاراً

جوائز يوروموني للتمويل الإسلامي ٢٠٢٤

المصرف الإسلامي الأكثر ابتكاراً

جوائز إنترناشيونال فاينانس ٢٠٢٤

أفضل مصرف إسلامي للخدمات المصرفية للأفراد

أفضل مصرف إسلامي للشركات الصغيرة والمتوسطة

جوائز ذا ديجيتال بانكر للتمويل الإسلامي العالمي لعام ٢٠٢٤

أفضل بطاقة إسلامية - بطاقة الاسترداد النقدي سويتش الائتمانية

الريادة والابتكار في قطاع الأعمال المصرفية الإسلامية

يعتبر الإمارات الإسلامي من بين المصارف الإسلامية الحديثة والحيوية الأسرع نمواً، ويُعد ثالث أكبر مصرف إسلامي في دولة الإمارات، حيث بلغت ميزانيته العمومية ١١١ مليار درهم.

وهو يتمتع بدعم من بنك الإمارات دبي الوطني وحكومة دبي، ويجمع بين القوة المالية، بمعدل كفاية لرأس المال يبلغ ١٩,١٪ ونسبة تغطية تبلغ ١٤٢,٣٪، فضلًا عن المرونة والابتكار، من أجل تقديم حلول مالية شاملة ومتوافقة مع الشريعة الإسلامية في جميع القطاعات. يقوم المصرف على أسس راسخة من الشفافية والعدالة والتكافل، مما يجعله قوة قادرة على إحداث تحول في قطاع الخدمات المصرفية الإسلامية. وقد ارتفعت قيمة علامته التجارية إلى ٥٥٠ مليون دولار أمريكي، وحل في مراتب متقدمة على قائمة المصارف الإسلامية.

واصل المصرف مسيرته الرائدة بوتيرة متسارعة، محققاً إجمالي دخل بلغ ٥,٤ مليار درهم في عام ٢٠٢٤، بمعدل نمو سنوي مركب قدره ٣٠٪ منذ عام ٢٠٢١. وهو يعد سابع المصارف الأعلى ربحية في دولة الإمارات، حيث بلغ صافي أرباحه السنوية ٢,٨ مليار درهم، مما عزّز قيمته بشكل كبير عبر مساهمته في صافي أرباح المجموعة، وارتفاع ترتيبه من حيث قيمة العلامة التجارية بواقع ٨٠ مرتبة منذ عام ٢٠٢٢. ومحققا إنجازا بارزاً، بإصداره أول صكوك مستدامة بقيمة ٧٥٠ مليون دولار أمريكي، معززاً بذلك مكانته كمصرف رائد في مجالي الاستدامة والأعمال المصرفية الإسلامية.

الإطار العام

رؤيتنا
أن نكون المصرف المتوافق مع أحكام الشريعة الأكثر ابتكاراً لمتعاملينا وكافة أفراد المجتمع

غايتنا
خلق فرص للازدهار

القيم
التعاون
الملكية
الدافع
الريادة

الاستراتيجية

زيادة الحصة السوقية — انظر الصفحة ٢٥

تسريع الرقمنة — انظر الصفحة ٢٦

تحسين تجربة المتعاملين — انظر الصفحة ٢٧

تنمية الموظفين — انظر الصفحة ٢٧

مؤشرات الأداء والإنجازات الرئيسية

الأداء المالي

صافي الأرباح (بالدرهم)
٢,٨ مليار
+٣٢,٥٪

إجمالي الأصول (بالدرهم)
١١١ مليار
+٢٦,٦٪

نسبة رصيد الحسابات الجارية وحسابات التوفير إلى إجمالي الودائع
٧٠,٠٪

ودائع المتعاملين (مليار درهم)

+٢٥,٢٪

نسبة التكلفة إلى الدخل (٪)

تحسن بنسبة ٦,٥٪

الإيرادات (مليار درهم)

+١٢,٦٪

الأداء غير المالي

أتمتة المعاملات
≈١٠٠+
رحلة محسنة

التغطية الرقمية
فتح الحسابات: +٨٨٪
بطاقات الائتمان: +٨٩٪

نسبة المناصب القيادية التي تشغلها المرأة
٢٤٪

نسبة التوطين
+٣٩٪

التبرعات الخيرية (بالدرهم)
٣٧ مليون

عدد مستخدمي EI+
+٥٠٠ ألف

الملف الاستثماري

١ الريادة في تقديم الحلول المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة في دولة الإمارات

- أول مصرف إسلامي في دولة الإمارات يطلق منصة رقمية لإدارة الثروات وتداول الأسهم على تطبيقه للخدمات المصرفية عبر الهاتف المتحرك المسمى +EI
- إطلاق أول صكوك مستدامة بقيمة ٧٥٠ مليون دولار أمريكي وإتاحة التداول الجزئي للصكوك
- جمع ٥٠٠ مليون دولار أمريكي من خلال تسهيلات التمويل المشترك - أول هيكلة متوافقة مع المعيار ٥٩ الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في مصرف إماراتي
- إطلاق هياكل منتجات مبتكرة مثل "المرابحة مزدوجة الشريحة"، مما يعزز مرونة الحلول المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية

٢ قوة مالية تعزز الأداء

- أحد أكثر المصارف ربحية بنسبة نمو في صافي الدخل بلغت ٣٢,٥٪
- أسرع المصارف الإسلامية نمواً بنسبة نمو ٢٦,٦٪ في إجمالي الأصول
- أكبر تحسن في نسبة التكلفة إلى الدخل في السوق بنسبة ٣٠,٧٪
- أدنى تكلفة تمويل في السوق، حيث بلغت نسبة أرصدة الحسابات الجارية وحسابات التوفير إلى إجمالي الودائع ٧٠,٧٪، مما يعزز نمو الميزانية العمومية
- نسب قوية لرأس المال والسيولة ومزيج الودائع ونسبة تغطية مرتفعة

٣ استثمار في التكنولوجيا والابتكار لتعزيز الرقمنة

- أول مصرف إسلامي في العالم يطلق خدمات مصرفية عبر تطبيق "واتساب" مع ميزة الدردشة المباشرة
- تعزيز الخدمات المصرفية الرقمية عبر الهاتف المتحرك من خلال تطبيق +EI ومنصة "بيزنس أونلاين" businessONLINE
- إطلاق خدمة رقمية فورية لفتح الحسابات لتسهيل الإجراءات وتعزيز راحة المتعاملين
- تحسين أكثر من ١٠٠ رحلة عبر أتمتة العمليات، مما يعزز الكفاءة في التكاليف
- توسيع قدرات الخدمات المصرفية عبر واجهة برمجة التطبيقات لتقديم حلول مالية مبسطة تلبي احتياجات شريحة واسعة من المتعاملين
- جهود فعالة لتطبيق الرقمنة والاستثمار فيها من خلال العمل المشترك مع مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني

٤ التزام بالمسؤولية الاجتماعية تجاه متعاملينا ومجتمعاتنا وموظفينا

- التزام بالممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات من خلال وضع إطار التمويل المستدام الخاص بنا
- التبرع لمجموعة من المبادرات الخيرية من خلال صندوق الإمارات الإسلامي الخيري
- خلق ثقافة تعزز مشاركة الموظفين ونمو الكفاءات

قيادة القيمة لأصحاب المصلحة من خلال الابتكار والتوافق الاستراتيجي

الهدف

خلق فرص للازدهار

الهيكل التنظيمي

يتكون الإمارات الإسلامي، المصرف الرائد وذراع الخدمات المصرفية الإسلامية في مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني، من ثلاث قطاعات أعمال وهي:

- الخدمات المصرفية للأفراد وإدارة الثروات
- الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات
- الخزينة والأسواق

العائد على حقوق الملكية

العائد على حقوق الملكية في عام ٢٠٢٤، مقارنة بـ ٢٠,٥٪ في عام ٢٠٢٣

٢١,٨٪

تقييم ربحيتنا مقارنة بحقوق الملكية.

ما يميز الإمارات الإسلامي:
من بين أعلى نسب العائد على الأسهم في السوق.

رأس المال

نسبة الشق الأول من رأس المال (الأسهم العادية في الشق الأول لرأس المال) في عام ٢٠٢٤، مقابل ١٨,٩٪ في عام ٢٠٢٣

١٨,٠٪

الأموال التي تم الحصول عليها من الأرباح المحتجزة للإمارات الإسلامي وحصة مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني.

ما يميز الإمارات الإسلامي:
الحفاظ على معدلات جيدة لرأس المال.

التمويل

صافي هامش الربح في عام ٢٠٢٤، مقابل ٤,٧٪ في عام ٢٠٢٣

٤,٣٪

الأموال المستلمة من الممولين وودائع المتعاملين.

ما يميز الإمارات الإسلامي:
قاعدة قوية من ودائع الأفراد وأرصدة الحسابات الجارية وحسابات التوفير.

كيف نصنع القيمة المضافة

الأرباح

صافي الأرباح في عام ٢٠٢٤، مقارنة بـ ٢,١ مليار درهم في عام ٢٠٢٣

درهم ٢,٨ مليار

الأرباح بعد حساب جميع النفقات، بما في ذلك المخصصات.

ما يميز الإمارات الإسلامي:
زيادة مستمرة في الأرباح مع إدارة التكاليف والمخاطر.

الدخل

إجمالي الإيرادات في عام ٢٠٢٤، مقارنة بـ ٤,٨ مليار درهم في عام ٢٠٢٣

درهم ٥,٤ مليار

إجمالي الإيرادات من المنتجات التمويلية والاستثمارية ودخل الرسوم والعمولات.

ما يميز الإمارات الإسلامي:
ميزانية عمومية قوية ومنتجات وخدمات شاملة تحقق دخلًا مستقراً.

الأصول

إجمالي الأصول في عام ٢٠٢٤، مقارنة بـ ٨٧,٨ مليار درهم في عام ٢٠٢٣

درهم ١١١,١ مليار

بناء قاعدة أصول قوية وتطبيق ممارسات قوية في إدارة المخاطر.

ما يميز الإمارات الإسلامي:
تقديم مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات للمتعاملين.

القيمة المضافة المحققة لأصحاب المصلحة في عام ٢٠٢٤

المتعاملين

التركيز على المتعاملين هو أساس رؤيتنا واستراتيجيتنا، ونسعى باستمرار لتقديم تجربة متميزة للمتعاملين.

إجمالي المتعاملين النشطين

+٨٠٠,٠٠٠≈

درجة رضا المتعاملين

٨٧٪

المجتمع

نسعى للمساهمة في تنمية المجتمع من خلال تعزيز خلق الثروة بشكل عادل وبناء اقتصاد مزدهر.

التبرعات الخيرية

٣٧ مليون درهم

الهيئات الحكومية

نعمل بتوافق مع رؤية حكومة دولة الإمارات وأهدافها الاستراتيجية لتحقيق أثر اجتماعي واقتصادي طويل الأمد.

شراكات مع برامج الإسكان الحكومية

العمل على تنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة وتنويعها

الموظفون

نستثمر في بناء مؤسسة عالية الأداء تعزز مشاركة الموظفين وتخلق ثقافة تقدمية وتدعم التوطين وتنمية الكفاءات.

نسبة المناصب القيادية التي تشغلها المرأة

٢٤٪

نسبة التوطين

٣٩٪

المستثمرون

نسعى جاهدين لتحقيق عوائد مرتفعة وقيمة عالية لمستثمرينا على المدى الطويل.

العائد على حقوق الملكية

٢١,٨٪

لمحة عن السوق

تعزيز قوة الاقتصاد في عام ٢٠٢٤

أظهر الاقتصاد العالمي في عام ٢٠٢٤ قدراً من المرونة، حيث واصلت الاقتصادات المتقدمة توسعها بوتيرة ثابتة، بينما حققت الأسواق الناشئة مستويات متفاوتة من النمو. وفي دولة الإمارات والأسواق العالمية الرئيسية الأخرى التي يتعامل معها المصرف، تركزت الجهود على تنويع الاقتصاد وتعزيز الاستثمارات واستقرار السياسات، في إطار الجهود الجماعية لمواصلة التقدم رغم التحديات العالمية.

> "من المتوقع أن تشهد دولة الإمارات نشاطاً اقتصادياً متميزاً في ٢٠٢٤، حيث تشير التوقّعات إلى نمو القطاع غير النفطي بنسبة ٥٪."

الاقتصاد العالمي: مرونة في الاقتصادات المتقدمة

أظهر الاقتصاد العالمي تقدماً بوتيرة ثابتة في عام ٢٠٢٤ نتيجة لتراجع معدلات التضخم في العديد من المناطق، مما دفع البنوك المركزية في الأسواق الرئيسية إلى خفض أسعار الفائدة. وقد واصلت الاقتصادات المتقدمة توسعها بوتيرة معتدلة، وعلى رأسها الاقتصاد الأمريكي الذي أثبت مرونته رغم التوقعات السابقة بتباطؤ حاد.

أسهمت الأسواق الناشئة بالنصيب الأكبر من النمو خلال العام، لكن كان هناك تفاوت في أدائها. فقد سجل الاقتصاد الهندي نمواً قوياً بفضل الإصلاحات والاستثمارات القوية. في المقابل، واجهت الصين صعوبات في بلوغ مستويات النمو المستهدفة نتيجة تراجع الاستهلاك وضعف الاستثمار المرتبط باستمرار أزمة ديون سوق العقارات.

أدى تباطؤ التضخم العالمي إلى إتاحة الفرصة أمام البنوك المركزية في الأسواق الرئيسية، بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية ومنطقة اليورو والصين والمملكة المتحدة، لخفض أسعار الفائدة. ومع ذلك، يبقى الحذر ضرورياً نظراً لاحتمال عودة التضخم إلى الارتفاع من جديد وتأثيره على النمو العالمي. ويبدو أن مسار أسعار الفائدة على المدى الطويل أصبح يميل نحو مستويات أعلى مما كان عليه في السابق.

دولة الإمارات العربية المتحدة: نمو متواصل وتنويع اقتصادي

من المتوقع أن تسجل دولة الإمارات العربية المتحدة نشاطاً اقتصادياً قوياً مرة أخرى في عام ٢٠٢٤، حيث يُتوقع أن ينمو الاقتصاد غير النفطي بنسبة ٥٪. وقد سجل اقتصاد دبي نمواً بنسبة ٣,٢٪ في النصف الأول من العام، لتواصل المحافظة على معدل يفوق ٣٪ لستة أرباع متتالية، فيما حققت أبوظبي نمواً قوياً بنسبة ٥,٧٪ على أساس سنوي في النصف الأول من ٢٠٢٤.

القطاعات الرئيسية التي تقود مسار النمو في دولة الإمارات تشمل قطاع النقل والتخزين، الذي توسع

بشكل ملحوظ في دبي وأبوظبي، إلى جانب قطاعي الضيافة والخدمات المالية اللذين سجلا مستويات عالية من النشاط وأسهما في تعزيز الزخم الاقتصادي العام. وظل معدل التضخم مستقراً عند ٣,٣٪ في دبي، بارتفاع قليل عن عام ٢٠٢٣. ويرجع ذلك في المقام الأول إلى قطاع الإسكان، حيث أدى تسجيل مستويات قياسية من المعاملات العقارية إلى رفع قيم رأس المال، مما أثر على معدل التضخم.

واصلت دولة الإمارات العربية المتحدة تعزيز علاقاتها الاقتصادية العالمية من خلال توقيع اتفاقيات شراكة اقتصادية شاملة جديدة مع العديد من الدول. وتشمل هذه الاتفاقيات حالياً قرابة ٤٠٪ من إجمالي صادرات الدولة من حيث القيمة، مما يعزز تدفقات التجارة ويرسخ مكانة الدولة كلاعب رئيسي في التجارة الدولية.

نمو أصول الخدمات المصرفية الإسلامية

(٢٠١٧-٢٠٢٣، مليار دولار أمريكي)

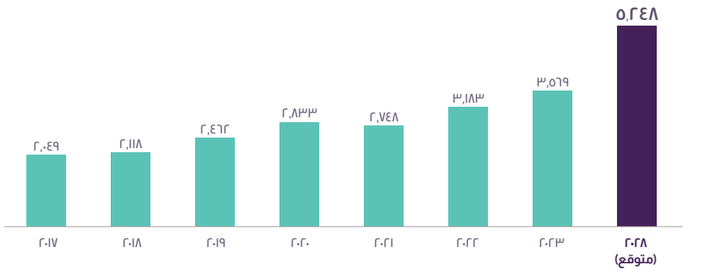

المصدر: تقرير LSEG IFD شركة دبي للاستثمار ٢٠٢٤

سوق التمويل الإسلامي العالمي ونمو دولة الإمارات وريادتها

تشير التقديرات إلى أن حجم سوق التمويل الإسلامي العالمي سيصل إلى ما بين ٣,٨ و٤ تريليون دولار أمريكي بحلول عام ٢٠٢٤، مع توقعات بنموه بمعدل سنوي مركب يتراوح بين ٧٪ و٩٪، ليصل إلى ما بين ٥,٢ و٥,٣ تريليون دولار بحلول عام ٢٠٢٨. وقد برزت دولة الإمارات العربية المتحدة كلاعب رئيسي في هذا السوق المتنامي، حيث تمثل أصول الخدمات المصرفية الإسلامية فيها ٢٣٪ من إجمالي الأصول المصرفية للدولة، مسجلة نمواً بنسبة ١٦٪ خلال السنوات الخمس الماضية. وأسهم طرح صكوك الخزينة المقومة بالدرهم من قبل الحكومة الاتحادية لدولة الإمارات في تعزيز سوق الصكوك وتشجيع إصدارها والمشاركة فيها على نطاق أوسع.

تؤدي المصارف الإسلامية الرقمية دوراً متزايداً في تعزيز الابتكار والشمول المالي. في عام ٢٠٢٤، تم إطلاق بنك رويا في دولة الإمارات، وهو مصرف إسلامي محلي رقمي بالكامل. قدم بنك نومو خدمات مصرفية في المملكة المتحدة للمقيمين في دولة الإمارات، مما وفر لهم تجربة مصرفية عالمية تضمنت خدمات الادخار والتمويل. وتؤكد هذه الخطوات تزايد اندماج الحلول الرقمية في قطاع الخدمات المصرفية الإسلامية.

حافظت دولة الإمارات على ريادتها في إصدار الصكوك، حيث تضاعف حجم إصداراتها في عام ٢٠٢٣ بعد إطلاق صكوك الخزينة، فضلًا عن إصدارات قياسية من الصكوك الخضراء وصكوك الاستدامة. وقد أصدرت وزارة المالية الإماراتية، بالتعاون مع المصرف المركزي، صكوك خزينة مقومة بالدرهم لتنمية سوق السندات بالعملة المحلية، وتنويع مصادر التمويل، وجذب المستثمرين المحليين والدوليين. في عام ٢٠٢٣، بلغت حصة الجهات المصدرة في دولة الإمارات ٣٣٪ من إجمالي إصدارات الصكوك المستدامة عالمياً، بقيمة بلغت ٤,٤ مليارات دولار أمريكي، مدفوعة بالتزام المنطقة بتحول الطاقة وأطر تمويل الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات التي حددها مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي (COP28)

تتولى الهيئة العليا الشرعية الإشراف على الحوكمة الشرعية في دولة الإمارات وضمان التزام المؤسسات المالية الإسلامية في عملها بضوابط الشريعة الإسلامية، مما يساعد في الحفاظ على مصداقية القطاع ونزاهته. من خلال ضمان الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، تعزز الهيئة العليا الشرعية ثقة المستثمرين، وترسخ الاستقرار المالي، وتدعم نمو التمويل الإسلامي. ومن المتوقع أن تتسارع جهود توحيد وتأثق المعاملات الشرعية ومبادئها في دول مجلس التعاون الخليجي، مما يتطلب تعاوناً وثيقاً بين الجهات التنظيمية والمؤسسات المالية وأصحاب المصلحة في القطاع لدعم توسع التمويل الإسلامي في المنطقة.

تتعزز هذه الريادة في قطاع التمويل الإسلامي نتيجة للموقع الاستراتيجي لدولة الإمارات ولوائحها التنظيمية المالية القوية والتزامها الراسخ بمبادئ الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات. بفضل حصتها المتنامية في السوق، وحلولها المصرفية المبتكرة، وتركيزها المتزايد على الاستدامة، تواصل دولة الإمارات ترسيخ مكانتها كمركز عالمي للتمويل الإسلامي.

كلمة نائب الرئيس التنفيذي

"نمو استثنائي بفضل تركيزنا على تنفيذ أولوياتنا الاستراتيجية بدقة."

السيد/ محمد كامران واجد
نائب الرئيس التنفيذي

في عام ٢٠٢٤، حقق الإمارات الإسلامي إنجازات استثنائية تمثلت في النمو القوي وأفضل أداء مالي في تاريخنا حتى الآن. هذه النتائج تؤكد قدرتنا على تنفيذ أولوياتنا الاستراتيجية بدقة، واستثمار أوجه التكامل مع مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني. من خلال الاستفادة من قوة المجموعة، تمكنّا من تعزيز مكانتنا في السوق، وتقديم قيمة استثنائية لأصحاب المصلحة، وإرساء ركائز قوية للنمو في المستقبل.

يعكس نمو الأصول خلال هذه الفترة تركيزنا على مبادرات رئيسية، مثل استقطاب المزيد من المتعاملين، وتوسيع مجموعة منتجاتنا، وتحسين تجربة المتعاملين، وتطوير الكفاءات الإماراتية، وضمان سلاسة العمليات التشغيلية. بالإضافة إلى النتائج المتميزة التي أحرزناها هذا العام، نواصل الاستثمار في هذه المجالات الحيوية للحفاظ على قدرتنا التنافسية.

نحن نعمل حالياً على استثمار زخم التحول الرقمي لتعزيز الكفاءة وزيادة رضا المتعاملين. وقد أدى تركيزنا على تطبيق حلول أتمتة العمليات وتبسيط الخطوات الإجرائية للحصول على المنتجات إلى تحسينات كبيرة في عملياتنا. كما نحرص على مواكبة الاتجاهات الجديدة مثل الخدمات المصرفية المفتوحة لضمان قدرتنا على التكيف والريادة في هذا المشهد المالي المتطور باستمرار.

تظل تجربة المتعاملين محور استراتيجيتنا، حيث نواصل الاستثمار في مبادرات تثري التفاعلات مع متعاملينا عبر قنوات متعددة، وتقلص العقبات التي تعترضهم، وتتيح لهم رحلات مصرفية مخصصة وسلسة.

هذه الجهود تتوافق تماماً مع التزامنا بالاستدامة، حيث نركز على تحقيق قيمة مضافة طويلة الأجل لأعمالنا ومجتمعنا. انطلاقاً من رؤيتنا لمستقبل أكثر استدامة، نعمل على مواءمة عملياتنا مع لوائح مصرف دولة الإمارات العربية المتحدة المركزي لتعزيز الامتثال في مجال التمويل المستدام، وضمان مساهمة مبادئ الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في دعم أنشطتنا ونمونا.

يعكس الأداء القوي الذي حققناه هذا العام قدرتنا على تنفيذ استراتيجيتنا بفاعلية، وتوجهنا نحو الابتكار، وحرصنا على التركيز على المتعاملين، والتزامنا بالاستدامة. وفيما نتطلع إلى المستقبل، نجدد التزامنا باستمرارنا في هذه النجاحات واتخاذها ركيزة للانطلاق صوب تحقيق قيمة إضافية لأصحاب المصلحة وتعزيز ريادتنا في مجال الخدمات المصرفية الإسلامية.

نحن ملتزمون بتنفيذ استراتيجيتنا للأعوام ٢٠٢٣-٢٠٢٥ التي تقوم على أربعة ركائز استراتيجية تتوافق بشكل وثيق مع التزاماتنا وأهدافنا في مجال الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، بما يضمن تقدمنا بشكل مسؤول ومؤثر.

السيد/ محمد كامران واجد
نائب الرئيس التنفيذي

ركائزنا الاستراتيجية الأربع

زيادة الحصة السوقية

ما زال تعزيز حصتنا السوقية هدفاً استراتيجياً رئيسياً للإمارات الإسلامي. نحن نسعى في جميع قطاعات أعمالنا إلى زيادة حصتنا من محافظ متعاملينا الحاليين واستقطاب متعاملين جدد.

في قطاع الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات، يمثل دفع عجلة النمو في شريحة الشركات المتوسطة واحدة من أهم أولوياتنا، وهو ما تجلى في استقطاب متعاملين جدد وتعزيز العلاقات مع قاعدة متعاملينا الحاليين بفضل عمليات الاستحواذ على محافظ من بنوك أخرى. وقد حقق قسم المؤسسات المالية نمواً ملحوظاً خلال عام ٢٠٢٤، مدفوعاً بتركيز استراتيجي على التمويل المتعدد الأطراف، وتنويع قاعدة التمويل.

في قطاع الخدمات المصرفية للأفراد وإدارة الثروات، رفعنا مستوى خدماتنا المصرفية الخاصة بالموظفين عبر برامج ترشيح الموظفين الفعالة والحملات الموجهة، حيث نجحنا في استقطاب شركاء جدد من خلال توفير تجربة مصرفية متميزة لموظفيهم تشمل خدمات مالية مبتكرة ومنتجات مصممة خصيصاً لتلبية احتياجاتهم المحددة. وتواصل مبيعات المنتجات المصرفية للأفراد نموها عبر كل من القنوات التقليدية والرقمية، مما عزز سهولة وصول المتعاملين إليها واستخدامها بكل يسر.

في قطاع الخزينة والأسواق، ساهمت المنتجات المبتكرة مثل التداول الجزئي للصكوك وخدمات التحويل السريع في تعزيز الوصول إلى التمويل الإسلامي. وتماشياً مع التزاماتنا في مجال الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، نمضي قدماً في تطوير حلول التمويل المستدام، بما في ذلك إصدار صكوك مرتبطة بالممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، مما يعزز مكانتنا الريادية في التمويل المسؤول.

"تماشيًا مع التزاماتنا في الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة، نحن بصدد تعزيز عروضنا في التمويل المستدام، بما في ذلك إصدار الصكوك البيئية والاجتماعية والحكومية، مما يعزز مكانتنا كقائد في مجال التمويل المسؤول.

ركائزنا الاستراتيجية الأربع تتمة

تسريع الرقمنة

نلتزم بتسريع التحول الرقمي لتقديم خدمات وحلول سريعة وسهلة وآمنة لمتعاملينا بالاستعانة بالتكنولوجيا الحديثة والمبتكرة.

وقد حققنا إنجازاً مهماً هذا العام تمثل في إطلاق تطبيقنا الجديد للخدمات المصرفية عبر الهاتف المتحرك +EI ونقل قاعدة متعاملينا بأكملها إلى هذه المنصة المتطورة. وقد تمت إدارة عملية الانتقال بسلاسة، مع إضافة مجموعة من الخدمات المؤتمتة لرفع مستوى الكفاءة وتسهيل الاستخدام.

والجدير بالذكر أن منصتنا الرقمية الجديدة لإدارة الثروات تتيح للمتعاملين فتح حسابات الاستثمار والصكوك وتداول الأسهم المحلية والعالمية مباشرة من خلال التطبيق، وهي الأولى من نوعها في قطاع الخدمات المصرفية الإسلامية. بالإضافة إلى ذلك، قمنا بتبسيط إجراءات فتح الحسابات الرقمية للمتعاملين الجدد من خلال عملية رقمية بالكامل تغني عن الحاجة لزيارة الفروع.

وفي إطار المبادرات الأخرى التي تؤكد التزامنا بالتحول الرقمي، قمنا بتطوير منصة التداول الإلكتروني لتقدم تجربة متكاملة وشاملة في صرف العملات الأجنبية لكل من المتعاملينومديري العلاقات. وتم تحديث الخدمات المصرفية عبر تطبيق "واتساب" لتشمل مجموعة أوسع من المعاملات، مما يوفر مرونة أكبر للمتعاملين. علاوة على ذلك، تم تحديث شبكتنا من أجهزة الصراف الآلي وأجهزة الإيداع النقدي وأجهزة الصراف التفاعلي وإضافة خصائص متقدمة تعزز الخدمات المصرفية الرقمية في جميع أنحاء دولة الإمارات. هذه المبادرات تؤكد تركيزنا على تقديم حلول مبتكرة وعملية لتلبية الاحتياجات المتغيرة لمتعاملينا، مع مواصلة دعم شبكة فروعنا.

مع مواصلة تطبيق خططنا الرقمية، نبقى ملتزمين بتطوير حلول مبتكرة تمكن متعاملينا وتدعم شبكة فروعنا، بما يسمح لنا بالاستفادة الكاملة من الرقمنة في جميع قطاعات الإمارات الإسلامي.

تعزيز تجربة المتعاملين

نواصل تركيزنا على تعزيز تجربة المتعاملين من خلال تقديم خدمات عالية الجودة وتبسيط التفاعل معهم.

وقد أطلقنا مبادرات رائدة لتحسين صافي نقاط الترويج ومؤشر رضا المتعاملين، لا سيما في فروعنا، حيث يقوم سفراء تقديم الخدمات بدور حيوي في تقليل زمن الانتظار وتوفير تجربة أكثر سلاسة. كما حققنا تقدماً كبيراً في حل الشكاوى، حيث وصلت نسبة المعاملات المنجزة في الوقت المحدد إلى ٩٧٪ بفضل تبسيط الإجراءات وتحسين التعاون وتطبيق الرقابة الاستباقية القائمة على البيانات.

ضمن جهودنا لتعزيز التزامنا بالتميز في تقديم الخدمات، قمنا باستثمارات كبيرة في مبادرات أتمتة العمليات مما أدى لتحسين سرعة الاستجابة وضمان التعامل الفوري مع طلبات المتعاملين. كما تم تبسيط نظام الرد الآلي التفاعلي لتسهيل الوصول إلى الموظفين وتلبية احتياجات المتعاملين بكفاءة أكبر. من أجل ضمان الاتساق والجودة في الأداء، نواصل الاستثمار في برامج تدريب الموظفين التي تزودهم بالمهارات اللازمة لتقديم خدمة متميزة في كل نقطة تفاعل مع المتعاملين.

تطوير الموظفين

نعمل على إرساء معايير جديدة فيما نقدمه للموظفين بهدف بناء مؤسسة ذات أداء متميز، وترسيخ مكانتنا كجهة عمل مفضلة، وتعزيز ثقافة قائمة على المرونة والتمكين والشمول.

كما نركز على بناء علامة تجارية قوية كجهة عمل وتعزيز ثقافة الأداء العالي عبر مبادرات تتوزع على خمسة محاور رئيسية.

في محور تجربة الموظفين، نعطي الأولوية للمواءمة مع أهداف مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني والحفاظ على التواصل مع الموظفين لخلق بيئة عمل يشعرون فيها بالتقدير والدعم. في محور الثقافة المؤسسية، تتركز جهودنا على ترسيخ قيمنا وتعزيز التنوع والشمول. ويبقى التوطين أولوية استراتيجية، حيث نعمل على تحقيق الأهداف التي وضعها مصرف دولة الإمارات العربية المتحدة المركزي وجعل الإمارات الإسلامي جهة عمل مفضلة للكفاءات الإماراتية. وتماشياً مع فلسفة الكفاءات لدينا، نعمل على تحديث استراتيجيات التوظيف، وتطوير الكفاءات الحالية، وإعداد الكوادر لشغل المناصب المهمة في إطار خطة التعاقب الوظيفي. وأخيراً، في محور التعلم والتطوير، نواصل الاستثمار في صقل مهارات موظفينا وتطويرها لضمان جاهزيتهم لتلبية المتطلبات المتغيرة لمستقبل العمل.

مراجعة المسؤول الرئيسي للشؤون المالية

"حققنا زيادة كبيرة في صافي الأرباح، مما يؤكد على قدرتنا على تقديم قيمة مضافة لأصحاب المصلحة، مع الحفاظ على التحكم شديد الدقة في التكاليف وتعزيز الإيرادات."

السيدة/ هدى سبيل عبدالله
الرئيس التنفيذي للشؤون المالية

مع احتفالنا بمرور عشرين عاماً من التقدم الجماعي، حقق الإمارات الإسلامي إنجازات مالية كبيرة خلال عام ٢٠٢٤.

يعكس الأداء المالي للمصرف في عام ٢٠٢٤ تركيزاً استراتيجياً وتميزاً عالياً في العمليات التشغيلية، حيث حققنا زيادة كبيرة في صافي الأرباح، مما يؤكد على قدرتنا على تقديم قيمة مضافة لأصحاب المصلحة، مع الحفاظ على التحكم شديد الدقة في التكاليف وتعزيز الإيرادات.

سجّل الإمارات الإسلامي أعلى صافي أرباح في تاريخه بلغت ٢,٨ مليار درهم، بزيادة مهمة نسبتها ٣٢,٥٪ مقارنة بعام ٢٠٢٣، إلى جانب إيرادات لا نظير لها وصلت إلى ٥,٤ مليار درهم، بزيادة نسبتها ١٢,٦٪، وذلك نتيجة الأداء القوي للأعمال الرئيسية. وبلغت النفقات ١,٦ مليار درهم بانخفاض نسبته ٧,٢٪. كما زاد الربح التشغيلي بنسبة ٢٤,٢٪.

شكلت قوة رأس المال والسيولة ومزيج الودائع لدى المصرف عاملًا مهماً في تمكينه من دعم متعامليه على نحو أفضل، حيث ارتفع حجم التمويل المقدم للمتعاملين بنسبة ٣١,١٪ ليبلغ ٧٠,٥ مليار درهم، الأمر الذي عزز مسار نمونا المتواصل.
وصلت ودائع المتعاملين إلى ٧٦,٨ مليار درهم، حيث حققت نمواً بنسبة ٢٥,٢٪ مقارنة بالسنة السابقة، بينما مثلت الحسابات الجارية وحسابات التوفير نسبة ٧٠,٠٪ من إجمالي الودائع.

ظلت نسبة الأسهم العادية في الشق الأول لرأس المال قوية في مستوى ١٨,٠٪، ما يدل على متانة قاعدة رأس مال المصرف والتزامنا بتطبيق أفضل ممارسات إدارة المخاطر. كما تؤكد هذه النسبة الجيدة استقرارنا المالي وجاهزيتنا لاغتنام فرص النمو في المستقبل.

كما حققنا نسبة تغطية مميزة بلغت ١٤٢,٣٪، ما يعكس سياساتنا الحكيمة في تجنيب المخصصات ونهجنا الاستباقي في حماية جودة أصولنا.
وسجلت الأرباح قبل الضريبة مستوى لافتاً بلغ ٣,١ مليار درهم، بارتفاع نسبته ٤٥,٦٪ مقارنة بعام ٢٠٢٣، ما يؤكد قدرتنا على استيعاب تطبيق ضريبة الشركات وتسجيل أرباح قياسية.

بعد تحقيقنا أفضل نتائج مالية في تاريخ الإمارات الإسلامي، نواصل استثماراتنا الاستراتيجية في النمو المستقبلي وتنويع الأعمال، لا سيما في مجال التكنولوجيا المصرفية الرقمية، وهو ما يتجلى في زيادة الإنفاق الرأسمالي خلال عام ٢٠٢٤.
وقد تحسنت نسبة التكلفة إلى الدخل بشكل كبير مقارنة بالسنوات السابقة، مما يعكس كفاءة تشغيلية عالية وإدارة فعالة للتكاليف أدت إلى انخفاض في التكاليف التشغيلية بنسبة ٧,٢٪.

من بين الإنجازات الكثيرة الأخرى التي حققناها في عام ٢٠٢٤، نجح الإمارات الإسلامي في ترتيب أول تسهيلات تمويلية مشتركة بقيمة ٥٠٠ مليون دولار أمريكي.
وتعد هذه التسهيلات المميزة التي تبلغ مدتها ثلاث سنوات الأول من نوعها التي تقدمها مؤسسة مالية تعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، مما يعزز قوة ميزانيتنا العمومية بشكل أكبر.

كما أصدر المصرف أول صكوك استدامة بقيمة ٧٥٠ مليون دولار أمريكي، ليرسي بذلك معياراً جديداً في قطاع التمويل الإسلامي ويساهم في قيادة التوجه نحو اقتصاد أكثر استدامة.

وكما أكدت وكالة فيتش، حافظ المصرف على تصنيف "A+" لقدرته على الوفاء بالالتزامات طويلة الأجل، مع نظرة مستقبلية مستقرة، كما حصل على أعلى تصنيف ("F1") لقدرته على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل.

نتيجة لكفاءتنا التشغيلية الاستثنائية وأدائنا القياسي على صعيد الربحية، نفخر بالإعلان عن نمو كبير في ربحية السهم بنسبة ٣٢,٥٪ على أساس سنوي، حيث ارتفعت من ٠,٣٩ درهم في عام ٢٠٢٣ إلى ٠,٥٢ درهم في عام ٢٠٢٤.

صافي الأرباح
(مليار درهم)

إجمالي الإيرادات
(مليار درهم)

إجمالي الأصول
(مليار درهم)

وتعد نجاحاتنا الكبرى في عام ٢٠٢٤ ثمرة عشرين عاماً من التقدم الجماعي في الإمارات الإسلامي. على مدى عقدين من التوسع والتميز التشغيلي والتنويع، قدمنا لمتعاملينا أعلى مستوى من الخدمات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية ولعبنا دوراً رائداً في تعزيز قطاع الخدمات المصرفية الإسلامية في المنطقة.

مع استمرارنا في تحقيق طموحاتنا ورفع سقف تطلعاتنا، نلتزم بتوسيع حضورنا والمحافظة على مسار نمو ميزانيتنا العمومية. وإلى جانب التركيز على زيادة الاستثمارات في الأصول والحفاظ على مستوى نمو جيد للمطلوبات، سنواصل تكثيف جهودنا في مجالي التكنولوجيا والابتكار سعياً لتوفير مزيد من الخدمات عن بُعد وتسهيل الوصول لمتعاملينا لخدماتنا سواء لمتعاملينا الحاليين و المرتقبين.

السيدة/ هدى سبيل عبدالله
الرئيس التنفيذي للشؤون المالية

مراجعة الأداء

الإيرادات والتكاليف

الإيرادات (مليون درهم)

التكاليف (مليون درهم)

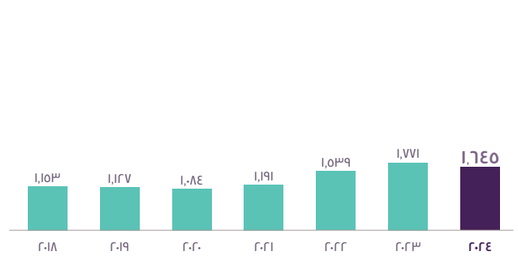

الأرباح

الأرباح التشغيلية (مليون درهم)

صافي الأرباح (مليون درهم)

الأصول والتمويل

الأصول (مليار درهم)

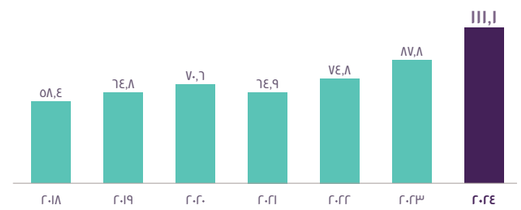

صافي تمويلات المتعاملين (مليار درهم)

ودائع وحقوق ملكية المتعاملين

ودائع المتعاملين (مليار درهم)

حقوق الملكية (مليار درهم)

مصادر الدخل التشغيلي

(مليون درهم)

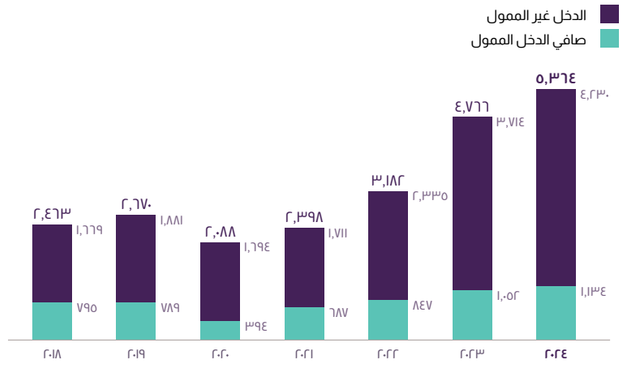

العائد على حقوق الملكية الملموسة

(٪)

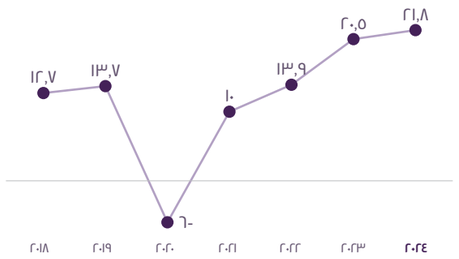

رأس المال

(مليار درهم)

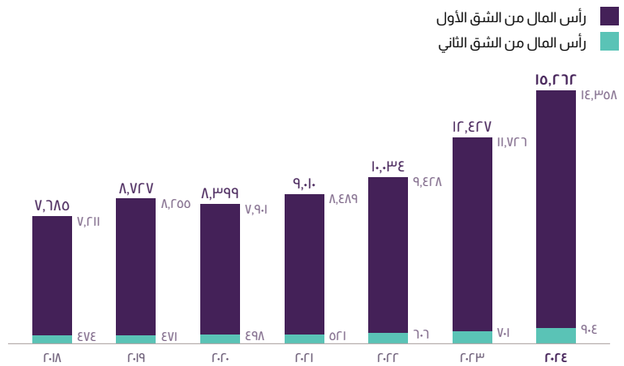

نسبة رأس المال إلى الأصول٪

نسبة رأس المال من الشق الأول ٪

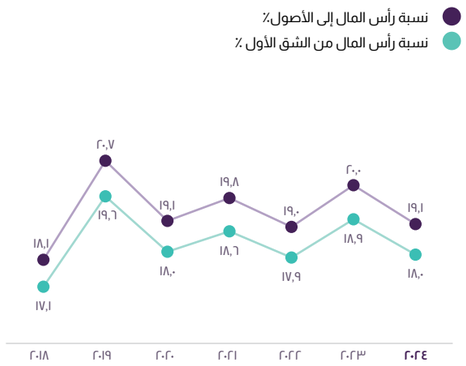

تحليل الميزانية العمومية

الأصول

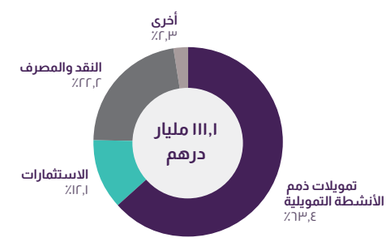

المطلوبات وحقوق الملكية

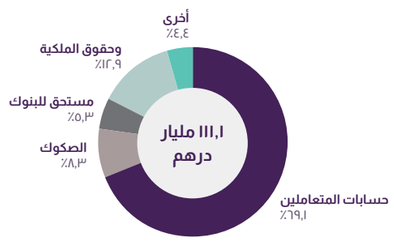

الخدمات المصرفية للأفراد وإدارة الثروات

شهد عام ٢٠٢٤ إنجازات متميزة جديدة في قسم الخدمات المصرفية للأفراد وإدارة الثروات، الذي حقق نتائج فاقت التوقعات.

محمد الهادي
رئيس قسم الخدمات المصرفية للأفراد وإدارة الثروات

الدخل (بالدرهم)
٣,٤ مليار
(+١٤٪ نمو سنوي)

ودائع المتعاملين (بالدرهم)
٤٣ مليار
(+٢٣٪ نمو سنوي)

صافي الأرباح قبل الضريبة (بالدرهم)
١,٧ مليار
(+٥٧٪ نمو سنوي)

ودائع المتعاملين (بالدرهم)
٥٨ مليار
(+١٦٪ نمو سنوي)

يعكس الأداء القوي للقسم نجاح نهجه الاستراتيجي القائم على تعزيز التواصل مع المتعاملين، وتوسيع محافظ التمويل والودائع، والاستفادة من هيكل تمويل منخفض التكلفة.

لمحة عامة

يتولى قسم الخدمات المصرفية للأفراد وإدارة الثروات في الإمارات الإسلامي الإشراف على خدمات التمويل والودائع للأفراد، والخدمات المصرفية للأعمال التي تركز على الشركات الصغيرة والمتوسطة، فضلًا عن خدمات إدارة الثروات، التي تلبي احتياجات شريحة واسعة من المتعاملين.

يقدم المصرف لأصحاب الثروات الكبيرة خدمات مصرفية خاصة، مستفيداً من خبرات مستشارين ماليين متمرسين لتوفير فرص الوصول إلى الأسواق، وخدمات الاستشارات الاستثمارية، حلولا خاصة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. أما الخدمات المصرفية المميزة فتوفر للمتعاملين ذوي الملاءة المالية العالية خدمات مخصصة تشمل مدير علاقات مخصص، وأسعاراً تفضيلية، وباقة متنوعة من حلول إدارة الثروات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. وتعد الخدمات المصرفية الشخصية المحرك الرئيسي للنمو، حيث تلبي الاحتياجات المصرفية لشريحة واسعة من المتعاملين العاديين والمتعاملين الجدد ذوي الملاءة المالية العالية عبر مجموعة شاملة من المنتجات والخدمات.

وفيما يتعلق بدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، يقدم الإمارات الإسلامي عبر خدماته المصرفية للأعمال مجموعة متنوعة من الحلول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، تشمل حسابات الشركات، والتمويل الإسلامي، وخدمات التجارة، وحلول إدارة النقد، وذلك من خلال مراكز أعمال متخصصة في أبوظبي ودبي والشارقة. ويضمن القسم توفير الدعم الشامل لقاعدته المتنوعة من المتعاملين عبر شبكة تضم ٤٠ فرعاً ومكتب دفع واحد و٢٢٩ جهاز صراف آلي وإيداع نقدي في جميع أنحاء دولة الإمارات.

الأولويات الاستراتيجية

- **تركيز على نمو الميزانية العمومية:** زيادة أرصدة الحسابات الجارية وحسابات التوفير وتوسيع محفظة الأصول، مع التركيز على التمويل الشخصي، وتمويل لومبارد، والتمويل طويل الأجل، وتمويل رأس المال العامل.
- **تحسين الخدمات المقدمة للمتعاملين ذوي الملاءة المالية العالية:** تحسين الخدمات المصرفية المميزة والخدمات المصرفية المفضلة، مع التركيز على استقطاب متعاملين جدد، خصوصاً من المواطنين الإماراتيين، وتوسيع منتجات إدارة الثروات.
- **تقديم تجربة متميزة للمتعاملين:** مواصلة تقديم خدمات عالية الجودة وتبسيط تجارب المتعاملين، بما يؤدي إلى تحقيق مستويات عالية في صافي نقاط الترويج ومؤشر رضا المتعاملين في جميع نقاط التفاعل.
- **تسريع التحول الرقمي:** التركيز على زيادة استخدام الخدمات المصرفية على الأجهزة اللوحية، وتبسيط إجراءات الموافقات، وترقية نظام إدارة علاقات المتعاملين، والترويج لخيارات الخدمة الذاتية عبر تطبيق +EI مع إطلاق رحلات جديدة على الموقع الإلكتروني.
- **تعزيز الوعي بالعلامة التجارية:** تميز الإمارات الإسلامي عن المصارف الإسلامية الأخرى وإبراز التزامه بتقديم خدمات متميزة.

إنجازات العام ٢٠٢٤

تجربة المتعاملين: سجلت الخدمات المصرفية للأفراد وإدارة الثروات تحسناً كبيراً في رضا المتعاملين، حيث ارتفع صافي نقاط الترويج من ٤٠ إلى ٥٢ على أساس سنوي، وبلغ مؤشر رضا المتعاملين ٨٧٪. وأدى تحديث إجراءات الشكاوى وتحسين التعاون وتطبيق الرقابة الاستباقية القائمة على البيانات إلى تسريع إجراءات حل الشكاوى وارتفاع نسبة إغلاق الشكاوى من ٨٥٪ في عام ٢٠٢٣ إلى ٩٧٪. وتم أتمتة أكثر من ١٠٠ عملية، مما ساعد على تقليل مدة إنجاز الخدمات وتبسيط إجراءات التعامل مع طلبات المتعاملين. كما تم تحسين تجارب الفروع من خلال قيام سفراء تقديم الخدمات بتقليل زمن الانتظار، مما ساهم في ارتفاع مؤشر رضا المتعاملين في الفرع من ٨٦٪ إلى ٩٠٪.

الرقمنة: عززت الخدمات المصرفية للأفراد وإدارة الثروات الموقع الريادي للإمارات الإسلامي بين المصارف الإسلامية في مجال الخدمات المصرفية الرقمية، وذلك من خلال تقديم تجارب سلسة عبر تطبيق +EI، والخدمات المصرفية عبر تطبيق "واتساب"، والخدمات المصرفية على الأجهزة اللوحية. وقد تم استخدام الخدمات المصرفية على الأجهزة اللوحية في تنفيذ ٨٨٪ من معاملات فتح الحسابات، و٨٩٪ من معاملات إصدار بطاقات الائتمان، وزيادة اعتماد منتجات التمويل الشخصي. ويقدم تطبيق +EI المحدث خدماته حالياً إلى أكثر من ٥٠٠ ألف متعامل، حيث انتقل إليه أكثر من ٤٠ ألف متعامل في عام ٢٠٢٤. كما تم نقل عدد من خدمات مركز الاتصال الرئيسية إلى خدمات ذاتية في التطبيق، مما يسهل الوصول إلى هذه الخدمات ويعزز الكفاءة في تقديمها. وبلغ عدد مستخدمي الخدمات المصرفية عبر تطبيق "واتساب" أكثر من ١٢٠ ألف مستخدم بمعدل رضا يبلغ ٨٠٪.

القيمة المقدمة للمتعاملين: شملت ابتكارات المنتجات طرح بطاقة ائتمانية حصرية للإماراتيين بحلة جديدة بالتعاون مع الفنان مطر بن لاحج، وإطلاق تطبيق Reward Plus للمتعاملين المميزين، وتنظيم فعاليات مثل السوق الإماراتي في يوم المرأة الإماراتية. واستفاد متعاملو الشركات الصغيرة والمتوسطة من برامج القيمة المضافة، بما في ذلك برامج ترشيح الموظفين، وKamel Pay، وتحويل الرواتب إلى نظام حماية الأجور. وتوسعت الحلول الاستثمارية مع إطلاق أداة معدل الربح على سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الليرة التركية، إلى جانب ستة صناديق استثمار عالمية من مؤسسات إدارة أصول مثل "اتش اس بي سي" و"تاتا"، وثلاثة صناديق استثمار محلية من شركة الإمارات دبي الوطني لإدارة الأصول وشركة "فرانكلين".

الوعي بالعلامة التجارية: ترسخ هوية العلامة التجارية الجديدة لقسم الخدمات المصرفية للأفراد وإدارة الثروات صورة المصرف الذي يرحب بجميع المتعاملين، وتعكس شموله وجاذبيته للمتعاملين من مختلف الشرائح. في إطار دعم أهداف الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، وتتوافق خدمات التمويل السكني التي يقدمها قسم الخدمات المصرفية للأفراد وإدارة الثروات مع برنامج الإسكان الحكومي في دولة الإمارات. وتؤكد هذه الجهود التزام القسم المذكور بتقديم حلول مبتكرة وتعزيز أثره البيئي والاجتماعي.

الجوائز وشهادات التقدير

- **جوائز إم إي ايه فاينانس إنداستري ٢٠٢٤:** أفضل مصرف إسلامي للشركات الصغيرة والمتوسطة.
- **جوائز التمويل الإسلامي العالمية ٢٠٢٤:** أفضل مصرف للشركات الصغيرة والمتوسطة في دولة الإمارات العربية المتحدة، وأفضل ابتكار في مجال الخدمات المصرفية عبر الهاتف المتحرك.
- **جوائز إنترناشيونال فاينانس ٢٠٢٤:** أفضل مصرف إسلامي للخدمات المصرفية للأفراد، وأفضل مصرف إسلامي للشركات الصغيرة والمتوسطة.
- **جوائز ذا ديجيتال بانكر للتمويل الإسلامي العالمي لعام ٢٠٢٤:** أفضل بطاقة إسلامية - بطاقة الاسترداد النقدي سويتش الائتمانية.

تنفيذ الاستراتيجية

أطلق الإمارات الإسلامي بنجاح الخدمات المصرفية على الأجهزة اللوحية لتطوير عملية فتح الحسابات، تماشياً مع تركيزنا الاستراتيجي على التحول الرقمي والحلول الموجهة للمتعاملين. من خلال الاستغناء عن الإجراءات اليدوية في الفروع واستبدالها بعملية رقمية سلسة، ارتفع متوسط معدل فتح الحسابات الرقمية من ٥٧٪ في عام ٢٠٢٢ إلى ٩٠٪ في عام ٢٠٢٤، وانخفضت الفترة الزمنية اللازمة لفتح الحساب من ٣-٤ أيام إلى اليوم نفسه. وقد عزز هذا الابتكار الكفاءة التشغيلية، ورفع مستوى رضا المتعاملين، وثبت إجراءات فتح الحسابات الرقمية للودائع والبطاقات. ومع وضع خطة تستهدف الوصول بهذه النسبة إلى ٩٨٪ بحلول عام ٢٠٢٥، سنركز على مواصلة تطوير خدمات الأصول لتعزيز الأداء المستدام للأعمال.

إنجازاتنا:

- فتح الحسابات بشكل رقمي دون إجراءات ورقية
- توافق مع أهداف الاستدامة
- تقليل إدخال البيانات
- تحسين زمن الإنجاز
- تقديم منتجات وخدمات متطورة للمتعاملين

الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات

كان عام ٢٠٢٤ متميزاً لقسم الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات، حيث نجح في تعزيز ريادته على مستوى التمويل والودائع.

فيفيك شاه
رئيس قسم الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات

الدخل (بالدرهم)
١,٠ مليار
(+٢٤٪ نمو سنوي)

ودائع المتعاملين (بالدرهم)
٢٨ مليار
(+٤٦٪ نمو سنوي)

صافي الأرباح قبل الضريبة (بالدرهم)
٠,٧ مليار
(+٢٢٪ نمو سنوي)

ودائع المتعاملين (بالدرهم)
١٩ مليار
(+٦٧٪ نمو سنوي)

بفضل قدرة قسم الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات على فهم ظروف السوق وتوقعها والاستجابة لها، إلى جانب الاستثمار الرقمي وابتكار المنتجات والتركيز على الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، توفرت لدى كل وحدة أعمال تابعة للقسم الأدوات اللازمة لزيادة إيراداتها وتحقيق قيمة للإمارات الإسلامي.

لمحة عامة

يؤدي قسم الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات دوراً محورياً في إدارة العلاقات مع كبرى الشركات الحكومية والخاصة، والمؤسسات المالية، والجهات السيادية والمؤسسات المرتبطة بالحكومة، وهو يوفر مجموعة شاملة من الخدمات تشمل تمويل رأس المال العامل والتمويل التجاري وتمويل المشروعات والتمويل المشترك والمهيكل وحلول إدارة النقد، بما يتلاءم مع احتياجات المتعاملين من الشركات الكبرى والمتوسطة.

الأولويات الاستراتيجية

- **الأداء المالي:** تحقيق عوائد مجزية من خلال تحسين جودة التمويل وموازنة مصادر الدخل، مع التركيز على تنمية الدخل من الرسوم وتسريع نمو الميزانية العمومية، والالتزام بممارسات صارمة في إدارة المخاطر.
- **الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات:** تعزيز حلول التمويل المستدام للمتعاملين من خلال تطوير منتجات مبتكرة لتحقيق نمو مستدام، والاستفادة من شبكة المصرف الواسعة لدعم التجارة والتدفقات الرأسمالية والاستثمارية في مختلف القطاعات.
- **الحلول الرقمية:** مواصلة إعطاء الأولوية للحلول الرقمية، ودفع مسار التحول الرقمي وتطوير تجربة المتعاملين على مستوى قنوات الاتصال المتعددة.
- **التوطين:** تعزيز واستقطاب ودعم الكفاءات الإماراتية للمساهمة في دفع مسيرة النجاح في المصرف.

إنجازات العام ٢٠٢٤

حلول رائدة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية: رسخ قسم الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات مكانته كجهة رائدة في تقديم هياكل مالية مبتكرة متوافقة مع الشريعة الإسلامية، مثل التسهيلات الائتمانية المتجددة الإسلامية، وهياكل المشاركة، وخدمات النقد والتجارة، مما يميزه عن منافسيه. ومن أبرز إنجازات القسم إطلاق حلول إسلامية جديدة لبيع الدين بما يتوافق مع المعيار الشرعي الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. علاوة على ذلك، أدى القسم دوراً محورياً في تعزيز التمويل المتوافق مع معايير الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، تماشياً مع أهداف الاستدامة في دولة الإمارات. كما نجح قسم الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات في تنفيذ أول تسهيلات مشتركة إسلامية للمصرف بقيمة ٥٠٠ مليون دولار أمريكي، وهو أول تمويل من نوعه، حيث وفر سيولة ضرورية لدعم أهداف الإمارات الإسلامي في النمو. كما أتم القسم صفقة تمويل لأجل محدد، وهي أول عملية تمويل على الإطلاق متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

دفع عجلة التحول الرقمي في القطاع المصرفي: استثمر قسم الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات في الرقمنة بهدف دمج التكنولوجيا المصرفية المتقدمة في عملياته. وأطلق نظاماً رقمياً متطوراً يتيح للمتعاملين إدارة متطلبات النقد والتجارة بسهولة عبر منصة دخول موحدة، ما يحد من الإجراءات الورقية ويعزز الكفاءة. كما وسع القسم قدراته في مجال الخدمات المصرفية عبر واجهة برمجة التطبيقات، مما يتيح للمتعاملين مشاركة البيانات، ودمج الأنظمة، وتخصيص الخدمات، وتقديم حلول مالية مبسطة تلبي الاحتياجات المتنوعة للمتعاملين.

تعزيز تجربة المتعاملين عبر الابتكار: واصل الإمارات الإسلامي استثماره بكثافة في الرقمنة في وقت يشهد فيه القطاع المصرفي سباقاً لتطبيق أحدث الابتكارات. في عام ٢٠٢٤، قمنا بدمج التكنولوجيا المصرفية الجديدة بشكل أكبر في جميع عمليات القسم، مما أدى إلى زيادة العمليات المؤتمتة ليس على مستوى النقد والتجارة فحسب، ولكن أيضاً في معاملات التمويل، وبالتالي ضمان تجربة مصرفية أكثر سلاسة.

الاستثمار في الكفاءات الإماراتية: ضمن جهودنا لتعزيز خبراتنا وتغطية السوق بفاعلية أكبر، استقطب قسم الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات عدداً من الكفاءات الإماراتية الشابة، وأشركهم في دفع عجلة النمو والابتكار في القطاعات الرئيسية. ويؤكد هذا الالتزام بتنمية الكفاءات المحلية على دور القسم في دعم الأهداف التنموية الوطنية لدولة الإمارات، إلى جانب تأسيس فريق عمل ديناميكي ويتمتع بمهارات عالية.

تنفيذ الاستراتيجية

يواصل قسم الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات التركيز على التوسع في الخدمات الرقمية لزيادة الكفاءة وتحسين تجربة المتعاملين. وقد سجل ٧٤٪ من متعاملينا على منصة businessONLINE "بيزنس أونلاين"، وهي منصة الخدمات المصرفية للشركات التابعة للإمارات الإسلامي والمتوفرة على شكل موقع إلكتروني وتطبيق للهاتف المتحرك. تجدر الإشارة إلى أن قرابة ٩٦٪ من إجمالي المعاملات نُفذت عبر المنصة في عام ٢٠٢٤، مقارنة بـ ٩٣٪ في العام السابق. ويعود الفضل في ذلك إلى حملات التوعية وتشجيع استخدام المنصة على مدار السنوات الماضية.

يهدف مشروع "بروجكت سمبلفاي" Project Simplify، الذي أطلق في عام ٢٠٢٣، إلى تحسين تجربة المتعاملين من خلال توفير أكثر من ٤٠ رحلة رقمية بسيطة وفعالة لطلبات الخدمة، تشمل تحديثات اعرف عميلك، وتتبع حالة الطلبات بشكل فوري، وإصدار خطابات وشهادات مختلفة. وأسهم هذا المشروع في تمكين المتعاملين من إنجاز ٦٠٪ من طلبات الخدمة ذاتياً عبر منصة businessONLINE" بيزنس أونلاين من خلال الاستفادة من رحلات مشروع Project Simplify.

إنجازاتنا:

- تنفيذ ٩٦٪ من جميع المعاملات عبر منصة businessONLINE" بيزنس أونلاين"
- توفير أكثر من ٤٠ رحلة رقمية سهلة الاستخدام
- إنجاز ٦٠٪ من طلبات المتعاملين ذاتياً

الخزينة والأسواق

"حافظ قسم الخزينة والأسواق على أدائه المتميز في عام ٢٠٢٤، حيث سجل مستويات جديدة من الابتكار والأداء وتفاعل المتعاملين.

إبراهيم قايد
رئيس قسم الخزينة والأسواق

الدخل (بالدرهم)
٠,٣ مليار

صافي الأرباح قبل الضريبة (بالدرهم)
٠,٢ مليار

وقد أدى الجمع بين الإدارة النشطة للميزانية العمومية وطرح منتجات وخدمات جديدة، إلى جانب الطلب المتزايد من المتعاملين، إلى تسجيل أداء قياسي.

لمحة عامة

يقدم قسم الخزينة والأسواق مجموعة شاملة من المنتجات الإسلامية في مجالات أسواق المال وصرف العملات الأجنبية والمشتقات.

ويؤدي مكتب إدارة الأصول والمطلوبات دوراً محورياً في حماية صافي الدخل الممول للمصرف، بالتوازي مع إدارة مستويات السيولة طويلة وقصيرة الأجل والفجوات في معدلات الربح بشكل فعال. ويتعامل مكتب المبيعات والهيكلة بمهارة مع تقلبات الأسواق مع مراعاة ملاءمة الحلول للمتعاملين، مستفيداً من مجموعة واسعة من الخيارات والوعد والمقايضات.

ويقدم مكتب التدفقات والتنفيذ خدمات التنفيذ السلس عبر جميع قنوات المصرف ومتعاملين التعامل المباشر، بما في ذلك صرف العملات الأجنبية والأوراق النقدية والصكوك والأسهم والصناديق والسندات المهيكلة. من أجل ضمان التميز التشغيلي، يتولى مكتب دعم إدارة الأعمال، وهو فريق دعم لا يقوم بالتداول، مسؤولية الإدارة الشاملة لمهام المكتب الأمامي للخزينة.

بناءً على تركيز قوي على الابتكار والرقمنة والنمو المتمحور حول المتعاملين، تؤكد فرق الخزينة والأسواق والمبادرات الاستراتيجية الخاصة بها التزامها برؤية دولة الإمارات، فيما تعكس مشاريعها وإنجازاتها طابعاً تقدمياً ومرونة في مواجهة تحديات السوق.

الأولويات الاستراتيجية

- **تعزيز العلاقات مع المتعاملينوالأسواق:** التركيز على بناء علاقات طويلة الأمد من خلال تقديم حلول مالية مخصصة، بدعمها التزام بالتميز التشغيلي ومعايير الخدمة العالية.
- **تحسين مجموعة المنتجات:** التوسيع الديناميكي لمجموعة المنتجات لتوفير أدوات مخصصة لإدارة المخاطر وتعزيز العوائد لمتعاملي المصرف.
- **توسيع نطاق الوصول إلى الأسواق:** توسيع الوصول لمنتجات ما بين البنوك، وتعزيز حضور المصرف كشريك مهم في الأسواق الإقليمية والدولية.
- **دفع التحول الرقمي:** تطوير البنية التحتية الرقمية للإمارات الإسلامي لتزويد المتعاملين ومدراء العلاقات بأدوات متقدمة لمعاملات مالية فورية وفعالة، ما يضفي سلاسة وسهولة على تجربة المتعامل.

- **الالتزام بتحقيق الاستدامة في دولة الإمارات:** التركيز على توسيع المنتجات المستدامة للإمارات الإسلامي، بما في ذلك إصدار صكوك رائدة مرتبطة بالممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات لتمويل الأصول التجارية المستدامة.

إنجازات العام ٢٠٢٤

ودائع وكالة بأرباح مقدمة وعلى مراحل: إطلاق ودائع وكالة مبتكرة بأرباح تدفع مقدماً أو على مراحل، مما يتيح للمتعاملين خيارات مرنة لسداد الأرباح.

إطلاق اتفاقية إعادة شراء إسلامية وفق هيكل الوعد المزدوج: تم إطلاق هذا الهيكل الجديد بنجاح وتشغيله، مع ضمان الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية وتوفير بديل فعال لترتيبات المرابحة المضمونة بالأصول.

المنتجات المشتقة: عمل القسم على توسيع مجموعة المشتقات لتشمل حلولًا مبتكرة مصممة لإدارة المخاطر، مما يسمح للمتعاملين بإدارة درجة تعرضهم للمخاطر بشكل فعال مع الاستفادة من فرص تعزيز العائد وفقاً لاحتياجاتهم.

طرح الصكوك الجزئية: تم طرح الصكوك الجزئية، بما يتيح للمتعاملين تنويع محافظهم الاستثمارية بمبالغ أقل. ويتوافق ذلك مع رؤية الإمارات الإسلامي في توفير التمويل المتوافق مع الشريعة الإسلامية لشريحة أوسع من المتعاملين.

صكوك رقمية على تطبيق EI+: تم إضافة إمكانية الاستثمار في الصكوك الرقمية على تطبيق EI+، مما يتيح للمتعاملين الاستثمار بشكل سلس في الصكوك عبر القنوات الرقمية. ويعد هذا إنجازاً مهماً في مسيرة التحول الرقمي للمصرف.

إصدار صكوك مرتبطة بالممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات: تماشياً مع مبادرة التمويل المستدام، أصدر الإمارات الإسلامي أول صكوك استدامة بقيمة ٧٥٠ مليون دولار أمريكي، حيث تجاوزت طلبات الاكتتاب ٢,٨ ضعف حجم الطرح. وتعد هذه أول صكوك استدامة تصدر في دولة الإمارات بعد صدور إرشادات الرابطة الدولية لأسواق رأس المال والبنك الإسلامي للتنمية ومجموعة بورصة لندن حول الصكوك الخضراء والاجتماعية وصكوك الاستدامة في أبريل ٢٠٢٤.

إدارة مخاطر معدل الربح في الدفاتر المصرفية: إدارة الفجوات لزيادة مدة الدفاتر المصرفية مع تقليل تأثير تقلبات معدل الربح الصافي، وذلك عبر صفقات داخل وخارج الميزانية.

الجوائز وشهادات التقدير

- **أفضل إصدار سندات خلال عام ٢٠٢٤:** تقديراً لإصدار الإمارات الإسلامي التاريخي لصكوك استدامة بقيمة ٧٥٠ مليون دولار أمريكي.
- **جائزة GEM في أتمتة إدارة العملات الأجنبية:** تقديراً لدوره المحوري في أتمتة عملية إدارة العملات الأجنبية Nostro.

تنفيذ الاستراتيجية

أصدر الإمارات الإسلامي بنجاح أول صكوك استدامة بقيمة ٧٥٠ مليون دولار أمريكي في دولة الإمارات، مما يعكس التزامه بالتمويل الإسلامي المستدام. وقد تجاوزت طلبات الاكتتاب على الصكوك ٢,٨ ضعف الطرح. وتتوافق الصكوك مع المعايير العالمية للممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (الرابطة الدولية لأسواق رأس المال والبنك الإسلامي للتنمية ومجموعة بورصة لندن) وأهداف دولة الإمارات في خفض صافي الانبعاثات إلى الصفر بحلول ٢٠٥٠. يعكس السعر الذي يعادل ٥,٤٣١٪ رؤية المصرف بشأن الريادة في تقديم حلول مالية مستدامة.

بدعم من الإمارات دبي الوطني كابيتال وشركاء رئيسيين، يعكس هذا الإصدار ريادة الإمارات الإسلامي في مجال التمويل المرتبط بمعايير الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات. كما أنه يساهم في تحقيق الإطار الأوسع للاستدامة الذي وضعته مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني والرامي إلى جمع تمويل مستدام بقيمة تريليون درهم بحلول عام ٢٠٣٠. وقد حصد مصرف الإمارات الإسلامي جائزة "أفضل إصدار سندات خلال العام" من جوائز "إم إي ايه فاينانس إنداستري"، مما يعكس الثقة الكبيرة للمستثمرين العالميين في المصرف. ويبقى الإمارات الإسلامي ملتزماً بإحداث تقدم ملموس في مجال التمويل الإسلامي المتوافق مع معايير الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات.

إنجازاتنا:

- أول صكوك استدامة بقيمة ٧٥٠ مليون دولار أمريكي في دولة الإمارات
- فاقت طلبات الاكتتاب حجم المعروض بواقع ٢,٨ مرة
- دعم أهداف دولة الإمارات في خفض صافي الانبعاثات إلى الصفر بحلول ٢٠٥٠، إلى جانب تعهد بنك الإمارات دبي الوطني بتوفير تمويل مستدام بقيمة تريليون درهم

إدارة المخاطر

تعزيز القدرات من خلال الإدارة الشاملة للمخاطر

يطبق الإمارات الإسلامي نهجاً استباقياً في تحديد وتقييم وإدارة مجموعة واسعة من المخاطر التي قد تواجه تنفيذ استراتيجيته وأداء أعماله.

ويملك المصرف أطراً فعالة لحوكمة المخاطر وإدارتها يتم مراجعتها وتحديثها بانتظام لمواجهة التحديات الناشئة. وقد تم دمج هذه الأطر على كافة مستويات المؤسسة لضمان مشاركة كل قسم وكل موظف بشكل فاعل في التخفيف من آثار المخاطر المحتملة. ويلتزم الإمارات الإسلامي بالتحسين المستمر لممارساته في إدارة المخاطر والتكيف لمواكبة المتغيرات وضمان مرونته ونجاحه على المدى الطويل.

الإطار العام لإدارة المخاطر

يواجه الإمارات الإسلامي مجموعة متنوعة من المخاطر في سياق مساعيه لتحقيق أهدافه الاستراتيجية. لذلك يعتمد إطاراً عاماً لإدارة المخاطر يقوم على ثقافة وقيم راسخة ويضمن اتباع نهج متكامل في تحديد ومراقبة وإدارة المخاطر الرئيسية والتخفيف من آثارها على مستوى المؤسسة.

من خلال تعزيز الحوكمة الرشيدة والتقييم الاستباقي والفهم الواضح لمدى القدرة على تحمل المخاطر، يتيح هذا الإطار للإمارات الإسلامي إدارة المخاطر المالية وغير المالية بشكل فعال، بالتوازي مع الامتثال للوائح التنظيمية والتوافق مع أهدافه الاستراتيجية.

حوكمة المخاطر

لضمان حوكمة المخاطر بشكل شامل وفعال، يؤدي مجلس إدارة الإمارات الإسلامي دوراً حاسماً في الإشراف على نهج إدارة المخاطر على مستوى المصرف. ويتم هذا الإشراف بشكل رئيسي من خلال لجنة المجلس للمخاطر، التي تشرف على وضع الإطار العام لإدارة المخاطر وتنفيذه. تدعمها في هذا الدور لجنة المخاطر للمجموعة، وهي لجنة على مستوى الإدارة تضم ممثلًا عن الإمارات الإسلامي للتأكيد على مسؤوليات إدارة المخاطر.

مجلس الإدارة

لجان مجلس الإدارة	لجنة المجلس للمخاطر **BRC**	لجنة المجلس للائتمان والاستثمار **BCIC**	لجنة المجلس للتدقيق **BAC**
اللجان التنفيذية	اللجنة التنفيذية **EXCO**	لجنة الموجودات والمطلوبات **ALCO**	لجنة المخاطر للمجموعة **GRC**
	لجنة إدارة مخاطر النماذج **MRMC**	لجنة إدارة الائتمان **MCC**	لجنة المخاطر التشغيلية **ORC**

تتبنى المجموعة في نهجها لحوكمة المخاطر نموذج خطوط الدفاع الثلاثة على النحو التالي:

١ خط الدفاع الأول

وحدات العمل (المسؤولة عن العلاقات والمنتجات) حيث تنشأ المخاطر، وتكون هذه الوحدات مسؤولة عن الإدارة المستمرة لهذه المخاطر، بما في ذلك تقييمها المباشر ومراقبتها والتخفيف من آثارها.

٢ خط الدفاع الثاني

أقسام إدارة المخاطر والامتثال الشرعي والائتمان والتمويل والامتثال، التي تدعم أنشطة إدارة المخاطر في وحدات العمل من خلال مسؤوليات الاعتماد والمراقبة وإعداد التقارير. وهي تتولى الإشراف على أنشطة المصرف التي تنطوي على مخاطر وتقوم بتقييم المخاطر والمشاكل المحتملة بشكل مستقل عن وحدات العمل. وتدعم هذه الأقسام جهود الإدارة العليا في ضمان إدارة المخاطر والضوابط بشكل فعال على كافة مستويات المؤسسة.

٣ خط الدفاع الثالث

يجري قسما التدقيق الداخلي والتدقيق الشرعي المستقلان والفعالان مراجعة مستقلة وموضوعية لجودة وفعالية نظام الرقابة الداخلية والامتثال الشرعي وفعالية خطي الدفاع الأول والثاني في المصرف.

إدارة المخاطر تتمة

المخاطر الرئيسية

يحدد الإطار العام لإدارة المخاطر في المصرف المخاطر الجوهرية التي يواجهها المصرف في سياق عملياته اليومية، بما يضمن مراقبتها وتحديثها بشكل فعال لمواكبة التغيرات المستمرة في السوق. ويشكل بيان القدرة على تحمل المخاطر محور هذا الإطار، حيث يحدد مستويات وأنواع المخاطر التي يمكن للمصرف قبولها أو تحملها أو التعرض لها في سياق تنفيذ العمليات التشغيلية.

يستند بيان القدرة على تحمل المخاطر إلى الأهداف الاستراتيجية للمصرف ويخضع لمراجعة سنوية لضمان ملاءمته وفعاليته. وهو يرصد درجة تعرض المصرف للمخاطر الرئيسية ويقارنها مع مستويات محددة مسبقاً لجميع مقاييس المخاطر الرئيسية التي يتعرض لها المصرف. وتوجه تلك المقاييس عملية ضبط استراتيجية الأعمال و المتعاملين والمنتجات بما ينسجم مع قدرة المصرف على تحمل المخاطر.

يشرف قسم إدارة مخاطر الشركات والمخاطر التنظيمية على المخاطر الناشئة ويضمن التنسيق بين وحدات إدارة المخاطر. ويتيح هذا النهج المتكامل للمجموعة تحقيق أهدافها الاستراتيجية بشكل فعال مع الالتزام بمدى قدرتها على تحمل المخاطر.

المخاطر الرئيسية	وصف المخاطر	الإشراف على المخاطر	مراقبة المخاطر وإعداد التقارير بشأنها
مخاطر الائتمان	يُقصد بها مخاطر التعرض لخسارة مالية نتيجة لتخلف المتعامل أو الأطراف المقابلة عن الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية تجاه المجموعة. ويمكن أن يحدث ذلك في قطاعات الأعمال المختلفة، مثل الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات، والخدمات المصرفية للأعمال، والخدمات المصرفية الخاصة، والخدمات المصرفية للأفراد.	يوجد هيكل حوكمة محدد بشكل واضح لإدارة مخاطر الائتمان، بما في ذلك مخاطر تركيز الائتمان ومخاطر الدول ومخاطر التحويل. واللجان الرئيسية التي تشرف على مخاطر الائتمان هي لجنة المخاطر للمجموعة، ولجنة إدارة الائتمان، ولجنة المجلس للمخاطر، ولجنة المجلس للائتمان والاستثمار. وتدعمها وحدة إدارة المخاطر ووحدة ائتمان الشركات والأفراد. هناك كذلك منتديات وأنظمة وسياسات ومعايير وإجراءات وعمليات تدعم حوكمة هذه اللجان وترسم نهجاً شاملًا لإدارة مخاطر الائتمان في جميع مراحل دورة الائتمان، من تقديم الطلب إلى التسوية النهائية. يتبع المصرف سياسات تمويل حكيمة ويقوم بإجراء تعديلات وفقاً لأداء المحفظة والأوضاع الخارجية. وهناك فريق مخصص معني بتحصيل المبالغ المستحقة من المتعاملين المتعثرين لضمان فعالية عمليات التحصيل والإجراءات التصحيحية. ويملك المصرف أدوات متطورة للتحذير المبكر ترصد أي مؤشرات على وجود مشاكل في محفظة التمويل بهدف اتخاذ التدابير التصحيحية اللازمة.	يقوم المصرف بمراقبة المحافظ بشكل مستمر وتنفيذ استراتيجيات تراعي البيئة الخارجية، مع التركيز على النمو المستدام في جميع قطاعات الأعمال. وتغطي السياسة الائتمانية المدروسة التي وضعها المصرف جوانب مختلفة وتتضمن إجراءات للتحذير المبكر، وإجراءات للمراقبة، وتحديد درجة قدرة القطاعات المختلفة على تحمل المخاطر. وهناك أطر للحد الائتماني لكل اسم وقطاع ومنطقة جغرافية (من بين أمور أخرى) تضمن عدم تجاوز المخاطر أو المخاطر المحتملة لدرجة القدرة على تحمل المخاطر أو الحدود التنظيمية. يتبع المصرف معايير مصرف دولة الإمارات العربية المتحدة المركزي في تصنيف الأصول، ويلتزم بمتطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩، بما يضمن الامتثال لتصنيف المخاطر الائتمانية نتيجة التعثر في السداد ومتطلبات مخصصات خسائر الائتمان.
مخاطر الائتمان للطرف المقابل	يُقصد بها مخاطر حدوث إخلال من جانب الطرف المقابل في معاملة معينة قبل التسوية النهائية، حيث تتغير قيمة معاملات المشتقات الإسلامية في ظل التقلبات في عوامل مثل معدلات الربح وأسعار صرف العملات الأجنبية والأسهم والسلع. وتتعرض المجموعة لمخاطر ائتمان الطرف المقابل من خلال أنشطة المبيعات والتداول وإدارة الميزانية العمومية.	تتم إدارة مخاطر ائتمان الطرف المقابل من خلال سياسة مخاطر ائتمان الطرف المقابل وتحت إشراف لجنة المجلس للائتمان والاستثمار. تقع مسؤولية إدارة هذه المخاطر على لجنة إدارة الائتمان، ولجنة المخاطر للمجموعة، ولجنة المخاطر التشغيلية، التي تشرف على السياسات والمنهجيات وإطار الحد الائتماني.	تجري مراقبة مخاطر ائتمان الطرف المقابل يومياً مع مقارنتها بالحدود المعتمدة. وتخضع هذه الحدود لمراجعة سنوية وفقاً لسياسات الائتمان والإجراءات المتبعة وتفويض صلاحيات الاعتماد. كما تُنفذ مراجعات مرحلية إذا استدعت الضرورة ذلك نتيجة لتغيير في الجدارة الائتمانية للطرف المقابل أو في خطط عمله.

المخاطر الرئيسية	وصف المخاطر	الإشراف على المخاطر	مراقبة المخاطر وإعداد التقارير بشأنها
مخاطر الأسواق	هي المخاطر التي تنشأ نتيجة للتغيرات في العناصر المتغيرة للسوق مثل معدل الربح، وأسعار صرف العملات الأجنبية، وهوامش الائتمان، وأسعار الأسهم، وأسعار السلع، وارتباطاتها وتقلباتها الضمنية. ويتعرض المصرف لمخاطر الأسواق من خلال أنشطة التداول وخدمة المتعاملين وإدارة الميزانية العمومية.	تقوم لجنة المجلس للمخاطر، ولجنة الموجودات والمطلوبات للمجموعة، ولجنة المخاطر للمجموعة، وكلها من لجان المجلس والإدارة العليا، بدعم المجلس في إدارة مخاطر الأسواق. وتتولى لجنة المجلس للمخاطر وضع سياسة إدارة مخاطر الأسواق وإطار المنهجية الذي يحكم الإقبال بحكمة على مخاطر الأسواق، مع الاعتماد على أنظمة القياس والمراقبة والضوابط الداخلية. وتدعم هذه اللجان في تنفيذ مهامها وحدة إدارة مخاطر ائتمان الأسواق والخزينة بالمصرف، التي تساعد المصرف على تفعيل الإطار العام لإدارة مخاطر الأسواق لتسهيل مزاولة الأعمال مع ضمان مستوى مناسب من الإشراف والرقابة على المخاطر.	توضع استراتيجية إدارة مخاطر الأسواق وحدود مخاطر الأسواق بناءً على درجة قدرة المصرف على تحمل المخاطر واستراتيجيات أعماله (مع مراعاة ظروف الاقتصاد الكلي وأوضاع الأسواق). وتتولى وحدات دعم مستقلة مراقبة مراكز مخاطر الأسواق في محفظة تداول الخزينة يومياً ومقارنتها بحدود مخاطر الأسواق المعتمدة والمخصصة لكل سوق.
مخاطر إدارة الموجودات والمطلوبات	يُقصد بمخاطر إدارة الموجودات والمطلوبات الإدارة الاستراتيجية لهيكل الميزانية العمومية للمصرف ومتطلبات السيولة، وهي تشمل إدارة مصادر السيولة والتنويع، ومعدل الربح، والمخاطر الهيكلية المرتبطة بصرف العملات الأجنبية.	تتولى لجنة الموجودات والمطلوبات مسؤولية إدارة مخاطر الميزانية العمومية للمصرف ومخاطر السيولة فيه. وتقوم لجنة المخاطر للمجموعة ولجنة المجلس للمخاطر بوضع سياسة ومنهجية إدارة الموجودات والمطلوبات وإطار الحد الائتماني. يدعم هذه اللجان في مهام الإدارة اليومية مكتب إدارة الموجودات والمطلوبات، وتخضع لإشراف مستقل من وحدة إدارة مخاطر ائتمان الأسواق والخزينة ووحدة إدارة الموجودات والمطلوبات - التمويل.	ترفع وحدة إدارة مخاطر ائتمان الأسواق والخزينة وفريق إدارة المخاطر المؤسسية تقارير شهرية إلى لجنة الموجودات والمطلوبات وتقارير ربع سنوية إلى لجنة المجلس للمخاطر حول معايير إدارة الموجودات والمطلوبات، التي تشمل السيولة، ومخاطر معدل الربح في السجل المصرفي، والمخاطر الهيكلية المرتبطة بصرف العملات الأجنبية.
مخاطر رأس المال	هي مخاطر تغير تكوين رأس مال المصرف أو انخفاض مستواه بشكل يجعله غير كافٍ لدعم استراتيجيته والوفاء بالحدود التنظيمية المطلوبة. وينفذ المصرف بشكل دوري إجراءات شاملة لتقييم كفاية رأس المال وإعداد التقارير بشأنها بهدف تقدير متطلبات رأس المال بناءً على أصوله. وتشمل هذه الإجراءات إعداد تقارير رأس المال وفقاً للمتطلبات التنظيمية (الركيزتان الأولى والثالثة)، وعملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال، واختبار الأوضاع الضاغطة (الركيزة الثانية).	يطبق المصرف سياسة لإدارة رأس المال تتضمن آليات وإجراءات لضمان الحفاظ على مستوى مناسب من رأس المال. وتتولى لجنة المجلس للتدقيق ولجنة المجلس للمخاطر الإشراف على عملية إعداد تقارير رأس المال التنظيمي، وتدعمهما وحدة التمويل ووحدة إدارة مخاطر الشركات والمخاطر التنظيمية.	يعد المصرف تقارير ربع سنوية حول كفاية رأس المال التنظيمي، وينفذ عملية تقييم داخلي لكفاية رأس المال بشكل سنوي. ويتماشى ذلك مع الإرشادات الصادرة عن مصرف دولة الإمارات العربية المتحدة المركزي أو هيئة الرقابة المعنية، حيث تجري مقارنة نتائج المصرف مع الحدود التنظيمية الدنيا وبيان القدرة على تحمل المخاطر.

إدارة المخاطر تتمة

المخاطر الرئيسية	وصف المخاطر	الإشراف على المخاطر	مراقبة المخاطر وإعداد التقارير بشأنها
المخاطر التشغيلية	هي مخاطر الخسارة نتيجة لعدم كفاية أو فشل العمليات الداخلية أو الأشخاص أو الأنظمة أو نتيجة لأحداث خارجية.	تتولى لجنة المجلس للمخاطر الإشراف على المخاطر التشغيلية، وتدعمها لجنة المخاطر التشغيلية في الإشراف على إطار العمل وعلى المستندات والسياسات والمنهجية. وتنفذ وحدة إدارة المخاطر التشغيلية الإطار العام لإدارة المخاطر التشغيلية، الذي يشمل إدارة مخاطر الاحتيال، والمخاطر السيبرانية، ومخاطر الاستعانة بمصادر خارجية، وإدارة استمرارية الأعمال. وتعمل الوحدة بشكل وثيق مع وحدات الأعمال في المصرف وشركاته التابعة لرفع مستوى الوعي بالمخاطر التشغيلية، حيث يجري تحديد المخاطر الرئيسية ومناقشتها في اجتماعات الأقسام المعنية بالمخاطر التشغيلية ولجنة المخاطر للمجموعة. ويشكل ذلك أساس نشاطات إدارة المخاطر التشغيلية في المصرف.	تقوم وحدة إدارة المخاطر التشغيلية بوضع وتنفيذ آليات لتحديد وتقييم وقياس ورصد المخاطر التشغيلية في جميع إدارات وأقسام المصرف ورفع تقارير منتظمة وشاملة عن المخاطر التشغيلية إلى الإدارة العليا ولجنة المجلس للمخاطر.
مخاطر السلوك	يُقصد بها مخاطر قيام المصرف أو موظفيه أو الأطراف الخارجية المرتبطة به بمزاولة الأعمال بطريقة غير لائقة أو تنطوي على الإهمال بشكل يؤثر سلباً على المتعامل أو على استقرار السوق أو سمعته أو المنافسة العادلة.	يوضح الإطار العام لإدارة مخاطر السلوك بشكل تفصيلي إجراءات إدارة مخاطر السلوك في الإمارات الإسلامي. وتتولى تنفيذه وحدة إدارة المخاطر التشغيلية تحت إشراف لجنة المخاطر للمجموعة ولجنة المجلس للمخاطر.	يتم تقديم تقارير محددة حول التعرض لمخاطر السلوك إلى لجان مخاطر الأعمال ولجنة المخاطر للمجموعة ولجنة المجلس للمخاطر للتأكد من أن الإدارة على علم بالمخاطر وتمكينها من اتخاذ قرارات مدروسة وتحديد الإجراءات ذات الأولوية. كما تضمن هذه التقارير الامتثال للمتطلبات التنظيمية لمصرف دولة الإمارات العربية المتحدة المركزي.
مخاطر السمعة	هي المخاطر المتعلقة بتضرر سمعة المصرف نتيجة أي حدث ينشأ عن دعاية سلبية تتعلق بممارساته التجارية أو سلوكه أو وضعه المالي.	تهدف سياسة إدارة مخاطر السمعة إلى ضمان قيام جميع الوحدات في المصرف بتحديد وقياس وإدارة ومراقبة مخاطر السمعة الناشئة عن العمليات المستمرة بفعالية. وتشكل إدارة مخاطر السمعة جزءاً من الإطار العام لإدارة المخاطر في المصرف. تقع المسؤولية النهائية عن الإشراف على مخاطر السمعة على مجلس الإدارة ولجنة المجلس للمخاطر من خلال الصلاحيات التي يفوضها المجلس للجنة.	يمكن أن تنشأ مخاطر السمعة كنتيجة ثانوية للمخاطر الأخرى المترابطة، لذلك يتم أخذها في الاعتبار عند تقييم المخاطر الرئيسية الأخرى للمصرف وفقاً للإطار العام لإدارة المخاطر. يتم تقييم التعرض لمخاطر السمعة بشكل أساسي من خلال أساليب المصرف في تقييم المخاطر وأثناء عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال التي تجري سنوياً. وبعد تحديد المخاطر وتقييمها، تتم مراقبة المخاطر الرئيسية ورفع التقارير بشأنها إلى لجنة المجلس للمخاطر.

المخاطر الرئيسية	وصف المخاطر	الإشراف على المخاطر	مراقبة المخاطر وإعداد التقارير بشأنها
مخاطر الامتثال	مخاطر فرض عقوبات أو غرامات قانونية أو تنظيمية أو حدوث خسائر مرتبطة بتضرر سمعة المصرف نتيجة لعدم امتثاله للقوانين أو اللوائح أو السياسات أو الممارسات الجيدة المعمول بها.	الامتثال مسؤولية جميع الموظفين، وتعتبر أنظمة الضوابط الداخلية في المصرف مهمة جداً لمنع وكشف أي محاولة لإساءة استخدام المصرف والنظام المالي الدولي بشكل عام لغسل الأموال ودعم الإرهاب والجريمة والأطراف الخاضعة للعقوبات. وتمثل يقظة الموظفين أحد الضوابط الداخلية الرئيسية لدعم هذا الإجراء. وتتولى لجنة المخاطر للمجموعة ولجنة المجلس للتدقيق ولجنة المجلس للمخاطر مسؤولية الإشراف على مخاطر الامتثال.	تتولى وحدة مستقلة في المصرف مساعدة الإدارة العليا للمصرف في تصميم وتنفيذ وتقديم ودعم إطار عمل لضمان اتخاذ التدابير المناسبة لإدارة مخاطر الامتثال التي يتعرض لها المصرف والتخفيف من آثارها. ويتم رفع تقارير عن كافة المسائل التنظيمية والقضايا المتعلقة بالامتثال إلى الإدارة العليا للمصرف التي تناقشها من خلال لجنة المخاطر للمجموعة ولجنة المجلس للتدقيق ولجنة المجلس للمخاطر.
المخاطر القانونية	مخاطر فرض عقوبات أو تعويضات أو غرامات على المصرف أو تشوه سمعته أو تضررها نتيجة لعدم وفائه بالتزاماته القانونية المتعلقة بالترتيبات التنظيمية أو التعاقدية أو العلاقات مع المتعاملين أو المنتجات أو الخدمات أو فشل العمليات والضوابط التشغيلية.	تقع المسؤولية الشاملة عن المخاطر القانونية على مجلس الإدارة. وتتولى وحدة مستقلة في المصرف تتبع مباشرة للرئيس التنفيذي إدارة الشؤون القانونية وتعمل بشكل وثيق مع خطي الدفاع الأول والثاني لرصد المخاطر القانونية والتخفيف من آثارها على مستوى جميع إدارات وأقسام المصرف. كما تقوم هذه الوحدة بتوعية وتدريب أصحاب المصلحة الداخليين حول المخاطر القانونية الحالية والمستجدات القانونية ذات الصلة والخطوات التي يُفترض أن يتخذها المصرف وأصحاب المصلحة للمساعدة في إدارة المخاطر القانونية.	تقوم الإدارة القانونية بإعداد قاعدة بيانات شاملة للدعاوى المدنية المرفوعة من جانب المصرف أو ضده. وتجري مناقشة المخاطر المتعلقة بالدعاوى الهامة المرفوعة ضد المصرف مع الإدارة العليا. وتُقدم قائمة بالدعاوى الكبرى إلى لجنة المخاطر للمجموعة ولجنة المجلس للمخاطر بشكل ربع سنوي.
المخاطر الاستراتيجية	يُقصد بها تضرر الأولويات الاستراتيجية المحددة للمصرف نتيجة لمتغيرات في الافتراضات الأساسية أو تغيرات في المعايير الداخلية أو الخارجية التي تستند إليها الاستراتيجية.	يتم تحديد المخاطر الاستراتيجية وإدارتها ومراقبتها على مستوى المصرف. وتتولى لجان مختلفة مراقبة التقدم الذي تم تحقيقه في مجالات استراتيجية محددة على مستوى إدارات وأقسام المصرف من خلال الأنشطة الدورية. وتشمل هذه اللجان اللجنة التنفيذية، ولجنة الموجودات والمطلوبات، ولجنة المخاطر للمجموعة، واللجنة التوجيهية لتكنولوجيا المعلومات، ولجنة الحلول الرقمية والعمليات التحليلية والتكنولوجيا المالية.	تخضع المبادرات والأولويات المحددة والمتفق عليها في إطار استراتيجية المصرف، والخطوات التي تترتب عليها بالنسبة للقطاعات والوحدات والشركات الدولية التابعة، لمراقبة مستمرة من أجل تحديد أي مخاطر محتملة على الاستراتيجية المحددة في الوقت المناسب وتقديم أي تعديلات مطلوبة إلى اللجان المختلفة.
مخاطر عدم التوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية	هي المخاطر الناشئة عن عدم التزام المصرف في أنشطته المصرفية الإسلامية بالمبادئ التوجيهية والقرارات والفتاوى والمعايير الشرعية الصادرة عن الهيئة العليا الشرعية في مصرف دولة الإمارات العربية المتحدة المركزي ولجنة الرقابة الشرعية الداخلية بالمصرف، والتي يمكن أن تؤدي إلى مخاطر على السمعة ومخاطر تنظيمية وخسائر مالية.	تتولى لجنة الرقابة الشرعية الداخلية مسؤولية الإشراف والرقابة الشرعية على العمليات والأعمال وقواعد السلوك في المصرف.	يتم مراقبة الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في المصرف عبر خطوط الدفاع الثلاثة. وتصدر لجنة الرقابة الشرعية الداخلية تقريراً سنوياً يوضح مدى التزام المصرف بمبادئ الشريعة الإسلامية. ويُقدم هذا التقرير إلى الجمعية العمومية بعد موافقة الهيئة العليا الشرعية.

إدارة المخاطر تتمة

المخاطر الرئيسية	وصف المخاطر	الإشراف على المخاطر	مراقبة المخاطر وإعداد التقارير بشأنها
مخاطر النماذج	هي مخاطر حدوث نتائج سلبية محتملة بسبب اتخاذ القرارات بناءً على مخرجات وتقارير تستند إلى نماذج غير صحيحة أو تم إساءة استخدامها. وقد تنجم الخسارة المحتملة عن مخرجات النماذج الداخلية بسبب وجود أخطاء في صياغة هذه النماذج أو تنفيذها أو استخدامها.	توجد لجنة للإشراف على النماذج في المجموعة تدعم مجلس الإدارة في الإشراف على إدارة النماذج. وهي تشرف على تنفيذ إطار حوكمة وإدارة النماذج، الذي يضع إطاراً تشغيلياً لحوكمة وإدارة كافة المراحل في دورة حياة النموذج، بما في ذلك تطوير نماذج تقييم المخاطر والتحقق من صحتها واعتمادها وتنفيذها ومراقبتها واستخدامها بما يتماشى مع معايير وتوجيهات مصرف دولة الإمارات العربية المتحدة المركزي الخاصة بإدارة النماذج.	تتم مراقبة مخاطر النماذج على مستوى المجموعة، حيث تسجل قائمة النماذج على مستوى المجموعة معلومات شاملة لنماذج تقييم المخاطر بدعم من المخزون النموذجي الشامل للمجموعة. وتُعتبر وحدة التحقق من النماذج في المجموعة إحدى الوحدات الأساسية للرقابة على مخاطر النماذج، حيث تقود إدارة مخاطر النماذج الخاصة بالمجموعة. تدعم هذه الوحدة لجنة الإشراف على النماذج لضمان تنفيذ عمليات التحقق من النماذج بقوة وفعالية وتعزيز الحوكمة وتطبيق الضوابط الأخرى.
المخاطر البيئية والاجتماعية	المخاطر البيئية والاجتماعية هي المخاطر المحتملة الناشئة عن مجموعة من العوامل البيئية، بما في ذلك التغير المناخي، وإزالة الغابات، وفقدان التنوع البيولوجي، بالإضافة إلى القضايا الاجتماعية مثل انتهاكات حقوق الإنسان والممارسات العمالية والعلاقات الاجتماعية، التي تؤدي إلى عواقب مالية أو تنظيمية أو تتعلق بالسمعة بسبب الارتباط بأنشطة تساهم في الإضرار بالبيئة أو الظلم الاجتماعي.	وضع المصرف إطاراً للمخاطر البيئية والاجتماعية يهدف إلى ضمان اتخاذ قرارات تتوافق مع التزامنا بتقديم خدمات مالية مسؤولة. وبينما يتحمل مجلس الإدارة المسؤولية النهائية عن تنفيذ الإطار، فقد فوّض مهام الحوكمة والإشراف إلى لجنة المجلس للمخاطر. وعلى المستوى التشغيلي، تتولى لجنة المخاطر للمجموعة مسؤولية تطبيق إطار المخاطر البيئية والاجتماعية على جميع المستويات. وتتمتع وحدة المخاطر بالمجموعة بتمثيل دائم في لجنة إطار التمويل المستدام لضمان توافق ملفات المتعاملين والمعاملات ذات الصلة مع سياسة المخاطر البيئية والاجتماعية، بالإضافة إلى تقييم وإبداء الرأي حول المعاملات المحالة التي قد تحمل، من منظور المخاطر، مخاوف أو انحرافات محتملة تتعلق بالممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات.	يجري العمل على دمج استراتيجية المصرف المتعلقة بالمخاطر المناخية والمخاطر البيئية والاجتماعية في إطار المخاطر البيئية والاجتماعية مع الاسترشاد بنهج خطوط الدفاع الثلاثة. وقد طبق المصرف أدوات تتيح تقييم تعرض المتعاملين لهذه المخاطر. تُجرى هذه التقييمات باستخدام نموذج تسجيل النقاط (بطاقة قياس المخاطر البيئية والاجتماعية)، ويتواصل مديرو العلاقات مع المتعاملين لتشجيعهم، عند الضرورة، على اتخاذ إجراءات أو التحول إلى اقتصاد أكثر استدامة. وتُدرج مقاييس المخاطر البيئية والاجتماعية في بيان القدرة على تحمل المخاطر وتُرفع التقارير بشأنها إلى الإدارة العليا ولجنة المجلس للمخاطر بشكل ربع سنوي. ويدرك المصرف أن إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية هي مجال يتطور باستمرار، لذلك يتم تحديث الإطار والتقييمات بشكل منتظم لتعكس هذه التغيرات. ويتمثل هدفنا الأساسي في التعاون مع المتعاملين لتنفيذ عمليات تحسين بيئية واجتماعية، مع تجنب المعاملات التجارية التي لا تلبي المعايير الواردة في الإطار العام.

المخاطر الناشئة

إلى جانب المخاطر الرئيسية، يواجه المصرف مجموعة متنوعة من المخاطر الخارجية التي قد تؤثر في حالة تحققها على قدرته على تنفيذ خطته الاستراتيجية. وقد قام بتحديد النقاط أدناه كمخاطر ناشئة رئيسية[1] قد تؤثر على أرباح المصرف وكفاية رأس المال أو قدرته على مواصلة أعماله بالوتيرة المعتادة. وتم تحديد الإجراءات المناسبة للتقليل من المخاطر، وبناءً على المعطيات والافتراضات المتاحة حالياً.

المخاطر الناشئة	الوصف والتأثير المحتمل	استراتيجيات التخفيف من الآثار
المخاطر الجيوسياسية والاقتصادية	قامت البنوك المركزية حول العالم بخفض أسعار الفائدة مع تراجع معدلات التضخم عالمياً. وظلت الأنشطة الاقتصادية متماسكة في العديد من الدول، الأمر الذي قد يحد من وتيرة خفض أسعار الفائدة. في حين قد تؤدي السياسات الداخلية في الاقتصادات الكبرى إلى زيادة مخاطر ارتفاع الأسعار. ويمكن لحالة عدم اليقين الاقتصادي أن تتسبب في تقلبات ملحوظة في أسعار الفائدة والعملات والسلع، بينما قد تشكّل التوترات الجيوسياسية تهديداً لسلاسل التوريد العالمية والرغبة في الاستثمار.	• **التخطيط للسيناريوهات الاستراتيجية:** يستخدم المصرف اختبارات الضغط وتحليل السيناريوهات لوضع نماذج للصدمات الاقتصادية المحتملة الناجمة عن الأحداث الجيوسياسية والاقتصادية الكلية وقياس تأثيرها على وضع رأس المال لديه. كما يقوم بمراجعة ذلك لضمان استعداده لمواجهة النتائج غير المتوقعة. • **التحوط والتنويع:** يقوم المصرف بتنويع محافظه الاستثمارية ويضع مقاييس واضحة للقدرة على تحمل المخاطر بهدف مراقبة مواضع تركز الأصول. كما يدير التعرض للعملات للحد من المخاطر الناجمة عن التغيرات المفاجئة في الأسواق.
المخاطر البيئية والاجتماعية	على الرغم من أن المصرف يدرج المخاطر البيئية والاجتماعية ضمن المخاطر الرئيسية، إلا أنه يعتبرها أيضاً ضمن المخاطر الناشئة نظراً لطبيعة هذه المخاطر المتغيرة فيما يتعلق بالسياسات. وقد تترتب على هذه المخاطر عواقب وخيمة تطال الجميع، بما في ذلك المؤسسات المالية والأسواق المالية. تنشأ هذه المخاطر من جملة من العوامل البيئية، بما في ذلك التغير المناخي، وإزالة الغابات، وفقدان التنوع البيولوجي، فضلًا عن القضايا الاجتماعية مثل انتهاكات حقوق الإنسان، والممارسات العمالية، والعلاقات المجتمعية. مع تزايد الاهتمام العالمي بالاستدامة، يجد المصرف نفسه أكثر عرضة لمخاطر السمعة والمخاطر المالية والتنظيمية عند ارتباطه بأنشطة تساهم في الإضرار بالبيئة أو إيقاع ظلم اجتماعي. وتشكل المخاطر البيئية والاجتماعية تحدياً لا يقتصر على الالتزام التنظيمي فحسب، بل يمتد إلى ضرورة الحفاظ على ثقة أصحاب المصلحة وضمان الاستدامة طويلة الأجل. ويمكن أيضاً أن تتجلى المخاطر البيئية والاجتماعية من خلال أنواع أخرى من المخاطر الرئيسية، مثل مخاطر الائتمان الناشئة عن متعاملين يعملون في قطاعات عالية المخاطر، ومخاطر السيولة، وتعطل العمليات التشغيلية، وتضرر السمعة.	• **الدمج في إطار المخاطر البيئية والاجتماعية:** تندرج المخاطر البيئية والاجتماعية، ولا سيما مخاطر المناخ، ضمن المخاطر الرئيسية. لذلك وضع المصرف إطاراً للمخاطر البيئية والاجتماعية يحدّد موقفه من القطاعات الحيوية، إلى جانب سياسة مُعتمدة لمخاطر المناخ. كما قام بدمج جوانب المخاطر البيئية والاجتماعية ومخاطر المناخ في إطاره، وطبّق أدوات تتيح له تقييم مدى تعرض متعاملينه لهذه المخاطر. • **التمويل المستدام:** أدرج المصرف في سياسة المخاطر البيئية والاجتماعية إرشادات حول تمويل الأنشطة المرتبطة بالفحم، مبيناً موقفه من تمويل القطاعات الحساسة. ويسعى كذلك إلى توسيع محفظة استثماراته الخضراء، وتمويل مشروعات الطاقة المتجددة، بالإضافة إلى قياس انبعاثاته بهدف تقليل أثره الكربوني بشكل تدريجي. كما قام الإمارات الإسلامي بتوسيع نطاق تتبع الانبعاثات ليشمل الانبعاثات الممولة، وهو إجراء موصى به من قبل مجموعة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ وبهدف لتقدير كمية الانبعاثات المطلقة المرتبطة بالاستثمارات. ومن خلال تحديد المخاطر البيئية والاجتماعية باعتبارها مجالًا رئيسياً للتركيز، يلتزم المصرف بتخفيف المخاطر المحتملة والاستفادة من الفرص المتاحة في مجال التمويل المستدام. • **الإفصاح وإعداد التقارير:** عزّز المصرف تقاريره الخاصة بالممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات بهدف تعزيز مستوى الشفافية، تماشياً مع المعايير التنظيمية. يدرك الإمارات الإسلامي الدور المحوري الذي يمكن أن يؤديه في دعم فرص تمويل التحول واستراتيجيات الحد من الانبعاثات لتحقيق اقتصاد منخفض الكربون. وسوف يسهم نهجه الاستباقي في تعزيز علاقاته مع المتعاملين والمجتمعات الملتزمة بالممارسات المسؤولة وتلبية المعايير التنظيمية المتقدمة.
الهجمات الخبيثة المعززة بالذكاء الاصطناعي	يُسهم توافر منصات الذكاء الاصطناعي مفتوحة المصدر، فضلًا عن تعدد الأدوات المتاحة في الشبكة المظلمة، في تسهيل إمكانية الدخول إلى عالم القرصنة، مما يمكّن المهاجمين من تنفيذ هجمات واسعة النطاق بمهارات تقنية محدودة. كما أن تعزيز القدرات بالذكاء الاصطناعي يُوفّر إمكانات أكثر تطوراً (مثل إنشاء التعليمات البرمجية بشكل آلي وتحديد الأهداف في هجمات التصيّد الاحتيالي)، مما يسمح بتنفيذ عمليات اختراق أكثر فاعلية وهجمات أشد ضرراً. البرمجيات الخبيثة المدعومة بالذكاء الاصطناعي قادرة على التكيف بسرعة فائقة مع أنظمة الأمان وإعادة ضبط تكتيكاتها بناءً على التحليل الآني لوسائل الدفاع في الجهة المستهدفة، متجاوزةً قدرات الرصد البشري والتدابير الأمنية التقليدية.	• يتبع المصرف نموذجاً يتكون من ثلاثة خطوط دفاع لتحديد وتقييم وقياس ومراقبة جميع المخاطر المرتبطة بالتكنولوجيا. كما أنه لا يعتمد أو يروج لاستخدام أي تكنولوجيا ذات مخاطر غير مقبولة بطبيعتها للمصرف.

[1] لا يعد هذا الملخص قائمة شاملة بجميع المخاطر الناشئة أو حالات عدم اليقين أو إجراءات التقليل من المخاطر. ولا يمكن تأكيد أن تلك الإجراءات ستكون كفيلة بالقضاء التام على المخاطر المقابلة أو الحد منها.

ملخص الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات

كلمة المسؤول الرئيسي للاستدامة ورئيس الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات للمجموعة

"بناء إرث مستدام للمستقبل: تحقيق التوازن بين الازدهار والاستدامة."

فيجاي باينز
المسؤول الرئيسي للاستدامة ورئيس الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات للمجموعة

نحن فخورون بمساهمتنا الفاعلة في مسيرة نمو دولة الإمارات ودعمنا لها في ترسيخ مكانتها الرائدة في القطاعات المالية والمصرفية حول العالم. ويتجلى التزامنا بالأجندة الوطنية الخضراء لدولة الإمارات ٢٠٣٠ من خلال التقدم الكبير الذي حققناه في معايير الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، والذي يعكس ريادتنا في التمويل المستدام والاستثمار المسؤول.

يعتبر عام ٢٠٢٤ محطة بارزة في رحلة المجموعة تمثلت في التحسن الملحوظ لتصنيف المجموعة من حيث مخاطر الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات الصادر عن مؤشر "ساستينالييتيكس" لتقييم المخاطر البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، مما يؤكد التزام المجموعة الثابت بالتميز في الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات. كما أن هناك عدد من الإنجازات الكبيرة الأخرى التي تحققت في الإمارات الإسلامي وتُعد مكملة لهذا الإنجاز، وتشمل ما يلي:

- في عام ٢٠٢٤، أثبت الإمارات الإسلامي ريادته في التمويل المستدام من خلال إصدار صكوك استدامة بقيمة ٧٥٠ مليون دولار أمريكي، مما عزز دمج نتائج الاستدامة القابلة للقياس في أنشطته التمويلية.
- إطلاق لجان التمويل الإسلامي المستدام لقطاعي الخدمات المصرفية للأفراد وإدارة الثروات في الإمارات الإسلامي.
- نظّم الإمارات الإسلامي فعالية السوق الإماراتي بمناسبة يوم المرأة الإماراتية لدعم رائدات الأعمال والحرفيات الإماراتيات.

هذه الإنجازات ترسخ المكانة الإقليمية الرائدة للإمارات الإسلامي بين المصارف الإسلامية في مجال الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، وتؤكد على توافق استراتيجيتنا مع أهداف الاستدامة الوطنية والعالمية.

من الإنجازات الأساسية في عام ٢٠٢٤، استعدادات مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني بإصدار أول تقرير لها وفقاً للمعيارين الأول والثاني من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (تقرير مجلس معايير الاستدامة الدولية) في عام ٢٠٢٥، بحيث يغطي هذا التقرير أداءها في عام ٢٠٢٤. ويشمل هذا التقرير التحقق الخارجي من الانبعاثات المموّلة، مما يعكس التطوّر المستمر للمجموعة في مجال تقارير الاستدامة. كما يستند التقرير إلى مواءمة المجموعة مع توصيات مجموعة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ.

تظل الشفافية محور مسيرتنا نحو الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات. ويعرض تقرير الإمارات الإسلامي للممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات لعام ٢٠٢٤ رؤية شاملة للأثر الإيجابي الذي نخلقه لمتعاملينا وموظفينا ومجتمعنا وبيئتنا.

فيما نواصل مسيرتنا نحو هذا الهدف، تؤكد إنجازاتنا حرصنا على بناء مستقبل أكثر استدامة من خلال الخدمات المصرفية المسؤولة والابتكار.

فيجاي باينز
المسؤول الرئيسي للاستدامة ورئيس الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات للمجموعة

تعزيز الاستدامة من خلال الخدمات المصرفية المسؤولة

يعكس تقرير الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في الإمارات الإسلامي لعام ٢٠٢٤ التزامنا الراسخ بدمج مبادئ الاستدامة في كافة جوانب عملياتنا. وهو يتماشى مع المعايير الوطنية والدولية ويؤكد حرصنا على تحقيق آثار ملموسة في جوانب الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات. ويتميز هذا العام الاستثنائي بكونه العام الثاني للاستدامة في دولة الإمارات، ويتزامن مع نتائج مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي (COP28). ونحن نؤكد مجدداً على دورنا في الدفع نحو مستقبل منخفض الكربون ومستدام في الدولة.

نواصل إعطاء الأولوية للاستدامة التي تركز على المتعاملين من خلال دمج مبادئ الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في منتجاتنا وخدماتنا وآليات صنع القرار من خلال التحول الرقمي والابتكار المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، كما نعمل على توفير حلول التمويل الفعالة على نطاق أوسع مما يخلق تجربة خدمات مصرفية أكثر شمولًا وكفاءة ويعزز العلاقات مع متعاملينا.

في هذا العام، نجح الإمارات الإسلامي في إصدار أول صكوك استدامة بقيمة ٧٥٠ مليون دولار أمريكي، حيث تجاوزت طلبات الاكتتاب ٢,٨ ضعف حجم الطرح، ويمثل هذا الإصدار الرائد، الذي جاء بعد صدور إرشادات الرابطة الدولية لأسواق المال والبنك الإسلامي للتنمية ومجموعة بورصة لندن، إنجازاً هاماً في مجال التمويل المستدام في دولة الإمارات.

مواكبة المستقبل: استراتيجيتنا في الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات وتحليل الأهمية النسبية والتواصل مع أصحاب المصلحة

تشمل استراتيجيتنا في الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات ما هو أبعد من المخاطر المرتبطة بالمناخ، حيث نركز على تطوير منتجات وخدمات تعود بالنفع على الناس والبيئة على حد سواء. لذلك تحرص المجموعة على إشراك جميع أصحاب المصلحة، من موظفين ومتعاملين ومستثمرين وموردين وجهات حكومية والمجتمع بشكل عام، في صياغة نهجها. كما أصبحت الرقمنة عنصراً هاماً في تقليل الأثر الكربوني للمجموعة وتحسين كفاءتها التشغيلية لدعم أهداف الاستدامة على المدى الطويل.

"نواصل إعطاء الأولوية للاستدامة التي تركز على المتعاملين من خلال دمج مبادئ الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في منتجاتنا وخدماتنا وآليات صنع القرار."

ملخص الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية تتمة

تحليل الأهمية النسبية والمواضيع الهامة

أجرت المجموعة تحليلًا سنوياً للأهمية النسبية، وقد حددنا فيه أهم خمسة مواضيع على النحو الموضح أدناه:

- التمويل المستدام
- خصوصية البيانات والأمن السيبراني
- حوكمة الشركات والأخلاق
- المخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ
- التنوع والشمول

تتوافق نتائج تحليل الأهمية النسبية لعام ٢٠٢٤ بشكل عام مع التحليل الذي أجريناه في العام السابق، وتعكس طموح المجموعة في دعم النمو المستدام مع التخفيف من آثار المخاطر واغتنام الفرص في المجالات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات.

التواصل مع أصحاب المصلحة

التواصل المستمر مع المتعاملين والجهات التنظيمية والموظفين والمجتمعات المحلية والمستثمرين يتيح للمصرف صقل مبادراته الخاصة بالممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، حيث تضمن آليات جمع الملاحظات والتعاون تحسين هذه المبادرات بشكل مستمر والاستجابة للاحتياجات المتغيرة.

في إطار جهودنا لتعزيز الشفافية، أطلق المصرف منصات مخصصة للحوار مع أصحاب المصلحة، مما يفتح آفاقاً للتواصل البناء والتعاون في حل المشكلات.

نهجنا في الإدارة

اعتمدت المجموعة إطاراً شاملًا للممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات لضمان ترسيخ مبادئ الاستدامة في عملياتها وثقافتها المؤسسية. ويتولى الإشراف على ذلك عدد من اللجان الرئيسية، بما في ذلك مجلس الإدارة ولجنة المجلس للمخاطر ولجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات ولجان التمويل الإسلامي المستدام، مما يضمن توافق تلك المبادئ مع الأهداف الاستراتيجية للمجموعة. علاوة على ذلك، يرتبط أداء الإدارة العليا بتحقيق أهداف الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، مما يمنحها حافزاً لتحقيق تقدم ملموس.

علاوة على ذلك، و من خلال دمج تدابير مكافحة الفساد وممارسات الأعمال الأخلاقية في هيكل الحوكمة، ترسي المجموعة أساساً قوياً من الثقة والمسؤولية.

إدارة المخاطر

في سياق مواجهة المخاطر المرتبطة بالممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات والتخفيف من آثارها، يعتمد المصرف نموذج خطوط الدفاع الثلاثة الذي يعزز المرونة والإدارة الفعالة للمخاطر. كما أن تأسيس ملتقى التمويل المستدام يضمن الامتثال للمعايير العالمية ويحد من مخاطر الغسل الأخضر في العمليات المالية.

أدرجت المجموعة تقييمات المخاطر المرتبطة بالمناخ في الإطار العام لإدارة المخاطر المؤسسية لضمان مراعاة اعتبارات الاستدامة في كافة عمليات اتخاذ القرار. وتشكل هذه الجهود أساساً متيناً للتعامل مع التحديات والفرص الناشئة في مجال الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات.

التمويل الإسلامي المستدام

يجمع نهج الإمارات الإسلامي في التمويل المستدام بين مبادئ الشريعة الإسلامية والمعايير العالمية للممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات بما يضمن الموازنة بين النمو الاقتصادي والإشراف البيئي والعدالة الاجتماعية. وتتماشى استراتيجيتنا مع إرشادات الهيئة العليا الشرعية وأطر العمل الوطنية لدولة الإمارات، بما في ذلك المبادرة الاستراتيجية للحياد المناخي ٢٠٥٠ ورؤية الإمارات ٢٠٣٠.

من أهم إنجازاتنا إصدار صكوك استدامة بقيمة ٧٥٠ مليون دولار أمريكي، وتشكيل لجان التمويل الإسلامي المستدام. كما نواصل تطوير حلول مبتكرة لدعم جهود الحد من تغير المناخ والمشاريع الصديقة للبيئة. علاوة على ذلك، نعمل على تعزيز الشمول المالي من خلال دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، والفئات المهمشة، والمبادرات في مجالات التعليم والرعاية الصحية والإسكان الميسر. وامتثالًا لمبادئ الشريعة الإسلامية، نلتزم بالشفافية والممارسات الأخلاقية في جميع أنشطة التمويل المستدام.

يعكس إطار عمل الإمارات الإسلامي للتمويل المستدام التزامنا بدعم النمو الاقتصادي الشامل مع تعزيز الاستدامة البيئية ورفاهية المجتمع، مما يعزز توافقه مع اتفاقية باريس، وأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، والمبادرات الوطنية للاستدامة في دولة الإمارات.

تعزيز المسؤولية البيئية

نحن ملتزمون بخفض استهلاك المياه وتقليل الانبعاثات بنسبة ٥٪ سنوياً حتى عام ٢٠٢٧، تأكيداً لدورنا الريادي في الإشراف البيئي. علاوة على ذلك، يطبق المصرف مبادئ الاقتصاد الدائري في عملياته من خلال إعطاء الأولوية للحد من النفايات وتحسين استخدام الموارد. من خلال دمج هذه الممارسات، تسهم المجموعة في بناء نموذج تشغيلي أكثر استدامة ومرونة.

يوفر تطبيقنا للخدمات المصرفية عبر الهاتف المتحرك +EI أكثر من ١٥٠ خدمة فورية وميسطة وخالية من الأوراق، مما يسهم في تقليل استهلاك الورق. يتضمن ذلك منصة "بيزنس أونلاين" التي توفر أكثر من ٤٠ عملية مؤتمتة خالية من الأوراق.

ومن المبادرات الرئيسية التي أطلقها المصرف مبادرة "رقمي"، وهي مشروع استراتيجي يهدف إلى نقل المعاملات المالية وغير المالية الرئيسية من الفروع ومركز الاتصال إلى القنوات الرقمية، مما يسهم بشكل كبير في تقليل استهلاك الموارد وتعزيز الكفاءة في تقديم الخدمات للمتعاملين.

المسؤولية الاجتماعية

إشراك الموظفين وتنمية مهاراتهم

تقدم المجموعة برامج مبتكرة، مثل جلسات "كلايمت فريسك" للتوعية البيئية، التي تزود الموظفين بالمهارات والمعرفة الضرورية لدعم الاستدامة. كما يعمل المصرف على تعزيز التنوع بين الجنسين، مستهدفاً تحقيق تمثيل المرأة بنسبة ٢٥٪ في مناصب الإدارة العليا بحلول عام ٢٠٢٧.

ضمن جهودنا لتعزيز صحة الموظفين وعافيتهم، وفر المصرف موارد خاصة بالصحة النفسية، واعتمد ترتيبات عمل مرنة، وبرامج للتنمية المهنية تهدف لتحقيق نمو شامل للموظفين.

دعم مجتمعنا

نحن ملتزمون بإحداث أثر إيجابي حقيقي في مجتمعاتنا، حيث تم تجهيز ٢٧ فرعاً للإمارات الإسلامي في جميع أنحاء دولة الإمارات بميزات مصممة خصيصاً لتلبية احتياجات أصحاب الهمم، تعزيزاً لمبدأ الشمول وإتاحة الخدمات للجميع. كما تدعم برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات، بما في ذلك أنشطة التطوع والعمل الخيري، بناء علاقات قوية مع المجتمعات المحلية. وقد خصصنا أكثر من ٣٧ مليون درهم لدعم مختلف القضايا الاجتماعية، مع التركيز على المبادرات المتوافقة مع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة.

الخاتمة

يبرز تقرير الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات لعام ٢٠٢٤ المكانة الرائدة للإمارات الإسلامي في مجال الخدمات المصرفية الإسلامية المستدامة على مستوى المنطقة. من خلال دمج التمويل المبتكر والحوكمة الرشيدة والمبادرات المجتمعية المؤثرة، يمهد المصرف الطريق نحو مستقبل منخفض الكربون وأكثر مرونة وشمولًا. كما أن دمج مبادئ الاستدامة في عملياتنا وتوسيع نطاق الخدمات المصرفية الشاملة يساعد على مواجهة التحديات الحالية، كما يعزز التغيير الجوهري لما فيه صالح الأجيال القادمة.

يمكن قراءة التقرير الكامل على موقعنا الإلكتروني

> من أهم إنجازاتنا إصدار صكوك استدامة بقيمة ٧٥٠ مليون دولار أمريكي، وتشكيل لجان التمويل الإسلامي المستدام.

الحوكمة المؤسسية

الحوكمة المؤسسية ٥٢-١١٣

٥٤	لمحة عن الحوكمة
٥٦	كلمة رئيس مجلس الإدارة
٥٨	أهم إنجازات الحوكمة المؤسسية في عام ٢٠٢٤
٦٠	نبذة عن أعضاء مجلس الإدارة
٦٤	نبذة عن أعضاء فريق الإدارة العليا
٧٠	إطار عمل الحوكمة المؤسسية للمصرف
٧٢	إطار عمل الصلاحيات
٧٣	تشكيل مجلس الإدارة
٧٤	مسؤوليات مجلس الإدارة
٧٦	تعيينات مجلس الإدارة
٧٧	البرنامج التعريفي وبرنامج التوعية المستمرة لمجلس الإدارة
٧٨	تقييم مجلس الإدارة
٨٠	إدارة تعارض المصالح ومعاملات الأطراف ذات العلاقة
٨٢	المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة
٨٢	ملكية أعضاء مجلس الإدارة في الأسهم والسندات المالية
٨٣	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
٨٤	قيادات مجلس الإدارة
٨٥	بنود جدول أعمال المجلس الرئيسية خلال عام ٢٠٢٤
٨٦	لجنة المجلس للتدقيق
٨٨	المدقق الخارجي
٩٠	لجنة المجلس للمخاطر
٩٢	لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات
٩٤	لجنة المجلس للائتمان والاستثمار
٩٦	لجنة المجلس لمعادلة الأرباح
٩٨	التنوع في الإدارة العليا
٩٩	تعويضات الإدارة العليا
١٠٢	لجان الإدارة
١٠٣	إدارة المخاطر والتحكم الداخلي
١٠٥	الإخلالات وأسبابها وتجنبها
١٠٦	الخدمات المصرفية الإسلامية
١٠٧	التوطين
١٠٨	اجتماعات الجمعية العمومية
١٠٩	بيان المساهمات النقدية والعينية للمجتمع المحلي والبيئة
١١٠	علاقات المستثمرين وأداء الشركة
١١٢	التعاريف

لمحة عن الحوكمة

خلال عام ٢٠٢٤ ، واصل مصرف الامارات الاسلامي ش.م.ع رحلته لتعزيز الحوكمة المؤسسية، بما يتماشى مع افضل الممارسات الدولية والمتطلبات التنظيمية المحلية.

ومن خلال تعزيز ثقافة قائمة على المسؤولية والمساءلة والشفافية والإنصاف، يواصل المصرف حماية مصالح أعماله وتمكين التنفيذ الفعال لاستراتيجية أعماله. ويرسخ هذا النهج، الذي يدعمه إطار شامل لإدارة المخاطر، قدرة المصرف على خلق قيمة دائمة لمساهميه ولأصحاب المصلحة.

فترة عضوية أعضاء مجلس الإدارة

(عدد أعضاء مجلس الإدارة)

التوطين

(نسبة مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة)

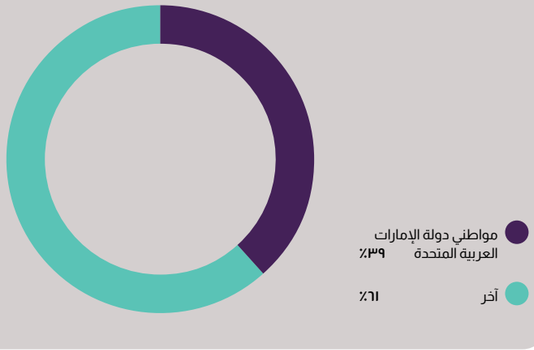

التنوع بين الموظفين

(مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة)

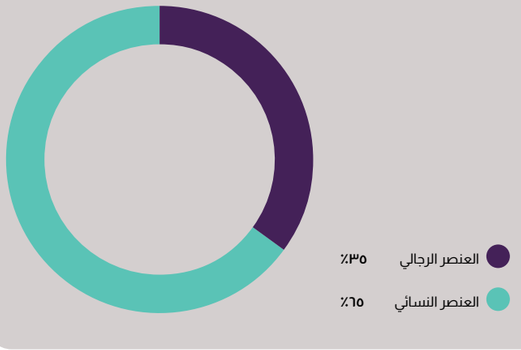

حضور اجتماعات مجلس الإدارة

٩٧٪

أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين

١٠٠٪

استقلالية مجلس الإدارة

٤٣٪

عدد اجتماعات مجلس الإدارة ولجان المجلس

٧١

التنوع بين الجنسين على مستوى مجلس الإدارة

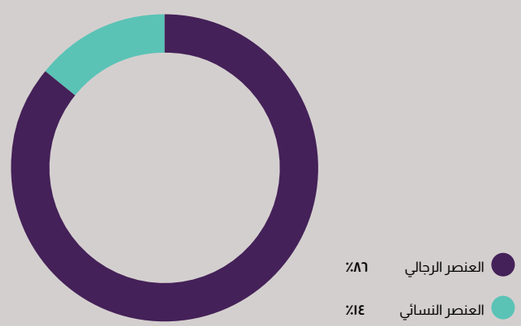

التنوع بين الموظفين

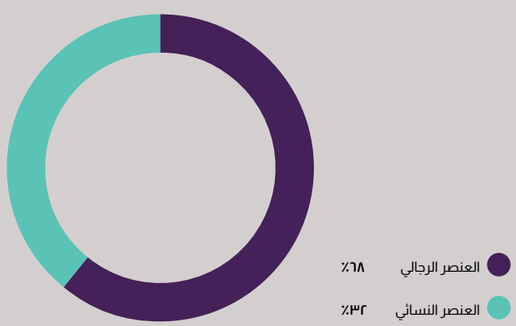

الامتثال التنظيمي

يلتزم المصرف بمبادئ الحوكمة المنصوص عليها في إطار الحوكمة لدى الإمارات الإسلامي والمتطلبات التنظيمية المحلية ذات الصلة، بما في ذلك تلك الصادرة عن الجهات التنظيمية التالية:

- مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
- هيئة الأوراق المالية والسلع
- سوق دبي المالي

أمين سر الشركة

د. أحمد الخلفاوي

كلمة رئيس مجلس الإدارة

تعزيز الحوكمة من اجل النمو المستدام

على مدار عام ٢٠٢٤، مكن نهج الحوكمة المؤسسية للامارات الاسلامي مجلس ادارة المصرف والادارة العليا من تنفيذ مهامهما بفعالية وضمان ادارة المخاطر بحكمة وفقا لإطار عمل راسخ خاص بإدارة المخاطر، بالتزامن مع تنفيذ استراتيجية اعمال المصرف بمنهجية ريادية ومبتكرة.

ولضمان تنفيذ مهامه بفعالية عالية، واصل مجلس الادارة متابعته الدقيقة للتحديثات التنظيمية الصادرة عن هيئة الاوراق المالية والسلع ومصرف الامارات العربية المتحدة المركزي، حيث شملت هذه التحديثات قانون الحوكمة المؤسسية المعدل الصادر عن هيئة الاوراق المالية والسلع، بالاضافة الى اللوائح والمعايير المتعلقة بإدارة مخاطر الائتمان ونظام الجدارة والنزاهة الصادرة عن مصرف الامارات العربية المتحدة المركزي. كما حرص المصرف على تنفيذ الاجراءات الضرورية على كافة أقسامه، لضمان الامتثال التام لهذه المتطلبات. وقد واصل الامارات الاسلامي مراجعة سياساته بشكل منتظم، وخاصة في مجالات الحوكمة المؤسسية وإدارة المخاطر والضوابط الداخلية والامتثال والتدقيق الداخلي والتقارير المالية والتدقيق الخارجي، والاستعانة بمصادر خارجية لضمان استمراره في تلبية جميع المتطلبات التنظيمية ذات الصلة.

وخلال عام ٢٠٢٤ ، أحرز الامارات الاسلامي تقدماً كبيراً في تعزيز الحوكمة على مستوى جميع المجالات الرئيسيةالتي شملت إدارة المخاطر والامتثال والاستدامة والموظفين والثقافة وحماية المستهلك والحوكمة العامة. وساهم تعزيز المصرف لإطار إدارة المخاطر وبناء نموذج حوكمة قوي وتطوير مهارات منع الاحتيال مع إجراءات الحوكمة المحدَّثة في تعميق التوافق مع المعايير التنظيمية المتطورة وأفضل الممارسات في القطاع، بينما شهدت جهود الامتثال المزيد من التحسين في مجال مكافحة غسل الأموال والتعرف على المتعامل والوقاية من الجرائم المالية من خلال النماذج المدارة بالذكاء الاصطناعي والبرامج التدريبية المتطورة.

كما واصل المصرف إعطاء الأولوية للعنصر البشري والثقافي، مع التركيز على التوطين والتنوع ورفاهية الموظفين من خلال مبادرات مستهدفة بعناية مثل مبادرة "سياسة الصحة العقلية"، ومبادرة برنامج "تحدث"، ومبادرة "مستقبل العمل". ظلت حماية المستهلك أولوية رئيسية، إلى جانب التدريب لصقل المهارات، وتقوية أطُر العمل الخاصة بالسلوك. والمشاركة الاستباقية من جانب القيادات لضمان الامتثال التنظيمي وتنمية الثقة. تم تمكين تدابير خصوصية البيانات من خلال التقييمات الدقيقة وأطر العمل القوية وحملات التوعية. وشملت التطورات في حوكمة الأمن السيبراني أتمتة مراقبة المخاطر، وتحسين حماية البنية التحتية السحابية، والتكامل الاستباقي للأدوات التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي.

وبما يتوافق مع التزاماته تجاه الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات والاستدامة، شكل المصرف ملتقى التمويل المستدام ودمج مؤشرات الأداء الرئيسية للممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في بطاقات الأداء للإدارة العليا لدعم حوكمة الاستدامة والمساءلة.

ويواصل مجلس الادارة التزامه بالتحسين المستمر من خلال التدريبات المنتظمة والتقييمات السنوية لضمان الفعالية والامتثال بأفضل الممارسات. وقد أكد اول تقييم خارجي مستقل ان مجلس الادارة ولجانه ومديريه يعملون بأعلى قيم العناية والدجادة والاجتهاد.

وقد ركزت العملية على الحوكمة الفعالة وقوة الهيكل التنظيمي، الامر الذي أكد التزام مجلس الادارة بالتميز. ويظل الإمارات الإسلامي ملتزما بالتواصل المستمر مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، من المساهمين والمتعاملين والموظفين والجهات التنظيمية، لدفع النمو وضمان الاستقرار على صعيد المنظومة ككل. ومن خلال الاستفادة من الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي، يقدم المصرف رؤى سريعة حول سلوك المتعاملين، ويقوي إدارة المخاطر، ويوسع مجال إسهاماته من خلال المنصات والشراكات الرقمية المبتكرة. وباعتباره مؤسسة مالية رائدة، يلتزم الإمارات الإسلامي بممارسات مثالية في مجال الامتثال وإدارة المخاطر، ويعمل بشكل وثيق مع مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي لدعم التغييرات الهيكلية التي تعزز الاستقرار وتفيد جميع أصحاب المصلحة.

> "انطلاقا من عامنا الاستثنائي الحافل بالتقدم وتميز الاداء، سيركز الامارات الاسلامي على تعزيز ممارسات الحوكمة الخاصة به بشكل اكبر في عام ٢٠٢٥."

وانطلاقا من عامنا الاستثنائي الحافل بالتقدم وتميز الأداء، سيركز الإمارات الإسلامي على تعزيز ممارسات الحوكمة الخاصة به بشكل أكثر في عام ٢٠٢٥. ويضمن ذلك أن إجراءات الترشيح والانتخاب التي من المقرر أن تتم أثناء اجتماع الجمعية العمومية ستتم بالتوافق مع سياسة الجدارة والنزاهة لأعضاء مجلس الإدارة وأنظمة الحوكمة المؤسسية الصادرة عن هيئة الأوراق المالية والسلع وأنظمة ومعايير الجدارة والنزاهة الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. ويتضمن ذلك أيضا مراجعة تشكيل مجلس الإدارة ولجانه لتتفق مع المتطلبات التنظيمية وأفضل الممارسات، وضمان التحديث المستمر لسياسات الحوكمة المؤسسية. سيمنح المصرف الأولوية لتدريب أعضاء مجلس الإدارة والموظفين على اللوائح والأنظمة المستجدة وأفضل الممارسات مع دمج وترسيخ عمليات التوكيل والتفويض في الإجراءات التجارية الأساسية لترسيخ مبادئ الكفاءة والمسائلة.

وأود أن أعرب عن امتناني لزملائي أعضاء مجلس الإدارة، وفريق الإدارة العليا المتميز، وجميع موظفينا لتفانيهم وإلتزامهم بتحقيق أهداف حوكمة المصرف على مدار عام ٢٠٢٤. وفي عامه القادم سيذل الإمارات الإسلامي قصارى جهده للاستفادة من الأساس الراسخ الحالي للدفع إلى أبعد مدى بمبدأ خلق القيمة لجميع أصحاب المصلحة.

السيد/ هشام عبد الله القاسم
رئيس مجلس إدارة الإمارات الإسلامي

أبرز نتائج الحوكمة في عام ٢٠٢٤

الحوكمة المؤسسية

- تم تحديث اختصاصات لجان مجلس الإدارة، بما في ذلك لجنة المجلس للائتمان والاستثمار ولجنة المجلس لمعادلة الأرباح لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات لضمان التوافق مع اللوائح والأنظمة الحالية وأفضل الممارسات.
- تمت مراجعة التحديثات الخاصة بأنظمة الحوكمة المؤسسية الصادرة عن هيئة الأوراق المالية والسلع ولوائح ومعايير الجدارة والنزاهة الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.
- إجراء أول تقييم خارجي مستقل لمجلس الإدارة ولجان مجلس الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة، بما يتماشى مع لائحة الحوكمة المؤسسية المعمول بها.
- إنشاء "سياسة التوكيل الرسمي" لتعزيز الحوكمة فيما يتعلق بتفويض السلطة.
- تحسين إجراءات وعمليات مجلس الإدارة والحوكمة المؤسسية.

الاستدامة (الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات)

- تعزيز الرقابة على الاستدامة من خلال تحديث دور ومهام وصلاحيات لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات بهدف مراجعة استراتيجية الاستدامة والإفصاحات والسياسات والإجراءات، والإشراف على تحقيق أهداف الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات المحددة، بما في ذلك مستهدفات التمويل المستدام.
- تضمين مؤشرات الأداء الرئيسية للحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في آلية تقييم وقياس أداء الإدارة التنفيذية، لتعزيز التزامنا بدفع مبادرات الاستدامة عبر المصرف ودعم التقدم القابل للقياس نحو تحقيق أهداف الاستدامة.
- ظهر تحسن كبير في تصنيفات عام ٢٠٢٤ التي قدمتها وكالات التصنيف البيئية والاجتماعية والحوكمة الدولية لمجموعة بنك الإمارات دبي الوطني بسبب التحسينات والتعزيزات التي تم إجراؤها فيما يتعلق بمبادرات وإفصاحات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات.

إدارة المخاطر

- المراجعة المستمرة لأُطُر عمل وسياسات المخاطر الجديدة والحالية لضمان حماية المصرف، لمواكبة التطور المستمر في مشهد المخاطر.
- اعتماد نهج حوكمة نموذجي معزز يتماشى مع اللوائح والأنظمة المعمول بها وأفضل ممارسات القطاع.
- تعزيز القدرة على مكافحة وكشف عمليات الاحتيال من خلال القدرات التحليلية الجديدة لعمليات الاحتيال وتعزيز مكافحة عمليات الاحتيال في الإجراءات، وخاصة العمليات المنجزة عبر قنوات الإنترنت والهواتف المتحركة.

مكافحة غسل الأموال، ومعرفة المتعامل والامتثال

- مراجعة سياسات الامتثال والتي تتضمن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والعقوبات وتعارض المصالح والاتصالات التنظيمية وميثاق الامتثال
- تواصلت جهود تعزيز فعالية وكفاءة أنظمة المصرف لفحص ومراقبة ضوابط الامتثال
- تم تطوير نموذج التعلم الآلي للذكاء الاصطناعي بالشراكة مع "مركز التميز للتحليلات المتقدمة" لتقييم المخاطر ومكافحة غسل الأموال والتنبيهات الخاصة بمراقبة التعاملات
- استمر تحسين برامج التدريب الإلزامية للمصرف فيما يتعلق بالامتثال للوائح الجرائم المالية والعقوبات، (بما في ذلك برامج التدريب المتخصص للموظفين العاملين في القطاعات عالية المخاطر) وبرامج التدريب الخاصة بقانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية ومعايير الإبلاغ المشترك
- زيادة تغطية عمليات التأكيد من الإجراءات وضمان صحتها لتشمل المتطلبات التنظيمية الجديدة.

الموظفون والبيئة الثقافية

- إجراء مراجعة مستقلة لنظام التعويضات وفقًا للمتطلبات التنظيمية.
- ضمان استمرار التنوع والشمول كمجالات رئيسية يتم التركيز عليها وأخذها في الاعتبار بالنسبة لكل من الموظفين والمتعاملين.
- تعزيز الدور الريادي الذي يلعبه "الإمارات الإسلامي" في مجال التوطين، وإطلاق مبادرات جديدة لجذب الكفاءات الإماراتية والاحتفاظ بها، سواء في "الإمارات الإسلامي" أو لصالح القطاع المصرفي على نطاقه الأشمل.
- الاستمرار في دعم التوطين وتمكين الإماراتيين من خلال توفير التدريب والخبرة العملية على المهارات الوظيفية والقيادية الهامة.
- الاستمرار في رصد التطور الشامل لثقافة المصرف لتعزيز بيئة صحية ومشاركة الموظفين للإسهام في نجاح المنظومة من خلال مبادرات منها مبادرة سياسة الصحة العقلية، برنامج "تحدث"، ويوم إحضار الأطفال إلى العمل، وأنشطة اليوم العالمي للمرأة، وورش العمل وجلسات النقاش غير الرسمية، والطرح الدولي لمبادرات مستقبل العمل.

حماية المستهلك

- إدراج لوائح حماية المستهلك المتكاملة في إطار عمل مخاطر السلوك واعتماد المنتجات والعمليات الجديدة وتقييمات المخاطر التشغيلية لضمان الامتثال لمعايير حماية المستهلك
- إجراء تدريب شامل على لوائح حماية المستهلك لجميع أعضاء اللجنة التنفيذية، مع التركيز على دور القيادة في تشجيع ثقافة التركيز على المتعاملين والتوافق مع متطلبات لوائح حماية المستهلك لتعزيز الامتثال والممارسات الأخلاقية عبر الإمارات الإسلامي
- تعزيز خصوصية وحماية البيانات، والتعليم الإلكتروني لمدونة قواعد المعاملة العادلة لجميع الموظفين، وتحقيق معدلات مشاركة وإكمال عالية لتعزيز الالتزام بالامتثال التنظيمي وثقة المستهلك
- تجديد جميع مواد التدريب التي تحتوي على مستجدات لوائح حماية المستهلك بنجاح وتم إطلاقها لجميع الموظفين

خصوصية البيانات

- تم دمج وترسيخ تقييم الخصوصية ضمن عملية تصميم المشاريع والمبادرات الجديدة بهدف الإدارة الاستباقية لمخاطر الخصوصية
- إجراء أكثر من (١٠٠) مائة تقييم للخصوصية خلال العام، للتحقق من صحة الضوابط القوية للبيانات الخاصة بالمصرف
- تقوية إطار عمل العناية الواجبة وإجراءات التحقق للموردين لضمان امتثال الجهات الخارجية لمتطلبات خصوصية البيانات
- دعم جهود التوعية بالخصوصية من خلال برامج التدريب والاتصالات المستهدفة، وتعزيز ثقافة الوعي بالخصوصية عبر الإمارات الإسلامي
- رفع مستوى التدريب الإلزامي على حماية البيانات لجميع الموظفين، وتم تقديم جلسات تدريب مخصصة على مناهج الخصوصية بنجاح استفاد منها أكثر من ٧٠٠ موظف.

حوكمة الأمن السيبراني

- تقوية الالتزام بحوكمة الأمن السيبراني من خلال التوافق مع المعايير العالمية الرائدة، والإدارة الاستباقية للمخاطر، وإثراء ثقافة الوعي والثبات الأمني.
- تطوير حلول الحوكمة والمخاطر والامتثال عن طريق الأتمتة لتبسيط إجراءات رصد مخاطر الأمن السيبراني ومراقبة الامتثال التنظيمي وإدارة الضوابط.
- تنفيذ ضوابط أمنية هادفة لحماية البنية التحتية السحابية وضمان تكامل الأدوات القائمة على الذكاء الاصطناعي

حوكمة التكنولوجيا والتحول الرقمي

- تنفيذ منهجيات متطورة لتطبيق التكنولوجيا لتتوافق مع أفضل الممارسات وأحدث العمليات التشغيلية القياسية
- زيادة الأتمتة في عمليات الحوكمة، وتبسيط حوكمة الاستثمارات ذات القيمة الأصغر، وتحسين نموذج التوقعات بقدرات الموظفين
- زيادة شفافية التكاليف من خلال تجديد واستعادة تفعيل برامج تشغيل خدمات أمن المعلومات
- تحسين لوحات المعلومات الخاصة بمتطلبات التكنولوجيا، وجودة المحفظة وقدرات الموظفين
- والإنفاق على التكنولوجيا، لإتاحة رؤية أكثر فطنة تدعم عملية صنع القرار
- توسعة إدارة التمويل السحابي بإضافة المزيد من موفري الخدمات السحابية العامة
- استمرار حملة التوعية لتطوير قدرات حوكمة تكنولوجيا المعلومات

مجلس الإدارة

يضيف مجلس الإدارة ثروة من الخبرات والتخصصات والتزامًا جماعياً بالتميز، مما يسهم في دفع النجاح المستمر للمصرف.

السيد/ هشام عبد الله القاسم

رئيس مجلس الإدارة، عضو غير مستقل غير تنفيذي

تاريخ التعيين:
٢٥ يونيو ٢٠١١

السيرة الذاتية والخبرة:

- يتمتع السيد/ هشام عبد الله القاسم "السيد/ القاسم" بخبرة تزيد عن ٢٠ عامًا في القطاع المصرفي. ويشغل حالياً منصب نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لبنك الإمارات دبي الوطني ش.م.ع ورئيس مجلس إدارة بنك الإمارات دبي الوطني مصر ودينيزبنك تركيا. ويشغل منصب الرئيس التنفيذي لمجموعة "وصل لإدارة الأصول"، وهو المسؤول عن قيادة تحولها إلى شركة عالمية لإدارة الأصول.
- وهو أيضًا نائب رئيس مجلس إدارة مؤسسة دبي العقارية.
- تشمل مؤهلاته التخصصية والمهنية درجة البكالوريوس في العلوم المالية والمصرفية ودرجة الماجستير في إدارة الأعمال الدولية وتطوير القيادة التنفيذية.

التعيينات الخارجية:

العضوية في مجالس إدارة الشركات المساهمة العامة الأخرى:

- نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب، بنك الإمارات دبي الوطني
- ضو مجلس إدارة شركة مجموعة الإمارات للاتصالات (اتصالات)

التعيينات في مجالس الإدارة في مناصب تنظيمية أو حكومية أو تجارية رئيسية أخرى:

- رئيس مجلس إدارة مؤسسة دبي الرياضية
- نائب رئيس مجلس إدارة مؤسسة دبي العقارية
- نائب رئيس مجلس إدارة مركز دبي للتوحد
- عضو مجلس إدارة شركة مركز دبي المالي العالمي للاستثمارات ذ.م.م.
- عضو مجلس إدارة سلطة مركز دبي المالي العالمي
- عضو مجلس إدارة اتصالات المغرب

السيد/ بطي عبيد بطي الملا

رئيس مجلس الإدارة، عضو غير مستقل غير تنفيذي

تاريخ التعيين:
١٨ يوليو ٢٠٠٧

السيرة الذاتية والخبرة:

- يتمتع السيد/ الملا بأكثر من ٣٤ عاما من الخبرة المهنية تغطي قطاعات البنوك والتمويل والعقارات والضيافة والاستثمار.
- رئيس مجلس إدارة مجموعة محمد وعبيد الملا، وهي شركة رائدة في السوق مقرها دبي في القطاعات الاقتصادية الاستراتيجية الرئيسية بما في ذلك الضيافة والرعاية الصحية والمستحضرات الصيدلانية والعقارات والسفر والسياحة والاستثمارات.
- بفضل أدواره كرئيس وعضو مجلس إدارة في العديد من الشركات، فهو يتمتع بخبرة واسعة في تطوير الأعمال والتخطيط الاستراتيجي والموارد البشرية والمكافآت والحوكمة المؤسسية والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، والخدمات المصرفية التجارية والإسلامية.
- حاصل على دبلوم في إدارة الأعمال من كلية نيوبيري، بوسطن، الولايات المتحدة الأمريكية.

التعيينات الخارجية:

العضوية في مجالس إدارة الشركات المساهمة العامة الأخرى:

- عضو مجلس إدارة شركة إعمار العقارية
- عضو مجلس إدارة شركة دبي للمرطبات
- عضو مجلس إدارة بنك الإمارات دبي الوطني

التعيينات في مجالس الإدارة في مناصب تنظيمية أو حكومية أو تجارية رئيسية أخرى:

- رئيس مجلس إدارة مجموعة محمد وعبيد الملا
- رئيس مجلس إدارة شركة دبي للتأمين

معالي/ محمد هادي أحمد الحسيني

عضو مجلس إدارة غير مستقل غير تنفيذي

تاريخ التعيين:
٢٥ يونيو ٢٠١١

السيرة الذاتية والخبرة:

- معالي/ محمد هادي أحمد الحسيني "معالي/ الحسيني" هو وزير الدولة للشؤون المالية، حيث يتولى إدارة التوجه الاستراتيجي والسياسات المالية للحفاظ على مصالح دولة الإمارات العربية المتحدة على المستويين المحلي والدولي.
- يتمتع بأكثر من ٢٥ عاماً من الخبرة المهنية في القطاعات المصرفية والمالية والتأمين والعقارات والاتصالات وقطاع التجزئة والاستثمار.
- كما يشغل مناصب قيادية تدعم الحكومة الاتحادية والمحلية في تنويع الثروة السيادية وإدارة محافظ استثمارية كبيرة، على المستويين الإقليمي والدولي، كما تولى القيادة والإشراف على عدد من عمليات الدمج والاستحواذ وغيرها من معاملات التمويل للقطاعين العام والخاص.
- حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال الدولية من جامعة ويبستر في جنيف، سويسرا.

التعيينات الخارجية:

العضوية في مجالس إدارة الشركات المساهمة العامة الأخرى:

- عضو مجلس إدارة بنك الإمارات دبي الوطني

التعيينات في مجالس الإدارة في مناصب تنظيمية أو حكومية أو تجارية رئيسية أخرى:

- رئيس مجلس إدارة شركة الاتحاد للائتمان
- رئيس مجلس الإدارة بالإنابة، مؤسسة الإمارات العقارية
- نائب رئيس مجلس إدارة هيئة الإمارات للاستثمار
- نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة الاتحادية للضرائب
- عضو مجلس إدارة مؤسسة دبي الاستثمارية
- عضو مجلس إدارة مؤسسة دبي العقارية

مجلس الإدارة تتمة

السيد/ علي حميد علي العويس

عضو مجلس إدارة مستقل غير تنفيذي

تاريخ التعيين:
٢٧ مارس ٢٠١٣

السيرة الذاتية والخبرة:

- السيد/ علي حميد علي العويس "السيد/ العويس" هو رئيس مجلس إدارة وعضو مجلس إدارة العديد من الشركات، وله دور فعال في إحداث تغييرات كبيرة من خلال مهاراته في تنظيم المشاريع واتصالاته التجارية. وتمتد خبرته إلى قطاعات العقارات والاستثمار وإنتاج وتوزيع الأغذية.
- ويتميز بفهمه العميق للقطاع المالي والحوكمة المؤسسية والتخطيط الاستراتيجي، والذي ينبع من خبرته القيادية الواسعة كرئيس لمجلس إدارة مجموعة العويس وقدرته على دمج إدارة المخاطر والامتثال التنظيمي ومبادئ الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في نمو الأعمال المستدام.
- حاصل على درجة البكالوريوس في التجارة الإلكترونية من كليات التقنية العليا، الإمارات العربية المتحدة.

التعيينات الخارجية:
العضوية في مجالس إدارة الشركات المساهمة العامة الأخرى:

- رئيس مجلس إدارة الشركة المتحدة للأغذية
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة دبي للمرطبات
- عضو مجلس إدارة شركة عمان للمرطبات
- عضو مجلس إدارة بنك الإمارات دبي الوطني

التعيينات في مجالس الإدارة في مناصب تنظيمية أو حكومية أو تجارية رئيسية أخرى:

- رئيس مجلس إدارة مجموعة العويس
- نائب رئيس مجلس الإدارة، شركة مخبز مودرن

السيد/ سالم محمد عبيد الله

عضو مجلس إدارة مستقل غير تنفيذي

تاريخ التعيين:
٢٣ فبراير ٢٠١٩

السيرة الذاتية والخبرة:

- يشغل السيد/ سالم محمد عبيد الله "السيد/ عبيد الله" منصب نائب الرئيس الأول لتطوير العلاقات والشؤون المحلية في الأمريكتين لشركة طيران الإمارات.
- يتمتع بخبرة مهنية واسعة في إدارة العمليات التجارية في طيران الإمارات وساهم في نجاح إطلاق وجهات مختلفة مثل أمستردام وبراغ ومدريد وجنيف وكوبنهاجن وسانت بطرسبرغ ودبلن وبرشلونة والمكسيك ولشبونة. قبل توليه هذا المنصب، كان نائبًا أول للرئيس للشؤون الجوية والسياسية والدولية.
- لديه سجل حافل من التميز التشغيلي والإشراف المالي والائتماني والتخطيط الاستراتيجي.
- حاصل على شهادة في إدارة الأعمال من معهد وينتورث للتكنولوجيا في بوسطن، الولايات المتحدة الأمريكية.

التعيينات الخارجية:
العضوية في مجالس إدارة الشركات المساهمة العامة الأخرى:

- عضو مجلس الإدارة، بنك الإمارات دبي الوطني

التعيينات في مجالس الإدارة في مناصب تنظيمية أو حكومية أو تجارية رئيسية أخرى:

- لا يوجد

سعادة/ هدى السيد نعيم الهاشمي

عضو مجلس إدارة مستقل غير تنفيذي

تاريخ التعيين:
٢٣ فبراير ٢٠٢٢

السيرة الذاتية والخبرة:

- سعادة/ هدى سيد نعيم الهاشمي ("سعادة/ الهاشمي") هي نائب وزير شؤون مجلس الوزراء للشؤون الاستراتيجية. وكجزء من مسؤوليات منصبها، تتولى سعادة/ الهاشمي قيادة عملية بلورة رؤية القيادة الرشيدة لدولة الإمارات العربية المتحدة، ووضع استراتيجية طموحة طويلة الأجل لتنفيذ مبادرة "نحن الإمارات ٢٠٣١"، وتقديم المشورة بشأن جميع استراتيجيات الحكومة والبرامج التحويلية قبل الموافقة عليها في مجلس الوزراء. سعادة/ الهاشمي عضو في مجلس مستقبل سياسة التكنولوجيا في المنتدى الاقتصادي العالمي.
- تولت قيادة عمليات الإعداد وقيادة عمليات مركز محمد بن راشد للابتكار الحكومي. كما أنها تقود مركز مسرعات الحكومة وبرنامج القضاء على البيروقراطية الحكومية في مكتب رئيس الوزراء، وهي مسؤولة عن الحوكمة وإعادة هيكلة المؤسسات.
- حصلت سعادة/ الهاشمي على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال من كليات التقنية العليا في دولة الإمارات العربية المتحدة. كما أنها خريجة كلية لندن للأعمال، وزميلة سياسات في مركز العلوم والسياسات في جامعة كامبريدج، المملكة المتحدة.
- أكملت سعادة/ الهاشمي برنامج مركز محمد بن راشد لإعداد القادة وحصلت على شهادة من المعهد الدولي للتنمية الإدارية لحوكمة مجلس الإدارة.

التعيينات الخارجية:
العضوية في مجالس إدارة الشركات المساهمة العامة الأخرى:

- عضو مجلس الإدارة، بنك الإمارات دبي الوطني

التعيينات في مجالس الإدارة في مناصب تنظيمية أو حكومية أو تجارية رئيسية أخرى:

- وكيل وزارة شؤون مجلس الوزراء للشؤون الاستراتيجية وعضو وزارة شؤون مجلس الوزراء
- عضو مجلس إدارة المدرسة الرقمية
- عضو مجلس إدارة مجلس التوازن بين الجنسين في الإمارات العربية المتحدة.
- عضو مجلس إدارة مؤسسة دبي للمرأة
- عضو مجلس إدارة مدرسة راشد ولطيفة
- عضو مجلس إدارة جامعة حمدان بن محمد الذكية

السيد/ شين نيلسون

عضو مجلس إدارة غير مستقل غير تنفيذي

تاريخ التعيين:
٥ ديسمبر ٢٠١٣

السيرة الذاتية والخبرة:

- السيد/ نيلسون هو الرئيس التنفيذي لبنك الإمارات دبي الوطني ش.م.ع. يتمتع بخبرة قوية في مختلف الوظائف والمناطق الجغرافية، وهي شهادة على تنوع خبراته في مجال الخدمات المصرفية. قبل انضمامه إلى بنك الإمارات دبي الوطني، شغل منصب الرئيس التنفيذي لبنك ستاندرد تشارترد الخاص في سنغافورة، ورئيس المجلس الاستشاري لبنك ستاندرد تشارترد صادق، وعضو مجلس إدارة بنك ستاندرد تشارترد (الصين) المحدود.
- وشملت المناصب البارزة الأخرى التي شغلها سابقًا، منصب الرئيس التنفيذي الإقليمي لبنك ستاندرد تشارترد في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ورئيس مجلس إدارة شركة ستاندرد تشارترد (باكستان) المحدودة، ورئيس المجلس الاستشاري المصرفي لمجلس إدارة مركز دبي المالي العالمي، والرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لبنك ستاندرد تشارترد، ماليزيا بيرهاد.
- وهو عضوٌ خريج في المعهد الأسترالي لمديري الشركات، وزميل مشارك في المعهد الأسترالي للمديرين.

التعيينات الخارجية:
العضوية في مجالس إدارة الشركات المساهمة العامة الأخرى:

- لا يوجد.

التعيينات في مجالس الإدارة في مناصب تنظيمية أو حكومية أو تجارية رئيسية أخرى:

- رئيس مجلس إدارة شركة الإمارات دبي الوطني كابيتال ش.م.ع
- عضو مجلس إدارة، شركة الإمارات دبي الوطني كابيتال المحدودة
- عضو مجلس إدارة، شركة تنفيذ ذ.م.م
- عضو مجلس إدارة، دينيز بنك أ.ش. (تركيا)
- عضو مجلس إدارة، شركة مارش الإمارات للوساطة التأمينية
- عضو مجلس إدارة، مؤتمر النقد الدولي
- عضو المجلس الاستشاري لجامعة ولونغونغ، دبي

الإدارة العليا

السيد/ فريد الملا

الرئيس التنفيذي - الإمارات الإسلامي

سنة التعيين: ٢٠٠٦

المسؤوليات الرئيسية:

تتمثل المهمة الرئيسية للسيد/ الملا في تحقيق رؤية الإمارات الإسلامي ليكون المصرف الأكثر ابتكاراً والمتوافق مع الشريعة الإسلامية للمتعاملين وكافة أفراد المجتمع، ساهم في المبادرات الرئيسية التي شكلت الإمارات الإسلامي كأحد أسرع المصارف الإسلامية نمواً في دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث ساهم في تأسيس "الإمارات الإسلامي" باعتباره الذراع المصرفي الإسلامي الرائد لمجموعة الإمارات دبي الوطني.

المهارات والخبرة:

بصفته مصرفياً متمرساً يتمتع بخبرة واسعة، عزز الملا مكانة "الإمارات الإسلامي" في السوق من خلال التركيز على الخدمات المصرفية التي تركز على المتعاملين وتقديم العديد من المنتجات والخدمات الأولى من نوعها في السوق. كما تولى قيادة جهود التحول الرقمي في "الإمارات الإسلامي"، مما ساهم في تحقيق زيادة كبيرة في المعاملات المصرفية عبر الإنترنت والهاتف المتحرك. وتشكل مساهماته في استراتيجية التوطين طويلة الأمد التي يتبعها الإمارات الإسلامي لتطوير مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة لتولي مناصب تنفيذية رئيسية والتخطيط لتعاقب الموظفين، محركاً رئيسياً في تحقيق نجاح المصرف.

الخبرة:

قبل توليه منصب الرئيس التنفيذي، شغل السيد/ الملا منصب رئيس الخدمات المصرفية للأفراد وإدارة الثروات في "الإمارات الإسلامي"، حيث كان مسؤولًا عن قطاعات الخدمات المصرفية الشخصية والتجارية والفروع وشبكة أجهزة الصراف الآلي والمنتجات وتجربة المتعاملين وإدارة الثروات والخدمات المصرفية الرقمية. وقد شغل العديد من المناصب الأخرى في "الإمارات الإسلامي"، بما في ذلك منصب نائب رئيس للخدمات المصرفية للأفراد وإدارة الثروات، ورئيس التمويل السكني ورئيس إدارة الفروع وقنوات التوزيع.

السيد/ محمد كامران واجد

نائب الرئيس التنفيذي

سنة التعيين: ٢٠١٩

المسؤوليات الرئيسية:

يقود السيد/ واجد جميع الوظائف المدرة للدخل في "الإمارات الإسلامي"، بما في ذلك الخدمات المصرفية للأفراد وإدارة الثروات، والخدمات المصرفية للأعمال والخزينة والشركات والخدمات المصرفية المؤسسية والمعاملات المصرفية. بالإضافة إلى ذلك، يعمل السيد/ واجد أيضا كعضو في العديد من مجالس الإدارة واللجان الأخرى، ومنها "تنفيذ ذ.م.م."

المهارات والخبرة:

يتمتع السيد واجد بخبرة تزيد عن ٣٠ عامًا في قطاع الخدمات المصرفية في دولة الإمارات العربية المتحدة وهو اسم معروف في مجال الخدمات المصرفية الإقليمية. ويتميز بالخبرة في مجال الخدمات المالية والخدمات المصرفية للشركات والأدوار القيادية.

الخبرة:

عمل لمدة ٢٠ عاما مع مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني، حيث تولى عدد من المناصب المتنوعة مع المجموعة منها منصب الرئيس التنفيذي لشركة الإمارات دبي الوطني كابيتال المحدودة، والرئيس التنفيذي لشركة الإمارات للخدمات المالية، ورئيس مجموعة الخدمات المصرفية الدولية للشركات والمؤسسات المالية. وقبل انضمامه إلى بنك الإمارات دبي الوطني، عمل السيد/ كامران مع بنك أبو ظبي الوطني وبنك المشرق. كما شغل منصب عضو مجلس إدارة شركة شعاع كابيتال ش.م.ق، وشركة إعمار للصناعات والاستثمار، والرئيس التنفيذي لمجموعة إميرالد بالاس.

التعليم والمؤهلات:

- بكالوريوس الآداب من جامعة عليكرة الإسلامية، الهند
- ماجستير إدارة الأعمال من جامعة عليكرة الإسلامية، الهند

السيدة/ هدى سبيل عبد الله

المسؤول الرئيسي للشؤون المالية

سنة التعيين: ٢٠١٣

المسؤوليات الرئيسية:

تتولى السيدة/ عبد الله مسؤولية قسم الشؤون المالية في "الإمارات الإسلامي"، حيث تعمل على توجيه ومراقبة الاستراتيجيات المالية للمصرف وأهداف العمل والميزانية وإدارة الأداء.

المهارات والخبرة:

تتمتع السيدة/ عبد الله بخبرة واسعة في مجال الموارد البشرية والمالية وأداء الأعمال. تؤدي دورًا رئيسيا في تطوير الأدوات والأنظمة لتوفير المعلومات المالية والتشغيلية الهامة للرئيس التنفيذي ومجلس الإدارة، وتقدم التوصيات القابلة للتنفيذ بشأن كل من الاستراتيجية والعمليات.

الخبرة:

تعمل السيدة/ عبد الله في بنك الإمارات دبي الوطني منذ أكثر من ٢٩ عامًا. قبل تعيينها في منصب المسؤول الرئيسي للشؤون المالية للإمارات الإسلامي، شغلت منصب نائب الرئيس لأداء الأعمال وشغلت سابقًا عدة مناصب في فريق التمويل في بنك الإمارات دبي الوطني.

التعليم والمؤهلات:

- شهادة المحاسب القانوني الإسلامي المعتمد، البحرين.
- شهادة محاسب إداري معتمد من معهد المحاسبين الإداريين، الولايات المتحدة الأمريكية.
- بكالوريوس إدارة الأعمال من جامعة عجمان للعلوم والتكنولوجيا، الإمارات العربية المتحدة.

السيد/ فؤاد محمد

المسؤول الرئيسي للعمليات

سنة التعيين: ٢٠٢٢

المسؤوليات الرئيسية:

يتولى السيد/ فؤاد محمد "السيد/ محمد" المسؤولية الشاملة للعمليات التشغيلية ورقابتها ضمن الإمارات الإسلامي، بما في ذلك قيادة مشاريع تكنولوجيا المعلومات والمواءمة مع المجموعة بشأن التحول ومبادرات الأعمال الرئيسية لتحقيق التكامل بين مختلف الجهات، مع التركيز على الرقمنة والتميز في العمليات التشغيلية. يقود فريقًا متعددة الوظائف في مجال إعادة هندسة العمليات وأتمتتها، مع ضمان الامتثال للمعايير التنظيمية والتخفيف من المخاطر التشغيلية. ويُوجِّه مبادرات التحول الرقمي، ويتعاون مع فرق تكنولوجيا المعلومات والفرق التشغيلية لتحديث البنية التحتية للمصرف وتحسين تجارب المتعاملين.

المهارات والخبرة:

يتمتع السيد/ محمد بخبرة متعمقة في مضمار تميز العمليات التشغيلية ونمذجة العمليات وإدارة التنظيمات والمخاطر والامتثال. وقد عمل باستمرار على تعزيز الكفاءة التشغيلية، وتعزيز الامتثال التنظيمي، ودعم مبادرات التحول الرقمي داخل المصرف، بما يتماشى مع الأهداف الاستراتيجية للمجموعة. وتشمل خبراته الأساسية أيضًا تحسين العمليات والتحول الرقمي والتخطيط الاستراتيجي والتحليل المالي وإدارة الميزانية وقيادة وتطوير فرق العمل.

الخبرة:

يتمتع السيد/ محمد بخبرة ٢٣ عامًا في المجال المصرفي. قبل انضمامه إلى الإمارات الإسلامي، شغل منصب الرئيس التنفيذي للعمليات وعضو مجلس الإدارة التنفيذي في بنك الإمارات دبي الوطني، مصر. كما شغل مناصب مرموقة منها منصب نائب رئيس تكنولوجيا المعلومات للمجموعة في الإمارات العربية المتحدة، ورئيس قسم الخدمات المصرفية للأفراد بالإنابة في مصر. ويتمتع بسجل حافل في مجال تبسيط العمليات المعقدة لتعزيز الإنتاجية وضمان النمو المستدام وذلك بفضل تركيزه القوي على رضا المتعاملين والمرونة في العمليات التشغيلية.

التعليم والمؤهلات:

- كلية شرطة دبي وكليات التقنية العليا، الإمارات العربية المتحدة
- برامج تدريبية من معاهد مرموقة، بما في ذلك هارفارد وإنسياد وماكينزي

السيد/ حسيب أحمد أنصاري

المسؤول الرئيسي للامتثال

سنة التعيين: ٢٠١٨

المسؤوليات الرئيسية:

يتولى السيد أنصاري مسؤولية الإدارة الشاملة لأطر الامتثال للجرائم المالية والامتثال التنظيمي وإدارة الثروات عبر الإمارات الإسلامي. وبالإضافة إلى ذلك، بصفته جزءًا من فريق قيادة الامتثال لبنك الإمارات دبي الوطني، فهو يشارك أيضًا في المبادرات الاستراتيجية والسياساتية والتكنولوجية.

المهارات والخبرة:

تشمل خبرة السيد أنصاري الإدارة الفعّالة لأطر الامتثال التنظيمي لمكافحة الجرائم المالية، بالإضافة إلى الحوكمة والعمليات. ويتميز بالخبرة الواسعة في التعامل مع الجهات التنظيمية، والهيئات الصناعية، والبنوك المراسلة الأجنبية، والموردين.

الخبرة:

يتمتع السيد/ أنصاري بخبرة تزيد عن ٢٨ عامًا في مجال الخدمات المصرفية الدولية، تشمل منصبه السابق كرئيس لقسم الامتثال في المصرف العربي المتحد وتسع سنوات في بنك باركليز بي إل سي، حيث كان آخر منصب له هو رئيس قسم الامتثال الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط. وقد بدأ حياته المهنية في سيتي بنك، حيث أدار مجموعة متنوعة من وحدات الأعمال لأكثر من عقد من الزمان. ويستمر كمساهم فعال في مجال الامتثال، حيث يشغل حالياً منصب نائب رئيس لجنة الامتثال في اتحاد مصارف الإمارات.

التعليم والمؤهلات:

- ماجستير في إدارة الأعمال، جامعة بريستون (كلية إدارة الأعمال والتجارة)، باكستان.

الإدارة العليا تتمة

السيد/ مهدي الكاظم
المسؤول الرئيسي لإدارة المخاطر

سنة التعيين: ٢٠٢٢

المسؤوليات الرئيسية:

السيد/ مهدي الكاظم "السيد/ الكاظم" هو المسؤول عن كافة وحدات الأعمال الخاصة بالمخاطر في الإمارات اسلامي. يتولى الإدارة والإشراف على حالات تعرض المصرف للمخاطر بهدف ضمان الاستقرار والامتثال التنظيمي ومواءمة أهداف العمل.

المهارات والخبرة:

بخبرته الواسعة التي تمتد لأكثر من ٣٥ عاماً في قطاع الخدمات المصرفية، تولى دوراً محورياً في مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني منذ عام ١٩٨٩، حيث عمل كمدير فرع، ورئيس المؤسسة /المدير العام للخدمات المصرفية للشركات الكبرى، والمسؤول الرئيسي للائتمان. انضم إلى الإمارات الإسلامي في عام ٢٠٢٢ كمسؤول رئيسي لإدارة المخاطر، ويشغل هذا المنصب حاليًا.

الخبرة:

يتمتع السيد/ الكاظم بخبرة تزيد عن ٣٥ عامًا في القطاع المصرفي مع مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني، منها ما يقرب من ٢٠ عامًا مع الإمارات الإسلامي. شغل منصب رئيس قسم الائتمان في بنك الإمارات دبي الوطني قبل انضمامه إلى الإمارات الإسلامي في عام ١٩٩٦، حيث شغل مجموعة متنوعة من المناصب قبل أن يصبح المسؤول الرئيسي لإدارة المخاطر، بما في ذلك منصب مدير الفرع، ورئيس الخدمات المصرفية للشركات، والمدير العام للخدمات المصرفية للشركات الكبيرة، ورئيس قسم الائتمان وعضو مجلس إدارة الإمارات دبي الوطني كابيتال. وشغل عضوية مجلس إدارة "الإمارات الإسلامي"، ونائب رئيس مجلس الإدارة الإمارات الإسلامي للوساطة التجارية ورئيس لجنة الخدمات المصرفية للمؤسسة في اتحاد مصارف الإمارات.

التعليم والمؤهلات:

- بكالوريوس محاسبة وعلوم الحاسب الآلي في المحاسبة من جامعة الإمارات العربية المتحدة، الإمارات العربية المتحدة
- برنامج الإدارة العامة الدولي للتنمية التنفيذية والقيادة والإدارة من "المعهد الدولي للتنمية الإدارية" بسويسرا.

السيد/ يوانيس فولانيس
رئيس الائتمان

سنة التعيين: ٢٠١٥

المسؤوليات الرئيسية:

السيد/ فولانيس مسؤول عن قياس وإدارة المخاطر الائتمانية الكلية في محفظة المصرف. يشرف على سياسات وإجراءات الاكتتاب الائتماني والإدارة الائتمانية للمصرف، ويضمن جودة وأداء محفظته الائتمانية. يعمل كقائد فكري في تشكيل محفظة الائتمان الاستراتيجية للمصرف بشكل استباقي، يقترح استراتيجيات الاكتتاب المناسبة في الوقت المناسب. كما أنه المسؤول التنفيذي عن جميع مراحل عملية الاكتتاب الائتماني في المصرف، ويشرف على تنفيذ قرارات الائتمان، بالإضافة إلى المتابعة المستمرة بعد اتخاذ القرار فيما يتعلق بالمحفظة الائتمانية، والإدارة، والتوثيق.

المهارات والخبرات:

يمتلك السيد/ فولانيس خبرة واسعة في مجالات الائتمان والمخاطر عبر المحافظ والمنتجات على المستوى الدولي. بالإضافة إلى خبرته في تطوير الأعمال المصرفية للشركات والمؤسسات والتي يقوم بتطبيقها في مختلف المناطق الجغرافية، بدءًا من الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات إلى التمويل المتخصص للمشاريع، وإصدارات الديون المهيكلة والدولية، فضلًا عن حلول إعادة الهيكلة. لديه خبرة كبيرة في الخدمات المصرفية الاستثمارية والديون والأسهم المتخصصة، وكذلك إدارة الثروات الدولية.

الخبرات المهنية:

يمتلك السيد/ فولانيس خبرة تزيد عن ٢٥ عامًا في القطاع المصرفي، شغل خلالها مناصب إدارية عليا، خاصة في مجالات الخدمات المصرفية الدولية للشركات وإدارة المخاطر الائتمانية، قبل انضمامه إلى مصرف الإمارات الإسلامي، شغل عدة مناصب منها نائب الرئيس التنفيذي للبنك، ورئيس الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات، وكبير مسؤولي الائتمان للمجموعة، ورئيس المكتب التمثيلي. كما شغل عضوية لجنة مجلس الإدارة التنفيذية، ولجنة الائتمان، ولجنة إدارة الموجودات والمطلوبات لديه خبرة واسعة في تطبيق حلول الخدمات المصرفية الدولية للشركات والمؤسسات عبر مختلف القطاعات الجغرافية وفئات الأصول. كما يتمتع بخبرة قيادية في الاستثمار المصرفي ضمن بيئات التحول التنظيمي وتطوير الأعمال بعد عمليات الاستحواذ.

التعليم والمؤهلات:

- ماجستير في إدارة الأعمال من جامعة أيوا، الولايات المتحدة الأمريكية.

السيد/ زكي صديقي
المسؤول الرئيسي للتدقيق الداخلي

سنة التعيين: ٢٠١٢

المسؤوليات الرئيسية:

يشرف السيد/ زكي صديقي "السيد/ صديقي" على وحدة أعمال التدقيق الداخلي في الإمارات الإسلامي، التي تعمل تحت إشراف لجنة التدقيق الداخلي في الإمارات الإسلامي وهو المسؤول الرئيسي للتدقيق الداخلي في بنك الإمارات دبي الوطني.

المهارات والخبرة:

يتمتع السيد/ صديقي بخبرة مكثفة في مجال التدقيق الداخلي عبر جميع مجالات الخدمات المصرفية للشركات والأفراد والتمويل التجاري والعمليات وتمويل المشاريع والتأجير.

الخبرة:

يتمتع السيد/ صديقي بخبرة تزيد عن ٣٦ عامًا في مجال الخدمات المصرفية والتدقيق والامتثال. في السابق وقبل التحاقه بالإمارات الإسلامي أدار السيد/ صديقي مسؤوليات التدقيق، لبنك المشرق وبنك الاعتماد والتجارة الدولي في وظائف عليا في مختلف البلدان، بما في ذلك بعض الاقتصادات عالية التنظيم مثل الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وهونغ كونغ ونيجيريا والهند، فضلا عن بلدان أخرى بما في ذلك موريشيوس وسيشيل وبنغلاديش وفرنسا وساحل العاج وتوغو ودول مجلس التعاون الخليجي. وهو عضو في عدد من لجان الإدارة العليا في الإمارات الإسلامي، منها اللجنة التنفيذية.

التعليم والمؤهلات:

- ماجستير إدارة الأعمال في الخدمات المصرفية والمالية، الجامعة الدولية، الولايات المتحدة الأمريكية.
- بكالوريوس التجارة، باكستان.
- دبلوم في الأعمال المصرفية، معهد المصرفيين، باكستان

السيدة/ فريدة محمد رافع
المسؤول الرئيسي للموارد البشرية

سنة التعيين (الإمارات الإسلامي): ٢٠٢٢

المسؤوليات الرئيسية:

تتولى السيدة/ فريدة محمد رافع "السيدة/ رافع" مسؤولية صقل مهارات القوى العاملة في الإمارات الإسلامي وإعادة تأهيلها، وتعزيز الثقافة التنظيمية الإنتاجية، والأجر المرتبط بالأداء، وجاهزية القيادة، وتحول الموارد البشرية. تطبق عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالموارد البشرية بناءً على البيانات بحيث تستفيد من معلومات الأفراد لتحسين العمليات، مما يدعم المصرف بشكل فعال لتحقيق أهدافه الاستراتيجية، وتعزيز تجربة الموظفين.

المهارات والخبرة:

السيدة/ رافع هي قائدة متمرسة في مجال الموارد البشرية تتمتع بخبرة ٢٥ عاما، وقادت العديد من وظائف الموارد البشرية عبر قطاعات متنوعة بداية من الخدمات المصرفية إلى مجال الطيران. لديها سجل حافل في تطوير وتنفيذ مبادرات الموارد البشرية الاستراتيجية التي تدفع النمو التنظيمي وتعزز مشاركة الموظفين. تتمتع السيدة/ رافع بمعرفة واسعة ببناء فرق عالية الأداء وتعزيز ثقافة الابتكار والشمول. قادت مشاريع واسعة النطاق تتعلق باكتساب المواهب، والاحتفاظ بالموظفين، والتوطين، وتخطيط القوى العاملة، وإدارة الأداء، وتطوير القيادة. وقد نجحت في مواءمة استراتيجيات الموارد البشرية مع أهداف المؤسسة، مما أدى إلى تحسين الربحية والميزة التنافسية المستدامة للعديد من المؤسسات ذات المستوى العالمي التي عملت بها في جميع أنحاء الإمارات العربية المتحدة.

الخبرة:

شغلت السيدة/ رافع منصب رئيس قسم الموارد البشرية ورئيسة استقطاب المواهب والتوطين. وقبل ذلك، شغلت منصب رئيس عمليات الموارد البشرية والإدارة في شركة أبوظبي للمطارات (حالياً شركة زايد للمطارات)، ورئيس خدمات الموظفين وكشوف المرتبات في الهيئة العامة للطيران المدني في دولة الإمارات العربية المتحدة، ورئيس عمليات الموارد البشرية في مصرف الهلال، ونائب الرئيس للموارد البشرية في بنك الإمارات دبي الوطني.

التعليم والمؤهلات:

- ماجستير إدارة الموارد البشرية من جامعة أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة
- التدريب التنفيذي من مدارس إدارة الأعمال الرائدة، ومن بينها إنسياد.

د. عاصم حمد
رئيس إدارة التدقيق الشرعي الداخلي

سنة التعيين: ٢٠١١

المسؤوليات الرئيسية:

نجح د. عاصم حمد "د. عاصم" في تأسيس وظيفة التدقيق الشرعي في الإمارات الإسلامي، ويديرها الآن باعتبارها خط دفاع ثالث مستقل وفعال. تدعم إدارته لجنة الرقابة الشرعية الداخلية ولجنة المجلس للتدقيق في المصرف لإنجاز أدوارهما على النحو المحدد في إطار الحوكمة الشرعية. وهو مسؤول عن التوجيه الشامل والميداني بالإضافة إلى الإشراف على أعضاء فريق التدقيق الشرعي. كما يكفل التعاون الفعّال مع الإدارة العليا في المسائل الشرعية.

المهارات والخبرة:

يتمتع د. عاصم بخبرة تزيد عن ١٨ عامًا في مجال الخدمات المصرفية الإسلامية في دولة الإمارات العربية المتحدة. خلال هذه السنوات، ألّف العديد من الكتب والأبحاث حول التمويل الإسلامي والتدقيق الشرعي، كما شارك متحدثًا في العديد من مؤتمرات الصيرفة الإسلامية. وهو عضو نشط في اتحاد مصارف الإمارات العربية المتحدة ومشارك فعال في مبادرة مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي لتطوير معايير المرابحة والإجارة.

الخبرة:

بدأ د. عاصم مسيرته المهنية في مجال العمل المصرفي مع بنك أبو ظبي الإسلامي في عام ٢٠٠٦ كمساعد للتدقيق الشرعي وانضم إلى قسم المراجعة الشرعية في الإمارات الإسلامي في عام ٢٠١١ حيث شارك في العديد من المهام الرئيسية قبل توليه قيادة مكتب التدقيق الشرعي.

التعليم والمؤهلات:

- دكتوراه في الفقه وأصوله من جامعة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة.
- مستشار ومدقق شرعي معتمد من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في البحرين.
- محاسب قانوني إسلامي معتمد من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في البحرين.
- برنامج المدير المعتمد من كلية هارفارد للأعمال، الولايات المتحدة الأمريكية.

الإدارة العليا تتمة

د. عبد السلام الكيلاني
رئيس قسم الرقابة الشرعية الداخلية

سنة التعيين: ٢٠٠٧

المسؤوليات الرئيسية:

يتولى د. عبد السلام الكيلاني "د. كيلاني" المسؤولية عن تطوير وتحديث استراتيجية الضوابط الشرعية بالتوافق مع أهداف الإمارات الإسلامي، وقيادة برامج التوعية الشرعية لتخفيف مخاطر عدم الامتثال للضوابط الشرعية. كما يشرف على الامتثال للضوابط الشرعية الخاصة بالمنتجات والاستثمارات، ويضمن التوافق مع قرارات لجنة الرقابة الشرعية الداخلية في الإمارات الإسلامي، ويشرف على آليات الرقابة الشرعية وتحديثاتها وفقًا للهيئة الشرعية العليا لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وقرارات لجنة الرقابة الشرعية الداخلية في المصرف.

المهارات والخبرة:

يدير د. كيلاني أقسام الشريعة في المصارف الإسلامية في دولة الإمارات العربية المتحدة منذ أكثر من ١٥ عاماً، وله خبرة واسعة في مجال الاستشارات والحوكمة الشرعية، بالإضافة إلى الرقابة الشرعية والتدقيق والتدريب.

الخبرة:

يشغل د. الكيلاني منصب رئيس قسم الرقابة الشرعية في الإمارات الإسلامي منذ عام ٢٠٢١. وشغل قبل ذلك منصب رئيس قسم الشريعة تحت الإشراف المباشر للرئيس التنفيذي حيث تولى مسؤولية قيادة قسم الشريعة الريادي الجديد بعد اندماج المصرف مع بنك دبي. كان قبل ذلك مستشاراً شرعياً ورئيساً لقسم الشريعة في بنك دبي، حيث أسس قسم الشريعة بعد تحول المصرف إلى نموذج متوافق مع الشريعة الإسلامية، تحت الإدارة المباشرة للرئيس التنفيذي حيث تولى الإشراف الفني على مجلس الرقابة الشرعية.

التعليم والمؤهلات:

- دكتوراه في الفقه المعاملات من الجامعة الاسكندنافية، النرويج.
- درجة الماجستير في فقه المعاملات، الجامعة الأمريكية، المملكة المتحدة.
- بكالوريوس في الدراسات الإسلامية من جامعة الإمارات العربية المتحدة، الإمارات العربية المتحدة

د. أحمد الخلفاوي
رئيس القسم القانوني بالإمارات الإسلامي وأمين سر مجلس إدارة المجموعة

سنة التعيين: ٢٠٢٢

المسؤوليات الرئيسية:

يتولى د. أحمد الخلفاوي "د. الخلفاوي" المسؤولية، من بين مسئولياته الأخرى، عن ضمان امتثال الإمارات الإسلامي لجميع القوانين واللوائح ذات الصلة وتطبيق آليات حوكمة فعالة.

المهارات والخبرة:

يتمتع د. الخلفاوي بخبرة تزيد عن ١٧ عاماً في الوظائف القانونية والقيادية والإدارية إضافة إلى الحوكمة المؤسسية.

الخبرة:

شغل د. الخلفاوي سابقاً مناصب قانونية عليا في كيانات حكومية وشبه حكومية، منها موانئ دبي العالمية والمنطقة الحرة لجبل علي وسلطة جبل علي في دبي وبنك دبي الإسلامي وبنك إتش إس بي سي.

التعليم والمؤهلات:

- دكتوراه في الشريعة والقانون القضائي من جامعة العلوم الإسلامية في ماليزيا، ماليزيا.
- ماجستير في القانون الخاص من جامعة الجزيرة، الإمارات العربية المتحدة
- بكالوريوس في القانون من جامعة عجمان، الإمارات العربية المتحدة

السيد/ إبراهيم قايد
رئيس الخزينة والأسواق

سنة التعيين: ٢٠١٢

المسؤوليات الرئيسية:

يتولى السيد/ إبراهيم قايد "السيد/ قايد" المسؤولية عن إدارة السيولة والميزانية العمومية الاستراتيجية للمصرف، وتوفير مبيعات الخزينة، وهيكلة وتنفيذ الحلول لوحدات الأعمال بالمصرف، وإدارة دفتر الاستثمارات للمصرف.

المهارات والخبرة:

يقدم السيد/ قايد للإمارات الإسلامي الخبرة في هيكلة الصرف الأجنبي والمشتقات وحلول التحول الرقمي وحلول التحوط، بالإضافة إلى مهاراته الاستثنائية في مجالات القيادة والتواصل.

الخبرة:

يتمتع السيد/ قايد بخبرة تزيد عن ١٥ عامًا في مجال الخزينة والأسواق، حيث تولى منصب رئيس الخزينة والأسواق في الإمارات الإسلامي لأكثر من خمس سنوات، وتضمنت مسؤولياته تحقيق رؤية الإدارة ورسالتها وأهدافها وأدائها وميزانياتها. شغل قبل ذلك عدة مناصب مختلفة في بنك الإمارات دبي الوطني، منها منصب مدير الفرع، ورئيس مكتب التدفقات والتنفيذ، ورئيس مبيعات الخزينة والهيكلة.

التعليم والمؤهلات:

- درجة الماجستير في إدارة الأعمال الدولية، جامعة موناش، أستراليا.
- درجة البكالوريوس في نظم المعلومات، جامعة ملبورن، أستراليا.

السيد/ محمد الهادي
رئيس الخدمات المصرفية للأفراد وإدارة الثروات

سنة التعيين: ٢٠١٧

المسؤوليات الرئيسية:

يجلب السيد الهادي إلى منصبه خبرة واسعة ومسارًا مهنيًا متميزًا، وهو مسؤول عن قطاع الخدمات المصرفية للأفراد، والذي يشمل الخدمات المصرفية الشخصية، والخاصة، وخدمات الأعمال، بالإضافة إلى إدارة الفروع وتجربة العملاء.

المهارات والخبرات:

يمتلك السيد/ الهادي مجموعة مهارات قوية في المبيعات، وإدارة الثروات، وإدارة القطاعات المصرفية للأفراد. يتمتع بخبرة كبيرة في بناء علاقات قوية مع العملاء وتقديم حلول مالية مخصصة تلبي احتياجات العملاء المتنوعة. لديه سجل حافل في تعزيز نمو المبيعات وتحسين تجربة الخدمة من خلال التخطيط الاستراتيجي والقيادة الفعالة للفرق.

الخبرات المهنية:

شغل مناصب قيادية في عدة أقسام داخل مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني، بما في ذلك إدارة التوزيع المصرفي للأفراد، والخدمات المصرفية المتميزة، والاستراتيجية، وإدارة الثروات.

التعليم والمؤهلات:

- التعليم التنفيذي من كلية هارفارد للأعمال، الولايات المتحدة الأمريكية.
- ماجستير تنفيذي في إدارة الأعمال من كلية بابس لإدارة الأعمال، المملكة المتحدة.
- بكالوريوس في المحاسبة ونظم المعلومات الإدارية من الجامعة الأمريكية في الشارقة، الإمارات العربية المتحدة.

الأعضاء الرئيسيون الآخرون في الإدارة

السيد/ فيفيك شاه
رئيس الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات

سنة التعيين: ٢٠١٩

المسؤوليات الرئيسية:

يتولى السيد/ فيفيك شاه حاليًا قيادة قطاع الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات في مصرف الإمارات الإسلامي، وهو أحد فروع مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني. يتولى في منصبه الحالي مسؤولية النمو الشامل للأعمال، مع التركيز على تعميق وتوسيع العلاقات مع الشركات المحلية والدولية، والمؤسسات المالية، والحكومات السيادية، مع إدارة الربحية وتعزيز الحصة السوقية من خلال تطوير المنتجات. وهو أيضًا عضو في اللجنة التنفيذية ولجنة التمويل الإسلامي المستدام للخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات في الإمارات الإسلامي.

المهارات والخبرات:

يتمتع السيد/ فيفيك بخبرة واسعة في الإدارة المالية، والخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات، وتمويل القروض المشتركة، وأسواق رأس المال للديون. لديه سجل حافل بتحقيق أداء متميز في المناصب القيادية.

الخبرات المهنية:

يمتلك السيد/ فيفيك أكثر من ٢٢ عامًا من الخبرة في القطاع المصرفي وتمويل الشركات والمؤسسات، حيث شغل عدة مناصب قيادية. قبل انضمامه إلى مصرف الإمارات الإسلامي، عمل في مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني لمدة ٩ سنوات، حيث شغل عدة مناصب منها:

- رئيس إقليمي للخدمات المصرفية المؤسسية والدولية وأسواق رأس المال للديون في بنك الإمارات دبي الوطني.
- رئيس تمويل القروض المشتركة في شركة الإمارات دبي الوطني كابيتال.
- شغل منصب الرئيس المالي للمجموعة في مجموعة إميرالد بالاس في الإمارات العربية المتحدة.
- التعليم والمؤهلات:
- ماجستير في إدارة الأعمال (تخصص: الخدمات المصرفية الاستثمارية، التمويل، والتسويق) من المعهد الهندي للتجارة الخارجية، الهند.
- محاسب قانوني معتمد، وأمين شركة معتمد.

إطار الحوكمة المؤسسية

يلتزم الإمارات الإسلامي بالحوكمة المؤسسية الرشيدة التي تشكل أساساً صلباً لتطوره المستقبلي وأدائه المؤسسي، وتعزز الثقة في أنشطته كمتلقٍ لأموال المودعين ورؤوس أموال المساهمين وتمكنه من المساهمة في التطوير الناجح للنظام المالي لدولة الإمارات العربية المتحدة.

نموذج الحوكمة للمجموعة

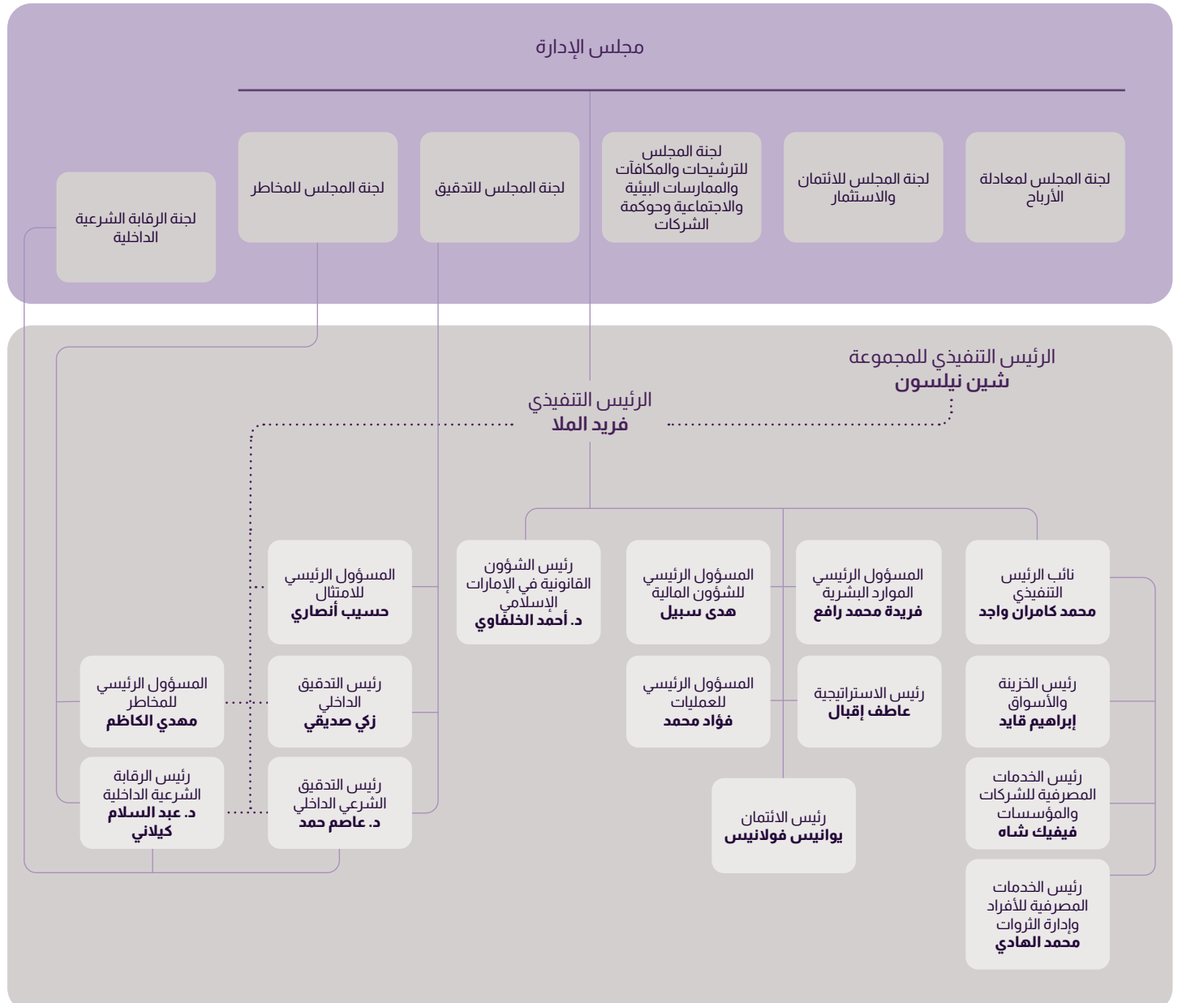

ويستند إطار الحوكمة المؤسسية للمصرف إلى مبادئ المسؤولية والمساءلة والشفافية والمساواة لدعم اتخاذ القرارات السليمة والحكيمة.

يلتزم الإمارات الإسلامي بمبادئ الحوكمة المؤسسية.

الحوكمة المؤسسية

المسؤولية	المسؤولية	الشفافية	العدالة
التقسيم الواضح وتفويض الصلاحيات	في العلاقات بين مجلس إدارة المصرف والإدارة والمساهمين وأصحاب المصلحة الآخرين	لتمكين أصحاب المصلحة من تقييم الأداء المالي والوضع المالي للمصرف	في معاملة جميع أصحاب المصلحة

الأركان الأساسية للحوكمة المؤسسية

يتكون إطار الحوكمة المؤسسية من دليل الحوكمة المؤسسية الصادر عن "الإمارات الإسلامي"، وميثاق مجلس الإدارة، وسلسلة من سياسات مجلس الإدارة.

يحدد دليل الحوكمة المؤسسية المسؤوليات والمساءلات الخاصة بمجلس الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة ولجان مجلس الإدارة ووحدات الأعمال المساندة. كما يقدم لمحة عامة عن مجمل منهج الحوكمة في الإمارات الإسلامي. ويفصل ميثاق مجلس الإدارة بروتوكولات وسياسات مجلس الإدارة ويتم استكماله بسياسات محددة لمجلس الإدارة تتعلق بتعارض المصالح والجدارة والنزاهة والمكافآت وتقييم الأداء.

يحدد دليل حوكمة الشركات أربعة طبقات أو مستويات واسعة من الأدوار:

(أ) مجلس الإدارة: يتحمل مجلس الإدارة المسؤولية الكاملة عن ضمان إنشاء إطار عمل للحوكمة مناسبٌ وفعال والحفاظ عليه لإدارة أنشطة المصرف والتحكم فيها.

(ب) اللجان على مستوى مجلس الإدارة والإدارة العليا: يفوض مجلس الإدارة السلطة للجان ويضع المعايير لمراقبة وحوكمة المصرف. وتتقلد اللّجان المسؤوليات والسلطات على النحو المحدد في اختصاصاتها.

(ج) وحدات الأعمال: تؤدي وحدات الأعمال الفردية أنشطة الأعمال التجارية والرقابة، والتي تتوافق مع جميع السياسات والإجراءات والمبادئ التوجيهية الداخلية والقوانين واللوائح الخارجية.

(د) الأفراد: يتم تفويض رؤساء الأعمال والوظائف بالسلطات اللازمة لضمان الحوكمة الفعالة والامتثال. وعلى هذا النحو، يوجه إطار الحوكمة المؤسسية مجلس الإدارة والإدارة العليا في أداء واجباتهم، ويوائم مصالحهم مع مصالح المساهمين والأطراف المعنيين الرئيسيين الآخرين، ويضمن إدارة المخاطر بحكمة.

المبادرات الرئيسية في عام ٢٠٢٤

توافقاً مع التزام المصرف بالتحسين المستمر، تم تنفيذ مجموعة من المبادرات الرئيسية خلال عام ٢٠٢٤ لتعزيز الحوكمة المؤسسية، ومنها:

- تحديث اختصاصات لجان مجلس الإدارة لضمان توافقها مع اللوائح وأفضل الممارسات.
- مراجعة السياسات وأُطر العمل الداخلية لتتوافق مع تحديثات أنظمة الحوكمة المؤسسية الصادرة عن هيئة الأوراق المالية والسلع ولائحة الأهلية والكفاءة الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.
- إجراء تقييم خارجي مستقل لمجلس الإدارة ولجان مجلس الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة، بما يتوافق مع لائحة الحوكمة المؤسسية المعمول بها.
- وضع سياسة لسندات التوكيل لتعزيز حوكمة تفويض الصلاحيات.
- المراجعة المستمرة لأطر العمل والسياسات الحالية للمخاطر لضمان استمرار حماية المصرف في ظل المشهد المتغير للمخاطر.
- إجراء مراجعة مستقلة لنظام التعويضات، وفقاً لأنظمة الحوكمة المؤسسية المعمول بها.
- تضمين مؤشرات الأداء الرئيسية للممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في بطاقات أداء الإدارة العليا.

إطار عمل الصلاحيات

تصدر جميع الصلاحيات عبر كافة أنحاء الإمارات الإسلامي في نهاية المطاف عن مجلس الإدارة الذي يضمن وجود نظام فعال للرقابة الداخلية.

مجلس الإدارة

يتحمل مجلس الإدارة المسؤولية التامة عن المصرف، بما في ذلك الموافقة والإشراف على تنفيذ الأهداف الاستراتيجية للمصرف، والامتثال لجميع القوانين واللوائح المطبقة على المجلس، وإطار الحوكمة والثقافة المؤسسية. ويتحمل مجلس الإدارة المسؤولية عن التوجيه العام والإدارة والإشراف والرقابة على شؤون الأعمال في المصرف ويتولى قيادة وضع وتنفيذ رؤية ورسالة المصرف. كما أن المجلس هو المسؤول كذلك عن الإشراف على الإدارة العليا.

رئيس مجلس الإدارة

يمنح عقد تأسيس المصرف رئيس مجلس الإدارة سلطة التصرف نيابة عن المصرف. ويتولى رئيس مجلس الإدارة مسؤولية قيادة مجلس الإدارة وتركيزه على المسائل الاستراتيجية، والإشراف على أعمال الإمارات الإسلامي، ووضع المعايير العالية للحوكمة. يؤدي رئيس مجلس الإدارة دوراً محورياً في تعزيز فعالية مجلس الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة الأفراد. يفوض رئيس مجلس الإدارة، نيابة عن مجلس الإدارة، صلاحيات ومسؤوليات محددة إلى الرئيس التنفيذي للمصرف بموجب توكيل رسمي موثق حسب الأصول "التوكيل"، والذي بدوره يفوض صلاحيات محددة لأعضاء الإدارة العليا للمصرف.

لجان مجلس الإدارة

في حين أن مجلس الإدارة هو المسؤول في نهاية المطاف عن إدارة شؤون الإمارات الإسلامي، إلا أنه، ومن أجل زيادة الكفاءة ومساعدته في تنفيذ مسؤولياته، فقد تم إنشاء لجان المجلس بأهداف وسلطات ومسؤوليات وشروط مفوضة رسمياً.

وقد أنشأ مجلس الإدارة (٥) خمس لجان دائمة لمجلس الإدارة. ولكل لجنة اختصاصاتها المعتمدة من مجلس الإدارة، والتي تحدد مسؤوليات اللجنة وكيفية رفع تقاريرها إلى المجلس. ويحدد رئيس كل لجنة وتيرة انعقاد اجتماعات اللجنة، بما يتفق مع البنود المرجعية للجنة ومتطلبات الإمارات الإسلامي.

ويراجع مجلس الإدارة بانتظام تشكيل لجان المجلس. استمرت لجنة المجلس للتدقيق ولجنة المجلس للمخاطر في تعيين عضو مجلس إدارة مستقل كرئيس لها، وكانت لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة تضم أغلبية من الأعضاء المستقلين، كما هو مطلوب بموجب لوائح مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

وللمزيد من التفاصيل حول لجان مجلس الإدارة يرجى الرجوع إلى قسم تقارير لجان مجلس الإدارة في الصفحات ٨٦-٩٧.

لجان الإدارة

أنشأ مجلس الإدارة العديد من اللجان الإدارية للمساعدة في الإدارة اليومية لأنشطة المصرف. ولهذه اللجان اختصاصات معتمدة حسب الأصول، تحدد مسؤوليات كل لجنة والأطراف التي ترفع إليها تقاريرها. ويمكن الحصول على مزيد من التفاصيل حول لجان الإدارة الرئيسية في قسم لجنة الإدارة على صفحة ١٠٢.

الإدارة العليا

أنشأ الإمارات الإسلامي مصفوفات صلاحيات داخلية لتفويض الصلاحيات لأعضاء الإدارة العليا والموظفين. وخلال عام ٢٠٢٤، اعتمد مجلس الإدارة أيضًا سياسة لسندات التوكيل الرسمي لتحديد مبادئ وشروط إدارة التوكيلات الرسمية، ومنها إصدار صلاحيات محددة بوضوح للإدارة العليا، لإدارة وحدات الأعمال والدعم الخاصة بهم نيابة عن المصرف.ويمكن للإدارة العليا تفويض صلاحيات فرعية بالقدر اللازم للموظفين أو الممثلين الخارجيين المعتمدين محددة بفترة ثلاث (٣) سنوات.

تشكيل مجلس الإدارة

يتوافق تشكيل مجلس إدارة الإمارات الإسلامي مع كافة اللوائح ذات الصلة، ويتم مراجعته بشكل متكرر لمواكبة أي تغييرات جديدة في اللوائح، ويتضمن المجالات التالية:

التنوع بين الجنسين في مجالس الإدارة

واصلت دولة الإمارات العربية المتحدة تعزيز التنوع بين الجنسين من خلال لوائح الحوكمة المؤسسية، بما في ذلك التي وضعها مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وهيئة الأوراق المالية والسلع. وتنص اللوائح الحالية على أن ٢٠ ٪ على الأقل من المرشحين الذين يتم النظر في تعيينهم في مجلس إدارة شركة مدرجة يجب أن يكونوا من الإناث. وتم تعيين سعادة/ هدى السيد نعيم الهاشمي كأول امرأة عضو في مجلس إدارة الإمارات الإسلامي في أوائل عام ٢٠٢٢. ويحتوي مجلس الإدارة حالياً على نسبة تمثيل نسائي قدرها ١٤,٢٪ بما يتوافق مع ميثاق مجلس إدارته والمتطلبات التنظيمية. وتدعم لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات ترشيح السيدات، وسوف تستمر في مراجعة الفرص لتضمين التنوع بين الجنسين في إطار عملية التعاقب الوظيفي لمجلس الإدارة. كما يلتزم المصرف بالقيام بدور تقدمي في تعزيز التنوع بين الجنسين في جميع أنحاء المؤسسة. ويشكّل العنصر النسائي حاليًا ٦٦٪ من القوى العاملة في الإمارات الإسلامي، مما يظهر حرص المصرف والتزامه بدعم التنوع.

مواطنو دولة الإمارات العربية المتحدة

وفقاً لأنظمة دولة الإمارات العربية المتحدة، يجب أن يكون غالبية أعضاء مجلس الإدارة من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة. وفي الوقت الحالي، فإن جميع أعضاء مجلس إدارة الإمارات الإسلامي هم من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة، بما في ذلك رئيس مجلس الإدارة.

استقلالية أعضاء مجلس الإدارة

وفقًا لأنظمة دولة الإمارات العربية المتحدة، يجب أن يكون ما لا يقل عن ثلث أعضاء مجلس الإدارة مستقلين. تم حاليًا تقييم ثلاثة (٣) من أصل سبعة (٧) من أعضاء مجلس إدارة الإمارات الإسلامي على أنهم مستقلون، وفقًا للمعايير التي حددها مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي أدناه:

- إذا كانت مدة خدمة عضو مجلس الإدارة تجاوز اثني عشر (١٢) سنة متتالية من تاريخ توليه منصبه / منصبها. وينطبق هذا الشرط بالتساوي على الأشخاص الذين يعينهم مساهم حكومي؛
- إذا كان عضو مجلس الإدارة، أو أي من أقاربه من الدرجة الأولى، موظفًا لدى الإمارات الإسلامي أو الشركات التابعة له خلال العامين (٢) الماضيين؛
- إذا كان عضو مجلس الإدارة موظفًا أو شريكًا في شركة تقوم بأعمال استشارية لصالح الإمارات الإسلامي أو المجموعة، أو أنه تصرف بهذه الصفة خلال العامين (٢) الماضيين؛
- إذا كان لدى عضو مجلس الإدارة أي عقود خدمات شخصية مع الإمارات الإسلامي أو المجموعة خلال العامين (٢) الماضيين؛
- إذا كان عضو مجلس الإدارة منتميًا إلى أي منظمة غير ربحية تتلقى تمويلًا كبيراً من الإمارات الإسلامي أو المجموعة؛
- إذا كان عضو مجلس الإدارة أو أي من أقاربه من الدرجة الأولى موظفًا أو شريكًا في شركة تقوم بأعمال استشارية لصالح الإمارات الإسلامي خلال العامين الماضيين؛
- إذا كان لعضو مجلس الإدارة أو أي من أقاربه من الدرجة الأولى مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في عقود ومشاريع الإمارات الإسلامي أو الشركات التابعة له خلال العامين (٢) الماضيين، وتجاوز مجموع هذه المعاملات الحد الأدنى من ٥٪ من رأس مال الإمارات الإسلامي المدفوع أو خمسة ملايين درهم أو ما يعادلها من العملات الأجنبية، ما لم تكن هذه العلاقة جزءاً من طبيعة أعمال الإمارات الإسلامي ولا تنطوي على شروط تفضيلية؛ و
- إذا كان عضو مجلس الإدارة و/أو أي من أقاربه من الدرجة الأولى (فردياً أو جماعياً) يمتلك بشكل مباشر أو غير مباشر ١٠٪ أو أكثر من رأس مال الإمارات الإسلامي أو كان ممثلًا لمساهم يمتلك بشكل مباشر أو غير مباشر أكثر من ١٠٪ من رأس مال الإمارات الإسلامي.

مهارات مجلس الإدارة

ضم مجلس الإدارة (٧) سبعة أعضاء غير تنفيذيين يساهمون بمجموعة واسعة من المهارات والكفاءات والتنوع والخبرات والتجارب المكونة من مجموعة من الخبرات السابقة في مجالات تتضمن الخدمات المصرفية والتمويل والتدقيق والتخطيط الاستراتيجي وتطوير الأعمال والامتثال التنظيمي والموارد البشرية والتعويضات المالية والحوكمة المؤسسية والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات وإدارة المخاطر والتكنولوجيا والخدمات المصرفية الرقمية والإسلامية.

المهارات والخبرات*

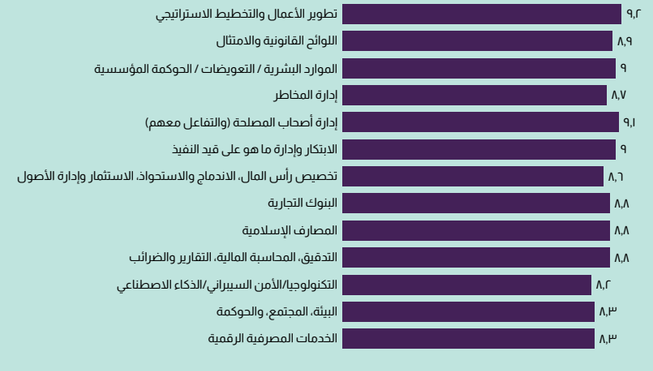

*يعكس الرسم البياني التقييم الذاتي للمديرين على مقياس يتراوح من ١ إلى ١٠.

مسؤوليات مجلس الإدارة

تتمثل المهمة الأساسية لمجلس الإدارة في الإشراف على تنفيذ الأهداف الاستراتيجية للمصرف؛ وتحديد الاتجاه العام والإدارة والإشراف والضوابط للشؤون التجارية للمصرف؛ وقيادة عملية وضع وتنفيذ رؤيتها ورسالتها.

كما يتولى مجلس الإدارة الإشراف على الإدارة العليا مع الالتزام بجميع المتطلبات المتعلقة بالقوانين واللوائح، وإطار الحوكمة، والثقافة المؤسسية.
تشمل المسؤوليات الرئيسية لمجلس الإدارة، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

الاستراتيجية والإدارة

الإشراف الاستراتيجي

صياغة ومتابعة أهداف الأعمال والخطط الاستراتيجية للمصرف، مع التخفيف من المخاطر المالية والقانونية والمخاطر المتعلقة بالسمعة وغيرها من المخاطر التي يتعرض لها المصرف. اعتماد الاستثمارات الكبرى والتخارجات والالتزامات الاستراتيجية والمبادرات التشغيلية والميزانية السنوية للمصرف ومراقبتها.

الإشراف الإداري

إنشاء عملية مناسبة وملائمة تتضمن معايير الجدارة والنزاهة لاختيار الإدارة العليا، فضلًا عن مراقبة ومراجعة تخطيط التعاقب الوظيفي التنفيذي، بما في ذلك الرئيس التنفيذي. متابعة تصرفات الإدارة العليا للتأكد من أنها تتوافق مع الأهداف الاستراتيجية والسياسات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة وأنها تتوافق مع قيم المصرف ومدى تحملها للمخاطرة وثقافتها الخاصة بالمخاطرة.

مراجعة الأداء

مراجعة نتائج الأعمال ومتابعة الرقابة على الميزانية والإبلاغ عن الخروقات وحالات عدم الامتثال. وضع معايير الأداء المناسبة للإدارة العليا.

الإدارة المالية

كفاية رأس المال

اتخاذ القرارات المتعلقة بهيكل رأس مال المصرف وسياسة توزيع الأرباح والإشراف على تنفيذ عملية تقييم كفاية رأس مال المصرف وخطط رأس المال والسيولة والسياسات والالتزامات ذات الصلة.

مسؤوليات الائتمان

تنفيذ السياسات الرئيسية الخاصة بالائتمان والسيولة، واعتماد التزامات الائتمان، وفقاً لمتطلبات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، بما في ذلك التسهيلات المقدمة للأطراف ذات الصلة.

الإشراف المالي

وضع السياسات والعمليات والضوابط والإجراءات التجارية والمالية للحفاظ على سلامة السجلات والبيانات المحاسبية والمالية للمصرف واعتماد البيانات المالية السنوية والمرحلية.

التقارير الخارجية

مراقبة التقارير المقدمة إلى المساهمين للتأكد من أنها موضوعية وشاملة وواقعية وفي الوقت المناسب، ووضع سياسات الإفصاح لإجراء الإفصاح العام العادل وفي الوقت المناسب عن المعلومات الجوهرية، الدقيقة، الحقيقية، الكاملة، المتوافقة مع المتطلبات التنظيمية.

ضوابط وإدارة المخاطر

إدارة المخاطر

إنشاء والإشراف على تنفيذ إطار فعال لحوكمة المخاطر وبيان قابلية تحمل المخاطر وعمليات وثقافة إدارة المخاطر عبر المصرف وتحديد طبيعة ومدى المخاطر التي يقبل المصرف تحملها لتحقيق أهدافه الاستراتيجية.

الضوابط الداخلية والامتثال

إنشاء إطار فعال للرقابة الداخلية عبر المصرف، مع الأخذ في الاعتبار ملف المخاطر الخاص بالمصرف، وضمان كفاءة الضوابط الداخلية عبر المصرف، بما في ذلك إدارة الشؤون المالية والعمليات. ضمان وجود برامج فعالة للامتثال التنظيمي (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، مكافحة غسل الأموال، ومعرفة المتعامل، وخصوصية البيانات)، والتعبير بوضوح عن التوقعات فيما يتعلق بمسؤوليات ومساءلة جميع الموظفين بشأن هذه البرامج.

الثقافة والتعويضات

الثقافة المؤسسية

تحديد قيم المصرف وإنشاء وتنفيذ إطار الحوكمة المؤسسية للمصرف ومدونة قواعد السلوك والسياسات والعمليات الرسمية المكتوبة وفقًا للمتطلبات التنظيمية المعمول بها وأفضل الممارسات، مع مراعاة أصحاب المصلحة ومتعاملي الإمارات الإسلامي والدور المجتمعي للمصرف.

الأخلاقيات والقيم

التصرف دائماً بنزاهة، وممارسة واجبات العناية والسرية والولاء. تقديم إرشادات واضحة حول غرض المصرف وتوضيح قيمه ومعاييره الأخلاقية وضمان تصرف الإدارة والموظفين طبقاً لمقتضيات النزاهة والأخلاق وأن يؤدوا وظائفهم بمطلق المهارة والعناية والاجتهاد.

إطار العمل الخاص بالتعويضات

الإشراف على تصميم وتشغيل نظام التعويضات ومكافآت المديرين التنفيذيين للمصرف لضمان التوافق مع المصالح طويلة الأجل للمصرف وثقافة المخاطرة وقابلية المخاطرة والمتطلبات التنظيمية ذات الصلة.

الحوكمة المؤسسية

الحوكمة

ضمان الرقابة الفعالة على كامل أعمال المصرف، مع احترام المسؤوليات القانونية والحوكمة المستقلة التي تنطبق على الكيانات الفردية والتأكد من أن الإدارة توازن بين الفرص والمخاطر المتعلقة بأعمال المصرف.

فعالية مجلس الإدارة

تقييم أداء مجلس الإدارة ولجان مجلس الإدارة وكل عضو من أعضاء المجلس، والتأكد من أن أعضاء مجلس الإدارة لديهم الوقت الكافي لتكريسه لمسائل مجلس الإدارة للقيام بواجباتهم بشكل فعال.

تفويض الصلاحيات

اعتماد سياسات واضحة لتفويض الصلاحيات والتفويضات الفعلية للإدارة العليا، وخاصة فيما يتعلق بالشؤون المالية والإدارية للمصرف.

إدارة المجلس للثقافة المؤسسية

واصل الإمارات الإسلامي تبني ثقافة مؤسسية قوية خلال العام، والتي تدعم القيمة المستدامة للمساهمين على المدى الطويل. حيث واصل كل من مجلس الإدارة واللجنة التنفيذية لمصرف الإمارات الإسلامي، خلال عام ٢٠٢٤، تعزيز وترسيخ ثقافة مؤسسية قوية بعدد من الطرق ومنها:

- تنفيذ سياسة "نهج الإدارة العليا"، وذلك من خلال أداء دور قيادي في إنشاء وتعزيز وتضمين ومراقبة ثقافة وقيم المصرف لضمان إجراء جميع الأعمال بطريقة قانونية وأخلاقية.
- مراقبة ثقافة المصرف وسمعته ومعاييره الأخلاقية وحالات التأثير عليها.
- ضمان المشاركة القوية مع الموظفين والتأكيد على درايتهم بأن الإجراءات التأديبية المناسبة أو غيرها ستنتج عن السلوكيات غير المقبولة والتجاوزات التي لا تلتزم بهدف المصرف وقيمه.
- تضمين درجات مشاركة الموظفين في بطاقات أداء الإدارة العليا.
- الاستمرار في تطبيق مدونة قواعد السلوك المكتوبة، وسياسة تعارض المصالح، وآلية سياسة الإبلاغ عن المخالفات، وبرامج الثقافة والقيم (تطبيق قيم التعاون والملكية والدافع والريادة)، والدفاع عن حماية المستهلك.
- تقديم مبادرة سياسة الصحة العقلية لدعم صحة الموظفين وضمان الوصول إلى موارد الصحة العقلية.
- تم الإطلاق الكامل لبرنامج "تحدث" الذي يوفر قناة سرية للإبلاغ عن سوء السلوك في مكان العمل ويعزز بيئة آمنة واحتوائية.
- تنظيم يوم "اصطحب أطفالك إلى العمل" ويهدف إلى تعزيز ثقافة صديقة للأسرة من خلال الأنشطة والألعاب وتفاعل القيادة.
- تنظيم جلسات الدردشة الثقافية للموظفين للتواصل مع كبار القادة واستكشاف ثقافة المنظومة ومناقشة الأفكار والممارسات الرئيسية.
- إطلاق فعاليات اليوم العالمي للمرأة التي تتضمن حلقة نقاشية مع معالي/ هدى الهاشمي حيث سلطت الضوء على القيادة وتمكين المرأة.

تعيينات مجلس الإدارة

يقر الإمارات الإسلامي بأن وجود مجلس إدارة فعال يأتي نتيجة لتعيين أعضاء مجلس إدارة مؤهلين تأهيلًا جيداً وذوي خبرة، وهو أمر بالغ الأهمية لضمان وفاء مجلس الإدارة بمسؤوليته الأساسية المتمثلة في ترسيخ نجاح المصرف.

تتلاءم عملية تعيين أعضاء مجلس الإدارة في المصرف مع لوائح ومعايير الجدارة والنزاهة، ولوائح الحوكمة المؤسسية الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، ولوائح مجلس الإدارة المعتمدة من قبل المصرف، وسياسة الجدارة والنزاهة، مما يضمن أن أعضاء مجلس الإدارة المعينين:

- يمتلكون المعرفة والمهارات والخبرة اللازمة؛
- لديهم سجل يتميز بالنزاهة والسمعة الحسنة؛
- لديهم الوقت الكافي للقيام بمسؤولياتهم بشكل كامل؛
- يحققون الملاءمة الجماعية والقيمة المضافة إلى مجلس الإدارة.
- لا يوجد أي تعارض لديهم مع المصالح المالية أو غير المالية؛ و
- لديهم سجل من السلامة المالية.

وتؤدي لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات دوراً مهماً في اختيار والتوصية بأعضاء مجلس الإدارة المرتقبين لتعيينهم في مجلس الإدارة، مما يضمن أن مجلس الإدارة يضم أعضاء يتمتعون بتوازن في المهارات والتنوع والخبرة، والذين يمتلكون مجتمعين المؤهلات المناسبة المطلوبة لحجم وبيان مخاطر المصرف وتنوع أنشطته. كما تعمل لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات على ضمان أن يتألف مجلس الإدارة من ثلث أعضاء مستقلين على الأقل وعضوة واحدة من الإناث، بما يتوافق مع لوائح مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وهيئة الأوراق المالية والسلع.

يتم إجراء تعيينات مجلس الإدارة بما يتوافق مع متطلبات التصويت التراكمية بموجب قانون الشركات التجارية الإماراتي والنظام الأساسي للإمارات الإسلامي. ويتم انتخاب أعضاء مجلس الإدارة بموجب قرار عادي يصدره المساهمون في اجتماع الجمعية العمومية بالمصرف، ويخضع تعيينهم لموافقة مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

قبل إصدار عدم ممانعته على الترشيحات أو التعيينات أو التجديدات، يجوز لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي إجراء مقابلات إضافية و/أو فحوصات خلفية للتأكد من لياقة ونزاهة المرشحين، بما في ذلك قدرتهم على إدارة الالتزامات الزمنية المطلوبة لدورهم في مجلس إدارة المصرف، والتأكد من دقة واكتمال المعلومات والوثائق المقدمة من قبل الإمارات الإسلامي.

في حالة وجود شاغر، يجوز للمجلس، بمساعدة لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، تحديد المرشحين ذوي الخبرة والتجربة المناسبة، باستخدام مستشارين خارجيين و / أو وضع إعلانات، حسب الاقتضاء. سيتم تعيين المرشح الأنسب من قبل مجلس الإدارة في غضون فترة أقصاها ٣٠ يوماً، ولكن يجب أن يترشح للانتخاب من قبل المساهمين في الجمعية العمومية المقبلة لتأكيد تعيين هذا المرشح أو تعيين آخر بدلا منه.

كما هو منصوص عليه في النظام الأساسي للإمارات الإسلامي، يشغل جميع أعضاء مجلس الإدارة مناصبهم لمدة ثلاث (٣) سنوات ويحق لهم إعادة التعيين بعد ذلك. يكمل مجلس الإدارة الحالي فترته الممتدة لثلاث سنوات، وسيتم تعيين مجلس إدارة جديد في اجتماع الجمعية العمومية المقبل المقرر عقده في فبراير ٢٠٢٥.

خطط تعاقب أعضاء مجلس الإدارة

يراجع "الإمارات الإسلامي" تشكيل مجلس إدارته بانتظام للحفاظ على توافقه مع المتطلبات التنظيمية ودعم مبادئ استقلالية مجلس الإدارة وتنوعه وفعاليته. تأخذ مراجعات المصرف المستمرة في الاعتبار ما يلي:

- المهارات المطلوبة من مجلس الإدارة في الإجمال، ومن كل لجنة من لجانه؛
- مهارات ومدة عمل كل عضو من أعضاء المجلس؛
- التنوع في المجلس؛
- استقلالية مجلس الإدارة؛ و
- المتطلبات التنظيمية الأخرى؛

البرنامج التعريفي وبرنامج التوعية المستمرة لمجلس الإدارة

يعد البرنامج التعريفي لمجلس الإدارة وبرامج التوعية المستمرة لمجلس الإدارة أمراً حيوياً لضمان مواكبة أعضاء مجلس الإدارة للأمور الرئيسية.

البرنامج التعريفي لمجلس الإدارة

وذلك لضمان أن أعضاء مجلس الإدارة لديهم المهارات والمعرفة اللازمة للاضطلاع بمسؤولياتهم الائتمانية بفعالية ولتوفير التحدي البناء والاستفسار عن أعمال مجلس الإدارة.

لذلك، توفر لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، من خلال العمل مع الإدارة العليا، برنامجاً تعريفياً مخصصاً للمديرين الجدد الذين ينضمون إلى مجلس الإدارة، من أجل ضمان توجيههم بشكل صحيح وتجهيزهم بشكل كافٍ للوفاء بواجباتهم ومسؤولياتهم الائتمانية. ويتضمن البرنامج التعريفي ما يلي:

- معلومات حقوق أعضاء مجلس الإدارة وواجباتهم ومسؤولياتهم، والخطط الاستراتيجية للمصرف، وقضاياه الهامة المالية والمحاسبية وتلك الخاصة بإدارة المخاطر، وبرامج الامتثال ودليل وإطار الحوكمة المؤسسية ومدونة قواعد السلوك وهيكلها الإداري ونظرة عامة على البيئة التنظيمية السارية على المصرف، بما في ذلك أنظمة الحوكمة المؤسسية.
- مناقشات مع الرئيس التنفيذي والإدارة العليا وأمين سر الشركة والمدققين الداخليين والمدققين الخارجيين (عند الاقتضاء أو عندما يكون ذلك مناسباً).
- المواد المقروءة المناسبة والبرامج التعليمية وورش العمل.
- يخصص مجلس الإدارة ما يكفي من الوقت والميزانية والموارد الأخرى لبرنامجه التعريفي ويراجعه بانتظام لضمان اكتساب أعضاء مجلس الإدارة للمعرفة والمهارات ذات الصلة بواجباتهم ومسؤولياتهم الائتمانية والحفاظ عليها وتعزيزها.

برامج توعية مجلس الإدارة

يقدم الإمارات الإسلامي برامج توعية مستمرة لمجلس الإدارة خلال العام حول مجموعة متنوعة من الموضوعات ذات الصلة بالأعمال. ويتم إعداد هذه الموضوعات التوعوية بالتشاور مع مجلس الإدارة. وهي تغطي القضايا الرئيسية التي تعتبر ذات صلة ومناسبة للتحديات والمخاطر الجارية أو الناشئة على الأعمال، إضافة إلى أي متطلبات تنظيمية.

بناء على طلب من لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، تقدم الإدارة العليا عروضاً إضافية لأعضاء مجلس الإدارة، حول أي أمور قد تساعدهم على اكتساب الفهم والمعرفة الأعمق عن المصرف.

يخصص مجلس الإدارة ما يكفي من الوقت والميزانية والموارد الأخرى لبرامج التوعية الخاصة به ويراجعها بانتظام لضمان اكتساب أعضاء مجلس الإدارة للمعرفة والمهارات ذات الصلة بواجباتهم ومسؤولياتهم الائتمانية والحفاظ عليها وتعزيزها.

برامج توعية

خلال عام ٢٠٢٤، تم تقديم برامج توعية مجلس الإدارة التالية، ومنها برامج حول اللوائح والحوكمة والتقنيات المستجدة، إلى مجلس الإدارة:

الأصول الرقمية

- أنواع الأصول الرقمية
- دورة تحول رأس المال الرقمي
- المنظور العالمي والإقليمي للقطاع

الحوكمة المؤسسية

- الركائز الأساسية للحوكمة المؤسسية
- أفضل الممارسات والاتجاهات الرائدة في مجال الحوكمة المؤسسية في دولة الإمارات العربية المتحدة
- التطورات الأخيرة في لوائح حوكمة الشركات في دولة الإمارات العربية المتحدة
- التطورات المستجدة في لوائح حوكمة الشركات في دولة الإمارات العربية المتحدة

مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

- البيئة التنظيمية
- مسؤوليات مجلس الإدارة والإدارة العليا
- التهديدات الناشئة

عملية تقييم مجلس الإدارة

يلتزم مجلس الإدارة بمراقبة أدائه وتحسينه وتنفيذ أفضل الممارسات الدولية من خلال تقييمات مجلس الإدارة السنوية.

أ. التقييم الداخلي

يراجع مجلس الإدارة ويقيم أدائه وأداء كل لجنة من لجانه وكل عضو من أعضائه بشكل سنوي طبقاً لسياسة تقييم أداء أعضاء مجلس الإدارة في الإمارات الإسلامي. و هذه العملية تتيح لمجلس الإدارة معرفة مدى فاعلية أعضاء مجلس الإدارة وتبرز مجالات القوة ومجالات التحسين لديهم وتقديم صورة متكاملة لأداء مجلس الإدارة ولجانه.

تتضمن هذه التقييمات السنوية للمجلس ما يلي على سبيل المثال لا الحصر:

هيكل وتشكيل مجلس الإدارة
مراجعة هيكل وحجم وتشكيل المجلس ككل ولجانه.

حوكمة مجلس الإدارة
مراجعة فعالية إجراءات حوكمة مجلس الإدارة، وتحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسينات وإجراء أي تغييرات ضرورية.

أداء أعضاء مجلس الإدارة
تقييم مدى ملاءمة كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة، مع الأخذ بعين الاعتبار معايير الجدارة والنزاهة وأدائه في مجلس الإدارة.

عملية تقييم مجلس الإدارة في الإمارات الإسلامي

١ **مراجعة منهجية تقييم الأداء**

٢ **تعزيز أسئلة تقييم الأداء (حسب الحاجة)**

٣ **يتم تعبئة الاستبيان من قبل أعضاء مجلس الإدارة**

٤ **يتم تجميع النتائج بدون ذكر الأسماء وتقديمها لمجلس الإدارة لوضع خطة عمل**

٥ **يتم تقديم تقرير إلى لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات للتوصية بالإجراء المناسب**

٦ **يقوم رئيس لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات بتسليط الضوء على النقاط الرئيسية الداعية للاهتمام (إن وجدت) ويقدمها لرئيس مجلس الإدارة**

٧ **التوصيات المقدمة إلى مجلس الإدارة لوضع خطة عمل**

٨ **يتابع أمين سر مجلس إدارة المجموعة سير عمل الخطة المعتمدة.**

ب. التقييم الخارجي

يتم إجراء تقييم مستقل لمجلس الإدارة، وكل لجنة من لجان المجلس ولأعضاء مجلس الإدارة الفرديين، مرة واحدة على الأقل كل خمس سنوات من خلال مستشار خارجي مستقل، بالتوافق مع لوائح ومعايير الحوكمة المؤسسية لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي و أنظمة الحوكمة المؤسسية الصادرة عن هيئة الأوراق المالية والسلع.

خلال عام ٢٠٢٤، قام الإمارات الإسلامي بتعيين شركة ناسداك للحلول المؤسسية كخبير خارجي مستقل لإجراء التقييم الخارجي لما يلي:

- مجلس الإمارات الإسلامي؛
- لجان مجلس إدارة الإمارات الإسلامي؛ و
- أعضاء مجلس إدارة الإمارات الإسلامي.

تضمنت العملية قيام أعضاء مجلس الإدارة بالرد على الاستبيانات من خلال منصة رقمية آمنة، مقترنة بمقابلات فردية مع أعضاء مجلس الإدارة المختارين لتوفير فهم أكثر عمقًا لأداء مجلس الإدارة. وقد تم تقديم النتائج إلى لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في شكل تقرير يحتوي على معلومات بدون أسماء وبدون ترتيب للموضوعات بما يتماشى مع أفضل الممارسات في مجال الحوكمة المؤسسية. وبعد هذه العملية، قد تم عرض التوصيات على مجلس الإدارة.

وتضمنت التقييمات الخارجية مراجعة ما يلي:

- أهداف أداء مجلس الإدارة وكيفية أدائه وفقًا لتلك الأهداف؛
- فعالية عملية تطوير الإستراتيجية؛
- مساهمة مجلس الإدارة في إدارة المخاطر بفعالية؛
- مزيج المهارات والمعرفة التي يتمتع بها أعضاء مجلس الإدارة ولجان مجلس الإدارة؛
- الهيكل التنظيمي والتفاعل بين مجلس الإدارة ولجان مجلس الإدارة والإدارة العليا؛
- كفاءة المجلس في الاستجابة للمشاكل والتحديات؛
- فعالية العلاقة بين مجلس الإدارة ولجانه؛
- فهم مجلس الإدارة لأحدث التطورات التنظيمية والسوقية؛
- اختصاصات لجان مجلس الإدارة وكيفية أدائها وفقًا لهذه الاختصاصات؛ و
- استمرار كفاءة ونزاهة واستقلال أعضاء مجلس الإدارة.

نتائج عملية التقييم الخارجي لعام ٢٠٢٤

بشكل عام، خلص تقييم مجلس الإدارة الخارجي لعام ٢٠٢٤ إلى أن أعضاء مجلس الإدارة يتصرفون مع أخذ إجراءات التحقق والعناية الواجبة والمهارة والاجتهاد، وأن مجلس الإدارة ولجان مجلس الإدارة حققوا أداءً جيدًا في عام ٢٠٢٤ وفق هيكلٍ فعّال.

إدارة تعارض المصالح وعضويات مجالس الإدارة الخارجية

تعارض المصالح

تبنى المصرف "سياسة تعارض المصالح" لضمان تجنب تعارض المصالح قدر الإمكان، أو تقديم المعاملات التي قد يكون لعضو مجلس الإدارة فيها تضارب المصالح ، عند الضرورة، إلى مجلس الإدارة لمراجعتها والموافقة عليها.

- يجب على كل عضو منتدب، بمجرد تعيينه وعلى أساس ربع سنوي بعد ذلك، الإفصاح للمصرف عن جميع تعارضات المصالح الفعلية أو المحتملة، حيث يتم تسجيلها في سجل المصالح، والذي يحتفظ به أمين سر مجلس إدارة المجموعة وتراجعه لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات على أساس ربع سنوي.
- نتيجة الإقرارات المكتوبة المقدمة من كل عضو، يقتنع مجلس الإدارة بأن الالتزامات الأخرى لأعضاء مجلس الإدارة لا تتعارض مع واجباتهم، أو في حالة نشوء تعارض، فإن مجلس الإدارة يكون على دراية كافية بذلك، وبأنه توجد سياسات مطبقة لتقليل المخاطر.
- يجب على عضو مجلس الإدارة الذي لديه أي شكل من أشكال التعارض في المصالح فيما تعلق بعقد أو عرض أو ترتيب مقترح مع المصرف أن يعلن عن طبيعة تلك المصلحة في اجتماع المجلس وأن يسجل طبيعة هذه المصلحة في محضر الاجتماع. ولا يجوز لعضو مجلس الإدارة التصويت على أي قرار متعلق بهذا العقد أو الاتفاق.

يلتزم جميع الموظفين وأعضاء الإدارة العليا أيضًا بسياسة تعارض المصالح وقواعد السلوك الخاصة بالمصرف والتي بموجبها:

- يجب على جميع الموظفين، عند الانضمام للمجموعة، الكشف عن أي مناصب خارجية أو عضوية مجالس إدارة و/أو حصص في الأسهم والموافقة على التزامات معينة لضمان عدم تعارض هذه المناصب مع مصالح الإمارات الإسلامي أو بنك الإمارات دبي الوطني أو متعامليه كما هو موضح في لوائح الحوكمة المؤسسية.
- يُطلب أيضًا من الموظفين الذين يتولون أو يضيفون لاحقًا مناصب خارجية إضافية أو مناصب مديرين و/أو حصص ملكية، بالإضافة إلى الموظفين الحاليين الذين أعلنوا سابقًا عن مناصب خارجية أو مناصب مديرين و/أو حصص ملكية الذين انتقلوا من مناصبهم الحالية داخل المصرف إلى منصب جديد داخل المصرف، تقديم مثل هذه الإفصاحات.
- يقع على عاتق جميع موظفي المصرف مسؤولية تحديد تعارض المصالح المحتمل، سواء كان متصوراً أو محتملًا أو فعلياً.
- ويتم الاحتفاظ بسجل مركزي لجميع حالات تعارض المصالح التي تم تحديدها، إلى جانب الإجراءات المتخذة للتخفيف من مثل هذه التعارضات.

وفي كل عام، يطلب قسم الامتثال إفصاحاً سنوياً من الإدارة العليا، حيث يقوم بمراجعته للتأكد من أن التعيينات الخارجية لكل عضو من أعضاء الإدارة العليا تتوافق مع أنظمة الحوكمة المؤسسية وسياسات وإجراءات المصرف.

عضويات مجالس الإدارة الخارجية

من خلال تطبيق سياسة تعارض المصالح وسياسة الجدارة والنزاهة، يضمن مجلس الإدارة أن أي مناصب إدارية خارجية أو مصالح أخرى يملكها أي عضو في مجلس الإدارة:

- ليست مفرطة في العدد، كما هو مطلوب بموجب اللوائح ذات الصلة؛
- لا تستغرق فترة زمنية غير معقولة، بما يخل بواجبات مجلس إدارة الإمارات الإسلامي؛
- لا تُشكِّل أي تعارض في المصالح.

يمتثل الإمارات الإسلامي لجميع المتطلبات التنظيمية فيما يتعلق بزيادة الارتباطات الخارجية، بما في ذلك الأحكام التالية:

- يجوز للعضو أن يشغل عضوية مجالس إدارة ما يصل إلى خمس (٥) شركات مساهمة عامة في دولة الإمارات العربية المتحدة، لتشمل الشركات المساهمة العامة داخل مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني.
- ولا يجوز لأي عضو أن يكون عضواً في مجلس إدارة أي بنك آخر في دولة الإمارات العربية المتحدة.
- يجوز لأي عضو أن يكون عضواً في مجلس إدارة ما يصل إلى أربعة (٤) بنوك خارج دولة الإمارات العربية المتحدة.
- يجب على أعضاء مجلس الإدارة الحصول على تصريح من مجلس الإدارة قبل قبول الترشيح للعمل في مجلس إدارة آخر ويجب ألا يكون هناك تعارض في المصالح.
- يجب على كل عضو منتدب أن يؤكد في وقت ترشيحه وسنوياً أن لديه الوقت الكافي المتاح لإدارة الالتزامات الزمنية المطلوبة بموجب وظيفته في المصرف.

يوضح الجدول التالي المناصب التي يشغلها كل عضو في الشركات المساهمة العامة وامتثاله للوائح.

عضو مجلس الإدارة	عدد الوظائف التي يشغلها في الشركات المساهمة العامة *	عدد الوظائف في البنوك خارج دولة الامارات العربية المتحدة**	متوافق مع اللوائح	توفر الوقت الكافي المتاح للإمارات الإسلامي
السيد/ هشام عبد الله القاسم	٣	٢	✓	✓
السيد/ بطي عبيد بطي الملا	٤	لا يوجد	✓	✓
معالي/ محمد هادي أحمد الحسيني	٢	لا يوجد	✓	✓
السيد/ سالم محمد عبيدالله	٢	لا يوجد	✓	✓
السيد/ علي حميد علي العويس	٥	لا يوجد	✓	✓
سعادة/ هدى السيد نعيم الهاشمي	٢	لا يوجد	✓	✓
السيد/ شين نيلسون	١	٢	✓	✓

*بما فيها الإمارات الإسلامي
** بما فيها الشركات المصرفية التابعة لمجموعة بنك الإمارات دبي الوطني

المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

وفقا لأنظمة الحوكمة المؤسسية الصادرة من مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، يجب تعريف معاملات الأطراف ذات العلاقة وتحديدها، لمنع ما قد ينشأ من أي تعارض محتمل أو فعلي في المصالح.

وقد قام الإمارات الإسلامي بتطوير إطار العمل والإرشادات الخاصة بمعاملات الأطراف ذات العلاقة، والتي تورد بالتفصيل العمليات المطبقة لتحديد وتقييم ومراقبة والإبلاغ عن تعرض المصرف للأطراف ذات العلاقة. وتبرم معاملات الأطراف ذات العلاقة على أساس مستقل وتجاري صرف، وبالشروط التجارية العادية، ويستمر رصدها من قبل المجلس أو نيابة عنه. يحتفظ الإمارات الإسلامي بسجل للأطراف ذات الصلة وتفاصيل كل طرف ذي صلة.

يتم تحديد النتائج المالية والأرصدة لعامي ٢٠٢٤ و٢٠٢٣ في الجدول التالي:

توضيح طبيعة العلاقة	نوع المعاملة والأرصدة	٢٠٢٤ (درهم إماراتي ٠٠٠)	٢٠٢٣ (درهم إماراتي ٠٠٠)
الشركة الأم والشركات ذات الصلة	التمويلات والذمم المدينة	٦٧٦,٢٠٩	٤٢٩,٧٤٣
أعضاء مجلس الإدارة والشركات ذات الصلة	التمويلات والذمم المدينة	٩,٦٨٣	٤,٢٤٠
أعضاء الإدارة الرئيسيون والتابعين	التمويلات والذمم المدينة	٣,٩٢٣	٣,٥٩٢
الشركة الأم الرئيسية	ودائع المتعاملين والذمم الدائنة الأخرى	-	٩
الشركة الأم والشركات ذات الصلة	ودائع المتعاملين والذمم الدائنة الأخرى	٣,٧٩٠,١٨١	٤,٥٧٨,١٤٧
أعضاء مجلس الإدارة والشركات ذات الصلة	ودائع المتعاملين والذمم الدائنة الأخرى	١٣٦	٩٩
موظفو الإدارة العليا والشركات التابعة	ودائع المتعاملين والذمم الدائنة الأخرى	٢٠,٤٠٤	١٨,٩٨٣
الشركة الأم الرئيسية	الاستثمار في الشركة الأم الرئيسية	١٨١,٩٨٨	١٨٦,٠٤٥
الشركة الأم والشركات ذات الصلة	القيمة العادلة الإيجابية للمشتقات الإسلامية	٤٥,١٩٠	٦٧,٤٧٦
الشركة الأم والشركات ذات الصلة	القيمة العادلة السلبية للمشتقات الإسلامية	(١١١,٩٢٩)	(١١٦,٨٥٨)
الشركة الأم والشركات ذات الصلة	المبلغ الاسمي للمشتقات الإسلامية	١٣,٨٣٢,١١٦	١٠,٨٠٤,٦٩٩
الشركة الأم والشركات ذات الصلة	النفقات المتكررة من شركات المجموعة	(٥٦٠,٠٢٩)	(٤٣٧,٨٢٦)
الشركة الأم الرئيسية	الإيرادات من الاستثمار	٦,٤٣٦	٦,٤٤٣
الشركة الأم والشركات ذات الصلة	الإيرادات من تمويل الذمم المدينة	٥٧,٣٧٠	٥٥,١١٤
الشركة الأم الرئيسية	التوزيع على الودائع	-	٣,٩١١
الشركة الأم والشركات ذات الصلة	التوزيع على الودائع	٢٥,٨٣٧	٢٥,٨٠٠
موظفو الإدارة العليا	استحقاقات الموظفين على المدى القصير	٢٩,٢٧٥	٣٠,٧٥٤
موظفو الإدارة الرئيسيون	استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة	٩٦٩	١,٠٦٢
أعضاء مجلس الإدارة	أتعاب اجتماعات أعضاء مجلس الإدارة	٣,٦٨٢	٣,٦٥١

ملاحظة: اعتبارًا من ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، بلغ حجم الودائع والقروض من الكيانات التابعة لحكومة دبي ١٧,٢٪ (٢٠٢٣: ١٤,٢٪) و٤,٨٪ (٢٠٢٣: ٤,٢٪) على التوالي من إجمالي الودائع والقروض للبنك. هذه الكيانات هي كيانات تجارية تديرها جهة مستقلة، وجميع المعاملات المالية مع البنك تتم وفقًا للشروط التجارية المعتادة.

ملكية أعضاء مجلس الإدارة في الأسهم والأوراق المالية

لا يوجد مديرين يحملون أي أسهم في الإمارات الإسلامي.

مكافأة أعضاء مجلس الإدارة

تتوافق سياسة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة مع ثقافة الإمارات الإسلامي وبيئته الرقابية وأهدافه طويلة المدى. تقوم لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات بوضع ومراجعة التوصيات السنوية بشأن نوع ومقدار مكافآت أعضاء مجلس الإدارة، ومن ثم ترفعها إلى مجلس الإدارة مع الأخذ في الاعتبار مقدار الوقت الذي يمنحونه لشؤون الإمارات الإسلامي، بالإضافة إلى نطاق وتعقيد مسؤولياتهم، ومن بينها العمل في لجان المجلس. وقد حصل أعضاء اللجنة على بدل قدره ٢٠,٠٠٠ درهم إماراتي عن كل اجتماع حضروه أثناء عام ٢٠٢٤. ويقترح مجلس الإدارة مبلغ مكافآت أعضاء مجلس الإدارة على المساهمين.

ويوضح الجدول التالي إجمالي أجور مجلس الإدارة المدفوعة لكل عضو من أعضاء مجلس إدارة الإمارات الإسلامي خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤:

عضو مجلس الإدارة	المنصب	الأجر المدفوع في عام ٢٠٢٤ (درهم إماراتي)
السيد/ هشام عبد الله القاسم	رئيس	٢,٠٠٠,٠٠٠
السيد/ بطي عبيد بطي الملا	نائب رئيس مجلس الإدارة	١,٠٠٠,٠٠٠
معالي/ محمد هادي أحمد الحسيني	عضو مجلس الإدارة	١,٠٠٠,٠٠٠
السيد/ سالم محمد عبيدالله	عضو مجلس الإدارة	١,٠٠٠,٠٠٠
السيد/ علي حميد علي العويس	عضو مجلس الإدارة	١,٠٠٠,٠٠٠
سعادة/ هدى السيد نعيم الهاشمي	عضو مجلس الإدارة	١,٠٠٠,٠٠٠
السيد/ شين نيلسون	عضو مجلس الإدارة	لا يوجد

وافق المساهمون على مبلغ إجمالي كلي قدره ٧ مليون درهم لأعضاء مجلس الإدارة عن كل من السنة المالية ٢٠٢٢ و٢٠٢٣. ويقترح أن يتم رفع توصية بأن يكون مبلغ المكافأة عن السنة المالية ٢٠٢٤ على نفس مستوى مبلغ ٧ مليون درهم، للموافقة عليه من قبل المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية لعام ٢٠٢٥، إلى جانب أتعاب اجتماعات أعضاء مجلس الإدارة وأي رسوم أو بدل إضافي يُدفع لأعضاء مجلس الإدارة، بما يتماشى مع سياسة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة.

قيادات مجلس الإدارة

اجتماعات مجلس الإدارة المنعقدة خلال عام ٢٠٢٤

- تعقد اجتماعات مجلس الإدارة بانتظام، ست مرات على الأقل في السنة، أو أكثر، إذا لزم الأمر.
- ومن أجل ضمان طرح جميع بنود جدول الأعمال ذات الصلة والمناسبة للمراجعة / الإحاطة بها والموافقة عليها خلال العام، فإن المصرف يضع جدول أعمال سنوي دائم رئيسي، يحدد بنود جدول الأعمال الدائمة التي سيتم طرحها خلال العام.
- وتتلخص سياسة المصرف في أن أعضاء مجلس الإدارة لابد وأن يظهروا "التحدي البنّاء والاستفسار"، وأن يتحلوا أيضاً "بالاستقلال العقلي والروحي". ويكفل الرئيس أيضاً إجراء مناقشة فعالة، وتشجيع مجموعة واسعة من الآراء، وإتاحة الفرصة لكل عضو مجلس إدارة للمساهمة الكاملة. وذلك للتأكد من أن جميع القرارات تأخذ جميع المسائل الرئيسية في الاعتبار، وأن تكون في مصلحة المصرف.
- وتتم صياغة جداول أعمال مجلس الإدارة ولجنة مجلس الإدارة من قبل مكتب أمين سر مجلس إدارة المجموعة ومشاركتها مع رئيس مجلس الإدارة للمراجعة والموافقة، وكذلك مع الرئيس التنفيذي.
- يتمتع مجلس الإدارة بعلاقة عمل إيجابية وبناءة مع الإدارة، ويتم تقديم جدول أعمال اجتماعات مجلس الإدارة وأوراقه إلى أعضاء مجلس الإدارة مسبقًا لضمان اتخاذ قرارات مستنيرة.
- يتم تسجيل حضور أعضاء مجلس الإدارة الفرديين في كل اجتماع لمجلس الإدارة ولجنة مجلس الإدارة.
- وخلال عام ٢٠٢٤، تم عقد (٦) ستة اجتماعات مقررة لمجلس الإدارة لمناقشة الأعمال الأساسية للمصرف، بما في ذلك مراجعة واعتماد الأداء الاستراتيجي وأداء الأعمال والمسائل الرئيسية الأخرى على النحو المبين في الصفحة ٨٥.

حضور مجلس الإدارة خلال عام ٢٠٢٤

يوضح الجدول التالي اجتماعات مجلس الإدارة التي حضرها كل عضو مجلس إدارة خلال عام ٢٠٢٤.
إذا اضطر عضو مجلس الإدارة للتغيب عن اجتماع مجلس الإدارة أو لجنة مجلس الإدارة، فإنه يتلقى ويراجع جدول الأعمال والأوراق الخاصة بذلك الاجتماع. وفي جميع الأحوال، يجب على عضو مجلس الإدارة في حال عدم قدرته على الحضور، تقديم رأيه الشفهي أو الكتابي قبل الاجتماع. ويكون ذلك عادة من خلال رئيس مجلس الإدارة أو أمين سر مجلس إدارة الشركة. وذلك لضمان النظر في آرائه /آرائها في الاجتماع.

مجلس الإدارة	المنصب	مواعيد اجتماعات مجلس الإدارة والحضور					
		٢٤ يناير ٢٠٢٤	٢٤ أبريل ٢٠٢٤	١٧ يوليو ٢٠٢٤	١٦ أكتوبر ٢٠٢٤	٢٠ نوفمبر ٢٠٢٤	١١ ديسمبر ٢٠٢٤
السيد/ هشام عبد الله القاسم	رئيس	✓	✓	✓	✓	✓	✓
السيد/ بطي عبيد بطي الملا	نائب رئيس مجلس الإدارة	✓	✓	✓	✓	✓	✓
معالي/ محمد هادي أحمد الحسيني	عضو مجلس الإدارة	✓	✓	✓	✓	✓	✓
السيد/ سالم محمد عبيدالله	عضو مجلس الإدارة	✓	✓	✓	✓	✓	✓
السيد/ علي حميد علي العويس	عضو مجلس الإدارة	–	✓	✓	✓	✓	✓
سعادة/ هدى السيد نعيم الهاشمي	عضو مجلس الإدارة	✓	✓	✓	✓	✓	✓
السيد/ شين نيلسون	عضو مجلس الإدارة	✓	✓	✓	✓	✓	✓

بنود جدول أعمال المجلس الرئيسية خلال عام ٢٠٢٤

في عام ٢٠٢٤، عقدت ستة اجتماعات لمجلس الإدارة وتم النظر في المسائل الاستراتيجية الرئيسية التالية. وبالإضافة إلى ذلك، أصدر مجلس الإدارة قرارين (٢) بالتمرير في عام ٢٠٢٤.

	يناير	أبريل	يوليو	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
الأداء المالي والنتائج						
استعراض النتائج المالية للمصرف وتقرير المدققين الخارجيين	.	.	.	.		
توصية بتعيين مراقبي الحسابات الخارجيين للمصرف للسنة المالية ٢٠٢٤	.					
مراجعة مقترح توزيع الأرباح للسنة المالية ٢٠٢٤	.					
مناوبة المدققين الخارجيين			.			
التوقعات المالية لعام ٢٠٢٤						
الميزانية لعام ٢٠٢٥					.	
الأداء الاستراتيجي						
الأولويات الاستراتيجية للإمارات الإسلامي					.	
الحوكمة المؤسسية	.					
مراجعة التقرير السنوي المتكامل لعام ٢٠٢٣، بما في ذلك التقرير الاستراتيجي وملخص الممارسات البيئية والاجتماعية وحكومة الشركات وتقرير الحوكمة المؤسسية والتقرير السنوي للشريعة وتقرير عضو مجلس الإدارة وتقرير المدقق والقوائم المالية.	.					
مراجعة إعلان اجتماع الجمعية العمومية لعام ٢٠٢٤	.					
مراجعة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة	.					
مراجعة مبادئ الرقابة على مجلس الإدارة	.					
مراجعة الهيكل التنظيمي للمصرف					.	
إعادة تعيين أعضاء لجنة الرقابة الشرعية الداخلية				.		
تحديث اختصاصات لجان مجلس الإدارة				.	.	.
تقويم عام ٢٠٢٥ وجداول الأعمال المؤقتة لاجتماعات مجلس الإدارة واللجان						.
عضوية مجالس إدارة الشركات التابعة						
تحديثات الحوكمة والأعمال						
تقارير لجان مجلس الإدارة وتحديثاتها	.	.	.	.		.
تحديثات مجالس إدارة الشركات التابعة الدولية		.	.	.	.	
تقرير تقبل المخاطر للمصرف للسنة المالية ٢٠٢٤		.				
مراجعة معاملات الأطراف ذات العلاقة		.	.	.	.	
تحديث بشأن لوائح ومعايير إدارة مخاطر الائتمان لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي			.			
المراجعة المرحلية لبيان تقبل المخاطر لعام ٢٠٢٤				.		

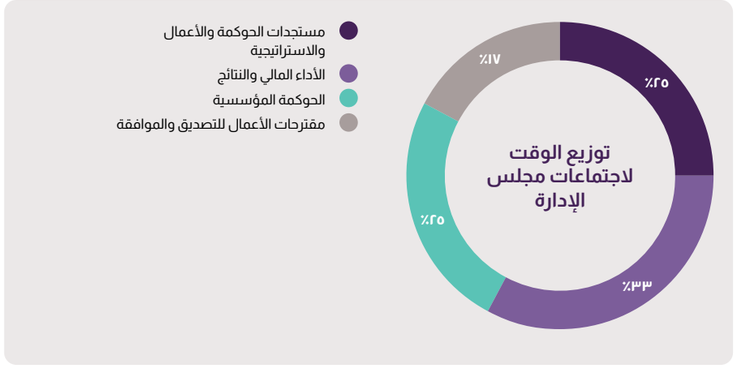

لجنة المجلس للتدقيق

السيد/ سالم محمد عبيدالله

الصلاحيات

تشمل المسؤوليات الأساسية للجنة المجلس للتدقيق الإشراف على:

- مؤهلات واستقلالية وأداء المدققين الخارجيين للمصرف.
- نزاهة البيانات المالية والتقارير وضوابط التدقيق للإمارات الإسلامي.
- مؤهلات واستقلالية وأداء إدارات التدقيق الداخلي وقسم الامتثال، وإدارات التدقيق الشرعي الداخلي؛
- على نظام الرقابة الداخلية للمصرف التأكد من كفايته لتغطية تسيير أعمال المصرف، مع الأخذ في الاعتبار الضوابط الداخلية للمصرف على التقارير المالية والإفصاح؛
- مدى كفاية وفعالية بيئة الحوكمة المؤسسية.
- التدقيق والامتثال الشرعي؛ و
- امتثال المصرف للمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها (بما في ذلك اللوائح الشرعية)، ولسياسات المصرف (ما لم يتم تفويضها على وجه التحديد إلى لجان مجلس الإدارة الأخرى).

تشكيل اللجنة

تم تعيين رئيس وأعضاء لجنة المجلس للتدقيق من قبل مجلس الإدارة، بعد النظر على النحو الواجب في توصيات لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات.

ويتوافق تشكيل لجنة المجلس للتدقيق مع المتطلبات التنظيمية لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي حيث يتطلب ثلاثة (٣) من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين، من بينهم رئيس مستقل متميز عن رئيس مجلس الإدارة واللجان الأخرى، والذين يتمتعون مجتمعين بخبرة في ممارسات التدقيق وإعداد التقارير المالية والمحاسبة والامتثال.

السيد/ سالم محمد عبيدالله
رئيس
عضو مجلس إدارة مستقل غير تنفيذي

السيد/ علي حميد علي العويس
عضو
عضو مجلس إدارة مستقل غير تنفيذي

السيد/ شين نيلسون
عضو
عضو مجلس إدارة مستقل غير تنفيذي

بيان من رئيس لجنة المجلس للتدقيق

بصفتي رئيسًا للجنة، يسعدني أن أقدم التقرير السنوي عن أنشطة لجنة المجلس للتدقيق لعام ٢٠٢٤. عقدت لجنة المجلس للتدقيق أربعة (٤) اجتماعات في عام ٢٠٢٤ للقيام بمسؤولياتها بشكل فعال وفقًا لاختصاصاتها والتزاماتها التنظيمية.

وفي إطار التزاماتها الأساسية، قامت لجنة المجلس للتدقيق بمراجعة النتائج المالية إلى جانب تقارير التدقيق الخارجي للسنة المنتهية في عام ٢٠٢٣ والنتائج المالية ربع السنوية لعام ٢٠٢٤. عملت لجنة المجلس للتدقيق على ضمان استقلالية المدقق الخارجي وفعالية عملية التدقيق.

وواصلت لجنة المجلس للتدقيق العمل على ضمان استقلالية وحدة أعمال التدقيق الداخلي. تم اعتماد خطة التدقيق الداخلي وخطة دائرة الرقابة الشرعية الداخلية لعام ٢٠٢٤ لضمان استمرار قوة أداء الحوكمة والضوابط الداخلية للإمارات الإسلامي. وقد قامت لجنة التدقيق بمراقبة التقدم المحقق في تنفيذ خطط التدقيق والقضايا الهامة التي أثارتها إدارة التدقيق الداخلي ودائرة الرقابة الشرعية الداخلية بشكل منتظم خلال العام.

وافقت لجنة المجلس للتدقيق على خطة مراقبة الامتثال لعام ٢٠٢٤، وسجل الضيافة والهدايا السنوي للإمارات الإسلامي لعام ٢٠٢٣، وخطاب التصديق للعام ٢٠٢٣، واستمرت في تلقي تحديثات منتظمة من المسؤول الرئيسي للامتثال للمصرف فيما يتعلق بالتغييرات التنظيمية، وتطبيقها على النحو المطلوب، وفحص عمليات الدفع وتحليل بيانات المتعاملين ومراقبة المعاملات والمدفوعات الروسية وتوافق العلاقات المصرفية، وتعزيز مراجعات العناية الواجبة وإجراءات التحقق بشأن المتعاملين.

وتأكدت لجنة المجلس للتدقيق من دعوة ممثل لجنة الرقابة الشرعية الداخلية لحضور اجتماع لجنة المجلس للتدقيق، إذا كان هناك بند يتطلب حضور ممثل لجنة الرقابة الشرعية الداخلية، وتأكدت من حضور ممثل لجنة الرقابة الشرعية الداخلية لاجتماع واحد على الأقل في السنة للجنة المجلس للتدقيق. ومن الجدير بالذكر أيضًا أن إدارة التدقيق الشرعي الداخلي لم تعد تابعة للجنة المجلس للتدقيق، بل تتبع لجنة المجلس للمخاطر.

تمت مراجعة فعالية وأداء لجنة المجلس للتدقيق كجزء من عملية التقييم السنوية، التي أجرتها جهة خارجية مستقلة هذا العام، وفقًا للمتطلبات التنظيمية. وقد بينت النتائج أن اللجنة تقوم بمسؤولياتها بطريقة تتميز بالفعالية والكفاءة.

بصفتي رئيس لجنة المجلس للتدقيق، أقر بمسؤوليتي عن اضطلاع لجنة المجلس للتدقيق بمهامها وضمان فعاليتها بموجب اختصاصاتها.

أولويات عام ٢٠٢٥

وسيتضمن جدول أعمال اللجنة في عام ٢٠٢٥ أربعة اجتماعات على الأقل تركز على نزاهة البيانات المالية للمصرف وممارسات الحوكمة وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية رقم ٩، والمخاطر المستجدة وتقييم أنشطة المصرف والإشراف عليها وأداء إدارات التدقيق الداخلي والتدقيق الشرعي الداخلي والامتثال، فضلًا عن أداء المدقق الخارجي للإمارات الإسلامي.

السيد/ سالم محمد عبيدالله
رئيس لجنة المجلس للتدقيق

حضور اجتماعات لجنة المجلس للتدقيق ٢٠٢٤

أعضاء لجنة المجلس للتدقيق	حضور الاجتماعات في عام ٢٠٢٤
السيد/ سالم محمد عبيدالله	٤/٤
السيد/ علي حميد علي العويس	٤/٣
السيد/ شين نيلسون	٤/٤

أهم الأمور التي تم النظر فيها خلال عام ٢٠٢٤

	يناير	أبريل	يوليو	أكتوبر
الأداء المالي والنتائج والتدقيق الخارجي				
مراجعة النتائج المالية وتقرير المدققين الخارجيين	٠	٠	٠	٠
التقارير التنظيمية				
مراجعة وتحديث تقارير مفتشي مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي	٠	٠	٠	٠
مراجعة وتحديث تقارير التدقيق من مفتشي جهاز الرقابة المالية	٠	٠	٠	٠
التدقيق الداخلي				
التدقيق الداخلي ربع السنوي	٠	٠	٠	٠
خطة التدقيق الداخلي ٢٠٢٤	٠			
التدقيق الشرعي الداخلي				
ميثاق التدقيق الشرعي الداخلي	٠			
دليل التدقيق الشرعي الداخلي	٠			
تعديل خطة التدقيق لعام ٢٠٢٤				٠
مستجدات البيانات الأساسية		٠		٠
تقرير التدقيق الشرعي الداخلي ربع السنوي	٠	٠	٠	٠
مراجعة خطة التدقيق الشرعي الداخلي لعام ٢٠٢٤	٠			
الامتثال				
تقرير الامتثال	٠	٠	٠	٠
خطة متابعة الامتثال	٠			٠
خطاب التصديق السنوي لعام ٢٠٢٣	٠			
سجل الهدايا والضيافة لعام ٢٠٢٣	٠			

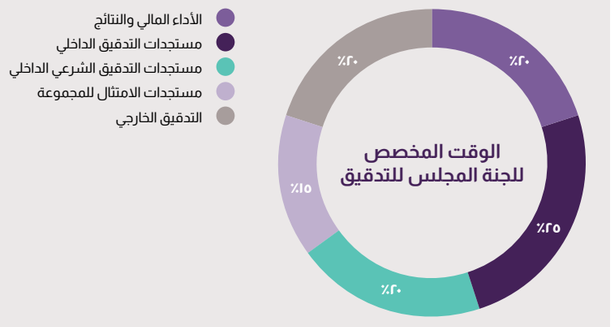

المدقق الخارجي

المدققون الخارجيون ولجنة المجلس للتدقيق

فوض مجلس الإدارة إلى لجنة المجلس للتدقيق مسؤولياته المتعلقة بالإشراف على مؤهلات واستقلالية وأداء المدقق الخارجي للمصرف. وفقًا للبنود المرجعية للجنة المجلس للتدقيق، فإن مسؤولياتها فيما يتعلق بالمدقق الخارجي تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

- وضع سياسات المصرف الخاصة باختيار وتناوب المراجع الخارجي؛
- تقديم التوصيات إلى مجلس الإدارة بشأن تعيين أو إعادة تعيين أو إقالة المدقق الخارجي؛
- مراجعة شروط التعاقد والرسوم التي يجب دفعها للمدقق الخارجي ورفعها إلى مجلس الإدارة للموافقة عليها؛
- ضمان ومراقبة استقلالية المدقق الخارجي وتقديم التوصيات إلى مجلس الإدارة بشأن تناوب المدقق الخارجي والشريك المسؤول، بما يتماشى مع لوائح مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي؛
- مراقبة استقلالية وموضوعية المدقق الخارجي وتقييم فعاليته على أساس سنوي؛
- عقد الاجتماعات مع المدقق الخارجي في غياب الإدارة العليا؛
- مراجعة خطة التدقيق ونطاق التدقيق للتأكد من أنهما تعكسان التغييرات في الحجم أو مزيج أو تشعب أعمال المصرف، أو تعليمات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي؛ و
- مراقبة تقديم الخدمات غير التدقيقية من قبل المدقق الخارجي والتأكد من أن المدقق الخارجي لا يقوم بأي عمل إضافي لا يشكل جزءًا من برنامج التدقيق، إذا كان من الممكن أن يؤثر على نزاهته واستقلاليته.

اختيار المدقق الخارجي

كان المدقق الخارجي المعين من قبل المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية ٢٠٢٣ للسنة المالية ٢٠٢٣ هو "ديلويت أند توش" (إم إي). قدمت "ديلويت آند توش" (إم إي) خدماتها لمدة (٦) ست سنوات متتالية كمدقق خارجي للإمارات الإسلامي. تتم عملية تناوب شريك التدقيق لدى "ديلويت آند توش" (إم إي) المسؤول عن التدقيق الخارجي كل (٣) ثلاث سنوات. لا يجوز تعيين مكاتب تدقيق خارجي إلا لمدة أقصاها ست سنوات متتابعة. يتعين على المصرف مناوبة مدققه الخارجي للسنة المالية ٢٠٢٥.

معايير الاختيار

بالإضافة إلى المسؤوليات الرئيسية للجنة المجلس للتدقيق المشار إليها أعلاه، تقوم اللجنة أيضاً بمراجعة واعتماد نهج التدقيق الخارجي، بما في ذلك التقييم والتعيين المستقل أو إعادة التعيين، وشروط التعاقد وتناوب شركة التدقيق و/أو الشريك الرئيسي المسؤول عن التدقيق.

ويتم تقييم استقلالية المدقق الخارجي وموضوعيته وشكوكه المهنية والضمانات ذات الصلة بالاستقلالية التي ينفذها المدقق الخارجي.

وتشمل معايير الاختيار ضمان قدرة شركة التدقيق على إدارة التدقيق بفعالية وكفاءة، مع الأخذ في الاعتبار حجم المصرف وتنوع أنشطته، وكذلك ضمان الاستقلالية، وعدم تعارض المصالح، ووجود شريك وفريق تدقيق يتميز بالقوة والخبرة.

تتأكد لجنة المجلس للتدقيق من استيفاء المدقق الخارجي المعايير التالية:

- يمتلك المعرفة والكفاءة في القطاع المصرفي بدرجة كافية للاستجابة بشكل مناسب لمخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية وتلبية أي متطلبات تنظيمية إضافية قد تكون جزءًا من التدقيق الخارجي؛
- موضوعي ومستقل من حيث الواقع والحضور فيما يتعلق بالمصرف؛
- يمارس الشك المهني عند التخطيط للتدقيق وتنفيذه، مع مراعاة التحديات المحددة في تدقيق المصرف؛
- يلتزم بالمعايير المعمول بها في مجال مراقبة الجودة؛
- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية للمصرف، مع الأخذ في الاعتبار تعقيدات أنشطة المصرف وفعالية بيئة الرقابة الداخلية لديه؛
- يقدم ضمانًا بأن أعضاء فريق التدقيق ليس لديهم علاقات شخصية أو عائلية أو تجارية أو مالية أو غيرها من العلاقات مع المصرف والتي قد تؤثر سلبًا على استقلالية وموضوعية المدقق الخارجي الفعلية أو المتصورة؛
- لم يقم بشراء أو بيع الأوراق المالية الخاصة بالمصرف بشكل مباشر أو غير مباشر أو تقديم أي استشارات لأي شخص فيما يتعلق بهذه الأوراق المالية خلال فترة حظر التعامل؛
- لا يجوز له أن يشغل منصباً في مجلس الإدارة أو يشغل منصباً في الإدارة العليا قبل مرور عامين من تاريخ مشاركته في تدقيق حسابات المصرف.

تراجع اللجنة أيضا النطاق والنهج المتبع لمراجعة الحسابات للسنة المقترحة من المدقق الخارجي. تتواصل لجنة المجلس للتدقيق مع فريق التدقيق الخارجي في عدد من المناسبات خلال العام، دون حضور أي من الإدارة العليا، لمناقشة التقارير الدورية والسنوية ونتائج التدقيق والتغييرات في معايير المحاسبة وإعداد التقارير، وغيرها من الأعمال الضرورية. وتراجع لجنة المجلس للتدقيق أداء واستقلالية وجودة المدقق الخارجي سنوياً، بما في ذلك أي شروط وحدود تنظيمية تتعلق باستقلالية وتناوب ومؤهلات شركة التدقيق، وموظفيها.

الرسوم

توافق لجنة المجلس للتدقيق على رسوم خدمات التدقيق الخارجي ضمن النطاق في بداية كل عام. وتشمل قائمة الخدمات، خدمات التدقيق والخدمات المتعلقة بالتدقيق وأي خدمات أخرى ذات صلة. ويمكن للجنة المجلس للتدقيق الموافقة على رسوم إضافية لخدمات المدققين الخارجيين التي قد تنشأ على مدار العام أو عندما تتجاوز الرسوم المبلغ المعتمد مسبقاً.

الخدمات الخاصة (غير التدقيقية)

تتولى لجنة المجلس للتدقيق مسؤولية مراقبة استقلال المدقق الخارجي لضمان موضوعيته في البيانات المالية، ومراجعة نطاق التدقيق القانوني والخدمات غير التدقيقية، والموافقة على أتعابه. أنشأ الإمارات الإسلامي سياسة للخدمات غير التدقيقية لضمان اتباع الإجراءات القانونية الواجبة لتقديم الخدمات غير التدقيقية من قبل المدقق الخارجي والتي لا تخضع للقيود، وفقًا لأنظمة مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

لم تكن هناك خدمات خاصة (غير التدقيق) قدمها المدقق الخارجي خلال عام ٢٠٢٤، وبالتالي، لم يتم تقديم أي رسوم مقابل الخدمات غير المتعلقة بالتدقيق.

التدقيق خلال عام ٢٠٢٤

لم يبد المدقق الخارجي أي تحفظات فيما يتعلق بالسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

اسم مكتب التدقيق وشريك التدقيق	ديلويت وتوش (إم إي) السيد/ أكبر أحمد
عدد السنوات المتتالية التي خدمها المدقق الشريك	(١) سنة
إجمالي رسوم تدقيق البيانات المالية الموحدة للإمارات الإسلامي لعام ٢٠٢٤	٠,٨ مليون درهم
رسوم أي خدمات غير التدقيق	لا يوجد

لجنة المجلس للمخاطر

السيد/ علي حميد علي العويس

الصلاحيات

تتولى لجنة المجلس للمخاطر الإشراف على إدارة المخاطر ضمن مسؤوليتها لتقديم المشورة لمجلس الإدارة بشأن استراتيجية المخاطر الشاملة، والقدرة على تحمل المخاطر بالنسبة للمصرف، بموجب الدور والمهام والصلاحيات المنوطة بلجنة المجلس للمخاطر.

- مواءمة الأهداف الاستراتيجية للإمارات الإسلامي مع ملف المخاطر والقدرة على تحمل المخاطر؛
- تطوير والموافقة على وتنفيذ إطار إدارة المخاطر والسياسات والإجراءات والعمليات والأنظمة والضوابط المناسبة؛
- نهج المصرف في إدارة النموذج عبر دورة حياة النموذج؛
- الحفاظ على الحوكمة الفعالة والإشراف على إدارة مخاطر السلوك والامتثال؛
- الامتثال للمتطلبات النظامية المتعلقة بإدارة المخاطر؛
- التقارير العامة للمصرف حول مسائل إدارة المخاطر؛ و
- استقلالية وفعالية أقسام إدارة المخاطر على مستوى المصرف.

تشكيل اللجنة

تم تعيين رئيس وأعضاء لجنة المجلس للمخاطر من قبل مجلس الإدارة، بعد النظر على النحو الواجب في توصيات لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات. ويتوافق تشكيل لجنة المجلس للمخاطر مع المتطلبات التنظيمية لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وتتكون من ثلاثة (٣) أعضاء غير تنفيذيين، بما في ذلك أغلبية الأعضاء المستقلين ورئيس مستقل يختلف عن رئيس مجلس الإدارة واللجان الأخرى. يتمتع الأعضاء مجتمعين بخبرة في قضايا وممارسات إدارة المخاطر.

السيد/ علي حميد علي العويس
رئيس
عضو مجلس إدارة مستقل غير تنفيذي

السيد/ هشام عبد الله القاسم
عضو
عضو مجلس إدارة غير مستقل، غير تنفيذي

السيد/ سالم محمد إبراهيم عبيدالله
عضو
عضو مجلس إدارة مستقل غير تنفيذي

بيان من رئيس لجنة المجلس للمخاطر

خلال عام ٢٠٢٤، عقدت لجنة المجلس للمخاطر (٤) أربعة اجتماعات، أدت خلالها مهامها وفقا لاختصاصات لجنة المجلس للمخاطر وامتثالًا لها. واصلت لجنة المجلس للمخاطر تطبيق إطار إدارة المخاطر في عام ٢٠٢٤، وأوصت مجلس الإدارة بالموافقة على بيان قابلية تحمل المخاطر ومراقبة الالتزام به من خلال التحديثات المنتظمة.

كانت مراقبة المخاطر المالية بمثابة محور التركيز الأساسي للجنة المجلس للمخاطر خلال العام. قامت لجنة المجلس للمخاطر بمراقبة المخاطر المالية بشكل فعال ومنها مخاطر الائتمان، ومخاطر الدولة والتحويل، ومخاطر ائتمان الطرف المقابل ومخاطر السوق ومخاطر إدارة الأصول والالتزامات ومخاطر رأس المال من خلال تحديثات مختلفة، بما في ذلك مراجعة التقارير الإدارية ومراجعة واعتماد عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال وعملية اختبار الأوضاع الضاغطة لضمان أن يكون مستوى رأس مال المصرف كافياً لتلبية الحدود التنظيمية ودعم استراتيجيتها، حتى في ظل ظروف السوق الصعبة.

تلقت لجنة المجلس للمخاطر تحديثات منتظمة فيما يتعلق بالتغييرات التنظيمية (بما في ذلك تنفيذها بالشكل المطلوب)، وتحليل بيانات المتعاملين والتحقق من المدفوعات، ومراقبة المعاملات، والمدفوعات الروسية وتوافق العلاقات المصرفية، وتعزيز مراجعات العناية الواجبة وإجراءات التحقق بشأن المتعاملين. كما استعرضت لجنة المجلس للمخاطر التقرير السنوي بشأن المناصب في مجالس الإدارة العليا في الكيانات غير المصرفية خارج بنك الإمارات دبي الوطني والتقارير النصف سنوية لمسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال.

وتم تلقي تحديثاً سنوياً بشأن التزام المصرف بحماية المستهلك. بالإضافة إلى ذلك، قامت لجنة المجلس للمخاطر بمراجعة ترتيبات الاستعانة بمصادر خارجية للمواد الخاصة بالمصرف والموافقة عليها.

وشكلت المخاطر غير المالية أيضًا محورًا رئيسيًا لاهتمام لجنة المجلس للمخاطر في عام ٢٠٢٤. وقد قامت لجنة المجلس للمخاطر بدراسة المخاطر غير المالية بعناية بما في ذلك المخاطر التشغيلية، ومخاطر النماذج، والمخاطر القانونية، ومخاطر السمعة، والمخاطر البيئية والاجتماعية. كما تحولت تبعية شعبة الرقابة الشرعية الداخلية، التي تحولت إلى لجنة المجلس للمخاطر بدلًا من لجنة المجلس للتدقيق.

تمت مراجعة فعالية وأداء لجنة المجلس للمخاطر كجزء من عملية التقييم السنوية التي أجرتها جهة خارجية مستقلة هذا العام وفقًا للمتطلبات التنظيمية. وقد أظهرت النتائج أن لجنة المجلس للمخاطر تقوم بمسؤولياتها بفعالية وكفاءة.

بصفتي رئيس لجنة المجلس للمخاطر، أقر بموجبه بمسؤوليتي عن اضطلاع اللجنة بمهامها وضمان فعاليتها بموجب اختصاصاتها.

أولويات عام ٢٠٢٥

خلال عام ٢٠٢٥، من المقرر أن تجتمع لجنة المجلس للمخاطر (٤) أربع مرات على الأقل للوفاء بمسؤولياتها وتصعيد الأمور الرئيسية إلى مجلس الإدارة. وسيكون من أهم بنود جدول أعمالها تعزيز إطار عمل إدارة المخاطر للمصرف بشكل مستمر ليتماشى مع أفضل ممارسات القطاع المتطورة وتوقعات الجهات التنظيمية، وضمان ملاءمته لحجم المصرف وتنوع أعماله. وتتضمن مجالات التركيز الرئيسية الأخرى مراجعة سياسات المخاطر وبيان قابلية تحمل المخاطر والموافقة عليها، فضلًا عن الإشراف على تنفيذ الإدارة لاستراتيجيات المخاطر للحفاظ على ملف مخاطر متوازن.

وعلاوة على ذلك، ستشرف اللجنة على استكمال العمليات الرئيسية، مثل عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال، واختبار الأوضاع الضاغطة وتخطيط الانتعاش والتي تلعب جميعها دورًا أساسيًا في قياس وإدارة قدرة المصرف على تحمل الظروف المعاكسة. كما ستشرف اللجنة على المراقبة الاستباقية والتنقل بين التغييرات التنظيمية، وضمان قدرة المصرف على التكيف مع المتطلبات الجديدة بطريقة مرنة وفعالة ومتوافقة.

السيد/ علي حميد علي العويس
رئيس لجنة المجلس للمخاطر

حضور اجتماعات لجنة المجلس للمخاطر ٢٠٢٤

أعضاء لجنة المجلس للمخاطر	حضور الاجتماعات في عام ٢٠٢٤
السيد/ علي حميد علي العويس	٤/٤
السيد/ هشام عبد الله القاسم	٤/٤
السيد/ سالم محمد إبراهيم عبيدالله	٤/٤

أهم الأمور التي تم النظر فيها خلال عام ٢٠٢٤

	مارس	يونيو	أكتوبر	ديسمبر
سياسة قابلية تحمل المخاطر	٠		٠	
تقرير المخاطر ربع السنوي	٠	٠	٠	٠
خطة التعافي	٠	٠	٠	
لوحة معلومات خطة التعافي				٠
إجراء تقرير المخاطر	٠			
تقرير حوادث الاحتيال ربع السنوي	٠	٠	٠	٠
تقارير الامتثال	٠	٠	٠	٠
تقرير عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال	٠			
تحديثات مخاطر السيولة	٠	٠	٠	٠
التقارير والتحديثات التنظيمية	٠	٠	٠	٠
مراجعة السياسات والموافقة عليها	٠	٠	٠	٠

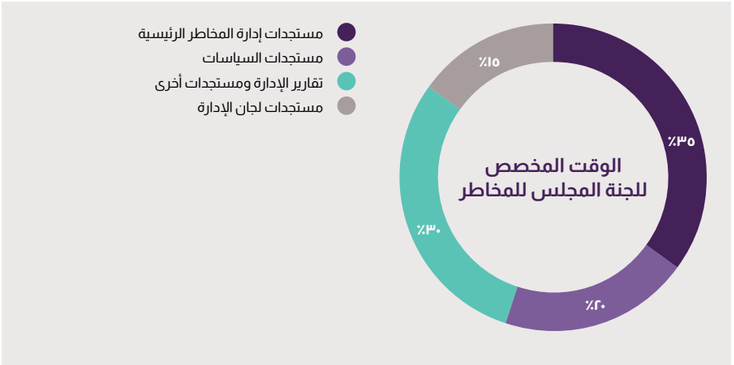

لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات

السيد/ بطي عبيد بطي الملا

الصلاحيات

تشمل مسؤوليات لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات ما يلي:

- الأمور المتعلقة بمجلس الإدارة، بما في ذلك تشكيل أعضاء مجلس الإدارة وترشيحهم وتقييمهم وخطط التعاقب الوظيفي وسياسات المكافآت لأعضاء مجلس الإدارة؛ والبرنامج التعريفي لمجلس الإدارة.
- مراجعة استقلالية واهتمامات أعضاء مجلس الإدارة وأن يظل أعضاء مجلس الإدارة المستقلون مستقلين على أساس مستمر؛
- إعداد التقارير عن الحوكمة المؤسسية والأمور المتعلقة بالمكافآت، وتطوير إطار الحوكمة المؤسسية وأنظمتها وضوابطها؛
- ثقافة المؤسسة وقيمها، بما في ذلك ثقافة الحوكمة الخاصة بالمجموعة؛
- سياسات الاختيار والتقييم والتعاقب الوظيفي والمكافآت للإدارة العليا؛ و
- استراتيجية الموارد البشرية بما في ذلك استراتيجيات التوطين واكتساب الكفاءات والتنوع والاحتفاظ بالقوى العاملة؛
- تخطيط القوى العاملة ومواءمتها مع الأهداف والاستراتيجيات؛
- مراجعة وإقرار وتقييم تقدم استراتيجية الاستدامة وضمان التوافق بين جهود المصرف في مجال البيئة والمجتمع والحوكمة ورسالته وقيمه وأهداف الاستدامة طويلة الأجل؛ و
- الإشراف على أهداف التمويل المستدام، وسياسات الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، والإجراءات، والإفصاحات، وتقدم مسار صافي الانبعاثات الصفري للمجموعة والتطورات التنظيمية واتجاهات الممارسة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات الناشئة.

تشكيل اللجنة

ويتوافق تشكيل لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات مع المتطلبات التنظيمية لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وتتكون من ثلاثة (٣) أعضاء غير تنفيذيين، بما في ذلك أغلبية الأعضاء المستقلين ورئيس مستقل عن رئيس مجلس الإدارة واللجان الأخرى.

السيد/ بطي عبيد بطي الملا
رئيس
عضو مجلس إدارة غير مستقل، غير تنفيذي

السيد/ سالم محمد عبيدالله
عضو
عضو مجلس إدارة غير مستقل، غير تنفيذي

السيد/ علي حميد علي العويس
عضو
عضو مجلس إدارة مستقل غير تنفيذي

بيان رئيس لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات

خلال عام ٢٠٢٤، عقدت لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (٥) خمس اجتماعات وأدت واجباتها وفقاً لاختصاصاتها وامتثالًا لها. في عام ٢٠٢٤، عينت لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات خبيرًا خارجيًا مستقلًا لإجراء التقييم الخارجي لمجلس الإدارة، والذي تضمن تقييم المجلس ولجانه وكل عضو في مجلس الإدارة. وشمل ذلك أيضًا تقييم لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، الذي خلص إلى أن اللجنة كانت تؤدي مسؤولياتها بفعالية وكفاءة. خلال العام، واصلت لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات مراقبة ومراجعة أداء ومكافآت الإدارة العليا وتحليل المكافآت للمصرف. ووفقاً لمسؤولياتها، قامت أيضاً بمراجعة قائمة الجهات التي تتحمل المخاطر المادية لعام ٢٠٢٤.

عملت لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات على ضمان تنفيذ استراتيجية التوطين في الإمارات الإسلامي، بما يتماشى مع المبادئ التوجيهية الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، من خلال مراجعة التحديثات الدورية. ارتفعت نسبة الموظفين الإماراتيين إلى ٣٩٪ من إجمالي موظفي المصرف، من بينهم ٦٥٪ من الموظفات (الإماراتيات). وظف الإمارات الإسلامي ١٧٧ موظفًا إماراتيًا في عام ٢٠٢٤ على كافة المستويات وفي كافة الأقسام. قامت اللجنة بمراجعة وإقرار الهيكل التنظيمي للمصرف بما في ذلك خطة التعاقب الوظيفي للإدارة العليا ومتابعة تنفيذ مشاريع الموارد البشرية الرئيسية، وإقرار سياسات الموارد البشرية ذات الصلة. وحرصت لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات على إجراء تقييم مستقل لإطار عمل وأنظمة التعويضات، وفقًا للمتطلبات التنظيمية ووفقاً لاختصاصاتها.

كما استمرت في متابعة التطوير الشامل لثقافة الإمارات الإسلامي لتعزيز البيئة الصحية ومشاركة الموظفين التي تؤدي إلى النجاح المؤسسي. تم إطلاق برنامج "تَحَدَّث" لتعزيز بيئة يسودها الاحترام والثقة والشفافية بين جميع موظفي الإمارات الإسلامي من خلال ضمان قدرة أي موظف على الإبلاغ عن السلوك غير الأخلاقي بشكل سري وحمايته على مستوى المصرف، وبالتالي خلق بيئة آمنة وشاملة.

وفي إطار إشرافها على مسائل الحوكمة، قامت بمراجعة سجل مصالح أعضاء مجلس الإدارة على أساس ربع سنوي، بما يتماشى مع سياسة تعارض المصالح الخاصة بأعضاء مجلس الإدارة. كما اطلعت على لوائح ومعايير النزاهة والجدارة التي أصدرها مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. قامت لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات بتحديث اختصاصاتها بما يتوافق مع التحديثات التنظيمية، وأضافت مسؤوليات محددة تتعلق بالممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات على مدار العام، واعتمدت سياسات الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركة وإفصاحاتها. كما سجلت اللجنة ملاحظتها بشأن وجود تحسن كبير في تصنيفات عام ٢٠٢٤ التي قدمتها وكالات التصنيف البيئية والاجتماعية والحوكمة الدولية بسبب التحسينات والتعزيزات التي تم إجراؤها فيما يتعلق بمبادرات وإفصاحات الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات.

وبصفتي رئيسا للجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، أقر بهذا بواجبي في الاضطلاع بمسؤوليات لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات بموجب اختصاصاتها وضمان فعاليتها.

أولويات عام ٢٠٢٥

من المقرر أن تجتمع لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في عام ٢٠٢٥ أربع (٤) مرات على الأقل من أجل أداء واجباتها في مجموعة من المجالات. وستشرف لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات على عملية انتخاب مجلس الإدارة للفترة المقبلة الممتدة لثلاث سنوات، والتي سيتم إجراؤها في الجمعية العمومية العادية لعام ٢٠٢٥، وضمان الامتثال للمتطلبات التنظيمية بما في ذلك لوائح ومعايير الجدارة والنزاهة التي أصدرها مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي حديثاً. وستشرف على إجراءات انتخاب رئيس مجلس الإدارة ونائبه، واستقطاب وتدريب أعضاء مجلس الإدارة، وتشكيل لجان مجلس الإدارة، وفقًا لقواعد الحوكمة المؤسسية. ومن المقرر أن تواصل اللجنة إعطاء الأولوية لتطوير استراتيجية التوطين في الإمارات الإسلامي، مع التركيز على تحسين آلية التوظيف، والاحتفاظ بالكفاءات الإماراتية، والتنوع والشمول، من أجل ضمان بقاء الإمارات الإسلامي في مركزه كجهة عمل مفضلة. كما ستواصل اللجنة الإشراف على سياسات وآليات المكافآت لضمان بقائها مناسبة لمجموعة الكفاءات في الإمارات الإسلامي والمساهمة في النجاح والتقدم في المستقبل، وفقاً للمتطلبات التنظيمية.

ومن منظور الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، ستواصل لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات التركيز على المجالات التي من شأنها رفع درجة تصنيفات وإفصاحات الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات للمصرف، بما يتوافق مع المتطلبات التنظيمية ومتطلبات السوق. كما ستشرف على تنفيذ إطار التمويل المستدام للمصرف.

السيد/ بطي عبيد بطي الملا
رئيس لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات

حضور اجتماعات لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في عام ٢٠٢٤.

أعضاء لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات	حضور الاجتماعات في عام ٢٠٢٤
السيد/ بطي عبيد بطي الملا	٥/٥
السيد/ سالم محمد عبيدالله	٥/٥
السيد/ علي حميد علي العويس	٥/٥

أهم الأمور التي تم النظر فيها خلال عام ٢٠٢٤

	فبراير	مايو	سبتمبر	نوفمبر	ديسمبر
الموارد البشرية					
أجور وأداء الإدارة العليا	•				
تعيينات الإدارة العليا			•	•	
تحليل مكافآت الأداء والأجور لعامي ٢٠٢٣ و٢٠٢٤	•				
معايير آخذي المخاطر الجوهرية وتعريف الوظائف	•		•		
تحليل القوى العاملة	•	•	•	•	
مستجدات التوطين	•	•	•	•	
مراجعة الهيكل التنظيمي				•	
خطة التعاقب الوظيفي		•			
مراجعة السياسات					
مراجعة سياسة الموارد البشرية	•	•	•	•	
تعديلات المزايا الوظيفية	•	•	•	•	
الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات					
تحديثات الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات	•	•	•		
الحوكمة المؤسسية					
سجل اهتمامات المديرين	•	•	•		
تحديث اختصاصات لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات					
مراجعة أتعاب لجنة الرقابة الشرعية الداخلية			•		
التحديثات التنظيمية					
لوائح الجدارة والنزاهة				•	•

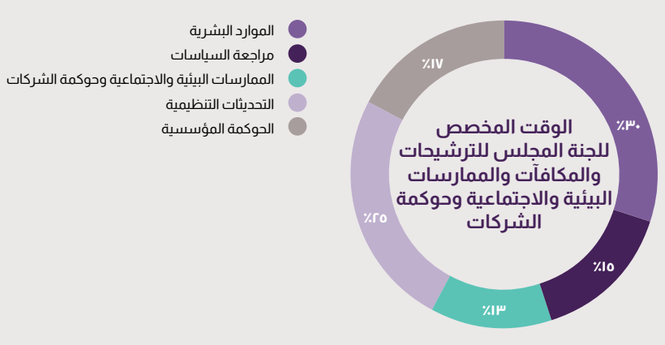

لجنة المجلس للائتمان والاستثمار

السيد/ هشام عبد الله القاسم

الصلاحيات

تتضمن مسؤوليات لجنة المجلس للائتمان والاستثمار الإشراف على:

- إدارة التركزات الائتمانية والمحافظ الاستثمارية للمصرف.
- اعتماد المنتجات والخدمات الجديدة ومن بينها خطوط ائتمان المصرف والدول، والتسهيلات الائتمانية والاستثمارات؛ و
- تفويض صلاحية التمويل لجميع لجان الائتمان والاستثمار والإدارة والموظفين عبر المصرف.

تشكيل اللجنة

تم تعيين رئيس وأعضاء لجنة المجلس للائتمان والاستثمار من قبل مجلس الإدارة، بعد النظر على النحو الواجب في توصيات لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات. يتوافق تشكيل لجنة المجلس للائتمان والاستثمار مع المتطلبات التنظيمية ويتكون من أعضاء مجلس إدارة غير تنفيذيين.

السيد/ هشام عبد الله القاسم
رئيس
عضو مجلس إدارة غير مستقل، غير تنفيذي

معالي/ محمد هادي أحمد الحسيني
عضو
عضو مجلس إدارة غير مستقل، غير تنفيذي

السيد/ سالم محمد عبيدالله
عضو
عضو مجلس إدارة غير مستقل، غير تنفيذي

السيد/ شين نيلسون
عضو
عضو مجلس إدارة غير مستقل غير تنفيذي

بيان من رئيس لجنة المجلس للائتمان والاستثمار

خلال عام ٢٠٢٤، عقدت لجنة المجلس للائتمان والاستثمار ٤٨ اجتماعاً قامت خلالها بمسؤولياتها وفقاً لاختصاصاتها.

حيث واصلت لجنة المجلس للائتمان والاستثمار إمداد الإدارة بالإرشادات المتعلقة باستراتيجيات الأعمال وسياسات الاستثمار. كما قامت بمراجعة ودعم اعتماد تفويض صلاحية التمويل لجميع لجان الائتمان والاستثمار والإدارة والموظفين عبر المصرف.

قامت خلال العام بمراجعة واعتماد المنتجات والخدمات الجديدة، وخطوط ائتمان المصرف والدول، ومقترحات التسهيلات الائتمانية، والاستثمارات، وإدارة الأصول، وإعادة الهيكلة المالية، ووحدة الإجراءات التصحيحية، وفقا لإطار تفويض صلاحيات التمويل المعتمدة.قامت لجنة المجلس للائتمان والاستثمار بالإشراف على تكوين وجودة المحفظة وأدائها وامتثالها، بما في ذلك الموافقة على التركزات الائتمانية عالية القيمة والاستثناءات من السياسات.

قامت لجنة المجلس للائتمان والاستثمار بتحديث اختصاصاتها لتتوافق مع المتطلبات التنظيمية الجديدة التي تم تقديمها بموجب لوائح ومعايير إدارة مخاطر الائتمان الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي ولوائح وأنظمة الحوكمة المؤسسية.

كما قامت اللجنة بمراجعة فعالية وأداء لجنة المجلس للائتمان والاستثمار في إطار عملية التقييم السنوية التي أجرتها جهة خارجية مستقلة هذا العام وفقًا للمتطلبات التنظيمية. وقد أظهرت النتائج أن لجنة المجلس للائتمان والاستثمار كانت تقوم بمسؤولياتها بطريقة فعالة وبكفاءة.

بصفتي رئيساً للجنة المجلس للائتمان والاستثمار، أُقرُّ بموجبه بمسؤوليتي عن اضطلاع اللجنة بمهامها وضمان فعاليتها بموجب اختصاصاتها.

أولويات عام ٢٠٢٥

وفي عام ٢٠٢٥، ستواصل لجنة المجلس للائتمان والاستثمار اجتماعاتها أسبوعياً للتركيز على استراتيجية الإمارات الإسلامي ومراقبة فعالية الائتمان والاستثمار والسياسات ذات الصلة. وعلى وجه التحديد، ستقوم لجنة المجلس للائتمان والاستثمار بدراسة التدابير التكتيكية وقصيرة الأجل المتعلقة بالكفاءة المتعلقة بمحافظ الائتمان والاستثمار، بسبب التغيرات في ظروف السوق وتحسين التكلفة، والتغييرات في نماذج التشغيل، والتحول الرقمي، على خلفية ظروف السوق المتغيرة، وتتبع تنفيذ الإمارات الإسلامي لاستراتيجيته وقابليته للمخاطرة والإشراف على سياسات الإمارات الإسلامي المعمول بها، والموافقة على خطوط البنوك والدول، ومقترحات الائتمان، وتقارير المحفظة، وإطار عمل سلطة التمويل المفوّضة، والمنتجات والخدمات الجديدة.

السيد/ هشام عبد الله القاسم
رئيس لجنة المجلس للائتمان والاستثمار

حضور اجتماع لجنة المجلس للائتمان والاستثمار ٢٠٢٤

أعضاء لجنة المجلس للائتمان والاستثمار	حضور الاجتماعات في عام ٢٠٢٤
السيد/ هشام عبد الله القاسم	٤٨/٤٨
معالي/ محمد هادي أحمد الحسيني	٤٨/٤٨
السيد/ سالم محمد عبيدالله	٤٨/٤٨
السيد/ شين نيلسون	٤٨/٤٧

أهم الأمور التي تم النظر فيها خلال عام ٢٠٢٤

	Q١	Q٢	Q٣	Q٤
التسهيلات الائتمانية	•	•	•	•
سياسات الاستثمار	•	•	•	•
أداء الأعمال	•	•	•	
استراتيجية مخاطر الائتمان والاستثمار	•	•	•	•
الالتزام بقواعد مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي واللوائح الأخرى ذات الصلة		•	•	•
مراجعة تشكيل المحفظة وجودتها وأدائها وامتثالها	•		•	•
مراجعة السياسات والموافقة عليها	•			

لجنة المجلس لمعادلة الأرباح

السيد/ هشام عبد الله القاسم

الصلاحيات

تتضمن مسؤوليات لجنة المجلس لمعادلة الأرباح الإشراف على:

- الامتثال لمتطلبات معايير معادلة الأرباح؛
- ضمان إدارة حسابات الاستثمار والمخاطر التجارية المنقولة وفقًا لأفضل مصالح أصحاب حسابات الاستثمار؛
- تطوير وتحديث دوري للسياسات والإجراءات والضوابط الداخلية لمعادلة الأرباح، وذلك لضمان معادلة الأرباح بشكل مناسب وحكيم؛ و
- ضمان موافقة لجنة الرقابة الشرعية الداخلية في الإمارات الإسلامي على السياسات والإجراءات والضوابط الداخلية..

تشكيل اللجنة

تم تعيين رئيس وأعضاء لجنة المجلس لمعادلة الأرباح من قبل مجلس الإدارة، بعد النظر على النحو الواجب في توصيات لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات. تتكون اللجنة من ثلاثة (٣) أعضاء، من بينهم عضو من لجنة الرقابة الشرعية الداخلية.

السيد/ هشام عبد الله القاسم
رئيس
عضو مجلس إدارة غير مستقل، غير تنفيذي

السيد/ بطي عبيد بطي الملا
عضو
عضو مجلس إدارة غير مستقل، غير تنفيذي

د. سالم علي العلي
عضو خارجي
ممثل لجنة الرقابة الشرعية الداخلية

بيان من رئيس لجنة المجلس لمعادلة الأرباح

خلال عام ٢٠٢٤، اجتمعت لجنة المجلس لمعادلة الأرباح (٤) أربع مرات وواصلت عملها بما يتوافق مع الدور والمهام والصلاحيات المنوطة بها، بهدف أساسي هو حماية مصالح الأطراف المعنية بخلاف المساهمين، بما يتوافق مع قرارات الهيئة العليا الشرعية لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي ولجنة الرقابة الشرعية الداخلية.

وخلال عام ٢٠٢٤، نفذت لجنة المجلس لمعادلة الأرباح رقابة قوية ومراقبة سليمة لضمان إدارة حسابات الاستثمار بما يخدم مصالح أصحاب الحسابات الاستثمارية على أفضل وجه.

حيث قامت لجنة المجلس لمعادلة الأرباح بمراجعة حالة المخاطر التجارية المنقولة على أساس ربع سنوي والخطوات التي يتم اتخاذها للتخفيف من هذه المخاطر من قبل الإمارات الإسلامي. كما دققت النظر في استخدام الاحتياطيات مثل احتياطي معادلة الأرباح واحتياطي مخاطر الاستثمار، وقدمت التوصيات المناسبة إلى مجلس الإدارة.

وبموجب مسؤولياتها، واصلت اللجنة الإشراف على السياسات والعمليات والإجراءات المتعلقة بأنشطة التمويل والاستثمار التي يقوم بها المصرف، باستخدام أموال أصحاب الحسابات الاستثمارية، فضلًا عن الواجبات الائتمانية التي يقوم بها المصرف والموافقة على البنود الرئيسية المتعلقة بالامتثال للمتطلبات التنظيمية بشأن معادلة الأرباح.

تم تحديث اختصاصات لجنة المجلس لمعادلة الأرباح وفقاً لمتطلبات معايير معادلة الأرباح الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وأنظمة الحوكمة المؤسسية. تمت إضافة أقسام جديدة مختلفة لضمان تغطية المسائل الإجرائية والتنظيمية المتعلقة بالحوكمة المؤسسية، وأن تكون جميع المسؤوليات وفقًا لمعايير معادلة الأرباح في مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

تمت مراجعة فعالية وأداء المجلس كجزء من عملية التقييم السنوية التي أجراها طرف خارجي مستقل هذا العام وفقًا للمتطلبات التنظيمية. وقد أظهرت النتائج أن لجنة المجلس لمعادلة الأرباح تقوم بمسؤولياتها بفعالية وكفاءة.

بصفتي رئيساً للجنة المجلس لمعادلة الأرباح، أُقرُّ بموجبه بمسؤوليتي عن اضطلاع اللجنة بمهامها وضمان فعاليتها بموجب اختصاصاتها.

أولويات عام ٢٠٢٥

سيتضمن جدول أعمال لجنة المجلس لمعادلة الأرباح في عام ٢٠٢٥ أربعة (٤) اجتماعات على الأقل تركز على ضمان الامتثال لجميع متطلبات اختصاصاتها واللوائح المعمول بها.

السيد/ هشام عبد الله القاسم
رئيس لجنة المجلس لمعادلة الأرباح

حضور اجتماع لجنة المجلس لمعادلة الأرباح ٢٠٢٤

أعضاء لجنة المجلس لمعادلة الأرباح	حضور الاجتماعات في عام ٢٠٢٤
السيد/ هشام عبد الله القاسم	٤/٤
السيد/ بطي عبيد بطي الملا	٤/٤
د. سالم علي العلي	٤/٤

أهم الأمور التي تم النظر فيها خلال عام ٢٠٢٤

	فبراير	مايو	سبتمبر	نوفمبر
مراجعة المخاطر التجارية المنقولة	٠	٠	٠	٠
مراجعة الاحتياطيات الموصى بها	٠	٠	٠	٠
اعتماد الاختصاصات المحدثة للجنة المجلس لمعادلة الأرباح				٠

التنوع في الإدارة العليا

الجنس

العنصر الرجالي ١٢

العنصر النسائي ٢

مدة الخدمة

٣-٥ سنوات ١٤٪

٥-٧ سنوات ١٤٪

٧+ سنوات ٧١٪

الجنسية

الإمارات ٥٧٪

أوروبي ٧٪

آخر ٣٦٪

تعويضات الإدارة العليا

تهدف السياسات والممارسات العامة للمكافآت في المصرف إلى تقديم حزمة مكافآت شاملة تُقدِّر وتكافئ الأداء بما يتماشى مع استراتيجية أعمال والمجموعة وذلك ضمن إطار عمل راسخ لإدارة المخاطر،فالمصر د بوضوح على «كيفية» تحقيق الأهدافَكوُُوالحوكمة ي ولسياسات وممارسات بالإضافة إلى «ماهية» تحقيقه.

تصميم وهيكلة آليات المكافآت

لسياسات وممارسات المصرف المتعلقة بالمكافآت الأهداف التالية:

- جذب الكفاءات والاحتفاظ بها وتحفيزها من خلال مكافآت عادلة ومنصفة على أساس الدور الوظيفي، مع حزمة تعويضات واضحة وسهلة الفهم ومتوازنة بشكل متناسب بين التعويضات الثابتة والمتغيرة؛
- تعزيز ثقافة الأجر مقابل الأداء، مع التمييز المناسب على أساس الأداء والمساهمة بما يتماشى مع تحقيق أهداف العمل؛
- دعم ثقافة تُحقق نموًا مستدامًا وقيمة مضافة طويلة الأمد لأصحاب المصلحة في المصرف والمتعاملين والموظفين والمجتمعات؛
- مواءمة وتوجيه وتعزيز ثقافة المصرف وقيمه والسلوكيات المرغوبة التي تشكل جزءًا لا يتجزأ من تحقيق النتائج الفردية والجماعية وتحقيق الأهداف التنظيمية؛
- دمج إدارة المخاطر والتعويضات مع تعزيز السلوكيات القائمة على اتخاذ القرارات الحكيمة وعلى أعلى المعايير الأخلاقية، وتوجيه الإرشادات عبر الضوابط الداخلية والامتثال التنظيمي.
- غرس الشعور بالانتماء لدى الموظفين من خلال تزويدهم بالفرص للمشاركة في نجاح المصرف والمجموعة من خلال عرض مكافآت إجمالية تنافسية مرتبطة بالأداء الاستثنائي والنتائج المالية.

تعتبر لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات هي الهيئة الرئيسية التي تشرف على المكافآت في المصرف، نيابة عن مجلس الإدارة.

هيكل المكافآت - الثابتة والمتغيرة

يتم تحديد الأجر الثابت للموظفين بشكل مناسب بناءً على مستويات الأجور في السوق والأجر الداخلي بالنسبة للدور الوظيفي ضمن القطاع حسب الموقع، وخبرة الفرد، والخبرة المهنية، ومسؤوليات الدور الوظيفي وأقدمية الموظف، والمتطلبات التنظيمية والحوكمة.

يعتمد الأجر المتغير على مبدأ الأجر مقابل الأداء ويتم منحه في شكل مكافأة سنوية تقديرية أو دفعات تحفيزية استناداً إلى الدور الوظيفي. ويتميز نظام المكافآت السنوية التقديرية بالمرونة التامة، مما يسمح بإمكانية أن تكون قيم منح التعويض المتغيرة صفراً. يتم تحديد تخصيص المكافآت للموظفين المؤهلين على أساس الأداء الإجمالي للمصرف والمجموعة المعدل طبقاً للمخاطر، وأداء الأعمال والأداء الفردي، ودور الموظف ومسؤولياته، وتقييم الأداء على أساس المعايير المالية وغير المالية، بما في ذلك السلوك والتصرف.

ويتم الحفاظ على توازن مناسب بين الأجر الثابت والمتغير.ولا تتجاوز مستويات الأجور المتغيرة ١٠٠٪ من قيمة الأجر الثابت ما لم يسعَ الإمارات الإسلامي، في ظروف معينة، إلى زيادة هذه المستويات إما إلى ١٥٠٪ من قيمة الأجر الثابت - بموافقة مجلس الإدارة أو ٢٠٠٪ من قيمة الأجر الثابت - بموافقة الجمعية العمومية للمصرف.

مكافآت موظفي وحدات أعمال الرقابة

يتم تحديد مكافآت موظفي المخاطر والتدقيق والامتثال بمستوى يحقق الجذب والاحتفاظ بالموظفين المؤهلين وذوي الخبرة المناسبة، ويكون في الغالب مكافأة ثابتة (لدى النظر في نسبة المكافأة الثابتة: المتغيرة).يتم تقييم الأداء على أساس أهداف الوظائف الخاصة بكل موظف وليس على أساس أداء وحدات الأعمال التي يشرفون عليها / يدعمونها.

يتم تخصيص مجموعة مكافآت الأداء السنوي لوحدات أعمال المخاطر والتدقيق والامتثال بشكل مستقل عن الأداء المالي الإجمالي لوحدات الأعمال التي تدعمها وتستند إلى أداء الوظيفة والقدرة الإجمالية للمصرف على تحمل التكاليف. يتم تحديد قرارات المكافآت المتغيرة الفردية لموظفي الوظائف الرقابية بشكل مستقل عن مجالات الأعمال التي يشرفون عليها / يدعمونها. يتم الإشراف على المكافآت المتغيرة لرئيس قسم المخاطر ورئيس قسم التدقيق ورئيس قسم الامتثال من قبل لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات بشكل مباشر، باعتبارهم من كبار مديري المصرف.

تُدار مكافآت وحدات الرقابة الشرعية بشكل منفصل على النحو التالي:

- بالنسبة لرئيس الرقابة الشرعية الداخلية: يتم مراجعة واعتماد المكافآت المتغيرة وتغييرات الأجر الثابت الناتجة عن الترقية من قبل لجنة المجلس للمخاطر ولجنة الرقابة الشرعية الداخلية.
- بالنسبة لرئيس لجنة الرقابة الشرعية الداخلية يتم مراجعة واعتماد المكافآت المتغيرة وتغييرات الأجر الثابت الناتجة عن الترقية من قبل لجنة المجلس للتدقيق و لجنة الرقابة الشرعية الداخلية.
- بالنسبة للموظفين التابعين لرؤساء إداراتي إدارة التدقيق الشرعي الداخلي وإدارة الرقابة الشرعية الداخلية و إدارة الامتثال والرقابة الشرعية يتم مراجعة واعتماد المكافآت المتغيرة وتغييرات الأجر الثابت الناتجة عن الترقية من قبل رؤساء الإدارات المعنيين.

تعويضات الإدارة العليا تتمة

مكافآت الإدارة العليا

من منظور المصرف، بالنسبة لسنة الأداء ٢٠٢٤، تم تحديد (١٤) أربعة عشر من الإدارة العليا (بما في ذلك الحاليين والسابقين) باعتبارهم المسؤولين والخاضعين للمساءلة أمام مجلس الإدارة عن الإدارة اليومية السليمة والحكيمة للمصرف وكموظفين رئيسيين مسؤولين عن الإشراف على خطوط الأعمال الرئيسية للمصرف. أي الرئيس التنفيذي، واللجنة التنفيذية، ورؤساء ووحدات أعمال الرقابة في المصرف بما في ذلك وحدات الرقابة الشرعية (أي المخاطر والامتثال والتدقيق) ورئيس الشؤون القانونية.

تماشيًا مع المتطلبات التنظيمية لدولة الإمارات، يتكون التعويض المتغير الممنوح للإدارة العليا بموجب خطة المكافآت السنوية التقديرية من المكافآت النقدية المدفوعة بعد نهاية سنة الأداء، والمكافآت المؤجلة الممنوحة وفقًا للشروط والأحكام الخاصة بقواعد الخطة ذات الصلة. يتم توزيع المكافآت المؤجلة على دفعات على مدى فترة ثلاث سنوات.

بالنسبة لعام ٢٠٢٤، بلغ إجمالي المكافآت الممنوحة للإدارة العليا ٣٢ مليون درهم. يتكون إجمالي الأجر من الأجر الثابت (بما في ذلك مساهمات صاحب العمل في المعاش التقاعدي) والتعويضات المتغيرة الممنوحة في عام ٢٠٢٤.

ويتضمن الجدول التالي معلومات كَميّة عن مكافآت المؤجلة للإدارة العليا الخاضعة لتسوية المخاطر اللاحقة للسنة المالية

درهم إماراتي بالملايين	الإدارة العليا ٢٠٢٤
أجر ثابت*	
١ عدد الموظفين	١٤
٢ إجمالي المكافآت (٣ + ٥ + ٧)	٢٠
٣ منها قائم على النقد	١٩
٤ منها: مؤجل	–
٥ منها: الأسهم أو غيرها من الأدوات المرتبطة بالأسهم	–
٦ منها: مؤجل	–
٧ منها: أشكال أخرى	١
٨ منها: مؤجل	–
الأجر المتغير	
٩ عدد الموظفين	١٢
١٠ إجمالي المكافآت المتغيرة (١١ + ١٣ + ١٥)	١٢
١١ منها: قائم على النقد	١٢
١٢ منها: مؤجل	٣
١٣ منها: الأسهم أو غيرها من الأدوات المرتبطة بالأسهم	–
١٤ منها: مؤجل	–
١٥ منها: صيغ أخرى	–
١٦ منها: مؤجل	–
١٧ إجمالي الأجر (٢ + ١٠)	٣٢

* تم رفع تقرير عن الأجر الثابت (الذي يشكل بعد ذلك جزءًا من إجمالي الأجر) على أساس مدفوع، ويستبعد المكافآت المتراكمة بعد انتهاء الخدمة والمزايا طويلة الأجل، والمستحقات الآجلة التي منحت في السنوات السابقة ولكن تم دفعها في عام ٢٠٢٤.
* يشمل عدد الموظفين الذين تم تحديدهم كإدارة عليا في أي وقت خلال سنة الأداء ٢٠٢٤، بما في ذلك أولئك الذين خرجوا من الإدارة العليا اعتبارًا من نهاية العام (أي الإدارة العليا السابقة)

المدفوعات الخاصة للإدارة العليا

لم يتم منح مدفوعات خاصة للإدارة العليا عن العام ٢٠٢٤.

السياسة والمعايير المتعلقة بتعديل التعويضات المتغيرة.

وتخضع التعويضات المتغيرة لتسوية المخاطر اللاحقة، تحت ظروف وأحداث معينة، على هيئة تسويات أثناء السنة، من خلال تطبيق نظام الحسم واسترداد المكافآت.

ويمكن تطبيق تعديل المخاطر اللاحق على أساس فردي أو جماعي، اعتماداً على ظروف الحدث وضمن مجموعة من الظروف، منها على سبيل المثال لا الحصر، إعادة صياغة المواد أو تراجع النتائج المالية للفترة ذات الصلة، أو الاحتيال أو الإهمال الجسيم من قبل فرد أو مجموعة من الموظفين، أو الخطأ المادي أو فشل ضوابط إدارة المخاطر. وتبلغ فترة الاسترداد ثلاث سنوات بعد تاريخ دفع المكافأة ذات الصلة.

تراجع لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات المعايير المحددة لتعديل المخاطر اللاحقة سنويًا وتطبيقها في كل حالة وفقًا لما تحدده اللجنة وفقًا لتقديرها الخاص. يأخذ المصرف في الاعتبار جميع العوامل ذات الصلة (بما في ذلك، في حالة نشوء أي من الظروف الموضحة أعلاه، مدى علاقة الموظف بفشل إدارة المخاطر المعنية ومستوى مسؤولية الموظف) عند تحديد ما إذا كان من المعقول السعي إلى استرداد جزء أو كل مكافأة متغيرة ومقدار ذلك الاسترداد.

ويتضمن الجدول التالي معلومات كَميّة عن المكافآت المؤجلة للإدارة العليا الخاضعة لتسوية المخاطر اللاحقة للسنة المالية.

المكافآت المؤجلة والمحتجزة ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ درهم إماراتي بالملايين	إجمالي مبلغ المكافأة المؤجلة المستحقة	ومنها: إجمالي مبلغ المكافآت المؤجلة والمحتجزة المستحقة المعرضة للتعديل الصريح و/أو الضمني بعد ذلك	إجمالي مبلغ التعديل خلال العام بسبب التعديلات الصريحة اللاحقة	إجمالي مبلغ التعديل خلال العام بسبب التعديلات الضمنية اللاحقة	إجمالي مبلغ المكافآت المؤجلة المدفوعة في السنة المالية
نقدي	٤,٨	٤,٨	–	–	١
أسهم	–	–	–	–	–
الأدوات المالية المرتبطة بالنقد	–	–	–	–	–
أخرى	–	–	–	–	–

ولمزيد من التفاصيل حول سياسة المكافآت وتصميم وهيكل آليات المكافآت، يرجى الرجوع إلى تقرير الركيزة ٣.

لجان الإدارة

يضم الإمارات الإسلامي خمس لجان إدارية، بما في ذلك اللجنة التنفيذية. تم إنشاء عدد من اللجان الإدارية الإضافية للمساعدة في تنفيذ أهداف المصرف، ودعم كفاءة وفعالية إدارة ومراقبة ومتابعة أعمال الإمارات الإسلامي.

ولكل لجنة من لجان الإدارة صلاحيات معتمدة تحدد صلاحياتها ومسؤولياتها وعدد مرات انعقاد اجتماعاتها وممارساتها. وتساعد لجان إدارة المصرف في تحريك عملية صنع القرار عبر عدد من مجالات الأعمال منها إدارة الأصول والمخاطر والائتمان والاستثمار والمشتريات وأمن المعلومات.

اللجنة التنفيذية	لجنة الإدارة	عدد الاجتماعات المنعقدة في عام ٢٠٢٤	المسؤوليات الرئيسية اللجان
تشمل المسؤوليات الرئيسية للجنة التنفيذية ما يلي: • تدير أنشطة المصرف بطريقة تتفق مع استراتيجية العمل والقدرة على تحمل المخاطر، والمكافآت والسياسات الأخرى التي يضعها مجلس الإدارة. • تحديثات دورية حول جميع المسائل الجوهرية بما في ذلك التغييرات في استراتيجية العمل وقابلية تحمل المخاطر وأداء المصرف ووضعه المالي الأمور المتعلقة بالامتثال (وتشمل الامتثال لقوانين الجرائم المالية والتنظيمية) وخروقات حدود المخاطر أو قواعد الامتثال وإخفاقات الرقابة الداخلية والاهتمامات القانونية أو التنظيمية.	لجنة الإدارة للاستثمار	٣	**تضمن توافق المحافظ الاستثمارية للمصرف مع الرؤية الاستراتيجية للمصرف وتراقب أداء تلك المحافظ وترفع التقارير بذلك إلى مجلس الإدارة. كما أنها تقدم توصيات إلى لجنة الإدارة للائتمان فيما يتعلق باستراتيجيات الاستثمار الجديدة والتغييرات على الاستراتيجيات الاستثمارية الحالية.**
	لجنة الإدارة للائتمان	٤٩	**تدير تسهيلات الائتمان والمخاطر المصرفية والتسويات والمخصصات والشطب والتعديلات على التسعير ودرجات المخاطر والإعفاءات المتعلقة بالتسهيلات الائتمانية. كما تستعرض المنتجات والخدمات الجديدة والاستثمارات العقارية.**
عقدت اللجنة التنفيذية [١١] اجتماعاً خلال عام ٢٠٢٤.	لجنة الموجودات والمطلوبات	١٢	**تشرف على تقييم كفاية رأس المال للمصرف، ومراجعة مستوى تحمل مخاطر السيولة ومخاطر فجوة أسعار الربح في دفاتر المصرف، وتحمل المخاطر، بالإضافة إلى إدارة فجوات الاستحقاق وخطط التمويل.**
	لجنة المخاطر التشغيلية	٤	**تضمن التطبيق الفعال لإطار عمل إدارة المخاطر التشغيلية في الإمارات الإسلامي.**

إدارة المخاطر والضوابط الداخلية

وضع المصرف إطار عملٍ شاملٍ لإدارة المخاطر. حيث تتم إدارة المخاطر بشكل استباقي من خلال مجموعةٍ راسخةٍ من المبادئ والمعايير والسياسات والهياكل التنظيمية وصلاحيات الموافقة وعمليات القياس والمراقبة والتحكم.

يمكن إطار إدارة المخاطر المصرف من تحديد المخاطر الرئيسية وقياسها ومراقبتها والتخفيف من حدتها والإبلاغ عنها. ويتم تصنيف أنواع المخاطر الرئيسية إلى "المخاطر المالية" و" المخاطر غير المالية". ذلكَ أن المخاطرَ الماليةَ تُحركها أحداثُ الأسواقِ الماليةِ، بينما تكونُ المخاطرُ غير الماليةِ مدفوعةً بأحداثٍ مُختلفةٍ مُتعلقةٍ بالسوق.

وفقاً لأطر العمل التنظيمية المتطورة وديناميكيات السوق وعروض المنتجات، يسعى الإمارات الإسلامي إلى دمج أفضل تقنيات إدارة المخاطر الرائدة من خلال المراجعة المستمرة للسياسات وأُطُر العمل وتقنيات قياس المخاطر الحالية، وتحديد الضوابط الكافية بما في ذلك تلك الناشئة عن الدروس المستفادة.

يدير المصرف نموذجاً لإدارة مخاطر قائمٌ على ثلاثِ خطوطٍ للحمايةِ، يشملُ الفصل بين المسؤوليات والضوابط والمراقبة ورفع التقارير بما يتناسب مع حجم وطبيعة أعمال المصرف والبيئة التنظيمية الخاصة به:

- يتكون خط الحماية الأول من وحدات الأعمال (إدارة العلاقات والمنتجات). وتنشأ بعض المخاطر عن هذه الوحدات التي تكون أيضاً مسؤولةً ومُساءَلَةً عن إدارة مثل هذه المخاطر بشكل مستمر. ويشمل ذلك التقييم المباشر للمخاطر ومراقبتها والتخفيف من حدتها.
- ويتضمن خط الدفاع الثاني وظائف إدارة المخاطر والمالية والامتثال والرقابة الشرعية الداخلية (بما في ذلك الامتثال للشريعة الإسلامية). وتُكَمِّل هذه الوحدات أنشطة المخاطر المتعلقة بخطوط الأعمال من خلال مسؤولياتها الخاصة بالمراقبة ورفع التقارير. حيث يتولون الإشراف على الأنشطة المنطوية على المخاطر في المصرف وتقييم المخاطر والقضايا بشكل مستقل عن خطوط الأعمال. وتؤكد هذه الوظائف على الدور الحاسم للإدارة العليا ومديري الأعمال التنفيذيين في تحديد وتوثيق المعنيين بالتصدي للمخاطر كجزء من آلية الموافقة على المنتج الجديد وآلية التقييم والاعتماد مما يضمن التقييم الكامل والحاسم للمخاطر.
- يتألف خط الدفاع الثالث من وحدات أعمال مستقلة وفعالة للتدقيق الداخلي والتدقيق الشرعي الداخلي. ويوفر هذا الخط مُراجَعَةً مُحايدة وتأكيداً موضوعياً على جودة وفعالية نظام التحكم الداخلي للمصرف إضافة إلى خطّي حمايته الأول والثاني.

استجابة للنمو والتوسع المستمر في العروض خلال عام ٢٠٢٤، رسخ المصرف أُسُسَ عمله على زيادة كفاءة الحوكمة والضوابط من خلال إنشاء وحدات عمل جديدة للمخاطر وإعادة تنظيم الوحدات القائمة.

وإضافة إلى ذلك عزز الإمارات الإسلامي عمليات القياس والمراقبة والتحكم في المخاطر المحددة، وذلك لتلبية متطلبات الأنظمة التنظيمية الجديدة والتنوع المتزايد للمنتجات التي يقدمها المصرف.

ويعد بيان القدرة على تحمل المخاطر المعتمد من مجلس الإدارة أحد المكونات المحورية لإطار عمل إدارة المخاطر، حيث ينشئ الحدود المناسبة التي تكفل عملها ضمن مستويات مقبولة من المخاطر، ومواصلة الامتثال لالتزاماتها والوفاء بتعهداتها. احتوى بيان القدرة على تحمل المخاطر على المخاطر الرئيسية وحدد العتبات المناسبة لقبولها، لضمان نمو المحفظة مع إدارة وتخفيف الخسائر المحتملة. ثم تعزيز حوكمة نموذج مخاطر المصرف بشكل أكبر لضمان استمرار توافق النموذج مع الأنظمة المعمول بها وأفضل الممارسات في القطاع.

خط الدفاع الاول

وحدات الأعمال

- التقييم المباشر
- السيطرة على المخاطر والحد منها

خط الدفاع الثاني

إدارة المخاطر، المالية، الامتثال، وحدة الرقابة الشرعية

- الإشراف على أنشطة المخاطر للمصرف
- تقييم المخاطر والمشاكل بشكل مستقل عن خطوط الأعمال.

خط الدفاع الثالث

التدقيق الداخلي والتدقيق الشرعي الداخلي

- مُراجَعَةً مستقلةً وتأكيداً موضوعياً على جودة وكفاية وفعالية نظام الرقابة الداخلية للمصرف
- مُراجَعَةً مستقلةً وتأكيداً موضوعياً على جودة وكفاية وفعالية خطّي دفاعه الأول والثاني

إدارة المخاطر والضوابط الداخلية تتمة

خلال عام ٢٠٢٤، كان أحد مجالات التركيز الرئيسية هو مخاطر المناخ وما يرتبط بها من تأثير على محفظة أعمال المصرف. لقد حقق المصرف خطوات كبيرة في جوانب تعزيز أجندة المناخ وأبلغ عن انبعاثاته الممولة لعام ٢٠٢٣ وهو بصدد إجراء اختبارات تحمل مخاطر التحول المناخي.

علاوة على ذلك، تظل إدارة مخاطر الاحتيال حجر الزاوية في إطار إدارة المخاطر في الإمارات الإسلامي، إلى جانب المخاطر السيبرانية، ومخاطر الاستعانة بمصادر خارجية، ومخاطر السلوك. وقد تم استثمار مبالغ كبيرة في قدرات منع الاحتيال واكتشافه، بما في ذلك تحليلات الاحتيال المتقدمة وتعزيز الضمانات للقنوات عبر الإنترنت والهواتف المتحركة، وهو ما يؤكد النهج الاستباقي للمصرف لمكافحة تهديدات الاحتيال المتطورة للمصرف ومتعامليه. أصبحت الجهات الفاعلة في مجال خطر الاحتيال أكثر تطوراً وأفضل مواردا، وقد أدرك المصرف هذا الخطر واستجاب له من خلال تحديد الاتجاهات الناشئة في وقت مبكر وزيادة تركيزه على الأمن والحماية من خلال التصميم. وتماشياً مع زيادة رقمنة العمليات، تم الانتقال إلى ضوابط يتم فرضها آليا بدلا من الضوابط اليدوية.

وفي مجال إدارة المخاطر السيبرانية، يعمل المصرف على ضمان خضوع جميع مبادرات التحول الرقمي لمراجعات صارمة على مستوى خط الدفاع الأول والثاني من قبل فرق الأمن /الحماية والمخاطر السيبرانية. وتخضع الشراكات مع مقدمي الخدمات لتقييم وإشراف صارمين لتتوافق مع متطلبات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. بالإضافة إلى ذلك، يواصل المصرف تعزيز قدراته في إدارة مخاطر السلوك وضمان المعاملة العادلة للمتعاملين بما يتماشى مع لوائح حماية المستهلك.

كما يتم دعم مجلس الإدارة من خلال إطار عمل مُحْكَمٌ للرقابة الداخلية، يمثل ضماناً للعمليات المالية وغير المالية للإمارات الإسلامي، بما في ذلك عمليات التدقيق الداخلية والخارجية. وقد صُمِّمَ نظام الرقابة الداخلية بحيث يتبع منهجاً متعدد المستويات ويُنَفَّذُ على مختلف درجات الحوكمة عبر أنحاء المصرف. ويعتمد نظام الرقابة الداخلية على المساءلة والتفويض والتعاون داخل مختلف الإدارات ووظائف الأعمال، مما يشجع على مواءمة الأهداف والموارد والآليات المنفذة على مستوى المصرف. ويقوم هذا النظام على أساس التحديد الواضح لمعايير ومسؤوليات أفضل الممارسات في مجال الحوكمة؛ حيث يتم تنفيذ السياسات والإجراءات المناسبة لخدمة كل إدارة ووحدة أعمال على نطاق المصرف. وتشمل وحدات العمل التي تساهم في نظام الرقابة الداخلية وحدات أعمال التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي والمخاطر والامتثال والمالية والشؤون القانونية والرقابة الشرعية الداخلية والشؤون المالية والشؤون القانونية والحوكمة المؤسسية.

- وترفع أقسام التدقيق الداخلي، والامتثال، والمخاطر تقارير ربع سنوية إلى لجان مجلس الإدارة، بما في ذلك لجنة المجلس للمخاطر ولجنة المجلس للتدقيق. وخلال عام ٢٠٢٤ أصدرت أقسام التدقيق الداخلي، والامتثال ١٨ و ٧ تقارير على التوالي إلى لجنة المجلس للتدقيق. وتبلغ كل من لجنة المجلس للمخاطر ولجنة المجلس للتدقيق، مجلس الإدارة بشأن أي أمور مهمة، عند الاقتضاء:
- تحدد لجنة المجلس للمخاطر استراتيجية المخاطر الشاملة وتعتمد جميع أُطُر العمل المتعلقة بالمخاطر. كما تراجع بانتظام، حالات التعرض للمخاطر، وبيان القدرة على تحمل المخاطر وتقارير تركز المخاطر، من خلال رصد المخاطر بشكل ربع سنوي وبدعم من إدارة المخاطر. وتشرف لجنة المجلس للمخاطر على إنشاء وتشغيل أنظمة إدارة المخاطر وتتلقى المستجدات على نحوٍ منتظم بشأن فعاليتها. وتقوم اللجنة أيضًا بمراجعة فعالية وظيفة الرقابة الشرعية الداخلية.
- وتضطلع لجنة المجلس للتدقيق بدورٍ رئيسي في تقييم وضمان جودة ونزاهة إفصاحات المصرف والبيانات المالية والتقارير المالية وضمان الامتثال للمتطلبات التنظيمية. تقوم لجنة المجلس للتدقيق بمراجعة فعالية الضوابط الداخلية للمصرف وبيئة الحوكمة المؤسسية، وتوفر الرقابة على وظائف التدقيق الداخلي والخارجي والامتثال، بالإضافة إلى وظيفة التدقيق الشرعي الداخلي بالتنسيق مع لجنة الرقابة الشرعية الداخلية للمصرف.
- وتشرف لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات على الحوافز والمكافآت الأخرى، التي تشمل النظر في هياكل مخاطر الأداء المؤسسي، والمخاطرة والمسؤولية، والثقافة المؤسسية.
- وتنظر لجنة الرقابة الشرعية الداخلية، مع أعضاء معينين من قبل المساهمين، في المخاطر والضوابط الشرعية.

وفي العام المقبل، سيعطي الإمارات الإسلامي الأولوية لأهداف إدارة المخاطر التي تعالج المخاطر المستجدة، وتضمن الامتثال للمتطلبات التنظيمية المتطورة. وتشمل مجالات التركيز الرئيسية تعزيز الوقاية من الاحتيال واكتشافه لمواجهة التهديدات المتطورة بشكل متزايد وتعزيز الدفاعات السيبرانية بقدرات مراقبة متقدمة للتخفيف من المخاطر السيبرانية. وستكون المرونة التشغيلية أيضًا من الأولويات، مع التركيز المتزايد على الحفاظ على تقديم الخدمات الحيوية أثناء الاضطرابات والمخاطر غير المخطط لها.

وستوافق هذه الجهود مع الأهداف الاستراتيجية للمصرف وتتكيف مع تعقيدات مشهد المخاطر المتطور. ومن خلال اتباع نهج استباقي لإدارة المخاطر وتعزيز الضوابط الداخلية، يهدف الإمارات الإسلامي إلى حماية استقراره ونجاحه على المدى الطويل.

وتتوفر المزيد من التفاصيل عن هاتين اللجنتين في أقسام لاحقة من هذا التقرير متعلقة بنفس الموضوع.

الإخلالات وأسبابها وتجنبها

لدى الإمارات الإسلامي آلية لضمان الامتثال الفعال للوائح ذات الصلة والإبلاغ عن أي خروقات أو مسائل ذات أهمية.

خلال عام ٢٠٢٤، لم تتواجد أي خروقات مادية أو الإبلاغ عنها. وقد تم تحديد كافة المسائل الجوهرية ورفع التقارير بشأنها إلى مجلس الإدارة ولجانه من قبل المسؤول الرئيسي للتدقيق والمسؤول الرئيس للامتثال و /أو المسؤول الرئيسي لإدارة المخاطر في الإمارات الإسلامي. ولم يسجل المدقق الخارجي أي تحفظات للسنة المالية ٢٠٢٤.

الخدمات المصرفية الإسلامية

يقدم الإمارات الإسلامي منتجات وخدمات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، كمصرف إسلامي مرخص من قبل مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. حيث يطبق آلية قوية للحوكمة الشرعية لضمان اعتماد جميع المنتجات والخدمات حسب الأصول وبما يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية وإرشادات ولوائح مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

وتماشياً مع إطار الحوكمة الشرعية لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، يتبع الإمارات الإسلامي ثلاثة خطوط دفاعية: وحدات الأعمال وإدارة الرقابة الشرعية الداخلية وإدارة التدقيق الشرعي الداخلي على التوالي. وتدعم خطوط الدفاع هذه أنشطة الحوكمة الشرعية والرقابة وإعداد التقارير. يخضع المصرف بشكل عام للجنة الرقابة الشرعية الداخلية، ويتألف من علماء شريعة مستقلين.

يعين المساهمون أعضاء من مساهمي لجنة الرقابة الشرعية الداخلية في اجتماع الجمعية العمومية، بناءً على ترشيح من مجلس الإدارة وموافقة الهيئة الشرعية العليا لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. يمتلك الإمارات الإسلامي سياسات وإجراءات وضوابط راسخة توافق عليها لجنة الرقابة الشرعية الداخلية وتيسير أنشطة المصرف بطريقة تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

تعمل لجنة الرقابة الشرعية الداخلية وفقًا للقرارات والمعايير والمبادئ التوجيهية الصادرة عن الهيئة العليا الشرعية لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وتتولى الإشراف على جميع الأعمال والأنشطة والمنتجات والخدمات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. وقد اعتمدت لجنة الرقابة الشرعية الداخلية إطار الحوكمة الشرعية لإحالة الأمور إلى لجنة الرقابة الشرعية الداخلية، وإصدار الفتاوى، وضمان الامتثال للشريعة الإسلامية في جميع الأهداف والأنشطة والعمليات. تكون الفتاوى والقرارات الصادرة عن لجنة الرقابة الشرعية الداخلية ملزمة للإمارات الإسلامي.

وتصدر لجنة الرقابة الشرعية الداخلية تقريراً سنوياً عن أنشطتها، يتضمن التأكد من امتثال الإمارات الإسلامي لمبادئ الشريعة الإسلامية وتحديد أي حالات عدم امتثال. بالإضافة إلى ذلك، يقدم المصرف التقرير إلى الهيئة العليا الشرعية لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي لعدم الاعتراض عليه قبل تقديمه إلى مساهمي المصرف في اجتماع الجمعية العمومية. خلال عام ٢٠٢٤، عقدت لجنة الرقابة الشرعية الداخلية ثمان اجتماعات.

وفيما يلي الأعضاء الحاليون في لجنة الرقابة الشرعية الداخلية حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤:

الأستاذ الدكتور/ محمد عبد الرحيم سلطان العلماء رئيس مجلس الإدارة والعضو التنفيذي في لجنة الرقابة الشرعية الداخلية في الإمارات الإسلامي (أعيد تعيينه في ٦ مايو ٢٠٢١)	الأستاذ الدكتور/ محمد عبد الرحيم سلطان العلماء (د. العلماء) أستاذ الفقه وأصوله في كلية القانون بجامعة الإمارات العربية المتحدة في العين، بالإضافة إلى كونه خبيراً معتمداً في الشؤون المالية المتعلقة بالامتثال لمبادئ الشريعة الإسلامية. والأستاذ الدكتور/ العلماء حاصل على درجة الدكتوراه في الفقه الإسلامي المقارن من جامعة أم القرى في مكة المكرمة بالمملكة العربية السعودية. • ويقود اللجنة الشرعية في صندوق الزكاة في دولة الإمارات العربية المتحدة. • وعضو في عدد من مجالس الفتوى والشريعة الإسلامية للمؤسسات المالية الإسلامية وشركات تكافل.
د. سالم علي العلي (تاريخ التعيين ١٣ أغسطس ٢٠٢٠)	الدكتور/ سالم آل علي هو أستاذ مساعد في قسم الشريعة والدراسات الإسلامية في كلية القانون بجامعة الإمارات العربية المتحدة، حيث يقوم بتدريس مجموعة متنوعة من المقررات المتعلقة بالشريعة الإسلامية والصيرفة الإسلامية، و: • تلقى تعليمه في المملكة المتحدة، حيث حصل على درجة الدكتوراه في القانون المالي الإسلامي من جامعة لندن. • حاصل على درجة البكالوريوس في الشريعة (الفقه وأصوله) ودرجة الماجستير في الصيرفة والتمويل الإسلامي. • كان محاضراً غير متفرغ لبرنامج الماجستير في القانون في كلية الحقوق ، جامعة بي بي بي، ومقرها لندن، حيث حاضر في مجموعة واسعة من المسائل الفقهية، بما في ذلك القوانين الإسلامية والإنجليزية والقوانين المقارنة. • عضو في لجنة الرقابة الشرعية الداخلية لعدد من المؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية.
أ.د. محمد علي القري (تم تعيينه في ١ يونية ٢٠٢١)	يتميز الأستاذ الدكتور/ القري (د. القرّي) بكونه أستاذاً سابقاً للاقتصاد الإسلامي في جامعة الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية، والمدير السابق لمركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، في نفس الجامعة. ألّف الدكتور القري العديد من الكتب حول التمويل الإسلامي، باللغتين العربية والإنجليزية، وهو حاصل على درجة الدكتوراه من جامعة كاليفورنيا، و: • خبير في مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة التعاون الإسلامي ومجمع الفقه الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي. • عضو في مجلس أمناء هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وكذلك مجلسها الشرعي. • يشغل منصب رئيس مجلس الإدارة وعضو في العديد من الهيئات الشرعية للمصارف الإسلامية وشركات التكافل في جميع أنحاء العالم. منها هيئات الشريعة في مصرف البحرين المركزي ومؤشر داو جونز للأسواق الإسلامية.

التوطين

على مدار ٦٠ عاما تبوأ الإمارات الإسلامي مكانته، ضمن أكبر جهة عمل في الدولة توظيفاً لمواطني دولة الإمارات العربية المتحدة. حيث نقدم للإماراتيين فرصاً وظيفية متسارعة الارتقاء، وتطويراً مهنياً عالمي المستوى، كما نعطيهم الفرصة لدعم التنمية الاقتصادية المستمرة في دولتنا بشكل مباشر من خلال برامج التطوير الوظيفي المصممة بعناية.

	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢
٪ من الإماراتيين	٪٣٩	٪٣٦	٪٣٧
نسبة الإماراتيات من العنصر النسائي	٪٦٥	٪٦٤	٪٦٥

واعتبارًا من نهاية عام ٢٠٢٤، يبلغ عدد الموطنين الإماراتيين لدينا ١٨ مواطناً يشغلون مناصب قيادية عليا، و٧١٤ موظفا إماراتياً في الإمارات الإسلامي، ويؤدون أدوارًا حيوية على جميع مستويات المؤسسة.

ويهدف الإمارات الإسلامي إلى جذب وتطوير وإشراك واستبقاء الكفاءات الإماراتية على كل مستوى وظيفي من مستويات المؤسسة.

وقد تم تصميم مبادرات المصرف الرائدة لتحديد الإمكانات وتوفير التدريب والدعم المطلوبين اللذين يحتاجهما موظفونا الإماراتيون لتولي مناصب قيادية ذات متطلبات حيويّة، ومساعدة الإمارات الإسلامي على بناء مستقبل المصرف ودولة الإمارات العربية المتحدة.

اجتماعات الجمعية العمومية

ترأس رئيس مجلس إدارة الإمارات الإسلامي اجتماع الجمعية العمومية لعام ٢٠٢٤. وحضر الاجتماع، سواء شخصياً أو أعبر الإنترنت، أعضاء مجلس الإدارة ومدقق الحسابات الخارجي وممثل عن هيئة الأوراق المالية والسلع، والمساهمين.

وسجل محضر الاجتماع أمين سر مجلس إدارة المجموعة ومن ثم أتيحت إمكانية الاطلاع على قرارات الجمعية العمومية لهيئة الأوراق المالية والسلع والمساهمين من خلال الإعلان عنها في السوق قبل افتتاح يوم التداول التالي في السوق. وتضمنت أعمال اجتماع الجمعية العمومية ٢٠٢٤، العديد من بنود اجتماع الجمعية العمومية المعتادة الخاضعة للقرار العادي (كونها أغلبية بسيطة من الأصوات المؤهلة)، وعدد من الأمور التي تطلبت قرارات خاصة بنسبة ٧٥٪ من الأصوات المؤهلة. وقد تمت الموافقة على جميع القرارات المطروحة للموافقة عليها على النحو الواجب في اجتماع الجمعية العمومية لعام ٢٠٢٤. ويرد في الجدول التالي ملخصٌ للقرارات التي قدمها المساهمون وأقروها (تمت الموافقة عليها):

المسائل المطروحة للموافقة عليها في اجتماع الجمعية العمومية للعام ٢٠٢٤	نوع القرار
القوائم المالية وتقرير مجلس الإدارة اعتماد تقرير مجلس الإدارة عن أنشطة المصرف والبيانات المالية للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.	عادي
تقرير المدقق الخارجي اعتماد تقرير المدقق الخارجي للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م.	عادي
تقرير لجنة الرقابة الشرعية الداخلية اعتماد تقرير لجنة الرقابة الشرعية الداخلية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.	عادي
الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر اعتماد الميزانية العمومية المدققة وحساب الأرباح والخسائر للإمارات الإسلامي للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.	عادي
توزيع الأرباح اعتماد مقترح مجلس الإدارة بعدم توزيع أرباح نقدية لمساهمي المصرف عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ على أساس المبررات التي قدمها مجلس الإدارة في تقريره إلى المساهمين.	عادي
مكافآت مجلس الإدارة اعتماد مكافآت أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	عادي
إبراء ذمة مجلس الإدارة إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن أعمالهم خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.	عادي
إبراء ذمة مدقق الحسابات الخارجي أو عزله أو رفع دعاوى المسؤولية ضده (حسب الأحوال) إبراء ذمة المدقق الخارجي من المسؤولية عن الأعمال التي تمت خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.	عادي
تعيين المدقق الخارجي اعتماد تعيين مدقق الحسابات الخارجي للسنة المالية ٢٠٢٤ وتحديد أتعابه عن تلك السنة.	عادي
اعتماد مقترحات برامج الأوراق المالية غير القابلة للتحويل إلى أسهم اعتماد مقترحات مجلس الإدارة بشأن السندات المالية غير القابلة للتحويل إلى أسهم والتي سيصدرها الإمارات الإسلامي بعد الحصول على الموافقات اللازمة من الجهات الرقابية ذات الصلة.	خاص
الصلاحيات المفوضة للمجلس تفويض مجلس الإدارة و/أو أي شخص مفوض من قبل مجلس الإدارة، لتبني أي قرار أو اتخاذ أي إجراء قد يكون ضروريًا لتنفيذ القرارات العادية والخاصة التي اتخذتها الجمعية العمومية في اجتماعها السنوي لعام ٢٠٢٤.	خاص

بيان المساهمات النقدية والعينية للمجتمع المحلي والحفاظ على البيئة

يعمل مصرف الإمارات الإسلامي وفق مبدأ "خلق قيمة مشتركة"، من خلال إطار عمل قوي يؤكد التزامنا تجاه المجتمعات المحيطة. يؤدي المصرف دورًا فعالًا في تعزيز الرفاهة الاجتماعية والبيئية في المناطق التي يعمل فيها، بهدف تحسين حياة القاطنين والعاملين في تلك المناطق. ويعزز هذا النهج الخيري مكانة المصرف كجهة تتحمل المسؤولية الاجتماعية، ويرسخ التزامها بالنمو بالتوازي مع مجتمعاتها، ويضمن الوفاء بمسؤولياتها العامة.

وقد تم توثيق التقدم الذي أحرزه الإمارات الإسلامي في هذه القطاعات لغرض الشفافية حيث تتوفر المزيد من المعلومات في تقرير الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات لعام ٢٠٢٤ الصادر عن المصرف.

البيئة

يهدف المصرف إلى التعامل مع المشهد البيئي المتغير بمرونة وسلاسة، وتحويل المخاطر والتحديات إلى فرص للتغيير الإيجابي.

مبادرات بقيادة الموظفين: اشترك الموظفون في جهود الاستدامة، ومنها برامج "دعم البيئة"، و"أبطال البيئة"، و" نصائح بيئية". تحتفل مبادرة "أبطال البيئة" بقصص نجاح الاستدامة التي يقودها الموظفون، في حين تدعو مبادرة "دعم البيئة" جميع الموظفين من جميع أنحاء المجموعة لمشاركة أفكار مبتكرة للحد من الانبعاثات داخل مكاتبنا وفروعنا، وخاصة في مجالات مثل خفض الكهرباء، والحفاظ على المياه، والحد من استخدام الورق والبلاستيك. وقد أدى ذلك إلى تقديم أكثر من ٤٠ اقتراحاً قابلًا للتنفيذ لتعزيز التأثير البيئي للمجموعة إلى مدى أبعد. تشجع سلسلة "نصائح بيئية" الموظفين على تبني ممارسات بسيطة صديقة للبيئة. ورغم بساطتها إلا أنها ذات أثر في حياتهم اليومية، في العمل والمنزل على حد سواء.

المبادرات المجتمعية

في عام ٢٠٢٤، بلغ إجمالي المساهمات الاجتماعية للمصرف ٢٧ مليون درهم، لدعم قطاعات مختلفة بما في ذلك المساهمات الإسلامية والتعليمية والمساعدات الإنسانية والصحية والوقائية والهادفة لتنمية المجتمع.

برنامج الثقافة المالية والإرشاد: تم عقد ورش عمل خاصة بالثقافة المالية للتثقيف المالي وبرامج الإرشاد المصممة لتمكين أصحاب المشاريع الصغيرة ورواد الأعمال.

الفروع المناسبة لذوي الاحتياجات الخاصة: اعتبارًا من عام ٢٠٢٤، تم تجهيز ٢٧ فرعًا للإمارات الإسلامي حول العالم بميزات مصممة خصيصًا لتلبية احتياجات أصحاب الهمم. تتضمن هذه الفروع البنية التحتية الشاملة والتكنولوجيا والخدمات لتحسين إمكانية الوصول للخدمات.

سباق الوحدة: تمت المشاركة في النسخة السابعة من سباق الوحدة السنوي، الحدث المجتمعي الرائد في دولة الإمارات العربية المتحدة الذي يحتفل بالشمول وتيسير الوصول للخدمات لأصحاب الهمم، في حضور أكثر من ٢٨٠٠ مُشارِكٍ على جميع مستويات القدرة البدنية.

التمويل المستدام

يؤمن الإمارات الإسلامي إيماناً راسخاً بأن التمويل المستدام هو المستقبل، ويلتزم بريادة الطريق لدفع عجلة الاقتصاد منخفض الكربون. وتم اتخاذ المبادرات التالية تماشيا مع رؤية المجموعة:

- إصدار أول صكوك استدامة بقيمة ٧٥٠ مليون دولار أمريكي، وقد تم تجاوز الاكتتاب عليها بمعدل ٢,٨ مرة. ويُعد هذا الإصدار، الذي تم وفقًا لإرشادات جمعية أسواق رأس المال الدولية ، والبنك الإسلامي للتنمية و مجموعة بورصة لندن، علامة فارقة في مشهد التمويل المستدام في الإمارات.
- إطلاق تسهيلات رأس المال العامل المرتبطة بمعايير الحوكمة البيئية والاجتماعية، حيث يتم ربط شروط التمويل بأهداف الاستدامة الخاصة بالمتعامل.
- منذ السنة المالية ٢٠٢١، أظهر المصرف التزامه الأوسع نطاقاً بالتمويل المستدام من خلال تسهيل معاملات بقيمة ٢,٩ مليار دولار أمريكي في مجالات التمويل الأخضر والاجتماعي والمعاملات المرتبطة بالاستدامة.

علاقات المستثمرين وأداء الشركة

تتولى إدارة علاقات المستثمرين في الإمارات الإسلامي، التي تتبع المسؤول الرئيسي للشؤون المالية، مسؤولية التواصل مع مجموعة من أصحاب المصلحة الخارجيين الرئيسيين، بما في ذلك المساهمين، وحاملي الديون، ووكالات التصنيف الائتماني، والمجتمع الاستثماري المهني.

كما ينسق قسم علاقات المستثمرين مع إدارة الشؤون المؤسسية وأمين مجلس إدارة الشركة لنشر معلومات الأداء الفصلية إلى أصحاب المصلحة بطريقة تتوافق مع التزامات المصرف التنظيمية. ويتضمن ذلك إصدار البيانات المالية والبيان الصحفي وعرض النتائج من خلال الموقع الإلكتروني لسوق دبي المالي.

يتلقى الموظفون إشعارات عبر البريد الإلكتروني في صباح يوم الإعلان عن نتائج المصرف الفصلية، لإبلاغهم بالنتائج وأهم النقاط.

السيدة/ هدى سبيل عبد الله هي المسؤول الرئيسي للشؤون المالية ومديرة علاقات المستثمرين.
البريد إلكتروني: Hudaab@emiratesislamic.ae
رقم الهاتف: **٤٦٧١ ٣٨٣ ٩٧١٤+**
الموقع الإلكتروني: www.emiratesislamic.ae/eng/financial-information/investor-relations

ويحتوي الجدول التالي على تفاصيل أنواع المساهمين كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤:

تصنيف المساهمين	نسبة الأسهم المملوكة			
	الأفراد	الشركات	الحكومة	المجموع
محلي	٠,٠٣	٩٩,٩٧	٠	١٠٠٪
عرب	٠	٠	٠	٠
أجانب	٠	٠	٠	٠
المجموع	٠,٠٣	٩٩,٩٧	٠	١٠٠٪

ويوضح الجدول التالي بيان المساهمين الذين امتلكوا ٥٪ أو أكثر من أسهم الإمارات الإسلامي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤:

الاسم	عدد الأسهم المملوكة	نسبة الأسهم المملوكة من رأس مال الشركة
بنك الإمارات دبي الوطني (ش.م.ع)	٥,٤٢٤,٥٧٣,٨٩١	٩٩,٨٩٪

ويبين الجدول التالي بيان توزيع المساهمين حسب حجم ملكية الأسهم كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤:

ملكية الأسهم	عدد مالكي الأسهم	عدد الأسهم المملوكة	نسبة الأسهم المملوكة من رأس مال الشركة
أقل من ٥٠,٠٠٠	٥٤	٣٢٠,٧١٧	٠,٠٠٦٪
من ٥٠,٠٠٠ إلى أقل من ٥٠٠,٠٠٠	٥	٧١٣,٧٢٨	٠,٠١٣٪
من ٥٠٠,٠٠٠ إلى أقل من ٥,٠٠٠,٠٠٠	٢	٤,٨١٣,٥٣٩	٠,٠٨٩٪
٥,٠٠٠,٠٠٠ أو أكثر	١	٥,٤٢٤,٥٧٣,٨٩١	٩٩,٨٩٢٪

إجمالي عدد أسهم الإمارات الإسلامي المصدرة = ٥,٤٣٠,٤٢١,٨٧٥

سعر سهم الإمارات الإسلامي في السوق (سعر الإغلاق، أعلى وأدنى سعر) في نهاية كل شهر خلال عام ٢٠٢٤.

شهر (٢٠٢٤)	أعلى مستوى شهري (درهم إماراتي)	أدنى سعر شهري (درهم إماراتي)	الإغلاق الشهري (درهم إماراتي)
يناير	٧,٤٠٠	٧,٤٠٠	٧,٤٠٠
فبراير	عدم وجود تداول	عدم وجود تداول	٧,٤٠٠
مارس	عدم وجود تداول	عدم وجود تداول	٧,٤٠٠
أبريل	٦,٦٦٠	٦,٦٦٠	٦,٦٦٠
مايو	٦,٦٦٠	٦,٦٦٠	٦,٦٦٠
يونيو	٦,٦٨٠	٦,٦٦٠	٦,٦٦٠
يوليو	٦,٠٢٠	٥,٤٣٠	٥,٤٣٠
أغسطس	٥,٠٠٠	٥,٠٠٠	٥,٠٠٠
سبتمبر	عدم وجود تداول	عدم وجود تداول	٥,٠٠٠
أكتوبر	عدم وجود تداول	عدم وجود تداول	٥,٠٠٠
نوفمبر	عدم وجود تداول	عدم وجود تداول	٥,٠٠٠
ديسمبر	٨,٢٨٠	٥,٧٥٠	٨,٢٨٠

بيان أداء الإمارات الإسلامي بالمقارنة مع السوق العام خلال عام ٢٠٢٤.

شهر (٢٠٢٤)	الإمارات الإسلامي (درهم إماراتي)	المؤشر العام لسوق دبي المالي	البيانات المالية
يناير	٧,٤٠	٤١٦٩,٠٨٠	٢٩٩٤,٦٤٠
فبراير	٧,٤٠	٤٣٠٨,٧٧٠	٣١٧٧,٦١٠
مارس	٧,٤٠	٤٢٤٦,٢٧٠	٢٩٩٦,٠٤٠
أبريل	٦,٦٦	٤١٥٥,٧٧٠	٢٩٠٤,٣٧٠
مايو	٦,٦٦	٣٩٧٧,٩٣٠	٢٨٠٦,٣٧٠
يونيو	٦,٦٦	٤٠٣٠,٠٠٠	٢٨٩٢,٠٢٠
يوليو	٥,٤٣	٤٢٦٨,٠٥٠	٣١٢٣,٤٩٠
أغسطس	٥,٠٠	٤٣٢٥,٤٥٠	٣١٧٠,٤٢٠
سبتمبر	٥,٠٠	٤٥٠٣,٤٨٠	٣٢٨٥,٢٨٠
أكتوبر	٥,٠٠	٤٥٩١,٠٥٠	٣٢٧٨,١٣٠
نوفمبر	٥,٠٠	٤٨٤٧,٣٤٠	٣٣٨١,٦٣٠
ديسمبر	٨,٢٨	٥١٥٨,٦٧٠	٣٤٧٨,٩٥٠

تعريفات:

يكون للتعبيرات التالية، ضمن سياق تقرير حوكمة الشركات هذا، المعاني الموضحة أدناه:

ALCO: لجنة الموجودات والمطلوبات

المجلس: يشير إلى مجلس إدارة الشركة، وهو الهيئة الحاكمة لها.

BAC: لجنة المجلس للتدقيق

BRC: لجنة المجلس للمخاطر

BEC: لجنة المجلس التنفيذي

BCIC: لجنة المجلس للائتمان والاستثمار

BNRESGC: لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات

CBUAE: مصرف الإمارات العربية المتحدة المَرْكَزِيِّ

لوائح الحوكمة المؤسسية: تشمل لائحة الحوكمة المؤسسية للبنوك الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي) تعميم رقم ٣٨ / ٢٠١٩ بتاريخ ٨١ يوليو ٢٠١٩ (وقرار رئيس هيئة الأوراق المالية والسلع رقم ٣٠ / ر.م لسنة ٢٠٢٠ بشأن اعتماد دليل الحوكمة لشركات المساهمة العامة، بالإضافة إلى القوانين والقواعد والأنظمة الأخرى ذات الصلة السارية على البنوك والشركات المدرجة في سوق دبي المالي.

DFM: سوق دبي المالي

ESG: الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات

EXCO: اللجنة التنفيذية للإمارات الإسلامي

GAM: اجتماعات الجمعية العمومية

GPC: لجنة المشتريات للمجموعة

GRC: لجنة المخاطر للمجموعة

HSA: الهيئة العليا الشرعية

ICAAP: عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال

ISCD: قسم الرقابة الشرعية الداخلية

ISSC: لجنة الرقابة الشرعية الداخلية

ITSC: اللجنة التوجيهية لتكنولوجيا المعلومات

MIC: لجنة الإدارة للاستثمار

MCC: لجنة الإدارة للائتمان

P.J.S.C.: شركة مساهمة عامة

POA: سند توكيل

تقرير مجلس الإدارة

تقرير مجلس الإدارة

يسر مجلس الإدارة أن يقدم تقريره مع البيانات المالية الموحدة المدققة الخاصة بمصرف الإمارات الإسلامي ش.م.ع ("المصرف" / "الإمارات الإسلامي") وشركاته التابعة (ويشار إليهم مجتمعين بـ "المجموعة") للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

تأسس مصرف الإمارات الإسلامي ش.م.ع. بموجب المرسوم الأميري الصادر عن صاحب السمو حاكم إمارة دبي كمصرف تقليدي ذو مسؤولية محدودة في إمارة دبي بتاريخ ٣ أكتوبر ١٩٧٥، تم إعادة تسجيل المصرف كشركة مساهمة عامة في يوليو ١٩٩٥، وفي اجتماع الجمعية العمومية غير العادي المنعقد بتاريخ ١٠ مارس ٢٠٠٤ تمت الموافقة على تحويل أنشطة المصرف لتتوافق تماماً مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، واكتملت عملية التحوّل بتاريخ ٩ أكتوبر ٢٠٠٤ (تاريخ التحوّل)، بعد أن حصل المصرف على الموافقات المطلوبة من مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي والدوائر الحكومية المختصة بدولة الإمارات العربية المتحدة.

أسس إعداد البيانات المالية

تم إعداد البيانات المالية الموحدة للمجموعة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة عن مجلس المعايير الدولية للمحاسبة ومتطلبات قوانين دولة الإمارات العربية المتحدة المعمول بها ووفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

ملاحظات مالية

أعلن الإمارات الإسلامي عن تحقيقه أرباحاً صافية الأعلى على الإطلاق البالغة ٢,٨ مليار درهم في عام ٢٠٢٤ مسجلا بذلك زيادة ملحوظة بنسبة ٣٢٪ مقارنة بالعام السابق، ويعود السبب الرئيسي لهذا النمو المذهل في المقام الأول إلى ارتفاع الدخل الممول وغير الممول بشكل ملحوظ.

واصل الإمارات الإسلامي الحفاظ على السيولة الجيدة ونسب رأس المال القوية، مما مكّنه من زيادة التمويلات الممنوحة للمتعاملين بنسبة ٣١٪ خلال ٢٠٢٤، ويعكس هذا النمو انتعاش النشاط الاقتصادي. حيث شهدت ودائع المتعاملين ارتفاعاً بنسبة ٢٥٪ وسجلت الحسابات الجارية وحسابات التوفير نمواً ملحوظاً بنسبة ١٥٪.

واصل الإمارات الإسلامي التزامه بالحفاظ على ميزانية عمومية قوية تتميز بالرقابة على المخاطر بشكل دقيق ومكثف مع إدارة فعالة للتكاليف، وقد حظي المصرف باستمراره الراسخ في هذا النهج بتصنيف طويل الأجل بدرجة ('A+') مع نظرة مستقبلية مستقرة، وتصنيفاً قصير الأجل بدرجة 'F1' من مؤسسة فيتش الدولية للتصنيف الائتماني فيما حافظ على تصنيفه من حيث القدرة على الاستمرار بدرجة bb+.

وخلال عام ٢٠٢٤، أصدر المصرف أول صكوك استدامة بقيمة ٧٥٠ مليون دولار أمريكي محققا مستوى قياسياً آخر غير مسبوق في قطاع التمويل الإسلامي متصدراً الجهود الرامية إلى اقتصاد أكثر استدامة، حيث شهد الإصدار التاريخي ذو أجل الاستحقاق البالغ خمس سنوات طلباً قوياً من جانب المستثمرين من شتى أنحاء العالم وفاقت طلبات الاكتتاب فيه حجم المعروض بواقع ٢,٨ مرة. كما يتوافق هذا الإصدار أيضاً مع أهداف مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني الأوسع نطاقاً في مجال الاستدامة باعتبارها أحد الموقعين على تعهد اتحاد مصارف الإمارات بحشد تريليون درهم للتمويل المستدام بحلول عام ٢٠٣٠.

وعزز الإمارات الإسلامي مكانته كشركة رائدة في القطاع المصرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة، وتميز بتحقيقه إحدى أعلى معدلات التوطين بنسبة ٣٩٪ من إجمالي عدد الموظفين. كما حقق المصرف تقدماً كبيراً في تعزيز التوازن بين الجنسين، حيث وصلت نسبة النساء اللواتي يتولين مناصب قيادية ٢٤٪، كما قام الإمارات الإسلامي بالتوقيع على تعهد الإمارات للتوازن بين الجنسين لتعزيز وتيرة هذا التقدم.

وانطلاقاً من التزامه الراسخ بمبادئ الشريعة الإسلامية الأساسية، يواصل الإمارات الإسلامي التزامه التام بالالتفاتة للمجتمع عبر المبادرات الخيرية. في عام ٢٠٢٤، ساهم صندوق الإمارات الإسلامي الخيري بمبلغ ٣٧ مليون درهم في مجموعة من المبادرات الخيرية، مع التركيز على الضروريات مثل المساعدات الغذائية والصحة والتعليم والمساهمة في الرعاية الاجتماعية وتوفير المسكن – يرجى الاطلاع على – أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة "UNSDG" ٨،٤،٣،٢ و١١.

وباعتباره المصرف الإسلامي المفضل في الإمارات العربية المتحدة، يستمر المصرف في لعب دور فعال لتحفيز القطاع المصرفي الإسلامي في دولة الإمارات العربية المتحدة ويظل ملتزماً التزاماً تاماً بدعم رؤية صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم لجعل إمارة دبي العاصمة العالمية للاقتصاد الإسلامي.

إجمالي حقوق الملكية العائدة لمساهمي المجموعة

بلغ إجمالي حقوق الملكية العائدة لمساهمي المجموعة في عام ٢٠٢٤ مبلغ ١٤,٣٠٠ مليون درهم (٢٠٢٣: ١١,٤٤٤ مليون درهم).

توزيعات الأرباح

واصل الإمارات الإسلامي تحقيق نمو مستمر خلال عام ٢٠٢٤ نتيجة استراتيجية النمو التي خطط لها ليكون المصرف الإسلامي الرائد في المنطقة، ويعتزم مجلس إدارة الإمارات الإسلامي مواصلة تبني استراتيجية النمو هذه. وسيتم استخدام الأرباح المحتجزة لتمويل هذا النمو المخطط له مع الحفاظ في الوقت ذاته على نسب رأس مال جيدة. وبالتالي، لم يتم اقتراح توزيع أية أرباح للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ حتى يتسنى تنفيذ استراتيجية النمو التي ينتهجها المصرف.

التخصيصات المقترحة

يقترح مجلس الإدارة التخصيصات التالية من الأرباح المحتجزة:

	مليون درهم
الأرباح المحتجزة كما في ١ يناير ٢٠٢٤	٤,٧١٣,١
أرباح المجموعة للسنة	٢,٨١٠,٢
الدخل الشامل الآخر	(١٤,٤)
محولة إلى الاحتياطي القانوني الإلزامي	(٢٨١,٠)
أرباح محتجزة متوفرة للتخصيص	٧,٢٢٧,٩
(أ) مكافأة أعضاء مجلس الإدارة عن عام ٢٠٢٤	(٧,٠)
(ب) الزكاة عن عام ٢٠٢٤	(١٥,٣)
رصيد الأرباح المحتجزة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٧,٢٠٥,٦

حضور أعضاء مجلس الإدارة لاجتماعات مجلس الإدارة/لجان مجلس الإدارة خلال عام ٢٠٢٤

يتكون مجلس الإدارة من الأعضاء المذكورين أدناه:

السيد / هشام عبد الله قاسم القاسم	رئيس مجلس الإدارة
السيد/ بطي عبيد بطي الملا	نائب رئيس مجلس إدارة
سعادة / محمد هادي أحمد الحسيني	عضو مجلس إدارة
سعادة / هدى السيد نعيم الهاشمي	عضو مجلس إدارة
السيد / سالم محمد ابراهيم عبيدالله	عضو مجلس إدارة
السيد / علي حميد علي العويس	عضو مجلس إدارة
السيد / شين نيلسون	عضو مجلس إدارة

إجمالي عدد اجتماعات مجلس الإدارة: ٦

تقرير مجلس الإدارة (تتمة)

لجنة المجلس للتدقيق

السيد / سالم محمد ابراهيم عبيدالله	رئيس اللجنة
السيد / علي حميد علي العويس	عضواً
السيد / شين نيلسون	عضواً

إجمالي عدد الاجتماعات: ٤

لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت

السيد / بطي عبيد بطي الملا	رئيس اللجنة
السيد / علي حميد علي العويس	عضواً
السيد / سالم محمد ابراهيم عبيد الله	عضواً

إجمالي عدد الاجتماعات: ٥

لجنة المجلس للمخاطر

السيد / علي حميد علي العويس	رئيس اللجنة
السيد / هشام عبد الله قاسم القاسم	عضواً
السيد / سالم محمد ابراهيم عبيدالله	عضواً

إجمالي عدد الاجتماعات: ٤

لجنة المجلس للائتمان والاستثمار

السيد / هشام عبد الله قاسم القاسم	رئيس اللجنة
سعادة / محمد هادي أحمد الحسيني	عضواً
السيد / سالم محمد ابراهيم عبيدالله	عضواً
السيد / شين نيلسون	عضواً

إجمالي عدد الاجتماعات: ٤٨

لجنة معادلة الأرباح للمجلس

السيد / هشام عبد الله قاسم القاسم	رئيس اللجنة
السيد / بطي عبيد بطي الملا	عضواً
الدكتور / سالم العلي	ممثل لجنة الرقابة الشرعية الداخلية لدى اللجنة

إجمالي عدد الاجتماعات: ٤

مدققو الحسابات

تم تعيين السادة/ ديلويت اند توش كمدققين لحسابات المجموعة للسنة المالية ٢٠٢٤ في اجتماع الجمعية العمومية السنوي المنعقد بتاريخ ٢١ فبراير ٢٠٢٤.

نيابة عن مجلس الإدارة

رئيس مجلس الإدارة

دبي – دولة الإمارات العربية المتحدة
٢٨ يناير ٢٠٢٥

تقرير الشرعي السنوي وإشعار الزكاة

التقرير الشرعي السنوي
التقرير الشرعي السنوي للجنة الرقابة الشرعية الداخلية لمصرف الإمارات الإسلامي

صدر في: ٢٠٢٥/١/١٣م

إلى السادة المساهمين في مصرف الإمارات الإسلامي ("المؤسسة")

السّلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، وبعد،
إن لجنة الرقابة الشرعية الداخلية للمؤسسة ("اللجنة") ووفقاً للمتطلبات المنصوص عليها في القوانين والأنظمة والمعايير ذات العلاقة ("المتطلبات الرقابية")، تقدم تقريرها للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر من عام (٢٠٢٤) ("السنة المالية").

١. مسؤولية اللجنة
إن مسؤولية اللجنة وفقاً للمتطلبات الرقابية ولائحتها التنظيمية تتحدد في الرقابة الشرعية على جميع أعمال، وأنشطة، ومنتجات، وخدمات، وعقود، ومستندات، ومواثيق عمل المؤسسة، والسياسات، والمعايير المحاسبية، والعمليات والأنشطة بشكل عام، وعقد التأسيس، والنظام الأساسي، والقوائم المالية للمؤسسة، وتوزيع الأرباح وتحميل الخسائر والنفقات والمصروفات بين المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار ("أعمال المؤسسة") وإصدار قرارات شرعية بخصوصها، ووضع الضوابط الشرعية اللازمة لأعمال المؤسسة والتزامها بالشريعة الإسلامية في إطار القواعد والمبادئ والمعايير التي تضعها الهيئة العليا الشرعية ("الهيئة")، لضمان توافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية.

وتتحمل الإدارة العليا مسؤولية التزام المؤسسة بالشريعة الإسلامية وفقاً لقرارات، فتاوى، وآراء الهيئة، وقرارات اللجنة في إطار القواعد والمبادئ والمعايير التي تضعها الهيئة ("الالتزام بالشريعة الإسلامية") في جميع أعمالها والتأكد من ذلك، ويتحمل مجلس الإدارة المسؤولية النهائية في هذا الشأن.

٢. المعايير الشرعية
اعتمدت اللجنةُ على المعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ("أيوفي") معايير للحد الأدنى للمتطلبات الشرعية، والتزمت بها في كل ما تفتي به أو تعتمده أو توافق عليه أو توصي به فيما يتعلق بأعمال المؤسسة خلال السنة المالية المنتهية دون استثناء وفقا لقرار الهيئة رقم ٢٠١٨/٣/١٨.

٣. الأعمال التي قامت بها اللجنة خلال السنة المالية
لقد قامت اللجنة بالرقابة الشرعية على أعمال المؤسسة، من خلال مراجعة أعمال المؤسسة ومراقبتها من خلال إدارة الرقابة الشرعية الداخلية والتدقيق الشرعي الداخلي، وفقاً لصلاحيات اللجنة ومسؤولياتها والمتطلبات الرقابية في هذا الشأن. ومن الأعمال التي قامت بها اللجنة ما يأتي:

أ. عقد (٨) اجتماعات خلال السنة المالية،
ب. إصدار الفتاوى والقرارات وإبداء الآراء فيما يتعلق بأعمال المؤسسة التي عرضت على اللجنة.
ج. مراجعة السياسات، واللوائح الإجرائية، والمعايير المحاسبية، وهياكل المنتجات، والعقود، والمستندات، ومواثيق العمل، والوثائق الأخرى المقدمة من قبل المؤسسة للجنة للاعتماد/الموافقة.
د. التأكد من مدى توافق توزيع الأرباح وتحميل النفقات والمصروفات بين أصحاب حسابات الاستثمار والمساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار مع الضوابط الشرعية المعتمدة من قبل اللجنة.
ه. الرقابة من خلال إدارة الرقابة الشرعية الداخلية، والتدقيق الشرعي الداخلي،على أعمال المؤسسة، بما في ذلك المعاملات المنفذة والإجراءات المتبعة، وذلك على أساس اختيار عينات من العمليات المنفذة، ومراجعة التقارير المقدمة في هذا الخصوص.
و. تقديم توجيهات إلى الجهات المعنية في المؤسسة بتصحيح ما يمكن تصحيحه من الملاحظات التي وردت في التقارير المقدمة من قبل إدارة الرقابة الشرعية الداخلية، والتدقيق الشرعي الداخلي، وإصدار قرارات بتجنيب عوائد المعاملات التي وقعت مخالفات في تطبيقها لصرفها في وجوه الخير.
ز. اعتماد التدابير التصحيحية/الوقائية فيما يتعلق بالأخطاء التي تم الكشف عنها لمنع حدوثها مرة أخرى.
ح. بيان مقدار الزكاة الواجبة على السهم الواحد من أسهم المؤسسة.
ط. التواصل مع مجلس الإدارة واللجان التابعة له والإدارة العليا للمؤسسة، حسب الحاجة، بخصوص التزام المؤسسة بالشريعة الإسلامية.

وقد سعت اللجنة للحصول على جميع المعلومات والتفسيرات التي اعتبرتها ضرورية للتأكد من التزام المؤسسة بالشريعة الإسلامية.

٤. استقلالية اللجنة
تؤكد اللجنة بأنها أدت مسؤولياتها وقامت بجميع أعمالها باستقلالية تامة، وقد حصلت على التسهيلات اللازمة من المؤسسة وإدارتها العليا ومجلس إدارتها للاطلاع على جميع الوثائق والبيانات، ومناقشة التعديلات والمتطلبات الشرعية.

٥. رأي اللجنة بخصوص التزام المؤسسة بالشريعة الإسلامية
بناء على ما حصلنا عليه من معلومات وإيضاحات من أجل التأكد من التزام المؤسسة بالشريعة الإسلامية، فقد خلصت اللجنة بدرجة مقبولة من الاطمئنان إلى أن أعمال المؤسسة خلال السنة المالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية إلا ما لوحظ من مخالفات تم رفع تقارير بشأنها، وقد وجهت اللجنة باتخاذ الإجراءات المناسبة في هذا الخصوص.

ورأي اللجنة، المذكور أعلاه، مبني على المعلومات التي اطلعت عليها خلال السنة المالية حصراً.

نسأل الله العلي القدير أن يحقق للجميع الرشاد والسداد. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

توقيع أعضاء لجنة الرقابة الشرعية الداخلية للمؤسسة

أ.د. محمد عبد الرحيم سلطان العلماء	رئيس اللجنة وعضوها التنفيذي
أ.د. محمد علي القري	نائب رئيس اللجنة
د. سالم علي آل علي	عضو اللجنة

الزكاة المستحقة على مساهمي مصرف الإمارات الإسلامي عن العام ٢٠٢٤ م

يجوز احتساب الزكاة على الأسهم باتباع إحدى الطريقتين التاليتين حسب نِيَّةِ حامل السهم:

الطريقة الأولى:
الزكاة المفروضة على الأسهم المشتراة بقصد الاتجار فيها (لأرباح رأس المال)، تكون على النحو التالي:
- الزكاة المفروضة على كل سهم بقصد الاتجار فيه = القيمة المعلنة للسهم × ٢,٥٨٥٪* – ٠,٠٠٢٨١٦** درهم
- إجمالي الزكاة المستحقة على الأسهم = عدد الأسهم × الزكاة المفروضة على كل سهم بقصد الاتجار فيه

الطريقة الثانية:
الزكاة المفروضة على الأسهم المشتراة بقصد الاقتناء (أي الاستفادة من ريعها السنوي)، تكون على النحو التالي:
- إجمالي الزكاة المستحقة على الأسهم المحتفظ بها بقصد الاستفادة من ريعها السنوي*** = عدد الأسهم X ٠,٠٠٢٨١٦ درهم

* ملاحظة: يتم حساب الزكاة بنسبة ٢,٥٧٧٪ من الوعاء الزكوي للسنة التقويمية العادية، ٢,٥٨٥٪ للسنة الكبيسة، و٢,٥٪ للسنة الهجرية. ويعزى الفرق في نسبة الزكاة إلى الفرق في عدد الأيام التقويمية.
** يمثل جزءاً من زكاة السهم التي سبق للمصرف دفعها.
*** قام المصرف مسبقاً بدفع إجمالي قيمة الزكاة المستحقة على الأسهم المحتفظ بها بقصد الاستفادة من ريعها السنوي.

البيانات المالية

البيانات المالية	١٢٤-١٨٦
تقرير مدقق الحسابات المستقل	١٢٦
بيان المركز المالي المرحلي الموجز الموحد للمجموعة	١٣١
بيان الدخل الموحد للمجموعة	١٣٢
بيان الدخل الشامل الموحد للمجموعة	١٣٣
بيان التدفقات النقدية الموحد للمجموعة	١٣٤
بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد للمجموعة	١٣٥
معلومات الشركة	١٣٦
الأسس المحاسبية	١٣٦
العملة التشغيلية وعملة العرض	١٣٦
أساس القياس	١٣٦
استخدام الأحكام والتقديرات	١٣٧
السياسات المحاسبية الجوهرية	١٣٩
معايير صادرة ولكن لم يتم تفعيلها بعد	١٥٢
نقد وودائع لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي	١٥٢
مستحق من البنوك	١٥٢
أوراق مالية استثمارية	١٥٣
ذمم أنشطة تمويلية مدينة	١٥٤
موجودات أخرى	١٥٤
مستحق لبنوك	١٥٤
ودائع المتعاملين	١٥٥
صكوك مستحقة وتمويلات أخرى متوسطة الأجل	١٥٥
مطلوبات أخرى	١٥٦
رأس المال المصدر واحتياطي رأس المال	١٥٧
الاحتياطيات	١٥٧
دخل من منتجات تمويلية واستثمارية	١٥٧
توزيعات على الودائع والأرباح المدفوعة إلى حاملي الصكوك	١٥٧
دخل الرسوم والعمولات	١٥٨
دخل تشغيلي آخر	١٥٨
مصروفات عمومية وإدارية	١٥٨
صافي خسائر (إعادة قيد) انخفاض القيمة لأصول مالية	١٥٨
الضريبة	١٥٨
أتعاب أعضاء مجلس الإدارة	١٥٩
ربحية السهم	١٥٩
الأدوات التمويلية الإسلامية المشتقة	١٦٠
القطاعات التشغيلية	١٦١
الالتزامات والارتباطات الطارئة	١٦٢
المعاملات مع الأطراف ذات علاقة	١٦٣
التوزيع الجغرافي للموجودات والمطلوبات	١٦٤
الموجودات والمطلوبات المالية	١٦٥
إيضاحات حول بيان التدفقات النقدية الموحد للمجموعة	١٦٨
إدارة وتخصيص رأس المال	١٦٨
إدارة المخاطر	١٧٠
إجراءات قانونية	١٨٦
المساهمات الاجتماعية	١٨٦
المبالغ المقارنة	١٨٦

Deloitte.

تقرير مدقق الحسابات المستقل

السادة المساهمين
مصرف الإمارات الإسلامي ش.م.ع.
دبي
الإمارات العربية المتحدة

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

الرأي

قمنا بتدقيق البيانات المالية الموحدة المرفقة **لمصرف الإمارات الإسلامي ش.م.ع.**، ("المصرف") **وشركاته التابعة (معاً باسم "المجموعة")**، والتي تتكون من بيان المركز المالي الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، وبيان الدخل الموحد، وبيان الدخل الشامل الموحد، وبيان التدفقات النقدية الموحد، وبيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد ذات الصلة للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وإيضاحات حول البيانات المالية الموحدة تتضمن ملخصًا عن معلومات عن السياسات المحاسبية الجوهرية.

في رأينا، فإن البيانات المالية الموحدة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

أساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقًا للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة تفصيلًا في فقرة مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الموحدة الواردة بتقريرنا. إننا مستقلون عن المجموعة وفق معايير السلوك الدولية لمجلس المحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير الأخلاق الدولية للمحاسبين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) ("قواعد أخلاقيات المحاسبين المهنيين") وكذلك وفقًا للمتطلبات الأخلاقية الأخرى ذات الصلة بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة للمجموعة بدولة الإمارات العربية المتحدة. هذا، وقد التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقًا لهذه المتطلبات ومدونة مجلس معايير الأخلاقيات الدولية للمحاسبين. نعتقد بأن بيّنات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفر أساسا لرأينا.

أمور التدقيق الرئيسية

تتمثل أمور التدقيق الرئيسية في تلك الأمور التي نعدها، وفقاً لأحكامنا المهنية، أكثر الأمور أهمية في تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة للفترة الحالية. تم تناول هذه الأمور في سياق تدقيقنا وأثناء تكوين رأينا حول البيانات المالية الموحدة بشكل مجمل، كما أنها أمور لا نبدي رأياً منفصلًا حولها.

أمر التدقيق الرئيسي	كيف تناول تدقيقنا أمر التدقيق الرئيسي
خسائر الانخفاض في قيمة ذمم التمويل المدينة – التقديرات غير المؤكدة لخسائر الائتمان المتوقعة لذمم التمويل المدينة	
يتطلب تقييم تحديد المجموعة لمخصصات انخفاض قيمة الذمم التمويلية المدينة للعملاء من الإدارة إصدار أحكام حول تصنيف الموجودات المالية على المراحل وقياس خسارة الائتمان المتوقعة. لقد ركزت عملية التدقيق على هذا الأمر بالنظر للأهمية الكمية للذمم التمويلية المدينة للعملاء (حيث تمثل ٦٣٪ من إجمالي الموجودات) وتعقيد الأحكام والافتراضات والتقديرات المستخدمة في نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة. يرجى الرجوع إلى الإيضاح ٦ من البيانات المالية الموحدة بشأن السياسة المحاسبية والإيضاح ٣٦ بشأن الإفصاح عن مخاطر الائتمان.	لقد قمنا بإجراءات التدقيق التالية على حساب ومعقولية / ملاءمة الخسائر الائتمانية المتوقعة المدرجة في البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤: لقد حصلنا على فهم للأمور المتعلقة بعمليات إنشاء الذمم التمويلية المدينة، وإدارة مخاطر الائتمان وتقدير تحديد مخصصات انخفاض القيمة للذمم التمويلية المدينة، وكذلك قمنا باختبار الفعالية التشغيلية للضوابط ذات الصلة ضمن هذه العمليات.

Deloitte.

تقرير مدقق الحسابات المستقل
للسادة مساهمي بنك الإمارات دبي الوطني ش.م.ع. (تتمة)

أمر التدقيق الرئيسي	كيف تناول تدقيقنا أمر التدقيق الرئيسي
خسائر الانخفاض في قيمة ذمم التمويل المدينة – التقديرات غير المؤكدة لخسائر الائتمان المتوقعة لذمم التمويل المدينة (تتمة)	
يتم تقييم الجزء الجوهري من محفظة الذمم التمويلية المدينة لمحفظة المتعاملين غير الأفراد بشكل فردي لتحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان أو الانخفاض في قيمة الائتمان وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة ذات الصلة، الأمر الذي يتطلب من الإدارة مراعاة جميع المعلومات المستقبلية النوعية والكمية المعقولة والقابلة للدعم أثناء تقييم الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان، أو أثناء تقييم معايير انخفاض القيمة الائتمانية للتعرض. وقد يتضمن حكم الإدارة كذلك التدخل في الحركة على تحديد الفئات يدوياً وفقاً لسياسات المجموعة ومقتضيات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. يتم تنفيذ قياس مبلغ الخسائر الائتمانية المتوقعة لتعرضات التجزئة وغير التجزئة المصنفة ضمن مرحلة ١ ومرحلة ٢ بواسطة النماذج التي يكون فيها التدخل اليدوي المحدود، إلا أنه من المهم أن تكون النماذج وافتراضاتها (احتمالية التعثر والخسارة عند التعثر والتعرض عند التعثر وتسويات الاقتصاد الكلي) صالحة على مدار فترة التقرير وتخضع لعملية التحقق من الصحة بواسطة مراجع مستقل. قامت المجموعة بإجراء عملية تحقق ومراقبة مستقلة لنماذج احتمالية التعثر والخسارة عند التعثر بما في ذلك النموذج الاقتصادي الكلي خلال فترة إعداد التقارير، بالإضافة إلى التحقق الخارجي لبعض النماذج التي تم تنفيذها حديثًا.	لقد قمنا باختبار عينة لذمم التمويل المدينة الفردية وأجرينا مراجعة ائتمانية مفصلة وقيمنا تحديد المجموعة للزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان (المرحلة ٢)، وتقييم التصنيف لتدني قيمة الائتمان (المرحلة ٣) وما إذا كان قد تم تحديد أحداث انخفاض القيمة ذات الصلة في الوقت المناسب. لقد قمنا بتقييم للافتراضات المتضمنة بحساب مخصص انخفاض القيمة، مثل التخفيف من مخاطر الائتمان من خلال التدفقات النقدية المخصومة المستقبلية المقدرة بما في ذلك الضمانات وتقديرات الاسترداد. ولقد قمنا بتقييم الضوابط المتعلقة بعملية الموافقة على مخصصات انخفاض القيمة ودقتها واكتمالها، إضافة إلى ضوابط الحوكمة، بما في ذلك تقييم الإدارة الرئيسية واجتماعات اللجان التي تشكل جزءاً من عملية الموافقة على مخصصات انخفاض قيمة الذمم التمويلية المدينة. قمنا بتقييم الافتراضات الرئيسية مثل المعايير المستخدمة لتحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان وسيناريوهات الاقتصاد الكلي المستقبلية بما في ذلك الافتراضات المرجحة ذات الصلة. لقد قمنا، على أساس العينة، بفحص مدى ملاءمة تطبيق المجموعة لمعايير التدرج، بما في ذلك أساس الانتقال بين المراحل. بالنسبة إلى ذمم التمويل المدينة التي تم اختبارها بشكل جماعي، قمنا بتقييم الضوابط على عملية النمذجة، بما في ذلك مدخلات النموذج المراقبة، التحقق والموافقة. لقد قمنا بتحدي الافتراضات الرئيسية، ومراجعة منهجية الحساب مع مطابقة أحد العينات ببيانات المصدر. لقد قمنا باختبار تطبيق تكنولوجيا المعلومات المستخدم في عملية انخفاض القيمة الائتمانية والتحقق من نزاهة البيانات المستخدمة كمدخلات للنماذج بما في ذلك نقل البيانات بين أنظمة المصدر ونماذج انخفاض القيمة. وقد قمنا بتقييم الضوابط المستندة إلى النظام والضوابط اليدوية المتعلقة بالاعتراف وقياس مخصصات انخفاض القيمة. لقد قمنا بتقييم تعديلات الإدارة على نتائج النماذج من أجل تقييم مدى معقولية هذه التعديلات. وقمنا أيضاً بتقييم مدى معقولية المعلومات المستقبلية المتعلقة في حسابات انخفاض القيمة من خلال إشراك المتخصصين لدينا لتقييم السيناريوهات الاقتصادية المتعددة المختارة وتقييم عملية الترجيح المطبقة لتحديد الخسائر غير الخطية. لقد أخذنا بعين الاعتبار عملية التحقق المستقلة من النماذج بالاستعانة بأخصائينا ذوي العلاقة لمراجعة عملية التحقق وتأثيرها على نتائج تقدير انخفاض القيمة. لقد قمنا بتحديث تقييمنا للمنهجية والإطار الذي صممه ونفذه المجموعة فيما يتعلق بما إذا كانت نتائج نماذج انخفاض القيمة وتحديد فئات المرحلة تبدو معقولة وتعكس التوقعات التي تلجأ لها المجموعة لتحديد الظروف الاقتصادية المستقبلية في تاريخ التقرير. لقد قمنا بتقييم الإفصاحات الواردة في البيانات المالية الموحدة المتعلقة بهذا الأمر مقابل متطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

Deloitte.

تقرير مدقق الحسابات المستقل
للسادة مساهمي بنك الإمارات دبي الوطني ش.م.ع. (تتمة)

أمور التدقيق الرئيسية (تتمة)

أمر التدقيق الرئيسي	كيف تناول تدقيقنا أمر التدقيق الرئيسي
أنظمة وضوابط تكنولوجيا المعلومات المتعلقة بعملية إعداد التقارير المالية	
لقد حددنا أنظمة وضوابط تكنولوجيا المعلومات المتعلقة بالتقارير المالية كمجال التركيز نظرًا لكبر حجم وتنوع المعاملات التي تتم معالجتها يومياً بواسطة المجموعة والتي تعتمد على التشغيل الفعال لضوابط تكنولوجيا المعلومات الآلية والضوابط اليدوية المعتمدة على تكنولوجيا المعلومات. هناك خطر بأن الاجراءات المحاسبية الآلية والضوابط الداخلية ذات العلاقة غير مصممة بشكل دقيق وغير فعالة تشغيلياً. ان الضوابط ذات الصلة تعتبر أساسية للتعامل مع المخاطر المحتملة للاحتيال والخطأ نتيجة للتغيير في التطبيق أو البيانات الأساسية.	لقد حصلنا على فهم للتطبيقات ذات الصلة بالتقارير المالية والبنية التحتية الداعمة لهذه التطبيقات. اختبرنا الضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات ذات الصلة بالضوابط الآلية المحددة والمعلومات التي تنتجها المنشأة والتي تغطي سلامة الوصول للمعلومات وتغييرات البرنامج ومركز البيانات وعمليات الشبكة. قمنا بفحص بعض المعلومات التي تنتجها المنشأة المستخدمة في التقارير المالية من التطبيقات ذات الصلة والضوابط الرئيسية على منطق عملية إعداد التقارير وكذلك الإعداد والصيانة. لقد أجرينا اختباراً على عناصر الضوابط التكنولوجية الجوهرية على أنظمة تكنولوجيا المعلومات المهمة ذات الصلة بعمليات الأعمال. اختبرنا عملية الربط بين الأنظمة المحددة من أجل تحديد مدى دقة واكتمال نقل المعلومات.

المعلومات الأخرى
إن مجلس الإدارة هو المسؤول عن المعلومات الأخرى. تتضمن المعلومات الأخرى التقرير السنوي للمجموعة لكنها لا تتضمن القوائم المالية الموحدة وتقرير مدقق الحسابات حولها.

لا يشتمل رأينا حول البيانات المالية الموحدة على المعلومات الأخرى، كما أننا لا نُعبر عن أي شكل من أشكال التأكيدات أو الاستنتاجات بشأن هذه المعلومات.

فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة، تنحصر مسؤوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى، وعند القيام بذلك نضع في الاعتبار ما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بصورة جوهرية مع البيانات المالية الموحدة أو مع المعرفة التي تم الحصول عليها أثناء عملية التدقيق، أو ما إذا كانت تشوبها أخطاء مادية.

في حال توصلنا إلى وجود خطأ جوهري يعتري المعلومات الأخرى، فإننا ملزمون بالإبلاغ عن هذا الأمر. لم يسترع انتباهنا أي أمر يستدعي الإبلاغ عنه في هذا الشأن.

مسؤوليات الادارة والمكلفون بالحوكمة عن اعداد البيانات المالية الموحدة
إن الإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض البيانات المالية الموحدة بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وإعدادها بما يتوافق مع أحكام المرسوم بالقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم ٣٢ لسنة ٢٠٢١، وعن الرقابة الداخلية التي ترى الإدارة أنها ضرورية لإعداد البيانات المالية الموحدة بحيث تكون خالية من الأخطاء الجوهرية، الناتجة عن الاحتيال أو الخطأ.

Deloitte.

تقرير مدقق الحسابات المستقل
للسادة مساهمي بنك الإمارات دبي الوطني ش.م.ع. (تتمة)

عند إعداد البيانات المالية الموحدة، تكون الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على مواصلة أعمالها وفقاً لمبدأ الاستمرارية، والإفصاح حسب الاقتضاء عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية واستخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي، إلا إذا كانت الإدارة تعتزم تصفية المجموعة أو إيقاف عملياتها أو لم يكن لديها بديل فعلي غير ذلك.

يتحمل المكلفون بالحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الموحدة
تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كانت البيانات المالية الموحدة للمجموعة، بشكل مجمل، خالية من الأخطاء الجوهرية، التي تنتج عن الاحتيال أو الخطأ، وإصدار تقرير مدقق الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو عبارة عن درجة عالية من التأكيد، لكنه ليس ضماناً بأن أعمال التدقيق التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سوف تكتشف دائماً أي خطأ جوهري عند وجوده. قد تنشأ الأخطاء نتيجة الاحتيال أو الخطأ وتُعتبر هذه الأخطاء جوهرية إذا كان من المتوقع بشكل معقول أن تؤثر بصورة فردية أو جماعية على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه البيانات المالية الموحدة.

كجزء من أعمال التدقيق التي يتم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، نقوم بالتقدير المهني ونحافظ على الشك المهني خلال عملية التدقيق. قمنا أيضاً بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية الموحدة، سواء كانت نتيجة الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق المناسبة لتلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة لتزويدنا بأساس لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف الأخطاء المادية الناتجة عن الاحتيال تكون أعلى مقارنةً بالأخطاء الجوهرية الناتجة عن الخطأ نظراً لأن الاحتيال قد ينطوي على التواطؤ، التزوير، الحذف المتعمد، سوء التمثيل أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- فهم نظام الرقابة الداخلية المتعلق بأعمال التدقيق وذلك بغرض تصميم إجراءات تدقيق مناسبة للظروف الراهنة، وليس بغرض إبداء الرأي حول فعالية الرقابة الداخلية.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة الموضوعة من قبل الإدارة.
- الاستنتاج حول مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي وتحديد ما إذا كان هناك عدم يقين جوهري، بناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، فيما يتعلق بالأحداث أو الظروف التي قد تُثير شكوكاً جوهرية حول قدرة المجموعة على مواصلة أعمالها وفقاً لمبدأ الاستمرارية. في حال خلصنا إلى وجود عدم يقين جوهري، فإنه يتعين علينا أن نلفت الانتباه في تقرير مدق الحسابات إلى الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية الموحدة، أو نقوم بتعديل رأينا إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. تعتمد استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ إصدار تقرير مدق الحسابات. إلا أن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تتسبب في توقف المجموعة عن مواصلة أعمالها وفقاً لمبدأ الاستمرارية.
- تقييم عرض البيانات المالية الموحدة وهيكلها ومحتواها بشكل عام، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث ذات الصلة بطريقة تضمن عرض البيانات المالية الموحدة بصورة عادلة.
- تخطيط وتنفيذ عملية التدقيق للمجموعة للحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للكيانات أو وحدات الأعمال داخل المجموعة كأساس لتكوين رأي حول البيانات المالية الموحدة. نحن مسؤولون عن التوجيه والإشراف ومراجعة أعمال التدقيق التي يتم إجراؤها لأغراض تدقيق المجموعة. ونحن نظل مسؤولين بشكل حصري عن رأينا في التدقيق.

إننا نتواصل مع مسؤولي الحوكمة بخصوص عدة أمور من ضمنها نطاق أعمال التدقيق والإطار الزمني المحدد لها والنتائج الجوهرية المترتبة على أعمال التدقيق بما في ذلك أي قصور جوهري يتم اكتشافه في نظام الرقابة الداخلية خلال أعمال التدقيق.

إننا نُقدم أيضاً إقراراً لمسؤولي الحوكمة نؤكد بموجبه التزامنا بقواعد السلوك المهني فيما يتعلق بالاستقلالية، ونطلعهم على كافة العلاقات والأمور الأخرى التي قد يُعتقد بصورة معقولة أنها تؤثر على استقلاليتنا، والضوابط ذات الصلة، إن وجدت.

في ضوء الأمور التي يتم التواصل بشأنها مع لجنة التدقيق بالمجموعة، نحدد الأمور الأكثر أهمية أثناء تدقيق البيانات المالية الموحدة للفترة الحالية، وبذلك تعتبر هذه الأمور هي أمور التدقيق الرئيسية. نقوم باستعراض هذه الأمور في تقرير مدققي الحسابات مالم يكن الإفصاح عن تلك الأمور للعامة محظوراً بموجب القوانين أو التشريعات أو عندما نرى في حالات نادرة للغاية أنه يجب عدم الإفصاح عن أمر ما في تقريرنا إذا كان من المتوقع أن تكون التداعيات السلبية للقيام بذلك أكثر من المنافع التي تعود على المصلحة العامة نتيجة هذا الإفصاح.

Deloitte.

تقرير مدقق الحسابات المستقل
للسادة مساهمي بنك الإمارات دبي الوطني ش.م.ع. (تتمة)

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

كما يقتضي القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١، فإننا نُشير إلى أنه للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤:

- لقد حصلنا على كافة المعلومات التي نعتبرها ضرورية لأغراض تدقيقنا؛
- تم إعداد البيانات المالية الموحدة، من كافة النواحي الجوهرية، بما يتوافق مع الأحكام ذات الصلة للقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١؛
- احتفظت المجموعة بسجلات محاسبية منتظمة؛
- تتفق المعلومات المالية الواردة في تقرير أعضاء مجلس الإدارة مع السجلات المحاسبية للمجموعة؛
- يبين الإيضاح رقم ١٠ من البيانات المالية الموحدة مشتريات أو استثمارات المجموعة في الأسهم خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.
- يبين الإيضاح رقم ٣١ من البيانات المالية الموحدة المعاملات الجوهرية مع الأطراف ذات العلاقة والشروط التي تم بموجبها تنفيذ هذه المعاملات إضافة إلى مبادئ إدارة تضارب المصالح؛
- بناءً على المعلومات التي أُتيحت لنا، لم يسترع انتباهنا ما يجعلنا نعتقد أن المجموعة قد خالفت، خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، أي من الأحكام ذات الصلة للقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١، أو النظام الأساسي للمصرف، على وجه قد يكون له تأثير جوهري على أنشطته أو مركزه المالي الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤؛ و
- يبين الإيضاح رقم ٣٨ من البيانات المالية الموحدة للمجموعة المساهمات المجتمعية خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

وعملًا بمقتضى القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (١٤) لسنة ٢٠١٨، فإننا نؤكد أيضاً أننا قد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي رأينا أنها ضرورية لأغراض تدقيقنا.

ديلويت آند توش (الشرق الأوسط)

موسى الرمحي
رقم القيد بسجل مدققي الحسابات ٨٧٢
٢٨ يناير ٢٠٢٥
دبي
الإمارات العربية المتحدة

بيان المركز المالي الموحّد للمجموعة
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

	إيضاح	٢٠٢٤ ألف درهم	٢٠٢٣ ألف درهم
الموجودات			
نقد وودائع لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي	٨	**١٤,٦٧٤,٥٢٧**	١٤,٩٨١,١٤١
مستحق من البنوك	٩	**١٠,٠٢٨,٤٦٠**	٦,١٣١,١٥٤
أوراق مالية استثمارية	١٠	**١٣,٤٦٣,٥٧٣**	١٠,٤٢٩,٦٦٢
ذمم أنشطة تمويلية مدينة	١١	**٧٠,٤٧٩,٨٥٥**	٥٣,٧٤٧,٧٣٧
القيمة العادلة الموجبة للمشتقات المالية الإسلامية	٢٨	**١٥٦,٩٤٧**	١٨٤,١٧٣
قبولات المتعاملين	٣٠	**٧٤٧,٧٩٥**	١,٠٣٦,٥٣٤
عقارات استثمارية		**١٧٠,٧٩٥**	١٨٤,٨٠٦
ممتلكات ومعدات		**٣٢٠,٢٠٧**	٢٧٠,٨٤٨
موجودات أخرى	١٢	**١,٠٨٦,٥١٤**	٨٤٥,٦٧٦
إجمالي الموجودات		**١١١,١٢٨,٦٧٣**	**٨٧,٨١١,٧٣١**
المطلوبات			
مستحق للبنوك	١٣	**٥,٨٨٣,٥٢٥**	٥,٧٩٢,٣٧٥
ودائع المتعاملين	١٤	**٧٦,٧٨٤,٩٣٠**	٦١,٣١٤,٩١٥
صكوك مستحقة وتمويلات أخرى متوسطة الأجل	١٥	**٩,٢٦٣,١٢٥**	٤,٦٧٢,٥٠٠
القيمة العادلة السالبة للمشتقات المالية الإسلامية	٢٨	**١٥٠,٠٢٠**	١٧٨,٣٩٦
قبولات المتعاملين	٣٠	**٧٤٧,٧٩٥**	١,٠٣٦,٥٣٤
مطلوبات أخرى	١٦	**٣,٩٩٨,٩٦٧**	٣,٣٧٣,٣٠٣
إجمالي المطلوبات		**٩٦,٨٢٨,٣٦٢**	**٧٦,٣٦٨,٠٢٣**
حقوق الملكية			
رأس المال المصدر	١٧	**٥,٤٣٠,٤٢٢**	٥,٤٣٠,٤٢٢
احتياطي قانوني وإلزامي	١٨	**١,٣٠٨,١٨٧**	١,٠٢٧,١٦١
احتياطي آخر	١٨	**٥٤٣,٠٤٣**	٥٤٣,٠٤٣
إحتياطي القيمة العادلة	١٨	**(١٨٦,٩١٨)**	(٢٦٩,٩٧٩)
أرباح محتجزة		**٧,٢٠٥,٥٧٧**	٤,٧١٣,٠٦١
إجمالي حقوق الملكية العائدة إلى المساهمين في المجموعة		**١٤,٣٠٠,٣١١**	**١١,٤٤٣,٧٠٨**
إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية		**١١١,١٢٨,٦٧٣**	**٨٧,٨١١,٧٣١**

تشكّل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٩ جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحّدة للمجموعة.
إن تقرير مدقق الحسابات المستقل مدرج على الصفحة ١٢٦-١٣٠.

السيد/ هشام عبد الله القاسم
رئيس مجلس الإدارة

السيد/ شين نيلسون
عضو مجلس الإدارة

السيد/ فريد الملا
الرئيس التنفيذي

بيان الدخل الموحّد للمجموعة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

	إيضاح	٢٠٢٤ ألف درهم	٢٠٢٣ ألف درهم
دخل من ذمم تمويلية ومنتجات استثمارية	١٩	**٥,٧٧٩,٢٢٦**	٤,٦٦٤,٨٩٣
توزيعات على الودائع والأرباح المدفوعة لحاملي الصكوك	٢٠	**(١,٥٤٩,٤٥٣)**	(٩٥٠,٩١٦)
صافي الدخل من ذمم تمويلية ومنتجات استثمارية		**٤,٢٢٩,٧٧٣**	**٣,٧١٣,٩٧٧**
دخل الرسوم والعمولات	٢١	**١,١٢٦,٩٤٨**	٩٣٧,٠٧٨
مصروفات الرسوم والعمولات		**(٦٠٥,٩٢٤)**	(٤٥٤,٩٣٧)
صافي الدخل من الرسوم والعمولات		**٥٢١,٠٢٤**	**٤٨٢,١٤١**
دخل تشغيلي آخر	٢٢	**٦١٣,٢٦٣**	٥٦٩,٤٥٣
إجمالي الدخل التشغيلي		**٥,٣٦٤,٠٦٠**	**٤,٧٦٥,٥٧١**
مصروفات عمومية وإدارية	٢٣	**(١,٦٤٤,٦٨٤)**	(١,٧٧١,٣٦٦)
الأرباح التشغيلية قبل انخفاض القيمة		**٣,٧١٩,٣٧٦**	**٢,٩٩٤,٢٠٥**
صافي خسارة انخفاض القيمة لموجودات مالية	٢٤	**(٦٧١,٨٢٨)**	(٩٩٤,٦٣٨)
صافي إعادة قيد انخفاض القيمة للموجودات الغير مالية		**٤٠,٣٦٢**	١٢١,٦٤٨
صافي خسارة انخفاض القيمة		**(٦٣١,٤٦٦)**	**(٨٧٢,٩٩٠)**
صافي الربح للسنة قبل الضريبة		**٣,٠٨٧,٩١٠**	**٢,١٢١,٢١٥**
الرسوم الضريبية	٢٥	**(٢٧٧,٦٥٠)**	–
ربح السنة		**٢,٨١٠,٢٦٠**	**٢,١٢١,٢١٥**
ربحية السهم (درهم)	٢٧	**٠,٥١٨**	**٠,٣٩١**

تشكّل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٩ جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحّدة للمجموعة.
إن تقرير مدقق الحسابات المستقل مدرج على الصفحة ١٢٦-١٣٠.

بيان الدخل الشامل الموحّد للمجموعة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

	٢٠٢٤ ألف درهم	٢٠٢٣ ألف درهم
أرباح السنة	**٢,٨١٠,٢٦٠**	٢,١٢١,٢١٥
الدخل الشامل الآخر		
البنود التي لا يمكن إعادة تصنيفها لاحقاً ضمن بيان الدخل:		
أرباح/ (خسائر) اكتوارية على التزامات منافع التقاعد	**(١٤,٤٢٤)**	(١٥,٧١٤)
البنود التي يمكن إعادة تصنيفها لاحقاً ضمن بيان الدخل:		
تحوطات التدفق النقدي:		
- الحصة الفعلية من التغيرات في القيمة العادلة	**٩,٤٩١**	٤,٩٨٦
احتياطي القيمة العادلة (أدوات صكوك)		
- صافي التغير في القيمة العادلة	**٨١,٨٨٣**	١٠٠,٥٤٨
- صافي المبلغ المحول الى بيان الدخل	**(٩٨)**	(٣٧)
الضريبة المؤجلة ذات الصلة	**(٨,٢١٥)**	–
الدخل / (الخسارة) الشاملة الأخرى للسنة	**٦٨,٦٣٧**	٨٩,٧٨٣
إجمالي الدخل الشامل للسنة	**٢,٨٧٨,٨٩٧**	**٢,٢١٠,٩٩٨**

تشكّل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٩ جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحّدة للمجموعة.
إن تقرير مدقق الحسابات المستقل مدرج على الصفحة ١٢٦-١٣٠.

بيان التدفقات النقدية الموحّد للمجموعة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

	٢٠٢٤ ألف درهم	٢٠٢٣ ألف درهم
الأنشطة التشغيلية		
صافي أرباح السنة قبل الضريبة	**٣,٠٨٧,٩١٠**	٢,١٢١,٢١٥
تسويات لبنود غير نقدية وبنود أخرى (إيضاح ٣٤)	**١,٠٤١,١٢٢**	١,٢٣٣,٨٢٧
أرباح تشغيلية قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية	**٤,١٢٩,٠٣٢**	**٣,٣٥٥,٠٤٢**
(الزيادة) / النقص في الأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي مستحقة بعد ثلاثة أشهر	**٨١,٧٩٩**	(٧,٤٣٩,٧٧٣)
(الزيادة) / النقص في المبالغ المستحقة من البنوك بعد ثلاثة أشهر	**(٣,٤٤٠,٣٤٥)**	(٣,٠٤٥,٧٧٣)
الزيادة / (النقص) في المبالغ المستحقة للبنوك بعد ثلاثة أشهر	**٨٧٧,٥٣٧**	(١٤٦,٤٥٥)
(الزيادة) / النقص في القيمة العادلة الموجبة للمشتقات الإسلامية	**٣٦,٧١٧**	٤,٩٣١
الزيادة / (النقص) في القيمة العادلة السالبة للمشتقات الإسلامية	**(٢٨,٣٧٦)**	(١٣,١٠٤)
(الزيادة) / النقص في الموجودات الأخرى	**(٢٤٤,٨٦٦)**	(٨٨,٠٧٤)
الزيادة / (النقص) في المطلوبات الأخرى	**١٥٨,٢٦٥**	٦٩٨,١٢٦
الزيادة / (النقص) في ودائع المتعاملين	**١٥,٤٧٠,٠١٥**	٤,٩٧١,٢٦٠
(الزيادة) / النقص في ذمم أنشطة تمويلية	**(١٧,٥٥١,٣٩١)**	(٦,٤٥١,٤٦٠)
صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في)/ الناتجة عن الأنشطة التشغيلية	**(٥١١,٦١٣)**	**(٨,١٥٥,٢٨٠)**
الأنشطة الاستثمارية		
(الزيادة)/ النقص في استثمارات الأوراق المالية	**(٢,٩٥٩,٥٩٤)**	(٣,٠١٨,٠٣٨)
(الزيادة) / النقص في العقارات الاستثمارية	**٤٥,٢٥٣**	٢١٥,٦٦٥
توزيعات أرباح محصلة	**٣,١٦٨**	٢٩
(الزيادة)/ النقص في ممتلكات ومعدات	**(١٤١,١٠٨)**	(١١,٢١٥)
صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في)/ الناتجة عن الأنشطة الاستثمارية	**(٣,٠٥٢,٢٨١)**	**(٢,٩١٢,٥٥٩)**
الأنشطة التمويلية		
إصدار صكوك وتمويلات أخرى متوسطة الأجل	**٤,٥٩٠,٦٢٥**	١,٠٠٠,٠٠٠
صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في)/ الناتجة عن الأنشطة التمويلية	**٤,٥٩٠,٦٢٥**	**١,٠٠٠,٠٠٠**
الزيادة / (النقص) في النقد وما يعادله (الإيضاح ٣٤)	**١,٠٢٦,٧٣١**	**(١٠,٠٦٧,٨٣٩)**

تشكّل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٩ جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحّدة للمجموعة.
إن تقرير مدقق الحسابات المستقل مدرج على الصفحة ١٢٦-١٣٠.

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحّد للمجموعة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

	رأس المال المصدر ألف درهم	احتياطي قانوني والزامي ألف درهم	احتياطي آخر ألف درهم	احتياطي القيمة العادلة ألف درهم	أرباح محتجزة ألف درهم	إجمالي ألف درهم
الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٤	**٥,٤٣٠,٤٢٢**	**١,٠٢٧,١٦١**	**٥٤٣,٠٤٣**	**(٢٦٩,٩٧٩)**	**٤,٧١٣,٠٦١**	**١١,٤٤٣,٧٠٨**
الأرباح للسنة	**–**	**–**	**–**	**–**	**٢,٨١٠,٢٦٠**	**٢,٨١٠,٢٦٠**
الدخل / (الخسارة) الشامل الآخر للسنة	**–**	**–**	**–**	**٨٣,٠٦١**	**(١٤,٤٢٤)**	**٦٨,٦٣٧**
المحول إلى الاحتياطي	**–**	**٢٨١,٠٢٦**	**–**	**–**	**(٢٨١,٠٢٦)**	**–**
أتعاب مجلس الإدارة (الإيضاح ٢٦)	**–**	**–**	**–**	**–**	**(٧,٠٠٠)**	**(٧,٠٠٠)**
الزكاة	**–**	**–**	**–**	**–**	**(١٥,٢٩٤)**	**(١٥,٢٩٤)**
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	**٥,٤٣٠,٤٢٢**	**١,٣٠٨,١٨٧**	**٥٤٣,٠٤٣**	**(١٨٦,٩١٨)**	**٧,٢٠٥,٥٧٧**	**١٤,٣٠٠,٣١١**
الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٣	٥,٤٣٠,٤٢٢	٨١٥,٠٣٩	٥٤٣,٠٤٣	(٣٧٥,٤٧٦)	٢,٨٤٧,٣١٤	٩,٢٦٠,٣٤٢
الأرباح للسنة	–	–	–	–	٢,١٢١,٢١٥	٢,١٢١,٢١٥
الدخل / (الخسارة) الشامل الآخر للسنة	–	–	–	١٠٥,٤٩٧	(١٥,٧١٤)	٨٩,٧٨٣
المحول للاحتياطي	–	٢١٢,١٢٢	–	–	(٢١٢,١٢٢)	–
أتعاب مجلس الإدارة (الإيضاح ٢٦)	–	–	–	–	(٧,٠٠٠)	(٧,٠٠٠)
الزكاة	–	–	–	–	(٢٠,٦٣٢)	(٢٠,٦٣٢)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٥,٤٣٠,٤٢٢	١,٠٢٧,١٦١	٥٤٣,٠٤٣	(٢٦٩,٩٧٩)	٤,٧١٣,٠٦١	١١,٤٤٣,٧٠٨

تشكّل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٩ جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحّدة للمجموعة.
إن تقرير مدقق الحسابات المستقل مدرج على الصفحة ١٢٦-١٣٠.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة للمجموعة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

١ معلومات الشركة

تأسس مصرف الإمارات الإسلامي ش.م.ع. ("المصرف") بموجب المرسوم الأميري الصادر عن صاحب السمو حاكم إمارة دبي كبنك تقليدي ذو مسؤولية محدودة في إمارة دبي بتاريخ ٣ أكتوبر ١٩٧٥، تم إعادة تسجيل المصرف كشركة مساهمة عامة في يوليو ١٩٩٥، ويخضع لرقابة مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

في اجتماع الجمعية العمومية غير العادي المنعقد بتاريخ ١٠ مارس ٢٠٠٤، تمت الموافقة على تحويل أنشطة المصرف لتتوافق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، واكتملت عملية التحوّل بتاريخ ٩ أكتوبر ٢٠٠٤ (تاريخ التحوّل)، بعد أن حصل المصرف على الموافقات المطلوبة من مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي والدوائر الحكومية المختصة بدولة الإمارات العربية المتحدة.

إن المصرف هو شركة تابعة لبنك الإمارات دبي الوطني، شركة مساهمة عامة، دبي ("الشركة القابضة للمجموعة")، كما أن الشركة الأم النهائية للشركة القابضة للمجموعة هي مؤسسة دبي للإستثمار المملوكة كلياً لحكومة دبي.

إن المصرف مدرج في سوق دبي المالي (رمز المؤشر: "EIB"). والموقع الإلكتروني للمصرف هو: http://www.emiratesislamic.ae. بالإضافة إلى المركز الرئيسي في دبي، يمارس المصرف نشاطه من خلال ٤٠ فرعاً في دولة الإمارات العربية المتحدة، وتشتمل البيانات المالية الموحّدة للمجموعة على البيانات المالية للمصرف وفروعها وشركاتها التابعة التالية وكيانات أخرى تحت سيطرة المصرف (يشار إليها مجتمعة بـ "المجموعة").

الشركات التابعة	تاريخ وبلد التأسيس	النشاط الرئيسي	نسبة الملكية ٪	
			٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
شركة الإمارات الإسلامي للوساطة المالية ذ.م.م*	٢٦ أبريل ٢٠٠٦، الإمارات العربية المتحدة	خدمات وساطة مالية	١٠٠٪	١٠٠٪
شركة الإمارات الإسلامي للتمويل المحدودة	١٥ مايو ٢٠١٤، جزر كايمان	شركة ذات غرض خاص	١٠٠٪	١٠٠٪
شركات أخرى مدمجة من قبل المجموعة على أساس التقييم الرقابي:				
شركة صكوك مصرف الإمارات الإسلامي المحدودة	١٦ أبريل ٢٠٠٧، جزر كايمان	شركة ذات غرض خاص		

يقدم المصرف خدمات مصرفية ويوفر منتجات متنوعة من خلال أدوات التمويل والإستثمار الإسلامي المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

إن العنوان المسجل للمصرف هو ص.ب. ٦٥٦٤، دبي، الإمارات العربية المتحدة.

* الشركة التابعة هذه قيد التصفية.

٢ الأسس المحاسبية

بيان الامتثال:

تم إعداد البيانات المالية الموحّدة للمجموعة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية الدولية ومتطلبات القوانين السارية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

دخل القانون الاتحادي رقم ٣٢ لسنة ٢٠٢١ في شأن الشركات التجارية حيز التنفيذ اعتبارًا من ٢ يناير ٢٠٢٢، ليحل محل القانون الاتحادي رقم ٢ لسنة ٢٠١٥ الحالي.

إن السياسات المحاسبية الرئيسية التي تم استخدامها في إعداد هذه البيانات المالية الموحّدة للمجموعة مبينة أدناه. وتم تطبيق هذه السياسات بصورة متسقة على جميع السنوات المقدمة، ما لم يذكر خلاف ذلك.

٣ العملة التشغيلية وعملة العرض

يتم عرض هذه البيانات المالية الموحّدة للمجموعة بدرهم الإمارات العربية المتحدة ("الدرهم الإماراتي") وهو العملة التشغيلية للمجموعة. ما لم يذكر خلاف ذلك، فإن المعلومات المالية المقدمة بالدرهم الإماراتي قد تم تقريبها إلى أقرب ألف.

٤ أساس القياس

تم إعداد البيانات المالية الموحّدة للمجموعة وفقا لمبدأ التكلفة التاريخية فيما عدا ما يلي:

- تم قياس المشتقات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية على أساس القيمة العادلة؛
- الأدوات المالية المصنفة على أنها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة تم قياسها بالقيمة العادلة؛ و
- الموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر تم قياسها بالقيمة العادلة.

إن إعداد البيانات المالية الموحدة وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية يتطلب استخدام تقديرات محاسبية هامة محددة. ويتطلب كذلك من الإدارة أن تضع أحكاماً في إطار تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة. إن النقاط التي تنطوي على درجة كبيرة من الأحكام أو التعقيد أو تلك النقاط التي تكون فيها الافتراضات أو التقديرات ذات أهمية بالنسبة للبيانات المالية الموحّدة للمجموعة قد تم الإفصاح عنها في الإيضاح رقم ٥.

٥ استخدام الأحكام والتقديرات

يتطلب إعداد البيانات المالية الموحّدة للمجموعة من الإدارة أن تضع تقديرات وافتراضات معينة تؤثر على المبالغ المقررة للموجودات والمطلوبات المالية ومخصصات انخفاض القيمة الناتجة والقيم العادلة. وبشكل محدد، يتطلب من الإدارة وضع أحكام هامة حول تقدير مبالغ ومواعيد التدفقات النقدية المستقبلية عند تحديد مستوى المخصصات المطلوبة لذمم الأنشطة التمويلية المدينة المعرضة لانخفاض القيمة بالإضافة إلى مخصصات انخفاض قيمة الأوراق المالية الاستثمارية غير المدرجة. يتم بصورة مستمرة تقييم التقديرات والأحكام والتي تعتمد على الخبرة التاريخية والعوامل الأخرى بما في ذلك التوقعات الخاصة بالأحداث المستقبلية التي يعتقد بأنها معقولة في ظل الظروف الراهنة.

وفيما يلي أهم النقاط التي يتطلب فيها استخدام التقديرات والأحكام:

١ الأدوات المالية

إن الأحكام الصادرة عند تطبيق السياسات المحاسبية والتي لها أكبر الأثر على المبالغ المدرجة في البيانات المالية الموحّدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ تتعلق بما يلي:

- تصنيف الموجودات المالية: تقييم لنموذج العمل الذي يتم بموجبه الاحتفاظ بالموجودات وتقييم ما إذا كانت الشروط التعاقدية للأصول المالية هي فقط لسداد قيمة أصل وأرباح المبلغ الأصلي المستحق.
- حساب خسائر الائتمان المتوقعة: الافتراضات والشكوك حول التقديرات التي لها تأثير كبير على خسائر الائتمان المتوقعة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤. ويرجع هذه الأثر بشكل رئيسي إلى المدخلات والافتراضات والتقنيات المستخدمة في حساب خسائر الائتمان المتوقعة بموجب منهجية المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩.

المدخلات والافتراضات والتقنيات المستخدمة لحساب خسائر الائتمان المتوقعة

إن المفاهيم الأساسية التي لها الأثر الأكثر أهمية وتتطلب مستوى عالٍ من التقدير كما يتم أخذها في الحسبان من قبل المجموعة عند تحديد تقييم خسائر الائتمان المتوقعة، هي على النحو التالي:

تقييم الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان

يتم إجراء تقييم للزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان على أساس تناسبي. لتقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان على الموجودات المالية قد ارتفعت بشكل كبير منذ نشأتها، تقوم المجموعة بمقارنة مخاطر التعثر التي تحدث على مدى فترة العمر المتوقع للأصل المالي بتاريخ التقرير مع مخاطر التعثر المقابلة عند الإنشاء، وذلك باستخدام التحذير المبكر وغيره من المؤشرات المستخدمة في عمليات إدارة المخاطر للمجموعة.

تقوم المجموعة بقياس الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان كل ربع سنة على الأقل لكل تمويل فردي استناداً إلى ثلاثة عوامل. إذا كان أي من العوامل التالية يشير إلى حدوث زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان، سيتم نقل الأداة من المرحلة ١ إلى المرحلة ٢ بما في ذلك على سبيل المثال دون حصر:

(١) لقد وضعت المجموعة معدلات محددة للزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان استنادا إلى الحركة في احتمال التعثر المتعلقة بالاعتراف الأولي.
(٢) يتم إجراء مراجعات نوعية إضافية لتقييم نتائج المراحل وإجراء تسويات، حسب الضرورة، لتعكس بشكل أفضل المراكز التي شهدت ارتفاعاً كبيراً في مخاطر الائتمان.
(٣) يتضمن المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ قرينة غير قاطعة بأن الأدوات التي تجاوز موعد سدادها ٣٠ يوما تشهد زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان.

إن التحركات بين المرحلة ٢ والمرحلة ٣ تعتمد على ما إذا كانت الموجودات المالية قد انخفضت قيمتها الائتمانية كما في تاريخ التقرير. إن تحديد انخفاض القيمة الائتمانية يعتمد على التقييم الفردي للموجودات المالية لغرض اثبات انخفاض القيمة.

تقوم المجموعة بمراجعة محفظة ذمم الأنشطة التمويلية لتقييم احتمالية عدم السداد وانخفاض القيمة بصورة منتظمة. ولتحديد مدى ضرورة تسجيل مخصص خسارة ما في بيان الدخل، تقوم المجموعة بوضع الأحكام لمعرفة ما إذا كان هناك أي بيانات موحدة ملحوظة تدل على وجود انخفاض ملموس في التدفقات النقدية التعاقدية المستقبلية من ذمم الأنشطة التمويلية أو مجموعة ذمم أنشطة تمويلية مدينة متجانسة. إن المنهج والافتراضات المستخدمة في تقدير قيمة وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية يتم مراجعتها بصورة منتظمة لتقليل أي فروق بين الخسارة المقدرة والخسارة الفعلية.

عوامل الاقتصاد الكلي ومعلومات النظرة المستقبلية والسيناريوهات المتعددة

إن قياس خسائر الائتمان المتوقعة لكل مرحلة وتقييم الزيادات الكبيرة في مخاطر الائتمان يجب أن يأخذ في الاعتبار المعلومات المتعلقة بالأحداث السابقة والظروف الحالية وكذلك التوقعات المعقولة والمحتملة للأحداث المستقبلية والظروف الاقتصادية.

إن تقييم وتطبيق المعلومات ذات النظرة المستقبلية يتطلب أحكاماً منطقية تستند إلى متغيرات الاقتصاد الكلي (أو التغير في هذه المتغيرات)، مثل معدلات الإشغال وأسعار النفط ومؤشر سعر الإسكان والناتج المحلي الإجمالي (حيثما يكون مطبقاً)، التي ترتبط ارتباطا وثيقا بخسائر الائتمان في المحفظة ذات الصلة وتمثل الآثار العرضية الكامنة وراء التغيرات في هذه الظروف الاقتصادية. وسوف يكون لكل سيناريو اقتصادي كلي يستخدم في حساب خسائر الائتمان المتوقعة للمجموعة توقعات مستقلة حول متغيرات الاقتصاد الكلي ذات العلاقة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة للمجموعة (تتمة)
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

٥ استخدام الأحكام والتقديرات (تتمة)
ا الأدوات المالية (تتمة)
المدخلات والافتراضات والتقنيات المستخدمة لحساب خسائر الائتمان المتوقعة (تتمة)
عوامل الاقتصاد الكلي ومعلومات النظرة المستقبلية والسيناريوهات المتعددة (تتمة)

إن تقدير المجموعة لخسائر الائتمان المتوقعة في المرحلة ا والمرحلة ٢ تقديراً متوسطاً أكثر احتمالًا وبأخذ في الاعتبار ما لا يقل عن ثلاثة سيناريوهات للاقتصاد الكلي في المستقبل. تستند هذه السيناريوهات على توقعات الاقتصاد الكلي الصادرة عن الخبراء الخارجيين. إذا كانت الظروف تستدعي سيناريوهات سلبية إضافية، فيمكن أيضًا النظر في سيناريوهات أخرى.

يتم تحديث الاحتمالات المرجحة المرفقة بهذه السيناريوهات على أساس ربع سنوي (إن كان مطلوباً). سيتم تطبيق جميع السيناريوهات التي تم النظر فيها على جميع المحافظ الخاضعة لخسائر الائتمان المتوقعة بنفس الاحتمالات. في بعض الحالات، قد لا تحتفظ المدخلات والنماذج المستخدمة في حساب خسائر الائتمان المتوقعة دائما بجميع خصائص السوق في تاريخ البيانات المالية الموحدة. ولتبيان ذلك، يتم إجراء تعديلات أو تراكبات نوعية في بعض الأحيان كتعديلات مؤقتة عندما يكون هذا الاختلاف جوهرياً. تخضع مثل هذه الحالات إلى عملية حوكمة رقابية في المجموعة.

يتم تقييم الحساسية الناشئة عن الحركة في كل متغير من متغيرات الاقتصاد الكلي والأوزان المرجحة ذات الصلة بكل منها في إطار السيناريوهات الثلاثة بشكل دوري من قبل المجموعة.

يوضح الجدول أدناه بشكل موجز مؤشرات الاقتصاد الكلي الرئيسية المدرجة في السيناريوهات الاقتصادية خلال الربع الأخير لعام ٢٠٢٤ وللسنوات المنتهية من ٢٠٢٥ إلى ٢٠٢٨.

	السيناريو الأساسي					السيناريو المتجه صعوداً					السيناريو المتجه نزولا				
	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٦	٢٠٢٧	٢٠٢٨	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٦	٢٠٢٧	٢٠٢٨	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٦	٢٠٢٧	٢٠٢٨
الإمارات العربية المتحدة															
سعر النفط – دولار أمريكي	٨١	٧٨	٧٦	٧٥	٧٥	٨١	٨٤	٨٠	٧٦	٧٦	٨١	٦٠	٦٠	٧١	٧٣
الناتج المحلي الإجمالي – التغير٪	٣,٧	٤,٠	٣,٦	٣,٨	٣,٩	٣,٧	٥,٨	٥,١	٣,٨	٣,٩	٣,٧	٠,٢-	٠,٩-	٤,٨	٥,٦
الواردات – درهم بالمليار	١,٩١٩	٢,٠٣٩	٢,١٦٠	٢,٢٦٨	٢,٣٧٩	١,٩١٩	٢,٠٥٨	٢,٢١٦	٢,٣٦٢	٢,٥٠٠	١,٩١٩	١,٨٦٥	١,٨٨٢	١,٩٩٥	٢,٠٩٨

كما هو الحال بالنسبة لأي توقعات اقتصادية، تخضع التوقعات والاحتمالات لحدوث حالة من عدم اليقين المتأصل، وبالتالي قد تختلف النتائج الفعلية بشكل كبير عن تلك المتوقعة.

تعريف التعثر
إن تعريف التعثر المستخدم في قياس خسائر الائتمان المتوقعة والتقييم لتحديد الحركة بين المراحل سيكون متسقا مع تعريف التعثر المستخدم لأغراض إدارة مخاطر الائتمان الداخلية. إن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ لا يعرف التعثر، ولكنه يحتوي على قرينة غير قاطعة بأن التعثر يحدث عندما يتجاوز موعد سداد الائتمان ٩٠ يوماً.

العمر المتوقع
عند قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، ينبغي على المجموعة أن تأخذ في الاعتبار الفترة التعاقدية القصوى التي يتعرض خلالها البنك لمخاطر الائتمان. ينبغي مراعاة جميع الشروط التعاقدية عند تحديد العمر المتوقع، بما في ذلك خيارات الدفع المسبق والتمديد وخيارات تجديد الائتمان. بالنسبة لبعض التسهيلات الائتمانية المتجددة التي ليس لها تاريخ استحقاق محدد، يتم تقدير العمر المتوقع على أساس الفترة التي تتعرض فيها المجموعة لمخاطر الائتمان حين يتعذر تخفيف الخسائر الائتمانية من خلال إجراءات الإدارة.

الحوكمة
بالإضافة إلى الإطار القائم لإدارة المخاطر، فقد أنشأت المجموعة لجنة داخلية لتولي مهام الإشراف على عملية انخفاض القيمة وفق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩. وتتكون اللجنة من ممثلين رفيعي المستوى من الإدارة المالية وإدارة المخاطر والتدقيق الداخلي وفريق الأعمال، وستكون مسؤولة عن مراجعة واعتماد المدخلات والافتراضات الرئيسية المستخدمة في تقديرات خسائر الائتمان المتوقعة للمجموعة. كما تقوم بتقييم مدى ملائمة نتائج المخصصات الكلية التي ستدرج في البيانات المالية للمجموعة.

٢ القيمة العادلة للأدوات المالية
عندما يتعذر معرفة القيم العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية المقيدة في بيان المركز المالي من الأسعار المدرجة، فيتم تحديدها باستخدام مجموعة متنوعة من تقنيات التقييم التي تتضمن استخدام النماذج الحسابية. يتم أخذ مدخلات هذه النماذج من بيانات السوق التي يمكن ملاحظتها قدر الإمكان، وفي حال لم يكن ذلك ممكناً، يتطلب الأمر عندئذ عمل أحكام معينة لتحديد القيمة العادلة. تتضمن الأحكام النظر في السيولة ومدخلات النماذج مثل علاقة وتقلبات المشتقات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية ذات الأجل الأطول.

تخضع القيم العادلة لإطار رقابي مصمم للتأكد من أنها إما محددة أو مصادق عليها، من خلال وحدة أعمال مستقلة عن وحدة الاعمال المعرضة للمخاطر.

٣ الإلتزامات الطارئة الناشئة عن التقاضي
نظرا لطبيعة عملياتها، قد تدخل المجموعة في إجراءات تقاضي ناشئة عن سياق العمل المعتاد. يعتمد مخصص المطالبة الطارئة الناشئة عن التقاضي على احتمال تدفق الموارد الاقتصادية ومدى دقة ومصداقية تقدير تدفق تلك الموارد. تخضع مثل هذه الأمور للعديد من حالات عدم اليقين، ومن الصعب التنبؤ والتأكد مما قد ينتج عنه كل من تلك الأمور.

تتم مراجعة التقديرات والافتراضات الأساسية بشكل مستمر. يتم تطبيق التعديلات على التقديرات في المستقبل.

٦ السياسات المحاسبية الجوهرية
تطبق المجموعة باستمرار المبادئ المحاسبية التالية على كافة الفترات المقدمة في هذه البيانات المالية الموحّدة للمجموعة.

(أ) مبادئ التوحيد
(ا) الشركات التابعة
الشركات التابعة هي جميع الشركات (بما في ذلك الشركات المهيكلة) التي تسيطر عليها المجموعة.

تسيطر المجموعة على شركة عندما تستثمر في أو لديها حقوق في أو عائدات متنوعة من اشتراكها في الشركة ولديها القدرة على التأثير على تلك العائدات من خلال السلطة التي تمتلكها على الشركة.

تقوم المجموعة بإعادة تقييم جدوى سيطرتها من عدمه على مستثمر إذا كانت الحقائق والظروف تشير إلى وجود تغييرات في واحد أو أكثر من عناصر السيطرة الثلاثة. يتم توحيد الشركات التابعة اعتباراً من تاريخ الاستحواذ عليها، نظراً لكونه تاريخ خضوع تلك الشركات إلى سيطرة المجموعة، ويستمر توحيدها حتى تاريخ توقف هذه السيطرة.

أساس التوحيد
تشتمل البيانات المالية الموحّدة للمجموعة على البيانات المالية للمصرف وشركاته التابعة كما في نهاية فترة إعداد التقرير. يتم إعداد البيانات المالية للشركات التابعة المستخدمة في إعداد البيانات المالية الموحّدة بنفس تاريخ إعداد تقرير المصرف. يتم تطبيق نفس السياسات المحاسبية على المعاملات والأحداث المتشابهة في ظروف مماثلة.

كافة الأرصدة والدخل والمصروفات والأرباح والخسائر غير المحققة الناتجة عن المعاملات الداخلية للمجموعة والمتعلقة بالشركات التابعة للمجموعة يتم إلغاؤها.

يتم احتساب دمج الأعمال باستخدام طريقة الاستحواذ. يتم قياس تكلفة الاستحواذ باعتبار أنها إجمالي المقابل المحول المقاس في تاريخ الاستحواذ والقيمة العادلة للموجودات المحولة من قبل المجموعة والمطلوبات الناشئة وحصة حقوق الملكية الصادرة عن المجموعة مقابل السيطرة على الكيان المستحوذ عليه. يتم قياس الموجودات القابلة للتحديد المستحوذ عليها والمطلوبات المفترضة في مجموعة الأعمال بداية على أساس قيمتها العادلة في تاريخ الاستحواذ باستثناء الموجودات الضريبية المؤجلة والموجودات والمطلوبات المتعلقة بمزايا الموظفين والمدفوعات على أساس الأسهم والموجودات غير المتداولة المحتفظ بها للبيع. يتم الاعتراف بالتكاليف ذات الصلة بالاستحواذ كمصروفات في الفترات التي يتم فيها تكبد التكاليف واستلام الخدمات.

عندما تستحوذ المجموعة على أعمال تجارية، تجري تقييماً على الموجودات والمطلوبات المالية المفترضة للتصنيف المناسب وتصنف وفقا للشروط التعاقدية والظروف الاقتصادية ذات الصلة في تاريخ الاستحواذ. هذا يشمل فصل المشتقات المتجسدة في العقود الرئيسية من قبل الشركة المستحوذ عليها.

إن أي مبلغ طارئ يتوجب تحويله من قبل الشركة المستحوذة سيتم الاعتراف به بالقيمة العادلة بتاريخ الاستحواذ.

إن التغيرات اللاحقة للقيمة العادلة للمبلغ المحمل التي تعتبر إما أصل أو التزام، سيتم الاعتراف بها وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ ضمن الأرباح أو الخسائر. إذا كان المبلغ المحتمل مصنف كحقوق مساهمين، يجب عدم إعادة قياسه حتى يتم تسويته في النهاية ضمن حقوق الملكية.

إذا تحقق الاندماج على مراحل، فإن حصة حقوق الملكية المحتفظ بها سابقاً في الشركة المستحوذ عليها يعاد تقديرها بالقيمة العادلة بتاريخ الاستحواذ وتدرج الأرباح والخسائر الناتجة في الأرباح أو الخسائر.

يتم الاعتراف باختيارات كل مجموعة أعمال بمفردها، فيما إذا كانت حصة مسيطرة في الشركة المستحوذ عليها (إن وجدت) في تاريخ الاستحواذ بالقيمة العادلة، أو على أساس حصة التناسبية من صافي موجودات الشركة المستحوذ عليها المحددة.

في حال وجود أي زيادة في القيمة العادلة للمبلغ الاعتباري المحول لصالح مجموعة الأعمال، فإن قيمة الحصة غير المسيطرة في الشركة المستحوذ عليها (إن وجدت)، والقيمة العادلة لحصة حقوق الملكية المحتفظ بها مسبقاً من قبل المجموعة في الشركة المستحوذ عليها (إن وجدت)، وصافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات القابلة للتحديد في الشركة المستحوذ عليها يتم إدراجها كشهرة. في الحالات التي يزيد فيها المبلغ الأخير عن المبلغ الأول، يتم الاعتراف بالزيادة كأرباح متحصلة من صفقة شراء بالربح أو الخسارة في تاريخ الاستحواذ.

عند فقدان السيطرة، لا تعترف المجموعة بالموجودات والمطلوبات للشركة التابعة، وأي حصص غير مسيطرة والمكونات الأخرى من الأسهم ذات الصلة بالشركة التابعة. يتم الاعتراف بأي فائض أو عجز ناجم عن فقدان السيطرة في الربح أو الخسارة. في حال احتفاظ المجموعة بأي حصة في الشركة التابعة السابقة، فيتم قياس مثل هذه الحصة بالقيمة العادلة في تاريخ فقد تلك السيطرة. بعد ذلك يتم احتسابها على أنها حصة في رأس المال المستثمر أو وفقاً لسياسة المجموعة المحاسبية المتعلقة بالأدوات المالية اعتماداً على مستوى تأثير الاحتفاظ بها.

(٢) مؤسسات ذات أغراض خاصة
المؤسسات ذات الأغراض الخاصة هي مؤسسات تم تأسيسها لتحقيق غرض محدد تماما مثل تصكيك موجودات معينة أو تنفيذ معاملة تمويل أو تمويلات معينة. يتم توحيد البيانات المالية للمؤسسة ذات الأغراض الخاصة في حال حصول المجموعة على عائدات متغيرة ناتجة عن المشاركة في الشركات ذات الأغراض الخاصة ولديها القدرة على تغيير هذه العائدات من خلال نفوذها على الشركة ذات الأغراض الخاصة، وذلك بناء على تقييم جوهر علاقتها بالمجموعة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة للمجموعة (تتمة)
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

٦ السياسات المحاسبية الجوهرية (تتمة)
(أ) مبادئ التوحيد (تتمة)

(٢) مؤسسات ذات أغراض خاصة (تتمة)

تشير الظروف التالية إلى علاقة تكون فيها المجموعة، من الناحية الموضوعية، مسيطرة على الشركات ذات الأهداف الخاصة وبالتالي يتم توحيد بياناتها المالية:

(أ) يكون للمجموعة صلاحية التصرف بالشركات ذات الأهداف الخاصة.

(ب) لدى المجموعة حقوق في العائد المتغير نتيجة مشاركتها بالشركات ذات الأهداف الخاصة، و

(ج) لدى المجموعة القدرة على استخدام صلاحيتها للتصرف بالشركات ذات الأهداف الخاصة للتأثير على مبلغ عائدات المجموعة.

يتم تقدير ما إذا كان للمجموعة سيطرة على المؤسسة ذات الأغراض الخاصة عند التأسيس، وعادة ما تتم إعادة التقييم بتاريخ نهاية كل فترة أو في حال كان هناك تغييرات في هيكل/شروط المعاملات الإضافية الجارية بين المجموعة والمؤسسة ذات الأغراض الخاصة.

يتضمن الإيضاح رقم ١٥ معلومات حول أنشطة التصكيك الخاصة بالمجموعة.

(ب) العملات الأجنبية

يتم إعادة تحويل البنود النقدية المقومة بالعملات الأجنبية بالأسعار السائدة في تاريخ التقرير. ويتم ترحيل المكاسب/ الخسائر الناتجة عن البنود النقدية إلى بند 'الإيرادات التشغيلية الأخرى' في بيان الدخل الموحد. يتم تحويل البنود غير النقدية بالقيمة العادلة بالعملات الأجنبية بالأسعار السائدة في التاريخ الذي تم فيه تحديد القيمة العادلة. لا يتم إعادة تحويل البنود غير النقدية التي تم قياسها من حيث التكلفة التاريخية بالعملة الأجنبية.

(ج) ربح على أنشطة تمويلية

معدل الربح الفعلي

يتم تثبيت إيرادات ومصروفات الأرباح في الربح أو الخسارة باستخدام طريقة معدل الربح الفعلي. 'معدل الربح الفعلي' هو السعر الذي يتم بموجبه تحديداً إجراء خصومات على سداد أو استلام الدفعات النقدية المستقبلية المقدرة من خلال العمر المتوقع للأداة المالية إلى:

- القيمة الدفترية الإجمالية للأصل المالي؛ أو
- التكلفة المطفأة للمطلوبات المالية.

عند احتساب معدل الربح الفعلي للأدوات المالية بخلاف الموجودات منخفضة القيمة الائتمانية، تقوم المجموعة بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية مع مراعاة جميع الشروط التعاقدية للأداة المالية. ولكن ليس خسائر الائتمان المتوقعة. بالنسبة للموجودات المالية منخفضة القيمة الائتمانية. يتم احتساب معدل الربح الفعلي المعدل بالائتمان باستخدام التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة بما في ذلك خسائر الائتمان المتوقعة.

التكلفة المطفأة

إن 'التكلفة المطفأة' للأصل المالي أو الالتزام المالي هي المبلغ الذي يتم بموجبه قياس الأصل المالي أو الالتزام المالي عند الاعتراف الأولي ناقصاً دفعات المبلغ الأصلي، زائداً أو ناقصاً الإطفاء المتراكم للفرق بين المبلغ الأولي والمبلغ المستحق باستخدام طريقة معدل الربح الفعلي، و، للأصول المالية، المعدلة لأي مخصصات خسائر.

القيمة الدفترية الإجمالية

'القيمة الدفترية الإجمالية للأصل المالي' هي التكلفة المطفأة للأصل المالي قبل تعديل أي مخصص خسارة.

العرض

يشمل دخل معدل الربح والمصروفات المعروضة في بيان الدخل الموحد مايلي:

- الربح على الموجودات المالية والمطلوبات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة محسوبة على أساس معدل الربح الفعلي.
- معدل الربح على الصكوك المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والمحسوبة على أساس معدل الربح الفعلي.

(د) دخل ذمم الأنشطة التمويلية المدينة

يتم الاعتراف بالدخل الناتج عن المنتجات الإسلامية المعنية كما يلي:

المرابحة

يمكن احتساب الربح وتحديده تعاقديا عند بداية العقد، ويتم الاعتراف بالربح عند تحققه خلال مدة العقد بطريقة معدل الربح الفعال على الرصيد المستحق.

الإستصناع

يتم احتساب إيراد الإستصناع وهامش الربح المرتبط به (الفرق بين السعر النقدي للمتعامل وتكلفة إستصناع المصرف الإجمالية) على أساس التناسب الزمني.

الإجارة

يتم الاعتراف بدخل الإجارة على أساس الاستحقاق على مدى فترة العقد.

المضاربة

يتم الاعتراف بدخل تمويل المضاربة عند توزيعها من قبل المضارب، بينما يتم تحميل الخسائر على الدخل عند إعلانها من قبل المضارب.

الوكالة

يتم الاعتراف بالدخل المتوقع من الوكالة على أساس الاستحقاق خلال الفترة، و يتم تعديلها بالدخل الفعلي عند استلامه. و يتم احتساب الخسائر في تاريخ إعلانها من قبل الوكيل.

(هـ) الرسوم والعمولات

يتم تحقيق دخل الرسوم، التي لا تشكل جزءاً أساسياً من معدل الربح الفعلي للأداة المالية، من خلال مجموعة متنوعة من الخدمات التي تقدمها المجموعة لعملائها، ويتم حسابها وفقًا للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٥ 'الإيرادات الناشئة عن العقود المبرمة مع المتعاملين'. بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٥، يتم قياس دخل الرسوم من قبل المجموعة بناءً على المقابل المحدد في العقد مع المتعامل ويستثني المبالغ التي يتم تحصيلها نيابة عن أطراف ثالثة. تعترف المجموعة بالإيرادات عندما تنقل السيطرة على منتج أو خدمة إلى أحد المتعاملين.

يتم احتساب دخل الرسوم على النحو التالي:

(١) يتم الاعتراف بالدخل المكتسب جراء تنفيذ عمل مهم كإيرادات عند اكتمال العمل (على سبيل المثال، الرسوم الناشئة عن التفاوض، أو المشاركة في التفاوض على معاملة لطرف ثالث، مثل ترتيب استحواذ على أسهم أو أوراق مالية أخرى)؛

(٢) يتم الاعتراف بالدخل المكتسب نتيجة تقديم الخدمات كإيرادات عند تقديم الخدمات (على سبيل المثال، المحافظ وغيرها من رسوم الاستشارات الإدارية والخدمات)؛ و

(٣) يتم الاعتراف بالرسوم والعمولات والمصاريف الأخرى عندما يتم إنجاز أو استلام الخدمات ذات الصلة.

يتم الاعتراف بإيرادات الرسوم التي تشكل جزءًا لا يتجزأ من معدل الربح الفعلي لأداة مالية كتسوية لمعدل الربح الفعلي وتسجل في الدخل.

(و) إيرادات تحظرها الشريعة الاسلامية

إن الأرباح المحظورة بموجب الشريعة الإسلامية هي نتيجة لأخطاء في تنفيذ المعاملات وفق ما تحدده لجنة الرقابة الشرعية الداخلية أو المبلغ الملتزم به لصرفه في أوجه الخير (مبلغ على التأخير في السداد على أساس الالتزام بالتصدق به (من المتعاملين الذين تأخروا في سداد مستحقاتهم، ووفقا لقرار لجنة الرقابة الشرعية للمجموعة، يتم استخدام هذه الأموال خصيصا للأغراض الخيرية والمساهمات الاجتماعية وفقا للسياسات الداخلية للمجموعة وتوجيهات لجنة الرقابة الشرعية الداخلية.

(ز) دخل الأرباح

يتحقق دخل الأرباح عند تثبيت حق المجموعة في استلام الأرباح.

(ح) الدخل المتعلق بالعقارات

يتضمن الدخل المتعلق بالعقارات إيرادات الإيجار التي يتم الإعتراف بها على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار.

(ط) عقود الإيجار

بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦، تعترف المجموعة بأصل حق الاستخدام والتزامات الإيجار عند بدء الإيجار لجميع عقود الإيجار، باستثناء عقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود الإيجار للموجودات منخفضة القيمة.

تقيس المجموعة مبدئياً أصل حق الاستخدام بالتكلفة، ومن ثم يقاس لاحقاً بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وخسائر انخفاض القيمة المعدلة لأي عملية إعادة قياس لالتزامات الإيجار.

تقوم المجموعة في البداية بقياس التزام الإيجار بالقيمة الحالية لمدفوعات الإيجار المستقبلية مخصومة باستخدام معدل الخصم الضمني في العقد. بعد ذلك، يتم تعديل التزام الإيجار لمدفوعات معدل الربح والإيجار، بالإضافة إلى تأثير تعديلات الإيجار وغيرها من بين أمور أخرى.

اختارت المجموعة تطبيق الاستثناء المسموح به بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦ على متطلباتها العامة لعقود الإيجار قصيرة الأجل (أي خيار لا يتضمن خيار الشراء وله فترة تأجير عند بداية العقد تصل حتى ١٢ شهراً أو أقل) وعقود إيجار أصول منخفضة القيمة. ولهذا، تعترف المجموعة بمدفوعات الإيجار المرتبطة بتلك الإيجارات كمصاريف على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار أو على أساس منتظم آخر إذا كان هذا الأساس يمثل نمطاً لمنافع وامتيازات المستأجر، على غرار المحاسبة الحالية لعقود الإيجار التشغيلية.

عرضت المجموعة حق استخدام الموجودات ضمن بند 'الممتلكات والمعدات' والتزامات الإيجار ضمن بند 'مطلوبات أخرى' في بيان المركز المالي الموحد.

حيثما تقوم المجموعة بتأجير عقاراتها الاستثمارية، تصنف المجموعة هذه العقود كعقود إيجار تشغيلي.

(ي) الموجودات المالية والمطلوبات المالية

(١) تصنيف الموجودات المالية والمطلوبات المالية

عند الاعتراف الأولي، يتم تصنيف الموجودات المالية على أنها مقاسة: بالتكلفة المطفأة، أو القيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى أو القيمة العادلة من خلال الربح والخسارة.

يتم قياس الأصل المالي بالتكلفة المطفأة إذا استوفى الشرطين التاليين ولم يقدر بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:

- يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج عمل يهدف إلى الاحتفاظ بالموجودات لتحصيل تدفقات نقدية تعاقدية، و
- ينشأ عن الشروط التعاقدية للموجودات المالية تدفقات نقدية في تواريخ محددة والتي تكون فقط مدفوعات أصل وربح على المبلغ الأصلي مستحق السداد.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة للمجموعة (تتمة)
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

٦ السياسات المحاسبية الجوهرية (تتمة)
(ي) الموجودات المالية والمطلوبات المالية (تتمة)
(١) تصنيف الموجودات المالية والمطلوبات المالية (تتمة)
عند الاعتراف الأولي بالاستثمار في الأسهم غير المحتفظ بها للمتاجرة، يجوز للمجموعة أن تختار بلا رجعة قيد التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة ضمن بنود الدخل الشامل الآخر. يتم إجراء هذا الاختيار على أساس كل استثمار على حدة.

يتم تصنيف جميع الموجودات المالية الأخرى على أنها مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة.

بالإضافة إلى ذلك، عند الاعتراف الأولي، يمكن للمجموعة أن تحدد بلا رجعة أصلًا مالياً يلبي المتطلبات التي سيتم قياسها بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الآخر، على النحو المقاس بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة، في حال أن القيام بذلك سيلغي أو يخفض بشكل كبير حالة عدم التطابق المحاسبي التي قد تنشأ خلافاً لذلك.

(٢) الاعتراف والقياس الأولي
تعترف المجموعة بشكل أولي بذمم الانشطة التمويلية المدينة والودائع والصكوك المستحقة وتمويلات أخرى متوسطة الأجل بتاريخ تقديمها أو الاستحواذ عليها. يتم تثبيت جميع الأدوات التمويلية الأخرى (بما في ذلك المشتريات العادية ومبيعات الموجودات المالية) في تاريخ التداول، وهو التاريخ الذي تصبح فيه المجموعة طرفًا في الأحكام التعاقدية للأداة.

يتم قياس الأصل المالي أو الالتزام المالي مبدئياً بالقيمة العادلة زائداً، بالنسبة للبند غير المقاس بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، تكاليف المعاملة العائدة مباشرة إلى عملية الاستحواذ أو الإصدار.

تقييم نموذج الأعمال
تقوم المجموعة بإجراء تقييم هدف نموذج الأعمال الذي يحتفظ فيه بالأصل على مستوى المحفظة لأن هذا يعكس على أفضل وجه طريقة إدارة الأعمال وتقديم المعلومات إلى الإدارة. تشمل المعلومات التي يتم النظر فيها:
- السياسات والأهداف المعلنة للمحفظة وآلية عمل تلك السياسات من الناحية العملية. وعلى وجه الخصوص، لمعرفة ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على كسب إيرادات الارباح التعاقدية أو الاحتفاظ بسجل تسعير محدد للربح أو مطابقة مدة الموجودات المالية مع مدة المطلوبات التي تمول تلك الموجودات أو تحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الموجودات؛
- كيفية تقييم أداء المحفظة ورفع تقرير بهذا الشأن إلى إدارة المجموعة؛
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية المحتفظ بها في نموذج الأعمال هذا) وكيفية إدارة هذه المخاطر؛
- كيف يتم تعويض مديري الوحدات – على سبيل المثال ما إذا كان التعويض يستند إلى القيمة العادلة للموجودات المدارة أو التدفقات النقدية التعاقدية التي يتم تحصيلها؛ و
- عدد صفقات وحجم وتوقيت المبيعات في فترات سابقة، وأسباب هذه المبيعات وتوقعاتها بشأن نشاط المبيعات في المستقبل. ومع ذلك، لا يتم النظر في المعلومات المتعلقة بنشاط المبيعات بشكل منفصل بل اعتبارها جزءاً من تقييم شامل لكيفية تحقيق الهدف المعلن للمجموعة لإدارة الموجودات المالية وكيفية تحقيق التدفقات النقدية.

تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي مجرد دفعات للمبلغ الأصلي والربح
لأغراض هذا التقييم، يتم تعريف 'المبلغ الأصلي' على أنه القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف الأولي. يتم تعريف "الربح" على أنها المقابل المادي للقيمة الزمنية للنقود وللمخاطر الائتمانية المرتبطة بالمبلغ الأصلي تحت السداد خلال فترة زمنية معينة ولمخاطر وتكاليف التسهيلات الأساسية الأخرى (مثل مخاطر السيولة والتكاليف الإدارية)، وكذلك هامش الربح.

في إطار تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي مجرد مدفوعات للمبلغ الأصلي والربح، فإن المجموعة تأخذ بعين الاعتبار الشروط التعاقدية للأداة. وهذا يشمل تقييم ما إذا كان الأصل المالي يحتوي على شروط تعاقدية قد تغير وقت ومبلغ التدفقات النقدية التعاقدية باعتبار أن ذلك لن يستوفي هذا الشرط. عند إجراء التقدير، تضع المجموعة نصب أعينها الاعتبارات التالية:
- الحالات الطارئة التي قد تغير مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية؛
- مزايا الرافعة المالية؛
- أحكام السداد والتمديد؛
- الأحكام التي تحدّ من مطالبة المجموعة بالتدفقات النقدية الناتجة عن موجودات محددة (على سبيل المثال، ترتيبات الموجودات غير القابلة للإلغاء)؛ و
- المزايا التي من شأنها تغيير المقابل المادي للقيمة الزمنية للأموال – مثل عملية إعادة تحديد سعر الربح بشكل دوري.

لمزيد من التفاصيل، يرجى مراجعة الإيضاح بشأن الأوراق المالية الاستثمارية وذمم الأنشطة التمويلية المدينة والنقد ومعادلات النقد.

تقوم المجموعة بتصنيف مطلوباتها المالية، بخلاف الضمانات المالية والتزامات ذمم الأنشطة التمويلية المدينة على أنها مقاسة بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

إعادة التصنيفات:
لا يتم إعادة تصنيف الموجودات المالية بعد الاعتراف الأولي إلا في الفترة التي تأتي بعد قيام المجموعة بتغيير نموذج الاعمال الخاص بها لادارة الموجودات المالية.

(٣) انخفاض القيمة
تعترف المجموعة بمخصصات الخسارة المكونة لتغطية خسائر الائتمان المتوقعة على الأدوات التمويلية التالية التي لا تقدر بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة:
- الموجودات المالية التى هي أدوات تمويلية؛
- عقود الضمانات المالية الصادرة؛ و
- التزامات تمويلية صادرة.

لا يتم الاعتراف بخسارة انخفاض القيمة على استثمارات الاسهم.

تقيس المجموعة مخصصات الخسارة بمبلغ يعادل خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر التسهيلات، باستثناء تلك الادوات المالية التى لم تشهد مخاطر الائتمان المعرضة لها ارتفاعاً كبيراً منذ الاعتراف الأولي بها.

إن خسائر الائتمان المتوقعة لمدة ١٢ شهرا هي جزء من خسائر الائتمان المتوقعة التي تنتج عن حالات الإخلال بالأدوات المالية المحتمل حدوثها في غضون فترة ١٢ شهرا بعد تاريخ إعداد البيانات المالية.

قياس خسائر الائتمان المتوقعة
خسائر الائتمان المتوقعة هي عبارة عن تقدير خسائر الائتمان استناداً إلى مبدأ الاحتمال المرجح. كما يتم قياسها على النحو التالي:
- الموجودات المالية التى لا تتعرض لخسارة في قيمة الائتمان كما في تاريخ إعداد البيانات المالية: باعتبارها القيمة الحالية لكافة حالات نقص السيولة (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للكيان بموجب العقد والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها).
- الموجودات المالية منخفضة قيمة الائتمان في وقت إعداد البيانات المالية: باعتبارها الفرق بين إجمالي القيمة المدرجة والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية التقديرية؛
- الالتزامات التمويلية التي لم يتم سحبها: باعتبارها القيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للمجموعة في حال سحب التمويل واستلام التدفقات النقدية التي تتوقعها المجموعة؛ و
- عقود الضمانات المالية: الدفعات المتوقعة لتعويض حامليها، ناقصاً أية مبالغ تتوقع المجموعة تحصيلها.

الموجودات المالية المعاد هيكلتها
في حال تعديل أحكام أي أصل مالي أو في حال استبدال الأصل المالي القائم بآخر جديد نتيجة تعرض الملتزم لصعوبات مالية، عندها يتم إجراء تقييم لمعرفة ما اذا كان ينبغى إيقاف الاعتراف بالأصل المالي وتقاس خسائر الائتمان المتوقعة على النحو التالي:
- في حال لم تسفر عملية اعادة الهيكلة عن إيقاف الاعتراف بالأصل القائم، عندها يتم تضمين التدفقات النقدية المتوقعة والناشئة عن الأصل المالي المعدل في حساب نقص السيولة من الأصل القائم.
- في حال كانت عملية اعادة الهيكلة ستسفر عن إيقاف الاعتراف بالأصل القائم، عندها، تعامل القيمة العادلة المتوقعة للأصل الجديد على أنها التدفق النقدي النهائي من الأصل المالي القائم في وقت إيقاف الاعتراف. ويتم تضمين هذا المبلغ في حساب نقص السيولة من الأصل المالي القائم. تم خصم النقص في السيولة من تاريخ إيقاف الاعتراف المتوقع وحتى تاريخ إعداد البيانات المالية بتطبيق معدل الربح الفعلي للأصل المالي القائم.

الموجودات المالية منخفضة قيمة الائتمان
في تاريخ إعداد كل بيانات مالية، تقوم المجموعة بتقدير ما اذا كانت الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة وموجودات الأدوات التمويلية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى ذات قيمة ائتمان منخفض. يكون الأصل المالي ذات قيمة ائتمان منخفض عند حدوث واحدة أو أكثر من الحالات التي تحدث أثراً ضاراً على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي.

مدرج أدناه بيانات يمكن ملاحظتها حول المؤشرات الدالة على تعرض أي أصل مالي إلى الانخفاض في قيمة الائتمان:
- تعرض الملتزم او المصدر إلى صعوبات مالية كبيرة;
- الاخلال بأحد العقود، مثل حالة التعثر أو التخلف عن السداد;
- اعادة هيكلة ذمم تمويلية أو سلفة نقدية ما من قبل المجموعة وفق شروط لم تكن المجموعة لتوافق على غيرها؛
- عندما يصبح من المحتمل ان يتعرض الملتزم للافلاس أو إعادة هيكلة; أو
- انحسار أحد الأسواق النشطة نتيجة صعوبات مالية.

الموجودات التي شهدت انخفاضاً في قيمتها الائتمانية القائمة أو المشتراة
إن الموجودات التي شهدت انخفاضاً في قيمتها الائتمانية القائمة أو المشتراة هي موجودات مالية منخفضة القيمة الائتمانية عند الاعتراف الأولي لها. يتم تسجيل الموجودات التي شهدت انخفاضاً في قيمتها الائتمانية القائمة أو المشتراة بالقيمة العادلة عند الاعتراف الأصلي بها وبحيث يتم قيد إيرادات الأرباح لاحقاً استناداً إلى معدل الربح الفردي المعدل وفقاً لتقديرات الائتمان. يتم الاعتراف أو التخلي عن خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر الافتراضي إلى الحد الذي يحدث فيه تغيير لاحق في خسارة الائتمان المتوقعة.

التسهيلات المتجددة
تتضمن محفظة منتجات المجموعة باقة متنوعة من تسهيلات الأفراد والشركات وبطاقات الائتمان، التي يحق للمجموعة إلغاء و/أو تخفيض التسهيلات الممنوحة لها بموجب إشعار بفترة قصيرة. لا تربط المجموعة تعرضها لخسائر الائتمان المتوقعة بفترة الإشعار التعاقدي، ولكن بدلًا من ذلك تقوم بحساب خسائر الائتمان المتوقعة على مدى فترة زمنية تعكس توقعات المجموعة حول طبيعة سلوك المتعامل، واحتمال تعثره عن السداد وإجراءات تقليل تعرض المجموعة للمخاطر المستقبلية والتي يمكن أن تشمل خفض أو إلغاء التسهيلات.

بناءً على التجربة السابقة وتوقعات المجموعة، يتم تقدير الفترة التي تقوم فيها المجموعة باحتساب خسائر الائتمان المتوقعة لهذه المنتجات استناداً إلى الفترة التي تتعرض فيها المجموعة لمخاطر الائتمان وحيث لا يتم تخفيف خسائر الائتمان من خلال إجراءات الإدارة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة للمجموعة (تتمة)
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

٦ السياسات المحاسبية الجوهرية (تتمة)
(ي) الموجودات المالية والمطلوبات المالية (تتمة)
(٣) انخفاض القيمة (تتمة)

الشطب
يتم شطب ذمم الأنشطة التمويلية المدينة والأوراق المالية (جزئيا او كليا) عندما لا تكون هناك امكانية معقولة لاستردادها. وهذا عموما ما تكون عليه الحال عندما تستنفذ جميع الجهود التصحيحية لاسترداد الدين من المتعاملين. غير ان الموجودات المالية المشطوبة تخضع لانشطة الإنفاذ بغية الامتثال لاجراءات المجموعة في استرداد المبالغ المستحقة.

(٤) الضمانات المالية والتزامات الذمم التمويلية
الضمانات المالية هى العقود التى تتطلب من المجموعة أداء دفعات محددة لتعويض حامليها عن الخسارة المتكبدة نتيجة تخلف أحد المدينين عن السداد في موعد الاستحقاق وفقا لشروط أداة التمويل. يتم إدراج مطلوبات الضمان المالي بالتكلفة المطفأة عندما يصبح من المحتمل أداء الدفعة بموجب العقد.

تكون "التزامات الذمم التمويلية" بمثابة التزامات مؤكدة ولا رجعة فيها لتوفير الائتمان بموجب الاحكام والشروط المحددة مسبقا.

يتم قياس الضمانات المالية الصادرة او الالتزامات غير القابلة للإلغاء في البداية بالقيمة العادلة ويتم إطفاء القيمة العادلة الأولية لها خلال فترة الضمان او الالتزام. وبعد ذلك، يتم قياسها استناداً إلى القيمة الأعلى للمبلغ المطفأ ومبلغ مخصص الخسارة.

(٥) ذمم أنشطة تمويلية مدينة
ذمم الأنشطة التمويلية المدينة هي موجودات مالية غير مشتقة بدفعات ثابتة أو متفق عليها وليست مدرجة في أي سوق نشطة. يشمل مسمى 'ذمم أنشطة تمويلية مدينة' في بيان المركز المالي الموحد ما يلي:

- ذمم أنشطة تمويلية مدينة التي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة: يتم قياسها مبدئياً بالقيمة العادلة زائداً تكاليف المعاملات المباشرة المتزايدة، وبالتالي تكلفتها المطفأة باستخدام طريقة الربح الفعلية ويتم تقديمها من دون خسائر الائتمان المتوقعة، و
- ذمم أنشطة تمويلية مدينة مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر أو المحددة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر: يتم قياسها بالقيمة العادلة مع إدراج التغييرات المثبتة فوراً في الأرباح أو الخسائر، في حال كان مطبقاً.

يتم استخدام التعابير التالية في إطار ذمم أنشطة تمويلية مدينة:

المرابحة
المرابحة هي اتفاقية تتعهد بموجبها المجموعة بأن تبيع للمتعامل السلعة التي اشترتها المجموعة وامتلكتها، استنادا على وعد من المتعامل بشراء السلعة المشتراة بموجب بنود وشروط معينة. يشمل سعر البيع تكلفة السلعة وهامش ربح متفق عليه.

الإستصناع
الإستصناع هو اتفاقية بين المجموعة والمتعامل تبيع المجموعة بموجبها إلى المتعامل عقاراً مطوراً بمواصفات متفق عليها. تقوم المجموعة بتطوير العقار بنفسها أو عن طريق مقاول من الباطن وتقوم بعد ذلك بتسليمه إلى المتعامل في تاريخ محدد وسعر متفق عليه.

الإجارة
الإجارة هي عقد تقوم المجموعة (المؤجر) بموجبه بتأجير أصل ما للمتعامل (المستأجر) لمدة محددة ومقابل أقساط إيجار معينة. وقد ينتهي عقد الإجارة بتحويل ملكية العقار إلى المستأجر بموجب اتفاقية مستقلة أو وفقا لأحكام التعهد بالبيع.

المشاركة
وهي اتفاقية بين المجموعة والمتعامل للمساهمة في مؤسسة استثمارية معينة، سواء كانت موجودة أو جديدة، أو ملكية عقار معين إما بشكل دائم أو وفقًا لاتفاقية متناقصة بين الطرفين بينما يتم مشاركة الخسارة بالتناسب مع أسهم رأس المال في المؤسسة.

المضاربة
المضاربة هي عقد بين طرفين بحيث يقدم أحدهما المال و يسمى 'رب المال' و الأخر يقدم الجهد و الخبرة و يسمى 'مضارب' و الذي يعتبر مسئولًا عن استثمار هذه الأموال في مشروع أو نشاط محدد مقابل نسبة من دخل المضاربة المتفق عليها مسبقا. وفي حالة الخسارة العادية يتحمل رب المال خسارة الأموال بينما يتحمل المضارب ضياع جهوده. ومع ذلك، في حالة التقصير أو الإهمال أو الإخلال بأي شروط و أحكام عقد المضاربة، يتحمل المضارب وحده الخسائر. تقوم المجموعة بدور المضارب عندما تقبل أموال المودعين و بدور رب المال عند تشغيل هذه الأموال على أساس المضاربة.

الوكالة
الوكالة هي عقد تتعهد فيه المجموعة بتقديم مبلغ معين من المال لوكيل معين والذي يستثمره حسب شروط معينة مقابل رسوم محددة (مبلغ مقطوع من المال أو نسبة من الأموال المستثمرة). يلتزم الوكيل بإعادة المبلغ المستثمر في حالة التقصير أو الإهمال أو الإخلال بأي من بنود وشروط الوكالة.

يتم تنفيذ هذه المنتجات بالتكلفة المطفأة ناقصاً انخفاض القيمة.

(٧) الأوراق المالية الاستثمارية
يشمل مسمى "الأوراق المالية الاستثمارية" في بيان المركز المالي ما يلي:

- أوراق مالية استثمارية مصنفة بالتكلفة المطفأة: يتم قياسها مبدئيًا بالقيمة العادلة زائداً تكاليف المعاملة المباشرة المتزايدة، ولاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الربح الفعلي.
- أوراق مالية للاستثمار في الأدوات التمويلية والأسهم مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة أو المحددة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة: يتم إدراجها بالقيمة العادلة مع إدراج التغيرات مباشرة في الربح أو الخسارة.
- أدوات تمويلية مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، و
- أوراق مالية للاستثمار في الأسهم محددة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

بالنسبة للأوراق المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، يتم تثبيت الأرباح والخسائر في الدخل الشامل الآخر، باستثناء ما يلي، والتي يتم إثباتها في الربح أو الخسارة بنفس الطريقة كما في الموجودات المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة.

- إيرادات الربح باستخدام طريقة الربح الفعلي؛
- تكاليف خسائر الائتمان المتوقعة والقيود العكسية؛ و
- أرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية.

عندما يتم عدم تحقق قيمة اوراق تمويلية مقاسة بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى، يتم إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر المتراكمة المعترف بها سابقاً في بنود الدخل الشامل الأخرى من حقوق الملكية إلى الأرباح أو الخسائر.

تختار المجموعة أن تدرج في الدخل الشامل الآخر التغيرات في القيمة العادلة لاستثمارات معينة في أدوات حقوق ملكية غير محتفظ بها للمتاجرة. يتم إجراء الاختيار على أساس كل أداة على حدة عند الاعتراف الأولي وهو غير قابل للإلغاء.

لا يتم إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر الناشئة عن أدوات حقوق الملكية تلك إلى بند الأرباح والخسائر ولا يتم الاعتراف بخسارة الانخفاض في القيمة في الأرباح أو الخسائر. يتم تثبيت توزيعات الأرباح في الأرباح أو الخسائر ما لم تمثل بوضوح استرداد جزء من تكلفة الاستثمار، وفي هذه الحالة يتم الاعتراف بها في الدخل الشامل الآخر. يتم تحويل الأرباح والخسائر التراكمية لأدوات حقوق الملكية المعترف بها في الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح المحتجزة عند التخلص من الاستثمار.

(٨) إلغاء الاعتراف
تقوم المجموعة بإلغاء الاعتراف بالموجودات المالية عندما تنتهي الحقوق التعاقدية للمجموعة في الحصول على تدفقات نقدية من الموجودات أو عندما تقوم المجموعة بتحويل الحقوق لاستلام التدفقات النقدية التعاقدية للموجودات المالية في معاملة يتم فيها تحويل جميع المخاطر والامتيازات الخاصة بملكية الموجودات المالية أو في حال لم تقم المجموعة بتحويل أو الاحتفاظ بجميع المخاطر والامتيازات الخاصة بملكية الموجودات المالية ولا تحتفظ بحصة مسيطرة في الأصل المالي.

عند إلغاء الاعتراف بأحد الموجودات المالية فإن الفرق بين القيمة الدفترية للأصل (أو القيمة الدفترية المخصصة لجزء من الأصل المستبعد) ومجموع (١) المقابل المستلم (بما في ذلك أي أصل جديد تم استلامه بعد خصم أي التزام جديد مفترض) و(٢) أي ربح أو خسارة متراكمة تم الاعتراف بها في الدخل الشامل الآخر يتم الاعتراف بها في الربح أو الخسارة.

لا يتم الاعتراف بأي ربح / خسارة تراكمية معترف بها في بنود الدخل الشامل الآخر فيما يتعلق بالأوراق المالية الاستثمارية لحقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر في حساب الربح أو الخسارة عند إلغاء الاعتراف بهذه الأوراق المالية.

يتم الاعتراف بأي حصة في الموجودات المالية المحولة المؤهلة للاستبعاد والتي يتم إنشاؤها أو الاحتفاظ بها من قبل المجموعة كأصل أو التزام مستقل.

تبرم المجموعة معاملات تقوم بموجبها بتحويل موجودات معترف بها في البيان الموحد الخاص بمركزها المالي ولكن تحتفظ بكل أو معظم المخاطر والامتيازات الخاصة بالموجودات المحولة أو جزء منها. في مثل هذه الحالات، لا يتم إيقاف الاعتراف بالموجودات المحولة. مثال على تلك المعاملات، تمويل أوراق مالية ومعاملات بيع وإعادة شراء.

في المعاملات التي لا تحتفظ بها المجموعة أو لا تقوم بتحويل جميع المخاطر والامتيازات الجوهرية الخاصة بملكية أحد الموجودات المالية وتحتفظ بحصة مسيطرة على الأصل، تواصل المجموعة الاعتراف بالأصل إلى حد استمرار مشاركتها به، ويتم تحديد ذلك إلى الحد الذي يطرأ هناك أي تغير على قيمة الموجودات المحولة.

تقوم المجموعة بإلغاء الاعتراف بالتزام مالي عندما يتم الاعفاء من التزاماتها التعاقدية أو عندما يتم إلغاؤها أو إنهاؤها.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة للمجموعة (تتمة)
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

٦ السياسات المحاسبية الجوهرية (تتمة)

(ي) الموجودات المالية والمطلوبات المالية (تتمة)

(٩) تعديل الموجودات المالية والمطلوبات المالية

إذا تم تعديل شروط أصل مالي، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كان هناك اختلاف جوهري في التدفقات النقدية للأصل المعدل. إذا كانت التدفقات النقدية مختلفة إلى حد كبير، فإن الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية من الأصل المالي الأصلي تعتبر منتهية الصلاحية. في هذه الحالة، يتم أيقاف الاعتراف بالأصل المالي الأصلي ويتم الاعتراف بالأصل المالي الجديد بالقيمة العادلة.

إذا لم تكن التدفقات النقدية للموجودات المعدلة المحملة بالتكلفة المطفأة مختلفة بشكل جوهري، فإن التعديل لن يؤدي إلى استبعاد الموجودات المالية. في هذه الحالة، تعيد المجموعة احتساب القيمة الدفترية الإجمالية للأصل المالي وتعترف بالمبلغ الناتج عن تعديل القيمة الدفترية الإجمالية كأرباح أو خسارة معدلة في بند الأرباح والخسائر. إذا تم تنفيذ مثل هذا التعديل نتيجة الصعوبات المالية للملتزم، فسيتم عرض الربح أو الخسارة مع خسائر انخفاض القيمة. في حالات أخرى، يتم إدراجها كدخل أرباح.

تقوم المجموعة بإلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية عندما يتم تعديل شروطها وفي حال كان هناك اختلاف جوهري في المطلوبات المعدلة. في هذه الحالة، يتم الاعتراف بالمطلوبات المالية الجديدة بناءً على الشروط المعدلة بالقيمة العادلة. يتم إدراج الفرق بين القيمة الدفترية للمطلوبات المالية المطفأة والمطلوبات المالية الجديدة مع الشروط المعدلة في بند الأرباح والخسائر.

(١٠) المقاصة

تتم مقاصة الموجودات و المطلوبات المالية و يتم بيان صافي المبلغ في بيان المركز المالي الموحّد للمجموعة عندما يكون هناك حق قانوني قابل التنفيذ لمقاصة المبالغ المعترف بها و تكون هناك رغبة في التسوية على أساس المبلغ الصافي أو تحقيق الأصل و تسوية المطلوبات في نفس الوقت.

يتم بيان الدخل والمصروفات على أساس الصافي فقط عندما يسمح بها بموجب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية أو للأرباح والخسائر الناشئة من مجموعة من المعاملات المماثلة مثل أنشطة التداول في المجموعة.

(١١) قياس القيمة العادلة

القيمة العادلة هي السعر الذي يتم الحصول عليه لبيع أصل أو تم دفعه لتحويل التزام في معاملة منتظمة في سوق رئيسي في تاريخ القياس. يستند قياس القيمة العادلة على افتراض أن معاملة بيع الأصل أو تحويل الالتزام تحدث إما:

(أ) في سوق رئيسي للأصل أو الالتزام؛ أو

(ب) في حالة عدم وجود سوق رئيسي، في السوق الذي به أكبر قدر من المميزات للأصل أو الالتزامات.

إذا كان لأصل أو التزام تم قياسه بالقيمة العادلة سعر عرض وسعر طلب، تقيس المجموعة الموجودات والمراكز الطويلة بسعر العرض والمطلوبات والمراكز القصيرة بسعر الطلب.

تعترف المجموعة بالتحويلات بين مستويات التسلسل الهرمي للقيمة العادلة كما في نهاية فترة التقرير التي حدث خلالها التغيير.

تطبق القيمة العادلة على كل من الأدوات المالية وغير المالية.

(١٢) المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

عند الاعتراف المبدئي، تقوم المجموعة بتصنيف موجودات مالية معينة على أنها مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح او الخسارة، وذلك لأن هذا التصنيف يلغي أو يقلل بشكل كبير من التباين المحاسبي والذي قد ينشأ بخلاف ذلك.

تقوم المجموعة بتصنيف بعض المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة في أي من الحالات التالية:

(أ) عندما تتم إدارة أو تقييم المطلوبات أو إعداد تقارير بشأنها داخلياً على أساس القيمة العادلة

(ب) عندما يلغي التصنيف أو يقلل بشكل كبير التباين المحاسبي والذي قد يظهر بخلاف ذلك.

يتوفر وصف حول أساس كل تصنيف في الإيضاحات ذات الصلة بشأن أي من فئات الموجودات أو المطلوبات.

(١٣) اتفاقيات البيع وإعادة الشراء

يتم الافصاح عن الأوراق المالية المباعة التي تخضع لاتفاقيات إعادة الشراء في البيانات المالية الموحّدة للمجموعة كموجودات مرهونة عندما يكون هناك حق قانوني للمحول إليه الحق بموجب العقد أو العرف لبيع أو إعادة رهن الضمانات. ويتم إضافة المطلوبات المقابلة كوديعة مستقلة. و يتم بيان الأوراق المالية التي تم شراؤها بموجب اتفاقيات إعادة بيع (اتفاقيات إعادة شراء عكسي) كذمم أنشطة تمويلية مدينة لبنوك أو عملاء آخرين. حيثما يكون مناسباً. يعامل الفرق بين سعر البيع و سعر إعادة الشراء كربح ويتم استحقاقه على مدى مدة الاتفاقيات باستخدام معدل الربح الفعلي.

ك) النقد وما يعادله

يشتمل النقد وما يعادله على الأوراق النقدية والعملات المعدنية المتوفرة والأرصدة غير المقيدة لدى البنوك المركزية والموجودات المالية ذات السيولة العالية مع فترات استحقاق أصلية مدتها ثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ الحيازة والتي تكون عرضة لمخاطر ضئيلة للتغيرات في قيمتها العادلة. ويتم استخدامها من قبل المجموعة في إدارة التزاماتها قصيرة الأجل.

يتم قيد النقد وما يعادله بالتكلفة المطفأة في بيان المركز المالي الموحّد.

(ل) المشتقات الإسلامية المحتفظ بها لأغراض إدارة المخاطر ومحاسبة التحوط

تتبع المجموعة نموذج محاسبة التحوط الذي يربط محاسبة التحوط بشكل وثيق مع إدارة المخاطر. يقيس النموذج فعالية التحوط من خلال اختبار قائم على الأهداف يركز على العلاقة الاقتصادية بين العنصر المحوط وأداة التحوط وتأثير مخاطر الائتمان على تلك العلاقة الاقتصادية.

تقوم المجموعة أيضًا بإعادة التوازن في علاقات التحوط، بحيث أنه في حال توقفت علاقة التحوط عن الوفاء بمتطلبات فعالية التحوط المتعلقة بنسبة التحوط بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ ولكن بقي هدف إدارة المخاطر لعلاقة التحوط المحددة هذه على حاله. تقوم المجموعة بتعديل نسبة التحوط في علاقة التحوط بحيث تلبي معايير التأهل مجددا.

يتم الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات الإسلامية التي ليست أداة تحوط في التحوط المؤهل عند نشوئها في الربح أو الخسارة. يتم تسجيل الأرباح والخسائر في صافي الربح/(الخسارة) في أوراق مالية للمتاجرة باستثناء الأرباح والخسائر في تلك المشتقات الإسلامية التي تدار جنبا إلى جنب مع الأدوات المالية المحددة بالقيمة العادلة؛ يتم إدراج هذه الأرباح والخسائر في بند 'دخل تشغيلي آخر'.

تستخدم المجموعة أدوات التحوط المتوافقة مع الشريعة للوفاء بمتطلبات عملائها وتعاملاتها التجارية بالنقد الأجنبي ولتغطية تعرضها لمخاطر معدلات الربح والعملة الأجنبية.

في حالة وجود علاقة تغطية بين أداة مشتقة إسلامية والبند ذي صلة الخاضع للتغطية تم قياس أداة التغطية بالقيمة العادلة مع احتساب أية أرباح وخسائر ناتجة كما هو موضح أدناه.

تحتسب القيمة العادلة لأدوات التغطية المشتقة الإسلامية بنفس الطريقة التي تحتسب بها القيمة العادلة للأدوات المالية.

أن طريقة الاعتراف بأرباح أو خسائر القيمة العادلة الناتجة يعتمد على ما إذا كانت تلك الأداة المشتقة الإسلامية محددة كأداة تغطية. و إن كان كذلك، فتكون وفقاً لطبيعة البند الذي تتم تغطيته. و تخصص المجموعة عدة مشتقات إسلامية معينة كما يلي، إما:

- مشتقات تغطية التعرض للتغييرات في القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات المعترف بها أو الارتباطات الثابتة (تغطية القيمة العادلة)؛ أو
- مشتقات تغطية لتدفقات نقدية مستقبلية محتملة بدرجة كبيرة عائدة إلى أصل معترف به أو مطالبة أو لمعاملة متوقعة (تغطية تدفق نقدي). أو
- تغطية صافي الاستثمار في عمليات خارجية.

تستخدم محاسبة التحوط للمشتقات الإسلامية المقاسة بهذه الطريقة على أن يتم استيفاء بعد المعايير المحددة.

(١) تغطية القيمة العادلة

يتم تصنيف أداة مشتقة إسلامية على أنها أداة تحوط في علاقة تحوط للتغير في القيمة العادلة لموجودات أو مطلوبات معترف بها أو التزام المؤسسة الذي قد يؤثر على الأرباح أو الخسائر. يتم الاعتراف مباشرة بالتغيرات في القيمة العادلة للأداة المشتقة الإسلامية في الربح أو الخسارة مع أية تغيرات في القيمة العادلة للبنود المحوطة التي تكون منسوبة إلى المخاطر المحوطة.

يتم تصنيف أداة مشتقة على أنها أداة تحوط في علاقة تحوط للتغير في القيمة العادلة لموجودات أو مطلوبات معترف بها أو التزام المؤسسة الذي قد يؤثر على الأرباح أو الخسائر. يتم الاعتراف مباشرة بالتغيرات في القيمة العادلة للأداة المشتقة الإسلامية في الربح أو الخسارة مع أية تغيرات في القيمة العادلة للبنود المحوطة التي تكون منسوبة إلى المخاطر المحوطة.

عندما تنتهي أداة التحوط الإسلامية أو يتم إنتهاؤها أو تنفيذها أو عندما لا يعد التحوط يفي بمعايير محاسبة التحوط للقيمة العادلة. أو عندما يتم إلغاء تصنيف التحوط. يتم إيقاف محاسبة التحوط بأثر مستقبلي. فيما يتعلق بأية تسويات إلى هذه النقطة بشأن البند المحوط. الذي تم تطبيق طريقة معدل الربح الفعلي عليه، يتم إطفاؤها ضمن الأرباح أو الخسائر كجزء من معدل الربح الفعلي المُعاد احتسابه للبند على مدى عمره المتبقي.

(٢) تغطية التدفق النقدي

عندما يتم تخصيص المشتقات الإسلامية كأداة تغطية لتغطية التقلب في تدفقات نقدية تعزى إلى مخاطر معينة مرتبطة بموجودات أو مطلوبات معترف بها أو معاملة محتملة الحدوث من الممكن أن تؤثر في الربح أو الخسارة. فإن الجزء الفعال من التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات الإسلامية يتم الاعتراف بها في الدخل الشامل الأخرى 'تحوطات التدفق النقدي: الحصة الفعلية في التغيرات في القيمة العادلة'. يتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر المتعلقة بالجزء غير المؤثر مباشرة في بيان الدخل الموحد للمجموعة.

يتم إعادة تدوير الأرباح والخسائر المتراكمة المعترف بها في 'بنود الدخل الشامل الأخرى' في بيان الدخل الموحد للمجموعة في الفترات التي يؤثر فيها البند الخاضع للتغطية على الأرباح والخسائر. ومع ذلك. عندما تؤدي الصفقة المتوقعة الخاضعة للتغطية إلى الاعتراف بالموجودات غير المالية أو المطلوبات غير المالية. تتم إزالة الأرباح أو الخسائر المعترف بها سابقا في 'الدخل الشامل الأخرى' من حقوق المساهمين ويتم تضمينها في القياس الأولي لتكلفة الموجودات أو المطلوبات.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة للمجموعة (تتمة)
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

٦ السياسات المحاسبية الجوهرية (تتمة)

(ل) المشتقات الإسلامية المحتفظ بها لأغراض إدارة المخاطر ومحاسبة التحوط (تتمة)

(٢) تغطية التدفق النقدي (تتمة)

عند انتهاء فترة أداة التغطية أو عندما تكون التغطية لا تتوافق مع شروط محاسبة التغطية أو يتم رفضها، فإن محاسبة التغطية تتوقف تبعاً لذلك. وإن أي مكاسب أو خسائر يتم تحقيقها في بنود الدخل الشامل الأخرى في ذلك الوقت تبقى في حقوق المساهمين ويتم الاعتراف بها عند الاعتراف النهائي بالمعاملة المتوقعة في بيان الدخل الموحد للمجموعة. في حال أن المعاملة المتوقعة أصبحت غير محتملة الحدوث، يتم على الفور تحويل الأرباح أو الخسائر المتراكمة المبينة في حقوق المساهمين إلى بيان الدخل الموحد للمجموعة.

(٣) تحوطات صافي الاستثمار

عندما يتم تخصيص أداة مالية مشتقة إسلامية أو مطالبة مالية غير مشتقة كأداة تغطية لصافي الاستثمار في عملية خارجية، يتم تحقيق الجزء الفعلي من التغيرات في القيمة العادلة لأداة التغطية في الدخل الشامل الآخر وتتراكم في احتياطي تحويل العملة. ويتم تحقيق أي جزء غير فعال من التغيرات في القيمة العادلة للأداة المشتقة الإسلامية فوراً في بيان الدخل الموحد للمجموعة. يعاد تصنيف المبلغ المعترف به في الدخل الشامل الأخرى إلى بيان الدخل الموحد للمجموعة كتسوية إعادة تصنيف عند التخلص من العمليات الأجنبية.

(٤) المشتقات الإسلامية غير المؤهلة لمحاسبة التغطية

إن بعض الأدوات المشتقة الإسلامية غير مؤهلة لمحاسبة التغطية. تشتمل هذه الأدوات المالية المشتقة الإسلامية على عقود صرف العملات الأجنبية ومبادلات معدلات الربح وخيارات صرف العملات الأجنبية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. يتم قياس الأدوات المالية المشتقة الإسلامية مبدئياً بالتكلفة باعتبارها القيمة العادلة في تاريخ العقد، ويتم إعادة قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة. يتم تسجيل جميع المشتقات الإسلامية بقيمتها العادلة كموجودات عندما تكون القيم العادلة موجبة وكمطلوبات عندما تكون القيم العادلة سالبة. تتم مقاصة الأصول والالتزامات المشتقة الإسلامية الناشئة عن معاملات مختلفة فقط في حال كانت المعاملات مع نفس الطرف المقابل، ويوجد حق قانوني في المقاصة، وتعتزم الأطراف تسوية التدفقات النقدية على أساس الصافي.

يتم تحديد القيم العادلة للمشتقات الإسلامية من الأسعار المعلنة في الأسواق النشطة حيثما تكون متاحة. عندما لا يكون هناك سوق نشط للأداة، يتم اشتقاق القيمة العادلة من أسعار مكونات المشتقات الإسلامية باستخدام نماذج التسعير أو التقييم المعترف بها حيثما يكون مناسباً.

(٥) المشتقات الإسلامية الضمنية

هناك بعض الأدوات المشتقة الإسلامية المدمجة ضمن موجودات ومطلوبات مالية وعقود أساسية غير مالية حيث يتم التعامل معها على أنها مشتقات إسلامية مستقلة ومسجلة بالقيمة العادلة إذا كانت تلبي تعريف الأداة المشتقة الإسلامية وعندما تكون خصائصها الاقتصادية ومخاطرها لا ترتبط بصورة وثيقة مع نظيرتها في العقد الأساسي ولا يعتبر العقد الأساسي على أنه محتفظ به للمتاجرة أو مصنفاً بالقيمة العادلة من خلال الربح او الخسارة. يتم قياس الأدوات المشتقة الإسلامية الضمنية المستقلة عن العقد الأساسي بالقيمة العادلة في محفظة المتاجرة مع الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة في بيان الدخل الموحد للمجموعة.

(م) الممتلكات والمعدات والاستهلاك

يتم بيان الممتلكات والمعدات بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم. وتشمل التكلفة التاريخية التكاليف التي تنسب مباشرة إلى حيازة الموجودات.

ويتم إدراج التكاليف اللاحقة في القيمة الدفترية للأصل أو يتم الاعتراف بها كأصل مستقل، كما يكون مناسباً، فقط عندما يكون من المتوقع تدفق مزايا اقتصادية مستقبلية مرتبطة بالبند إلى المجموعة ويكون من الممكن قياس تكلفة البند بصورة يمكن الاعتماد عليها. ويتم تحميل تكلفة أعمال الإصلاح والصيانة الأخرى في بيان الدخل خلال الفترة المالية التي تم تكبدها فيها.

لا يتم استهلاك أراضي الملكية الحرة والموجودات الثابتة التي ليست قيد الاستعمال. العمر الانتاجي الافتراضي للموجودات الثابتة الخاصة بالمجموعة هو كما يلي:

مباني ملكية حرة	٢٥ -٦٠ سنة
تحسينات ملكية حرة	١٠ سنوات
تحسينات على ممتلكات مؤجرة	٧ سنوات
أثاث وتركيبات ومعدات مكتبية	٥ سنوات
أجهزة وبرامج كمبيوتر	٤-٥ سنوات
برامج الخدمات المصرفية الأساسية	٥-٧ سنوات
مركبات	٣-٥ سنوات

يتم استهلاك الموجودات على أساس القسط الثابت على مدى أعمارها الإنتاجية كما هو مذكور أعلاه.

يتم بيان الموجودات الثابتة غير المستخدمة بسعر التكلفة. وإذا ما تم استخدامها يتم تحويلها إلى فئة العقارات والمعدات الملائمة ويتم استهلاكها وفقاً لسياسات المجموعة.

يتم تحديد الأرباح والخسائر الناتجة عن الاستبعاد من خلال مقارنة العائدات مع القيمة الدفترية. ويتم بيانها ضمن الدخل الموحّد للمجموعة.

ن) عقارات استثمارية

تحتفظ المجموعة بعقارات معينة كاستثمارات لكسب دخل إيجاري أو لزيادة رأس المال أو لكلا الغرضين. يتم قياس العقارات الاستثمارية بشكل مبدئي بسعر التكلفة بما في ذلك تكاليف المعاملة. تشتمل القيمة الدفترية على تكلفة استبدال أحد أجزاء عقار استثماري قائم في وقت تكبد التكلفة في حالة الوفاء بمعايير الاعتراف باستثناء تكاليف الصيانة اليومية للعقار الاستثماري. بعد الاعتراف الأولي، يتم بيان العقارات الاستثمارية بالتكلفة ناقصة الاستهلاك وانخفاض القيمة (إن وجدت).

يتم إلغاء الاعتراف بالعقارات الاستثمارية عندما يتم استبعادها أو عندما يتم سحب العقار من الاستخدام بالكامل ولا يتوقع تحصيل أي منافع اقتصادية مستقبليه من التصرف فيه. كما يتم الاعتراف بأي أرباح أو خسائر عند التخلي أو التصرف بالعقار الاستثماري في بيان الدخل تحت بند 'إيرادات تشغيلية أخرى' في سنة التخلي أو الاستبعاد.

يتم إجراء التحويلات من وإلى العقارات الاستثمارية فقط عندما يكون هناك تغيير في الاستخدام بناء على نموذج الأعمال.

(س) الموجودات غير الملموسة

(١) برامج الحاسوب المرسملة

يتم بيان برامج الحاسوب التي اشترتها المجموعة بسعر التكلفة ناقصاً الإطفاء التراكمي و خسائر انخفاض القيمة التراكمية.

تتم رسملة المصروفات التالية على أصول برامج الحاسوب فقط عندما تزيد من قيمة المزايا الاقتصادية المستقبلية المتضمنة في أصل معين ترتبط به و يتم احتساب جميع النفقات الأخرى عند تكبدها.

يتم الاعتراف بالاطفاء فى بيان الدخل الموحد للمجموعة على أساس القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي المتوقع للبرامج من التاريخ الذي أصبح فيه البرنامج متاحاً للاستخدام.

(٢) الموجودات غير الملموسة الأخرى

يتم قياس الموجودات غير الملموسة التي يتم الحصول عليها بشكل منفصل في اعتراف مبدئي بسعر التكلفة. إن سعر تكلفة الموجودات غير الملموسة التي يتم الحصول عليها من خلال دمج الأعمال مع شركة ما هو القيمة العادلة كما هي بتاريخ الاستحواذ. بعد الاعتراف الأولي، يتم نقل الموجودات غير الملموسة بسعر التكلفة ناقصا أي إطفاء متراكم وأي خسائر انخفاض قيمة متراكمة. يتم تقييم العمر الإنتاجي للأصول غير الملموسة على أنها إما محددة أو غير محددة. يتم إطفاء الموجودات غير الملموسة التي لها عمر محدد خلال عمرها الإنتاجي الاقتصادي ويتم تقييمها لانخفاض القيمة عندما يكون هناك مؤشر بأن قيمة الأصل غير الملموس قد تنخفض. تتم مراجعة فترة الإطفاء وأسلوب الإطفاء للأصل غير الملموس ذي العمر الإنتاجي المحدد في نهاية كل سنة مالية على الأقل. تحتسب التغييرات في العمر الإنتاجي المتوقع أو النموذج المتوقع للاستهلاك لمزايا اقتصادية مستقبلية مدمجة في الأصل بتغيير فترة أو أسلوب الإطفاء (كما يكون مناسبا) وتعتبر على أنها تغيير في التقدير المحاسبي. يتم الاعتراف بمصاريف الإطفاء على الموجودات غير الملموسة ذات العمر المحدد في بيان الدخل الموحد للمجموعة بفئة المصاريف التي تتفق مع وظيفة الموجودات غير الملموسة.

(ع) انخفاض قيمة الموجودات غير المالية

يتم مراجعة المبالغ المرحلة للأصول الغير المالية للمجموعة بشكل دوري وذلك لتحديد إذا كان هناك إي مؤشر على انخفاض القيمة. في حالة وجود مثل هذا المؤشر يتم تقدير المبلغ الممكن استرداده من الأصل.

يتم الاعتراف بخسارة انخفاض القيمة إذا تجاوز المبلغ المرحل لأصل أو للوحدة المولدة للنقد له المبلغ القابل للاسترداد الخاص به. تعتبر الوحدة المولدة للنقد أقل أصل للمجموعة يمكن تحديده والذي يولد تدفقات نقدية والتي تعتبر مستقلة عن الموجودات الأخرى والمجموعات بشكل كبير. يتم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة في بيان الدخل. يتم تخصيص خسائر انخفاض القيمة الخاصة بالوحدات المولدة للنقد أولًا لتقليل المبلغ المرحل لأي شهرة تخصص للوحدة ومن ثم لتقليل المبلغ المرحل للأصول الأخرى في الوحدة (المجموعة أو الوحدات) على أساس النسبة والتناسب.

إن المبلغ المسترد لأصل أو وحدة مولدة للنقد هو القيمة الأكبر لقيمته المستخدمة أو قيمته العادلة ناقصاً تكاليف بيعه. عند تقييم القيمة المستخدمة يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة إلى قيمها الحالية باستخدام معدل خصم يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للأموال والمخاطر المحددة للأصل.

(ف) الودائع والتمويلات والصكوك المصدرة

تشكل الودائع والتمويلات والصكوك المصدرة المصادر الرئيسية للتمويل في المجموعة.

يتم قياس الودائع والتمويلات والصكوك التي يتم إصدارها مبدئيا بالقيمة العادلة ناقصاً تكاليف المعاملة المباشرة الإضافية، ويتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الربح الفعلي.

(ص) المخصصات

يتم إدراج المخصصات عندما يترتب على المجموعة التزام قائم (قانوني أو استدلالي) نتيجة لأحداث سابقة، وأنه من المحتمل (على الأرجح) أن يكون تدفق الموارد التي تجسد الفوائد الاقتصادية مطلوباً لتسوية الالتزام، ويمكن إجراء تقدير يعتد به لمبلغ الالتزام.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة للمجموعة (تتمة)
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

٦ السياسات المحاسبية الجوهرية (تتمة)

(ق) امتيازات الموظفين

(١) التزامات معاش التقاعد

تعمل المجموعة بموجب نظام المعاشات الخاص بمواطني دولة الإمارات العربية المتحدة المؤهلين لذلك بموجب القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة الخاص بالمعاشات والتأمينات الاجتماعية. ويتم إجراء الترتيبات المتعلقة بالتعويضات الخاصة بالعاملين خارج الدولة طبقا للأنظمة والأعراف المحلية. هذا ويتم تكوين مخصص كامل لكافة الامتيازات المستحقة.

تدفع المجموعة كذلك مساهمات للصناديق التي يديرها الأمناء على أساس تعاقدي أو تطوعي. ولا يترتب على المجموعة أي التزامات دفع بمجرد دفع تلك المساهمات. يتم الاعتراف بالمساهمات كمصاريف مكافأة الموظفين عند استحقاقها. ويتم الاعتراف بالمساهمات المدفوعة مقدماً كأحد الموجودات إلى الحد الذي يتوافر عنده استرداد نقدي أو خصم في المدفوعات المستقبلية. عادة ما يكون استحقاق هذه المكافآت مشروطاً بأن يبقي الموظف في الخدمة حتى سن التقاعد أو أن يكمل الحد الأدنى لمدة الخدمة.

(٢) برنامج مكافأة نهاية الخدمة

بموجب قانون العمل بدولة الإمارات العربية المتحدة، تعمل المجموعة بموجب نظام مكافأة نهاية الخدمة الذي يشمل كافة الموظفين الوافدين الذين عملوا لدى المجموعة لأكثر من عام. يسجل مخصص نظام مكافأة نهاية الخدمة في بيان الدخل الموحّد.

تعتمد القيمة الحالية لالتزامات مكافأة نهاية الخدمة على عدد من العوامل التي تحدد على أساس اكتواري باستخدام عدد من الافتراضات. تتضمن الافتراضات المستخدمة في تحديد صافي التكلفة (الدخل) لمكافأة نهاية الخدمة معدل الخصم. إن أي تغييرات في هذه الافتراضات ستؤثر على القيمة الدفترية لالتزامات مكافأة نهاية الخدمة. تستند قيمة التزامات مكافأة نهاية الخدمة إلى التقرير المقدم من قبل إحدى الشركات الإكتوارية المستقلة.

(ر) توزيعات الأرباح

يتم إدراج توزيعات الأرباح على أنها التزامات ويتم خصمها من حقوق الملكية عندما تتم الموافقة عليها من قبل مساهمي المجموعة في اجتماع الجمعية العمومية السنوي.

(ش) رأس المال والاحتياطي

تكاليف إصدار الأسهم

يتم خصم التكاليف الإضافية العائدة مباشرة إلى إصدار أداة حقوق الملكية من القياس الأولي لأدوات حقوق الملكية.

(ت) ربحية السهم

تقدم المجموعة البيانات الخاصة بربحية السهم الأساسي والمخفف لأسهمها العادية. يتم حساب ربحية السهم بقسمة الربح أو الخسارة للعام على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة. يتم تحديد الربح المخفف للسهم عن طريق تعديل المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة لتغطية تأثيرات الأسهم العادية المحتملة.

(ث) قطاعات التشغيل

لأغراض الإدارة، تم تقسيم المجموعة إلى قطاعات تشغيلية على أساس منتجاتها وخدماتها والشركات التابعة المحددة التي تدار بشكل مستقل من قبل مدراء القطاعات المسؤولين عن أداء القطاعات المعنية الموضوعة تحت مسؤوليتهم.

يتبع مدراء القطاعات مباشرة إلى إدارة المجموعة التي تجري مراجعة منتظمة لنتائج كل قطاع على حده بهدف تخصيص الموارد اللازمة له وتقييم أدائه. تم إدراج إفصاحات إضافية عن كل من هذه القطاعات في الإيضاح رقم (٢٨).

(خ) أطراف ذات علاقة

يعتبر الطرف ذو علاقة بالمجموعة إذا كان:

(أ) الطرف يتمتع بالحقوق التالية، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر ومن خلال وسيط واحد أو أكثر،
- (١) يسيطر أو مسيطر عليه من قبل، أو يخضع لسيطرة مشتركة مع المجموعة؛
- (٢) لديه حصة في المجموعة تمنحه نفوذاً كبيراً على المجموعة؛ أو
- (٣) لديه سيطرة مشتركة على المجموعة.

(ب) الطرف شركة زميلة؛

(ج) الطرف ائتلافاً خاضع لسيطرة مشتركة؛

(د) الطرف عضواً في إدارة المجموعة الرئيسية؛

(هـ) الطرف عضوا مقربا من عائلة أي فرد مشار إليه في الفقرة (أ) أو (د)؛ أو،

(و) الطرف كيان خاضعاً لسيطرة، أو سيطرة مشتركة، أو نفوذ مؤثر من قبل، أو لمن تؤول إليه صلاحية التصويت في الائتلاف بشكل مباشر من الأفراد المشار إليهم في الفقرة (د) أو (هـ) ؛ أو

(ز) الطرف خطة من مستحقات ما بعد التوظيف مخصصة لمصلحة موظفي المجموعة، أو لأي كيان هو طرف ذو علاقة بالمجموعة.

(ذ) توزيع الأرباح

يتم توزيع الأرباح بين أصحاب الحسابات غير المقيدة (استثمار وتوفير ووكالة) والمساهمين وفقاً لتوجيهات لجنة الرقابة الشرعية الداخلية في المصرف.

إن الأرباح الصافية المحققة من وعاء المضاربة في نهاية كل ربع سنة هي صافي الأرباح القابلة للتوزيع. يتم حساب صافي الأرباح القابلة للتوزيع بين أصحاب الحسابات غير المقيدة والمساهمين بعد خصم نسبة حصة المضارب المعلنة.

يتم توزيع الأرباح بالنسبة والتناسب بين المعدل الموزون لأرصدة الحسابات غير المقيدة وأموال المساهمين، وبدون أي تمييز لأي طرف مشارك في وعاء المضاربة.

(ض) الزكاة

يقوم المصرف بصرف الزكاة وفقاً لنظامه الأساسي. يحتسب المصرف الزكاة استناداً إلى توجيهات لجنة الرقابة الشرعية الداخلية، وذلك على النحو التالي:
- يتم احتساب الزكاة حسب طريقة صافي أصول الاستثمار.
- يتم صرف الزكاة للقنوات الشرعية من خلال لجنة مشكلة من قبل الإدارة تماشيا مع توجيهات لجنة الرقابة الشرعية الداخلية.

(ظ) احتياطي معادلة الربح

احتياطيات معادلة الأرباح هي المبالغ المخصصة من دخل وعاء المضاربة المشترك، قبل تخصيص حصة المضارب، من أجل الحفاظ على مستوى معين من العائد على الاستثمارات لجميع أصحاب حسابات الاستثمار والمستثمرين الآخرين في وعاء المضاربة المشترك.

(غ) احتياطي مخاطر الاستثمار للمودعين

يمثل احتياطي مخاطر الاستثمار لدى المودعين جزءًا من حصة المودعين في الأرباح المخصصة كاحتياطي. يتم دفع هذا الاحتياطي للمودعين بناءً على موافقة لجنة الرقابة الشرعية الداخلية للمصرف. يتم تضمين الزكاة على احتياطي مخاطر الاستثمار للمودعين ضمن الزكاة المستحقة ويتم خصمها من رصيد احتياطي مخاطر الاستثمار للمودعين. والغرض من احتياطي مخاطر الاستثمار هو تخصيص نسبة محددة من إجمالي أرباح المودعين بشكل دوري، بهدف استخدام تلك الأموال لتعويض أي خسائر مستقبلية.

(أ.أ.) الاعتراف بالإيرادات

يتم الاعتراف بالإيرادات عندما يكون لدى المتعامل سيطرة على سلعة او خدمة. يكتسب المتعامل السيطرة عندما يكون لديه القدرة على توجيه الاستخدام والحصول على مزايا من هذه السلعة او الخدمة بمبلغ يعكس المقابل الذي تتوقع المنشأة الحصول عليه مقابل تلك السلع أو الخدمات.

تعتمد المجموعة أيضاً تشغيل برنامج المكافآت الذي يتيح للعملاء الحصول على نقاط عند قيامهم بشراء منتجات باستخدام بطاقات الائتمان الصادرة عن المجموعة. يمكن بعد ذلك استبدال النقاط بقسائم تسوق أو مبالغ نقدية أو أميال السفر، مع مراعاة تحقيق الحد الأدنى لعدد النقاط التي يتم كسبها.

(ا.ب.) ضريبة الشركات في الإمارات العربية المتحدة

يحتسب رسم ضريبة الدخل الحالي على أساس القوانين الضريبية السائدة أو التي تكون سائدة في تاريخ الميزانية العمومية في الدول التي تعمل فيها الشركة وفروعها وتحقق دخلًا خاضعاً للضريبة. تقوم الإدارة بشكل دوري بتقييم المراكز المتخذة ضمن عوائد الضرائب بشأن الحالات التي تكون فيها تعليمات الضرائب المطبقة خاضعة للتفسير. وتقوم الإدارة كذلك بوضع مخصصات عندما يكون ذلك مناسباً على أساس المبالغ المتوقع تسويتها مع سلطة الضرائب.

يتم احتساب الضرائب المؤجلة باستخدام طريقة الموجودات والمطلوبات. يتم الاعتراف بالضريبة المؤجلة للموجودات والمطلوبات عن كامل نتائج الآثار الضريبية لكافة الفروق المؤقتة بين القيم الدفترية بالبيانات المالية الخاصة بالموجودات والمطلوبات القائمة وبين الأساس الضريبي الذي يقابلها. يتم الاعتراف بضرائب الموجودات المؤجلة إلى الحد الذي يُمكن توفير أرباح خاضعة للضريبة بشكل كافي لمقابلة خصم الفروق الضريبية المؤقتة. وتقاس ضرائب الموجودات والمطلوبات المؤجلة باستخدام معدلات الضرائب المتوقعة بحيث يتم تطبيقها للفترة التي يتوقع فيها تحقق الموجودات أو سداد المطلوبات.

تتم مراجعة ضرائب الموجودات المؤجلة في نهاية كل عام لتخفيض القيم الدفترية بالقدر الذي لا يمكن معه توفر أرباح خاضعة للضريبة لاستخدام الفروق.

يتم تعويض موجودات ومطلوبات الضريبة المؤجلة عندما يكون هناك حق قابل للتنفيذ قانونًا لمقاصة أصل الضريبة الحالية مقابل الالتزامات الضريبية القائمة وعندما يتعلق الأمر بضرائب الدخل التي تفرضها نفس سلطة الضرائب وتعتزم المجموعة تسوية أصول الضريبة الحالية والتزامات الضريبة الحالية على أساس صافي القيمة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة للمجموعة (تتمة)
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

٧ معايير صادرة ولكن لم يتم تفعيلها بعد

إن بعض المعايير والتعديلات الجديدة على المعايير والتفسيرات ليست سارية بعد للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ ولم ترغب المجموعة بتفعيلها في وقت مبكر.

المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة	تسري على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد
تعديلات على معيار المحاسبة الدولي ٢١ آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية المتعلقة بعدم إمكانية الصرف وتتضمن التعديلات إرشادات لتحديد متى تكون العملة قابلة للصرف وكيفية تحديد سعر الصرف في مثل تلك الحالات.	١ يناير ٢٠٢٥
تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٧ تتناول التعديلات المسائل التي تم تحديدها أثناء المراجعة اللاحقة لتنفيذ متطلبات التصنيف والقياس للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩.	١ يناير ٢٠٢٦
المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٨ العرض والإفصاحات في البيانات المالية يتضمن المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٨ متطلبات لجميع المنشآت التي تطبق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لعرض المعلومات والإفصاح عنها في البيانات المالية للمساعدة في ضمان توفير المعلومات ذات الصلة التي تمثل بأمانة أصول ومطلوبات المنشأة وحقوق الملكية والدخل والمصروفات.	١ يناير ٢٠٢٧
المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٩ الشركات التابعة بدون مساءلة عامة يحدد المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٩ متطلبات الإفصاح التي يسمح للشركة التابعة بتطبيقها بدلا من متطلبات الإفصاح في المعايير المحاسبية الأخرى للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.	١ يناير ٢٠٢٧

تتوقع المجموعة أن يتم تطبيق هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة في البيانات المالية الموحدة للمجموعة متى وعندما تكون قابلة للتطبيق. كما أن تطبيق هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة قد لايكون له تأثير جوهري على البيانات المالية للمجموعة في فترة التطبيق الأولي.

٨ نقد وودائع لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي

	٢٠٢٤ ألف درهم	٢٠٢٣ ألف درهم
نقد	**١,١٧٠,٥٨١**	٩٠٢,٩٨١
ودائع إلزامية وودائع أخرى لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي	**٨,٢٥٧,٤٠٥**	٦,٥٤٢,٨٩٩
مرابحات لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي	**٥,٢٤٦,٥٤١**	٧,٥٣٥,٢٦١
	١٤,٦٧٤,٥٢٧	١٤,٩٨١,١٤١

إن متطلبات الاحتياطي المحتفظ بها لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي ليست متاحة لاستخدام المجموعة في عملياتها اليومية ولا يمكن سحبها دون موافقة مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. يتغير مستوى الاحتياطي المطلوب على أساس دوري طبقا لتوجيهات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

٩ مستحق من البنوك

	محلية (الإمارات العربية المتحدة) ألف درهم	أجنبية ألف درهم	إجمالي ألف درهم
٣١ ديسمبر ٢٠٢٤			
ودائع لأجل	**٣,٥٦٤,٤٩٦**	**٦,٠٧٢,٧٤١**	**٩,٦٣٧,٢٣٧**
ليلة واحدة، ودائع تحت الطلب وقصيرة الأجل	**٢٢٣,٢١٧**	**١٩٠,٢٢٧**	**٤١٣,٤٤٤**
إجمالي المستحق من البنوك	**٣,٧٨٧,٧١٣**	**٦,٢٦٢,٩٦٨**	**١٠,٠٥٠,٦٨١**
ناقصاً: خسائر الائتمان المتوقعة			**(٢٢,٢٢١)**
			١٠,٠٢٨,٤٦٠

	محلية (الإمارات العربية المتحدة) ألف درهم	أجنبية ألف درهم	إجمالي ألف درهم
٣١ ديسمبر ٢٠٢٣			
ودائع لأجل	١,٦٥١,٦٣١	٤,١٠٢,٧٩٠	٥,٧٥٤,٤٢١
ليلة واحدة، ودائع تحت الطلب وقصيرة الأجل	٦,٩٠	٣٨٤,٦٦٦	٣٩٠,٧٥٦
إجمالي المستحق من البنوك	١,٦٥٧,٧٢١	٤,٤٨٧,٤٥٦	٦,١٤٥,١٧٧
ناقصاً: خسائر الائتمان المتوقعة			(١٤,٠٢٣)
			٦,١٣١,١٥٤

١٠ أوراق مالية استثمارية

	محلية* ألف درهم	إقليمية** ألف درهم	دولية*** ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
٣١ ديسمبر ٢٠٢٤				
مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة				
أسهم	–	٦٢,٧٧٥	–	٦٢,٧٧٥
	–	٦٢,٧٧٥	–	٦٢,٧٧٥
مقاسة بالتكلفة المطفأة				
صكوك حكومية	٢,٢٧٤,٦٥١	١,٥٤٨,٤٢١	٥٣٧,٩٥٩	٤,٣٦١,٠٣١
صكوك شركات	١,٢١٧,٤٨٨	٢,٠٧٩,٥٠٣	٣٩٦,٦٠٠	٣,٦٩٣,٥٩١
	٣,٤٩٢,١٣٩	٣,٦٢٧,٩٢٤	٩٣٤,٥٥٩	٨,٠٥٤,٦٢٢
ناقصاً: خسائر الائتمان المتوقعة				(٥,٢١٤)
				٨,٠٤٩,٤٠٨
مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر				
صكوك حكومية	–	–	٤٥٥,٥٢٢	٤٥٥,٥٢٢
صكوك شركات	٢,٢٩٢,٧٨٠	١,٠٧١,٧٠٧	١,٥٣٩,٩٢٢	٤,٩٠٤,٤٠٩
	٢,٢٩٢,٧٨٠	١,٠٧١,٧٠٧	١,٩٩٥,٤٤٤	٥,٣٥٩,٩٣١
ناقصاً: خسائر الائتمان المتوقعة				(٨,٥٤١)
				٥,٣٥١,٣٩٠
إجمالي الأوراق المالية الاستثمارية	٥,٧٨٤,٩١٩	٤,٧٦٢,٤٠٦	٢,٩٣٠,٠٠٣	١٣,٤٧٧,٣٢٨
صافي الأوراق المالية الاستثمارية				١٣,٤٦٣,٥٧٣

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، بلغت القيمة العادلة للأوراق المالية الاستثمارية المقاسة بالتكلفة المطفأة ٧,٩٧٦ مليون درهم (٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: ٤,٥٢٦ مليون درهم).

تم ضمان الأوراق المالية الاستثمارية بقيمة دفترية قدرها ٤٤٧ مليون درهم (٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: ٣٤٥ مليون درهم) وقيمة عادلة قدرها ٤٤٧ مليون درهم (٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: ٣٣٥ مليون درهم) مقابل الالتزامات المستحقة للبنوك (راجع إيضاح ١٣).

	محلية* ألف درهم	إقليمية** ألف درهم	دولية*** ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
٣١ ديسمبر ٢٠٢٣				
مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة				
أسهم	–	٦٤,١٧٢	–	٦٤,١٧٢
	–	٦٤,١٧٢	–	٦٤,١٧٢
مقاسة بالتكلفة المطفأة				
صكوك حكومية	١,١٤٥,٢٩٠	١,٢٤٢,١٧٩	٢٦٢,٨٣٤	٢,٦٥٠,٣٠٣
صكوك شركات	٧٩٤,٠٣١	٤٠٤,١٣٣	٦٦٩,٣٠٨	١,٨٦٧,٤٧٢
	١,٩٣٩,٣٢١	١,٦٤٦,٣١٢	٩٣٢,١٤٢	٤,٥١٧,٧٧٥
ناقصاً: خسائر الائتمان المتوقعة				(٤,٧١٥)
				٤,٥١٣,٠٦٠
مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر				
صكوك حكومية	–	٨٠,٥٧٩	٤٦٠,٣١٦	٥٤٠,٨٩٥
صكوك شركات	٢,٥٦٣,٤٠٧	١,٠٥٠,٠٢٧	١,٧١٦,٧١٦	٥,٣٣٠,١٥٠
	٢,٥٦٣,٤٠٧	١,١٣٠,٦٠٦	٢,١٧٧,٠٣٢	٥,٨٧١,٠٤٥
ناقصاً: خسائر الائتمان المتوقعة				(١٨,٦١٥)
				٥,٨٥٢,٤٣٠
إجمالي الأوراق المالية الاستثمارية	٤,٥٠٢,٧٢٨	٢,٨٤١,٠٩٠	٣,١٠٩,١٧٤	١٠,٤٥٢,٩٩٢
صافي الأوراق المالية الاستثمارية				١٠,٤٢٩,٦٦٢

* محلية: تعد هذه أوراق مالية صادرة في دولة الإمارات العربية المتحدة
** إقليمية: تعد هذه أوراق مالية صادرة ضمن منطقة الشرق الأوسط
*** دولية: تعد هذه أوراق مالية صادرة خارج نطاق منطقة الشرق الأوسط.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة للمجموعة (تتمة)
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

١١ ذمم أنشطة تمويلية مدينة

	٢٠٢٤ ألف درهم	٢٠٢٣ ألف درهم
بالتكلفة المطفأة		
مرابحة	**٥١,١٦٩,٨١٨**	٣٧,٠٤٨,٧٨٨
ذمم مدينة من بطاقات الائتمان	**٣,٦٨٣,٢٩٢**	٢,٨٧٦,٣٣٥
وكالة المرابحة	**١,٣٨١,١٦١**	٣٥٩,٩٨٣
استصناع	**١,٧٥٠,٧١٠**	١,٦٨٩,٧٤٥
إجارة	**٢٠,٢١٤,٩٨٩**	١٨,٢٧٠,٢٤٢
أخرى	**١٨٩,٧١٦**	١٤,٥٤٨
	٧٨,٣٨٩,٦٨٦	٦٠,٢٥٩,٦٤١
ناقصاً: دخل مؤجل	**(٣,٢١٣,٩٦٥)**	(١,٦٦٠,٧٥٨)
إجمالي ذمم أنشطة تمويلية مدينة	**٧٥,١٧٥,٧٢١**	٥٨,٥٩٨,٨٨٣
ناقصاً: خسائر الائتمان المتوقعة	**(٤,٦٩٥,٨٦٦)**	(٤,٨٥١,١٤٦)
صافي ذمم أنشطة تمويلية مدينة	**٧٠,٤٧٩,٨٥٥**	٥٣,٧٤٧,٧٣٧
إجمالي ذمم أنشطة تمويلية مدينة تعرضت لانخفاض القيمة	**٣,٣٠٠,١٧٥**	٣,٦٨٢,١١٨

	٢٠٢٤ ألف درهم	٢٠٢٣ ألف درهم
حسب وحدة الأعمال		
قطاع الشركات	**٣٠,٧٢٤,٥٤٢**	٢٢,٢٦٥,٠٣٣
قطاع الأفراد	**٤٤,٤٥١,١٧٩**	٣٦,٣٣٣,٨٥٠
	٧٥,١٧٥,٧٢١	٥٨,٥٩٨,٨٨٣

تم تصكيك موجودات الإجارة بمبلغ ٥,٢ مليار درهم (٢٠٢٣: ٢,٩ مليار درهم) لغرض إصدار التزام بالصكوك. (إيضاح ١٥).

تم الإفصاح عن مخصصات انخفاض القيمة لذمم الأنشطة التمويلية المدينة التي تعرضت لانخفاض في القيمة بمزيد من التفاصيل في الإيضاح رقم ٣٦ (ط).

١٢ موجودات أخرى

	٢٠٢٤ ألف درهم	٢٠٢٣ ألف درهم
أرباح مستحقة	**١٩٦,٣٢٩**	١٤٥,٧٢٥
مدفوعات مقدماً وسلف أخرى	**٢٢٨,٤٥٣**	١٦٦,٠٥٠
عمولات بيع مؤجلة	**٣٠,٣١٨**	٢٣,٢٦٩
بضائع متاحة للبيع	**٤٤,٥٥٠**	٤١,٥٧٤
أخرى	**٥٨٦,٨٦٤**	٤٦٩,٠٥٨
	١,٠٨٦,٥١٤	٨٤٥,٦٧٦

١٣ مستحق لبنوك

	٢٠٢٤ ألف درهم	٢٠٢٣ ألف درهم
ودائع تحت الطلب	**٤٣٨,٦٦٧**	٥٤٣,١٦١
اتفاقيات إعادة الشراء مع البنوك	**٤٣٤,٧١٣**	٣٢٧,١٢١
ودائع لأجل وودائع أخرى	**٥,٠١٠,١٤٥**	٤,٩٢٢,٠٩٣
	٥,٨٨٣,٥٢٥	٥,٧٩٢,٣٧٥

يبلغ متوسط معدلات الربح المدفوع على ما ذكر أعلاه ٣,٨٧٪ سنوياً (٢٠٢٣: ٣,٨٩٪ سنوياً).

١٤ ودائع المتعاملين

	٢٠٢٤ ألف درهم	٢٠٢٣ ألف درهم
بحسب النوع		
ودائع تحت الطلب واشعارات قصيرة الأجل	**٣٤,٤٠٣,٦٧٩**	٢٩,٤٩٥,٨٣٧
وكالة الاستثمار	**٢١,٦٢٤,٦٥١**	١٣,٣٣٠,٣٤٤
ودائع لأجل	**١,٤٣٣,٩٨٥**	١,٥١٤,٠٥١
حسابات ادخار	**١٨,٧١٥,٥٧١**	١٦,٥٥٧,٩٧٩
أخرى *	**٦٠٧,٠٤٤**	٤١٦,٧٠٤
	٧٦,٧٨٤,٩٣٠	٦١,٣١٤,٩١٥

* بما في ذلك احتياطي مخاطر الاستثمار للمودعين البالغ ٢٣,٥ مليون درهم (٢٠٢٣: ١٣,٦ مليون درهم).

الحركة في احتياطي مخاطر الاستثمار للمودعين هي كما يلي.

	٢٠٢٤ ألف درهم	٢٠٢٣ ألف درهم
الرصيد كما في ١ يناير	**١٣,٦٠٣**	٢,٧٢٤
الأرباح المكتسبة على الرصيد الاحتياطي	**-**	-
التحويلات	**١٠,٥١٦**	١١,٢٣٩
الزكاة	**(٦٢٣)**	(٣٦٠)
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر	**٢٣,٤٩٦**	١٣,٦٠٣

	٢٠٢٤ ألف درهم	٢٠٢٣ ألف درهم
بحسب وحدات الأعمال		
قطاع الشركات	**١٩,١٢٢,١٠٦**	١١,٤٤٤,٥٤٥
قطاع الأفراد	**٥٧,٦٦٢,٨٢٤**	٤٩,٨٧٠,٣٧٠
	٧٦,٧٨٤,٩٣٠	٦١,٣١٤,٩١٥

بلغ متوسط معدلات الربح المدفوعة على الودائع المذكورة أعلاه ١,٥٢٪ سنوياً (٢٠٢٣: ١,٢٦٪ سنوياً).

١٥ صكوك مستحقة وتمويلات أخرى متوسطة الأجل

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ ألف درهم	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ ألف درهم
صكوك مستحقة (إيضاح ١-١٥)	**٧,٤٢٦,٨٧٥**	٤,٦٧٢,٥٠٠
وتمويلات أخرى متوسطة الأجل	**١,٨٣٦,٢٥٠**	–
	٩,٢٦٣,١٢٥	٤,٦٧٢,٥٠٠

	٢٠٢٤ ألف درهم	٢٠٢٣ ألف درهم
الرصيد كما في ١ يناير	**٤,٦٧٢,٥٠٠**	٣,٦٧٢,٥٠٠
إصدارات	**٤,٥٩٠,٦٢٥**	١,٠٠٠,٠٠٠
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر	**٩,٢٦٣,١٢٥**	٤,٦٧٢,٥٠٠

* خلال السنة أجرت المجموعة ترتيبات تمويل بقيمة ٥٠٠ مليون دولار أمريكي في إطار ترتيبات تمويل متوافقة مع الشريعة الإسلامية تستحق في مارس ٢٠٢٧.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة للمجموعة (تتمة)
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

١٥ صكوك مستحقة وتمويلات أخرى متوسطة الأجل (تتمة)

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، بلغ إجمالي قيمة الصكوك المستحقة والتمويلات الأخرى متوسطة الأجل ٩,٢٦٣ مليون درهم (٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: ٤,٦٧٣ مليون درهم) تستحق على النحو التالي:

	٢٠٢٤ ألف درهم	٢٠٢٣ ألف درهم
٢٠٢٥	**١,٨٣٦,٢٥٠**	١,٨٣٦,٢٥٠
٢٠٢٦	**٢,٨٣٦,٢٥٠**	٢,٨٣٦,٢٥٠
٢٠٢٧	**١,٨٣٦,٢٥٠**	–
٢٠٢٩	**٢,٧٥٤,٣٧٥**	–
	٩,٢٦٣,١٢٥	٤,٦٧٢,٥٠٠

١-١٥) خلال عام ٢٠٢٤، أصدرت المجموعة صكوكًا بقيمة ٢,٨ مليار درهم لجمع تمويل متوسط الأجل غير مضمون مرتبط بالاستدامة مقوم بالدولار الأمريكي من خلال ترتيبات تمويل صكوك متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

خلال عام ٢٠٢٣، أصدرت المجموعة صكوكًا بقيمة ١ مليار درهم لجمع تمويل متوسط الأجل غير مضمون مقوم بالدرهم من خلال ترتيبات تمويل صكوك متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

خلال عام ٢٠٢٠ و٢٠٢١، أصدرت المجموعة صكوكًا بقيمة ٣,٧ مليار درهم لجمع تمويل متوسط الأجل غير مضمون مقوم بالدولار الأمريكي من خلال ترتيبات تمويل صكوك متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

فيما يلي تفاصيل ترتيبات تمويل الصكوك:

تاريخ الإصدار	المبلغ	سوق الإدراج	سعر نسبة الربح (٪)	أساس الدفع	تاريخ الاستحقاق
سبتمبر ٢٠٢٠	٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي	بورصة إيرلندا وناسداك	١,٨٢٧	نصف سنوياً	سبتمبر ٢٠٢٥
أكتوبر ٢٠٢١	٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي	بورصة إيرلندا وناسداك	٢,٠٨٢	نصف سنوياً	نوفمبر ٢٠٢٦
فبراير ٢٠٢٣	١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ درهم	ناسداك	٥,٠٥	نصف سنوياً	فبراير ٢٠٢٦
مايو ٢٠٢٤	٧٥٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي	بورصة إيرلندا وناسداك	٥,٤٣١	نصف سنوياً	مايو ٢٠٢٩

قام المصرف بتحويل بعض أصول الإجارة المحددة بقيمة إجمالية بلغت ٥,٢ مليار درهم ("الأصول ذات الملكية المشتركة") إلى شركته التابعة، شركة صكوك مصرف الإمارات الإسلامي المحدودة ("جهة الإصدار")، وهي شركة ذات أغراض خاصة تأسست لإصدار هذه الصكوك. كما أبرم المصرف اتفاقية مرابحة مع شركة مصرف الإمارات الإسلامي للصكوك المحدودة بمبلغ ٢,٥ مليار درهم. وهذا التمويل متوسط الأجل مدرج بالتكلفة المطفأة.

تبقى الأصول ذات الملكية المشتركة، من حيث الموضوع، تحت سيطرة المجموعة، وتبعاً لذلك، يستمر الاعتراف بهذه الأصول من قبل المجموعة. في حال حدوث أي تعثر، قدمت الشركة الأم تعهداً بتعويض جميع الخسائر المتكبدة من قبل حاملي الصكوك. والأصول هي تحت سيطرة المجموعة وسوف تواصل صيانتها من قبل المجموعة.

ستقوم جهة الإصدار بدفع مبلغ على أساس نصف سنوي من العائدات المتحصلة من الأصول ذات الملكية المشتركة. يتوقع أن تكون تلك العائدات كافية لتغطية مبلغ التوزيع نصف السنوي المستحق لحاملي الصكوك في مواعيد التوزيع النصف السنوي. بتاريخ استحقاق الصكوك، تعهدت المجموعة بإعادة شراء الأصول بسعر التنفيذ.

١٦ مطلوبات أخرى

	٢٠٢٤ ألف درهم	٢٠٢٣ ألف درهم
أرباح مستحقة الدفع للمودعين	**٤٨١,١١٧**	٣٠١,٥٧٧
مطلوبات متعلقة بالموظفين	**٢٣٢,٤٢٨**	١٩٤,٠٣٦
شيكات المدراء	**٤٤٩,٦٧٨**	٦١٢,١٠٥
ذمم دائنة تجارية وأخرى	**٥٣٣,٠٦٨**	٣٤٢,٥٣٠
زكاة مستحقة	**١٥,٩١٧**	٢٠,٩٩٢
مخصص الضرائب	**٢٧٧,٦٥٠**	–
موجودات ضريبية مؤجلة	**٨,٢١٥**	–
أخرى	**٢,٠٠٠,٨٩٤**	١,٩٠٢,٠٦٣
	٣,٩٩٨,٩٦٧	٣,٣٧٣,٣٠٣

١٧ رأس المال المصدر واحتياطي رأس المال

	٢٠٢٤ ألف درهم	٢٠٢٣ ألف درهم
رأس المال المصرح به		
١٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ (٢٠٢٣: ١٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) سهم عادي بقيمة ١ درهم		
للسهم (٢٠٢٣: ١ درهم للسهم).	**١٠,٠٠٠,٠٠٠**	١٠,٠٠٠,٠٠٠
رأس المال المصدر والمدفوع بالكامل		
٥,٤٣٠,٤٢١,٨٧٥ (٢٠٢٣: ٥,٤٣٠,٤٢١,٨٧٥) سهم عادي بقيمة ١ درهم		
للسهم (٢٠٢٣: ١ درهم للسهم).	**٥,٤٣٠,٤٢٢**	٥,٤٣٠,٤٢٢

١٨ الاحتياطيات

احتياطي قانوني وإلزامي

بموجب النظام الأساسي للمصرف وطبقا للقانون الاتحادي رقم ١٤ لعام ٢٠١٨ يجب تحويل ما لا يقل عن ١٠٪ من صافي أرباح السنة إلى الاحتياطي القانوني والإلزامي غير القابل للتوزيع حتى يبلغ هذا الاحتياطي ٥٠٪ من رأسمال المصدر للمصرف.

الاحتياطي الآخر

هنالك أيضا نسبة ١٠٪ من الربح قابلة للتحويل للاحتياطي النظامي غير القابل للتوزيع حتى يبلغ إجمالي هذا الاحتياطي ١٠٪ من رأسمال المصرف المصدر. باعتبار أن الاحتياطي العادي يساوي ١٠٪ من رأس مال المصرف المصدر لم يتم تخصيص أرباح للاحتياطي القانوني لهذا العام.

	احتياطي قانوني وإلزامي ألف درهم	احتياطيات أخرى ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
في ١ يناير ٢٠٢٤	**١,٠٢٧,١٦١**	٥٤٣,٠٤٣	١,٥٧٠,٢٠٤
المحول من الأرباح المحتجزة*	**٢٨١,٠٢٦**	–	٢٨١,٠٢٦
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	**١,٣٠٨,١٨٧**	٥٤٣,٠٤٣	١,٨٥١,٢٣٠

* إن أرقام المقارنة الخاصة بالعام الماضي مبينة في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد.

احتياطي القيمة العادلة

يتضمن احتياطي القيمة العادلة صافي التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وصافي الجزء الفعال من التغيرات في القيمة العادلة لتغطية مخاطر التدفقات النقدية.

١٩ دخل من منتجات تمويلية واستثمارية

	٢٠٢٤ ألف درهم	٢٠٢٣ ألف درهم
ذمم أنشطة تمويلية مدينة		
– المرابحة	**٣,١٣٥,٣٣٢**	٢,٥٠٢,٠٥٩
– إجارة	**١,١٨٩,٣٢٢**	١,١٢١,٩١٦
– استصناع	**١٠٢,٣١٢**	٨٥,١١٧
أوراق مالية استثمارية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	**١٩٨,٠٩٥**	٢١٣,٠١٥
أوراق مالية استثمارية مصنفة بالتكلفة المطفأة	**٣٠٢,٦٤٨**	١٢٠,٣٣٨
أخرى	**٨٥١,٥١٧**	٦٢٢,٤٤٨
	٥,٧٧٩,٢٢٦	٤,٦٦٤,٨٩٣

٢٠ توزيعات على الودائع والأرباح المدفوعة إلى حاملي الصكوك

	٢٠٢٤ ألف درهم	٢٠٢٣ ألف درهم
توزيعات للمودعين	**١,٠٧٨,٤٥٨**	٧٥١,٤٠٤
الأرباح المدفوعة لحساب الصكوك والتمويلات المتوسطة الأجل الأخرى	**٢٩٨,٣١٩**	١١٨,٨٩٩
الأرباح المستحقة للبنوك	**١٠٥,٩٨١**	٧٣,٢٢٩
أخرى	**٦٦,٦٩٥**	٧,٣٨٤
	١,٥٤٩,٤٥٣	٩٥٠,٩١٦

تمثل التوزيعات على الودائع الحصة من الإيرادات الموزعة بين المودعين والمساهمين. تمت الموافقة على التخصيص والتوزيع للمودعين من قبل لجنة الرقابة الشرعية الداخلية.

خلال عام ٢٠٢٤ و٢٠٢٣، لم يتنازل المصرف بصفته مضارباً عن أي جزء من حصته في الأرباح لصالح أصحاب الحسابات.

تمثل الأرباح المدفوعة لحملة الصكوك توزيع العائدات المستلمة فيما يتعلق بالموجودات المحولة إلى شركة الإمارات الإسلامية للصكوك المحدودة التي تم إنشاؤها خصيصاً لهذه المعاملة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة للمجموعة (تتمة)
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

٢١ دخل الرسوم والعمولات

	٢٠٢٤ ألف درهم	٢٠٢٣ ألف درهم
دخل العمولات	**٧٩,٠٣٤**	٨٢,٠٤١
دخل الرسوم	**١,٠٤٧,٩١٤**	٨٥٥,٠٣٧
	١,١٢٦,٩٤٨	٩٣٧,٠٧٨

٢٢ دخل تشغيلي آخر

	٢٠٢٤ ألف درهم	٢٠٢٣ ألف درهم
توزيعات أرباح على الاستثمار في الأسهم المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	**٣,١٦٨**	٢٩
أرباح من بيع أوراق مالية استثمارية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	**٩٨**	٣٧
أرباح / (خسارة) من أوراق استثمارية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	**(١,٣٩٧)**	٢٧,٧٧٤
دخل إيجاري (بعد استبعاد الاستهلاك)	**٩,١٥١**	٤,٩٢٠
أرباح / (خسارة) من بيع العقارات الاستثمارية	**(١,٠٧٧)**	٩,٩٢١
دخل / (خسارة) من العملات الأجنبية والمشتقات الإسلامية*	**٥٨٥,٩١٥**	٤٩٩,٧٢٠
دخل آخر (صافي)	**١٧,٤٠٥**	٢٧,٠٥٢
	٦١٣,٢٦٣	٥٦٩,٤٥٣

* يشمل دخل صرف العملات الأجنبية أرباح المتاجرة والتحويلات وأرباح معاملات مع المتعاملين.

٢٣ مصروفات عمومية وإدارية

	٢٠٢٤ ألف درهم	٢٠٢٣ ألف درهم
تكاليف الموظفين	**٧٥٨,٨٧٣**	٦٧٦,٤٢٠
تكلفة إشغال	**٢٩,٢٩٦**	٣٠,٣٩٠
معدات وتوريدات	**٢٧,٤٥٦**	٢٧,٩٩٣
رسوم معاد فرضها من شركات المجموعة	**٥٦٠,٠٢٩**	٤٣٧,٨٢٦
تكلفة اتصالات	**٣٩,٨٦٢**	٤٩,١٦١
مصروفات ذات صلة بالتسويق	**٢٥,٣١٧**	٢٣,٨٨٤
استهلاك	**٩١,٧٤٩**	٨٨,٥٧٣
أخرى	**١١٢,١٠٢**	٤٣٧,١١٩
	١,٦٤٤,٦٨٤	١,٧٧١,٣٦٦

٢٤ صافي خسائر (إعادة قيد) انخفاض القيمة لأصول مالية

تم إظهار صافي خسائر (إعادة قيد) انخفاض القيمة لأصول مالية المحملة على بيان الدخل الموحد كالتالي:

	٢٠٢٤ ألف درهم	٢٠٢٣ ألف درهم
صافي انخفاض القيمة للمستحقات من البنوك	**٨,١٩٨**	٤,٩٢٣
صافي انخفاض القيمة للأوراق المالية الاستثمارية	**(٩,٥٧٦)**	(٦,٥٤٨)
صافي انخفاض القيمة لذمم أنشطة تمويلية مدينة (الإيضاح ٣٦ ط)	**٩٢١,٣٢٣**	١,٠٧٢,٧٠١
صافي انخفاض القيمة لتعرضات غير ممولة	**٥٠,٩٨١**	١٤٠,٠٣٤
الديون المعدومة المشطوبة / (المستردة) – الصافي	**(٢٩٩,٠٩٨)**	(٢١٦,٤٧٢)
	٦٧١,٨٢٨	٩٩٤,٦٣٨

٢٥ الضريبة

في ٩ ديسمبر ٢٠٢٢، أصدرت وزارة المالية الإماراتية المرسوم بقانون اتحادي رقم ٤٧ لسنة ٢٠٢٢ في شأن الضريبة على الشركات والمؤسسات، قانون الضريبة على الشركات ("قانون الضريبة على الشركات") لسن نظام جديد للضريبة على الشركات في دولة الإمارات العربية المتحدة. ودخل النظام الجديد للضريبة على الشركات في دولة الإمارات العربية المتحدة حيز التنفيذ للفترات المحاسبية التي تبدأ في أو بعد ١ يونيو ٢٠٢٣.

مع انتهاء السنة المحاسبية للمجموعة في٣١ ديسمبر، ستكون الفترة الضريبية الأولى من ١ يناير ٢٠٢٤ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، على أن يتم تقديم الإقرار الأول في أو قبل ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥.

يخضع الدخل الخاضع للضريبة للكيانات التي يخضع دخلها لنطاق ضريبة الشركات في دولة الإمارات العربية المتحدة لمعدل ضريبة الشركات قدره ٩٪. وتعتبر المجموعة جزء من المجموعة التي تخضع لنطاق الركيزة الثانية (أي تتجاوز حد الإيرادات البالغة ٧٥٠ مليون يورو وتدير أعمالها في دول متعددة)، حيث أن الشركة القابضة للمجموعة بصدد تقييم تعرضها المحتمل لضرائب الدخل من الركيزة الثانية.

ستخضع عمليات المجموعة في الإمارات العربية المتحدة للركيزة الثانية اعتبارا من ١ يناير ٢٠٢٥، ومن المتوقع أن يكون معدل الضريبة الفعلي ١٥٪ على الأرباح المحققة في الإمارات العربية المتحدة (٩٪ في عام ٢٠٢٤).

تقدم التعديلات على معيار المحاسبة الدولي ١٢ إعفاء إلزاميا مؤقتا من المحاسبة عن الضرائب المؤجلة التي تنشأ عن التشريع الذي تنفذه الركيزة الثانية. قام المصرف بتطبيق الاستثناء على الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة المتعلقة بضرائب الدخل في الركيزة الثانية والإفصاح عنها.

تبلغ الرسوم الضريبية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ هو ٢٧٨ مليون درهم، وهو ما يمثل معدل الضريبة الفعلي للمجموعة بنسبة ٨,٩٩ ٪.

(أ) تصنيف المعدل الضريبي الفعلي

	٢٠٢٤ ألف درهم
الربح قبل الضريبة	**٣,٠٨٧,٩١٠**
الضريبة الداخلية (٩٪)	**٢٧٧,٩١٢**
التأثير الضريبي في:	
الدخل المعفى من الضرائب	**(٣٧٣)**
مصروفات غير قابلة للخصم	**١٤٧**
أخرى	**(٣٦)**
	٢٧٧,٦٥٠

٢٦ أتعاب أعضاء مجلس الإدارة

وهي تتضمن الأتعاب مستحقة الدفع إلى أعضاء مجلس إدارة المجموعة البالغة ٧ ملايين درهم (٢٠٢٣: ٧ ملايين درهم).

٢٧ ربحية السهم

تقدم المجموعة البيانات الخاصة بربحية السهم الأساسي والمخفف لأسهمها العادية. يتم حساب ربحية السهم بقسمة الربح أو الخسارة للعام على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال الفترة. يتم تحديد الربح للسهم المخف ف عن طريق تعديل المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة لتغطية تأثيرات الأسهم العادية المحتملة، إن وجدت.

	٢٠٢٤	٢٠٢٣
صافي الأرباح للعام (بالآلاف)	**٢,٨١٠,٢٦٠**	٢,١٢١,٢١٥
المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية في الإصدار (بالألف)	**٥,٤٣٠,٤٢٢**	٥,٤٣٠,٤٢٢
صافي ربحية السهم* (درهم)	**٠,٥١٨**	٠,٣٩١

* كانت ربحية السهم المخفضة والأساسية للسهم الواحد هي ذاتها بنهاية العام.

٢٨ الأدوات التمويلية الإسلامية المشتقة

يوضح الجدول أدناه القيم الموجبة والسالبة للأدوات التمويلية الإسلامية المشتقة التي تعادل القيم السوقية بالإضافة إلى المبالغ الاسمية التي تم تحليلها حسب مدة استحقاقها. تتمثل القيمة الاسمية بقيمة الموجودات المشتقة ذات الصلة أو المعدل أو المؤشر المرجعي والتي يتم بناءاً عليها قياس التغيرات في قيمة الأدوات المشتقة. توضح المبالغ الاسمية حجم المعاملات القائمة في نهاية السنة ولكنها لا تدل على مخاطر السوق ولا مخاطر الائتمان.

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	قيمة عادلة موجبة ألف درهم	قيمة عادلة سالبة ألف درهم	مبلغ اسمي ألف درهم	في خلال ٣ أشهر ألف درهم	من ٣ أشهر إلى سنة ألف درهم	من سنة إلى ٣ سنوات ألف درهم	من ٣ سنوات إلى ٥ سنوات ألف درهم	أكثر من ٥ سنوات ألف درهم
الأدوات التمويلية الإسلامية المشتقة:								
عقود صرف العملات الأجنبية الآجلة	١,٥١١	(١,١٦٢)	٣,٨٠٨,٢٦١	١,٧١٨,٠٧١	١,٧٩٠,٢٣٥	–	–	٢٩٩,٩٥٥
خيارات صرف العملات الأجنبية	٢,٥٩١	(٢,٦٦٥)	٢١٧,٥٣٨	٨٥,٨٧٠	٩٧,٣٢٠	٣٤,٣٤٨	–	–
مبادلات/الحدود القصوى لمعدلات الربح	١٣٨,٣٤٨	(١٤٦,١٩٣)	١٨,١٠٠,٠١٥	١,٠٩٢,٦٥٨	٥٥٢,٨٤٩	٩,٥٠١,٢٧٤	٤,٦١٤,٥٣١	٢,٣٣٨,٧٠٣
	١٤٢,٤٥٠	(١٥٠,٠٢٠)	٢٢,١٢٥,٨١٤	٢,٨٩٦,٥٩٩	٢,٤٤٠,٤٠٤	٩,٥٣٥,٦٢٢	٤,٦١٤,٥٣١	٢,٦٣٨,٦٥٨
مشتقات إسلامية محتفظ بها لتغطية التدفقات النقدية:								
مبادلات/الحدود القصوى لمعدلات الربح	١٤,٤٩٧	–	١,٥٢٥,٠٠٠	–	–	١,٥٢٥,٠٠٠	–	–
الإجمالي	١٥٦,٩٤٧	(١٥٠,٠٢٠)	٢٣,٦٥٠,٨١٤	٢,٨٩٦,٥٩٩	٢,٤٤٠,٤٠٤	١١,٠٦٠,٦٢٢	٤,٦١٤,٥٣١	٢,٦٣٨,٦٥٨

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة للمجموعة (تتمة)
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

٢٨ الأدوات التمويلية الإسلامية المشتقة (تتمة)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	قيمة عادلة موجبة ألف درهم	قيمة عادلة سالبة ألف درهم	في خلال ٣ أشهر ألف درهم	من ٣ أشهر إلى سنة ألف درهم	من سنة إلى ٣ سنوات ألف درهم	من سنة إلى ٣ سنوات إلى ٥ سنوات ألف درهم	من ٣ سنوات إلى ٥ سنوات ألف درهم	أكثر من ٥ سنوات ألف درهم
الأدوات التمويلية الإسلامية								
المشتقة:								
عقود صرف العملات الأجنبية الآجلة	٤,٣٥٢	(٣٧٤)	٤,٣٩٤,٧٢٠	٢,٣٢٢,١٥٢	٢,٠٧٢,٥٦٨	–	–	–
خيارات صرف العملات الأجنبية	٤,٥٨٧	(٤,٧١١)	٦٥٤,٢٠٦	١٠٥,٧٩٢	٣١٧,٣٧٥	٢٣١,٠٣٩	–	–
مبادلات/الحدود القصوى لمعدلات الربح	١٧٠,٢٤٨	(١٧٣,٣١١)	١١,٨٦٣,٩٣٥	–	١,١٠١,٢٢٨	٥,٢٧٩,٢٢٦	٢,٩٦٥,٠٩٠	٢,٥١٨,٣٩١
	١٧٩,١٨٧	(١٧٨,٣٩٦)	١٦,٩١٢,٨٦١	٢,٤٢٧,٩٤٤	٣,٤٩١,١٧١	٥,٥١٠,٢٦٥	٢,٩٦٥,٠٩٠	٢,٥١٨,٣٩١
مشتقات إسلامية محتفظ بها لتغطية التدفقات النقدية:								
مبادلات/الحدود القصوى لمعدلات الربح	٤,٩٨٦	–	٣٠٠,٠٠٠	–	–	٣٠٠,٠٠٠	–	–
الإجمالي	١٨٤,١٧٣	(١٧٨,٣٩٦)	١٧,٢١٢,٨٦١	٢,٤٢٧,٩٤٤	٣,٤٩١,١٧١	٥,٨١٠,٢٦٥	٢,٩٦٥,٠٩٠	٢,٥١٨,٣٩١

مخاطر الائتمان ذات الصلة بالأدوات المشتقة الإسلامية
تنشأ مخاطر الائتمان ذات الصلة بالأدوات المالية المشتقة الإسلامية من احتمال إخلال الطرف المقابل بالالتزامات التعاقدية والمقتصرة على القيمة العادلة الإيجابية للأداة المفضلة للمجموعة والتقلبات المستقبلية المحتملة. نظراً لأن المجموعة لديها ضمانات نقدية من الطرف المقابل إلى حدود القيمة العادلة. تتم إدارة المخاطر الائتمانية وفقا للتسهيلات الموافق عليها. وفي حالات محددة تخضع لضمانات إضافية. وتقوم المجموعة بتطبيق تعديل قيمة الائتمان على صفقات الأدوات المشتقة القائمة. وتستند منهجية احتساب تعديل قيمة الإئتمان إلى ثلاثة عناصر: احتمال تعثر الطرف المقابل عن السداد والإنكشاف الإيجابي المتوقع ومعدل الاسترداد. ويتم احتساب تعديل قيمة الإئتمان على جميع فئات الموجودات بما في ذلك العملات الأجنبية ومعدلات الربح.

الأدوات المشتقة الإسلامية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة
تتعلق معظم الأنشطة الخاصة بالمشتقات التجارية للمشتقات الإسلامية للمجموعة بالبيع وتغطية المركز. تشمل أنشطة البيع تقديم منتجات للعملاء بأسعار تشجيعية حتى يتمكنوا من تحويل أو تعديل أو تخفيض المخاطر الحالية والمتوقعة.

تتم إدارة المتاجرة أنشطة مشتقات بمشتقات معدلات الربح وفقا للحدود التي يوافق عليها مجلس الإدارة.

الأدوات المشتقة الإسلامية المحتفظ بها أو المصدرة لأغراض التغطية
تستخدم المجموعة المشتقات الإسلامية كجزء من إدارة موجوداتها ومطلوباتها لأغراض التغطية لتقليل مخاطر العملة ومعدلات الربح. ويتم تحقيق ذلك بتغطية أدوات مالية معينة والمعاملات المتوقعة وإستراتيجية التغطية مقابل تعرضات الميزانية العمومية.

تقوم المجموعة بتحديد مشتقاتها الإسلامية المحتفظ بها أو الصادرة لأغراض التحوط على النحو التالي:
- تحوطات القيمة العادلة: تحوطات القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات المعترف بها أو الالتزامات الثابتة.
- تحوطات التدفقات النقدية: تحوطات التدفقات النقدية المستقبلية المحتملة والمتعلقة بموجودات أو مطلوبات معترف بها أو معاملة متوقعة مرجحة إلى حد كبير. و
- صافي تحوط الاستثمارات: تحوط صافي الاستثمارات في العمليات الأجنبية.

علاوة على ذلك، فيما يتعلق بمعاملات التحوط التي تقوم بها المجموعة، تقوم المجموعة بتوثيق ما يلي:
- عند بدء المعاملة، العلاقة بين أدوات التحوط والبنود المتحوط لها، والمخاطر التي تتم تغطيتها وهدف المجموعة واستراتيجية إدارة المخاطر في إجراء معاملة التحوط.
- الطريقة التي يتم بها قياس الفعالية طوال فترة علاقة التحوط.

في نهاية الفترة، لم يتم تخصيص أي مشتقات لأغراض التحوط مثل "تحوط القيمة العادلة" أو "تحوط صافي الاستثمار".

تقيّم المجموعة، عند التحوط وعلى أساس مستمر فيما إذا كانت المشتقات الإسلامية المستخدمة في معاملات التحوط فعالة للغاية في تعويض التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبنود المتحوط لها.

يتم قياس فعالية التحوط من قبل المجموعة على أساس مستقبلي عند التأسيس وكذلك بأثر رجعي (عند الاقتضاء) في المستقبل على مدى فترة علاقة التحوط. تشمل مصادر عدم الفعالية في محاسبة التحوط تأثير مخاطر الائتمان ذات الصلة بالأدوات المشتقة الإسلامية على تقييم البند المشتق والبند المتحوط. لتخفيف مخاطر الائتمان هذه تقوم المجموعة بتنفيذ مشتقات التحوط الإسلامية مع نظراء ذوي جودة عالية وتكون غالبية مشتقات التحوط الإسلامية للمجموعة مضمونة.

تحوطات القيمة العادلة
كذلك تستخدم المجموعة عقود مقايضة معدلات الربح للتغطية مقابل التغيرات في القيمة العادلة للأوراق المالية الاستثمارية الناتجة عن تقلبات معدلات الربح. يتم تحديد هذه العقود من قبل المجموعة كتحوطات للقيمة العادلة. وبالتالي يتم تطبيق محاسبة التحوط بالقيمة العادلة بغرض التحوط ضد التغيرات في قيمة الموجودات الثابتة والمطلوبات الخاضعة لمخاطر معدل الربح وكذلك الموجودات والمطلوبات الخاضعة لمخاطر صرف العملات الأجنبية.

بعد التحديد الأولي، يتم إدتساب التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات الإسلامية المصنفة كتغطيات القيمة العادلة في بند 'دخل تشغيلي آخر'، إلى جانب أي تغيرات في القيمة العادلة للموجودات أو التحوط المتعلق بها والمتعلقة بالمخاطر المغطاة.

تحوطات التدفق النقدي
تستخدم المجموعة عقود مقايضة معدلات الربح والعقود الآجلة لتغطية التعرض إلى مخاطر التدفق النقدي الناتجة من بعض ودائع المتعاملين والتمويلات متوسطة الأجل. تستخدم مقايضات معدلات الربح أيضاً للتحوط ضد مخاطر التدفقات النقدية الناتجة عن بعض التمويلات والذمم المدينة ذات المعدلات المتغيرة. يتم تحديد هذه من قبل المجموعة كتحوطات للتدفق النقدي. وبالتالي. تقوم المجموعة بتطبيق محاسبة التحوط للتدفقات النقدية للتحوط من التغير في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة على نحو كبير تابعة إلى مخاطر معدل الربح على الموجودات والمطلوبات ذات المعدلات المتغيرة والموجودات والمطلوبات الخاضعة لمخاطر الصرف الأجنبي.

يتم الاعتراف بالجزء الفعال من التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات الإسلامية المصنفة كتحوطات للتدفقات النقدية في احتياطي القيمة العادلة ضمن حقوق الملكية. يتم الاعتراف بأي ربح أو خسارة تتعلق بالجزء غير الفعال مباشرة في بيان الدخل الموحد للمجموعة.

٢٩ القطاعات التشغيلية
تتكون أنشطة المجموعة من القطاعات الرئيسة التالية:

الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات
يقدم المصرف – من خلال هذا القطاع – إلى المتعاملين من الشركات مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات ويقبل ودائعهم.

الخدمات المصرفية للأفراد
يقدم قطاع الأفراد مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات إلى الأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة ويقبل ودائعهم.

الخزينة
تشمل أنشطة الخزينة إدارة محفظة الاستثمار للمجموعة وإدارة الصناديق وخيارات خدمات الخزينة بين البنوك.

أخرى
تشمل العمليات الأخرى للمجموعة العمليات ووحدات الدعم.

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	الأعمال المصرفية للشركات والمؤسسات ألف درهم	الخدمات المصرفية للأفراد وإدارة الثروات ألف درهم	الخزينة ألف درهم	أخرى ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
صافي الدخل من منتجات تمويلية واستثمارية	**٨٣٠,٧٩٢**	**٢,٤٧٥,٥٠٧**	**٢٦٦,٣٧٧**	**٦٥٧,٠٩٧**	**٤,٢٢٩,٧٧٣**
صافي الدخل من الرسوم والعمولات ودخل تشغيلي آخر	**٢٠٠,٠٨٥**	**٩٢٣,٣١٦**	**٢,٢٠٨**	**٨,٦٧٨**	**١,١٣٤,٢٨٧**
إجمالي الدخل التشغيلي	**١,٠٣٠,٨٧٧**	**٣,٣٩٨,٨٢٣**	**٢٦٨,٥٨٥**	**٦٦٥,٧٧٥**	**٥,٣٦٤,٠٦٠**
مصروفات عمومية وإدارية	**(٨٧,٢١٠)**	**(١,٢٠٩,٨٣٤)**	**(٢٧,٧٥٦)**	**(٣١٩,٨٨٤)**	**(١,٦٤٤,٦٨٤)**
صافي خسارة انخفاض القيمة	**(١٩٦,٧٠٥)**	**(٤٨٤,١٥١)**	**٩,١٤٦**	**٤٠,٢٤٤**	**(٦٣١,٤٦٦)**
ربح السنة قبل الضريبة	**٧٤٦,٩٦٢**	**١,٧٠٤,٨٣٨**	**٢٤٩,٩٧٥**	**٣٨٦,١٣٥**	**٣,٠٨٧,٩١٠**
موجودات القطاع	**٣٩,٦٩٥,٩٤٧**	**٥٠,٨٣٢,٧٨٢**	**٢٠,٦٥٠,٠٢١**	**(٥٠,٠٧٧)**	**١١١,١٢٨,٦٧٣**
مطلوبات القطاع وحقوق الملكية	**٢٢,٢٧٠,١١٢**	**٦٠,٦٧٩,٤٨٣**	**٢,٨٠٠,٧٣٢**	**٢٥,٣٧٨,٣٤٦**	**١١١,١٢٨,٦٧٣**

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	الأعمال المصرفية للشركات والمؤسسات ألف درهم	الخدمات المصرفية للأفراد وإدارة الثروات ألف درهم	الخزينة ألف درهم	أخرى ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
صافي الدخل من منتجات تمويلية واستثمارية	٦٥١,٤٩٦	٢,١٥٠,٥٩٦	٣٧٦,٨٥٦	٥٣٥,٠٢٩	٣,٧١٣,٩٧٧
صافي الدخل من الرسوم والعمولات ودخل آخر	١٧٩,٦٩١	٨٢٢,٣٠٤	٣٥,٧٨٠	١٣,٨١٩	١,٠٥١,٥٩٤
إجمالي الدخل التشغيلي	٨٣١,١٨٧	٢,٩٧٢,٩٠٠	٤١٢,٦٣٦	٥٤٨,٨٤٨	٤,٧٦٥,٥٧١
مصروفات عمومية وإدارية	(٩٠,٢٢١)	(١,٠٠٩,٣٧٧)	(٢٣,٣٩٣)	(٦٤٨,٣٧٥)	(١,٧٧١,٣٦٦)
صافي خسارة انخفاض القيمة	(١٢٦,٦٦٨)	(٨٧٦,٤٢٠)	٦,٢٨٢	١٢٣,٨١٦	(٨٧٢,٩٩٠)
صافي الربح للسنة قبل الضريبة	٦١٤,٢٩٨	١,٠٨٧,١٠٣	٣٩٥,٥٢٥	٢٤,٢٨٩	٢,١٢١,٢١٥
موجودات القطاع	٢٧,٣٠٥,١٣٧	٤١,٥٢٢,٥٦٢	١٨,٩٦٦,٤٤٧	١٧,٥٨٥	٨٧,٨١١,٧٣١
مطلوبات القطاع وحقوق الملكية	١٤,٤٨٦,٨٥٩	٥٢,٦٣٨,٨٨٦	٢,٨٤٨,١١٧	١٧,٨٣٧,٨٦٩	٨٧,٨١١,٧٣١

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة للمجموعة (تتمة)
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

٣٠ الالتزامات والارتباطات الطارئة

كانت الالتزامات والارتباطات الطارئة للمجموعة كالآتي:

	٢٠٢٤ ألف درهم	٢٠٢٣ ألف درهم
خطابات اعتماد	**٦٠٤,١٦٩**	٥٦٣,٠٠١
الضمانات	**٨,٦٦١,٠٤٨**	٦,٥٧٨,٩٦٧
التزامات المشاركة في المخاطر	**٣٠,٢٦٥**	١٠,٧٨١
التزامات تمويلية غير قابلة للإلغاء*	**٢,٣٦٧,٧٨٤**	٢,٧٩٥,٥٢٤
	١١,٦٦٣,٢٦٦	٩,٩٤٨,٢٧٣

* تمثل الالتزامات التمويلية غير القابلة للإلغاء التزاماً تعاقدياً للسماح بإجراء سحوبات على التسهيلات خلال فترة محددة تخضع لشروط سابقة وشروط الإنهاء. باعتبار أن هذه الالتزامات قد تنتهي دون إجراء أي معاملة سحب، وكشرط مسبق لسحب المبلغ بتعين الالتزام به، فإن إجمالي المبالغ التعاقدية لا تمثل بالضرورة الاحتياجات النقدية المستقبلية على وجه التحديد.

يبيّن الجدول أدناه موجز أرصدة المرحلة للتعرضات غير الممولة وقبولات المتعاملين والخسائر الائتمانية المتوقعة عليها:

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤			٣١ ديسمبر ٢٠٢٣		
ألف درهم	**المستوى ١**	**المستوى ٢**	**المستوى ٣**	المستوى ١	المستوى ٢	المستوى ٣
تركزات	**١١,٩٨٢,٣٠٤**	**١٧٢,١٨٥**	**٢٥٦,٥٧٢**	١٠,٦٦٥,٤١٦	١٠٨,٥٥٧	٢١٠,٨٣٤
خسائر الائتمان المتوقعة	**٤٦,٤٣١**	**٩,٢٢٥**	**٢٥٦,٥٧٢**	١٥١,٩٧٦	٧,٣١٣	١٠٢,٠٥٠

تتضمن التسهيلات غير الممولة الضمانات وخطابات الاعتماد الاحتياطية والتزامات ذمم الأنشطة التمويلية غير القابلة للإلغاء.

(أ) القبولات

يتم الاعتراف بالقبولات ضمن بيان المركز المالي مع المطلوبات المماثلة. ولهذا لا توجد التزامات خارج بنود بيان المركز المالي على القبولات.

(ب) التزامات رأسمالية

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، بلغت التزامات المجموعة فيما يتعلق بالتحسينات الخاصة بالفروع ومشاريع التحكم الآلي بالفروع ٣,١ مليون درهم (٢٠٢٣: ١١,٢ مليون درهم).

٣١ المعاملات مع الأطراف ذات علاقة

إن المجموعة مملوكة من قبل بنك الإمارات دبي الوطني بنسبة (٩٩,٩٪)، وهو مملوك جزئياً لمؤسسة دبي للاستثمار بنسبة (٤٠,٩٢٪). تعتبر حكومة دبي المساهم الرئيسي في مؤسسة دبي للاستثمار.

إن حسابات المتعاملين والتمويلات للمؤسسات ذات الصلة بالحكومة بخلاف تلك التي تم الإفصاح عنها بصورة فردية تمثل ١٧,٢٪ و٤,٨٪ (٢٠٢٣: ١٤,٢٪ و٤,٢٪) من إجمالي حسابات المتعاملين وذمم الأنشطة التمويلية المدينة لدى المجموعة على التوالي.

تتم إدارة هذه المؤسسات بشكل مستقل وتتم كافة معاملاتها المالية مع المجموعة وفقا للشروط التجارية المتعارف عليها.

أبرمت المجموعة أيضا معاملات مع بعض الأطراف ذات العلاقة الأخرى والتي لا تعتبر مؤسسات ذات صلة بالحكومة. وقد تم أيضا إجراء هذه المعاملات بصورة فعلية بنفس الشروط، بما في ذلك معدلات الأرباح والضمانات السائدة في نفس الوقت الذي تتم فيه معاملات مقابلة مع أطراف أخرى ولا تنطوي على ما يزيد عن حجم المخاطر الاعتيادي.

إن موظفي الإدارة الرئيسيين هم هؤلاء الأشخاص، بمن فيهم المدراء غير التنفيذيين، الذين يتمتعون بالصلاحية والمسؤولية عن تخطيط أنشطة المجموعة وتوجيهها والتحكم فيها بشكل مباشر أو غير مباشر.

لم يتم تسجيل خسائر انخفاض القيمة مقابل الأرصدة القائمة خلال الفترة مع كبار موظفي الإدارة وعلاقاتهم المباشرة في نهاية السنة.

الأرصدة والمعاملات مع أطراف ذات علاقة مدرجة وفق الشروط التجارية العادية على النحو التالي:

	٢٠٢٤ ألف درهم	٢٠٢٣ ألف درهم
تمويلات وذمم أنشطة مدينة أخرى		
الشركة الأم وشركات ذات علاقة	**٦٧٦,٢٠٩**	٤٢٩,٧٤٣
أعضاء مجلس الإدارة وشركات ذات علاقة	**٩,٦٨٣**	٤,٢٤٠
موظفي الإدارة الرئيسيين وشركات زميلة	**٣,٩٢٣**	٣,٥٩٢
	٦٨٩,٨١٥	٤٣٧,٥٧٥
ودائع المتعاملين ومستحقات أخرى		
من الشركة الأم الرئيسية	**–**	٩
من الشركة الأم وشركات ذات علاقة	**٣,٧٩٠,١٨١**	٤,٥٧٨,١٤٧
من أعضاء مجلس الإدارة وشركات ذات علاقة	**١٣٦**	٩٩
من موظفي الإدارة الرئيسيين وشركات زميلة	**٢٠,٤٠٤**	١٨,٩٨٣
	٣,٨١٠,٧٢١	٤,٥٩٧,٢٣٨
الأوراق المالية الاستثمارية والمشتقات الإسلامية		
الاستثمار في الشركة الأم	**١٨١,٩٨٨**	١٨٦,٠٤٥
القيمة العادلة الموجبة للمشتقات الإسلامية – الشركة الأم والشركات ذات العلاقة	**٤٥,١٩٠**	٦٧,٤٧٦
القيمة العادلة السالبة للمشتقات الإسلامية – الشركة الأم والشركات ذات العلاقة	**(١١١,٩٢٩)**	(١١٦,٨٥٨)
القيمة الاسمية للمشتقات الإسلامية – الشركات الأم وذات العلاقة	**١٣,٨٣٢,١١٦**	١٠,٨٠٤,٦٩٩
بيان الدخل الموحد للمجموعة		
رسوم معاد فرضها من شركات المجموعة	**(٥٦٠,٠٢٩)**	(٤٣٧,٨٢٦)
دخل من استثمار في الشركة الأم	**٦,٤٣٦**	٦,٤٤٣
أتعاب أعضاء مجلس الإدارة عن حضور الجلسات ورسوم أخرى	**٣,٦٨٢**	٣,٦٥١
دخل من ذم أنشطة تمويلية مدينة		
من الشركة الأم وشركات ذات علاقة	**٥٧,٣٧٠**	٥٥,١١٤
توزيعات على ودائع		
إلى الشركة الأم	**–**	٣,٩١١
إلى الشركة الأم وشركات ذات علاقة	**٢٥,٨٣٧**	٢٥,٨٠٠

بلغ إجمالي مبلغ التعويضات المدفوعة لموظفي الإدارة الرئيسيين للمجموعة خلال الفترة كما يلي:

	٢٠٢٤ ألف درهم	٢٠٢٣ ألف درهم
تعويضات كبار المسؤولين الإداريين		
مزايا الموظفين قصيرة الأجل	**٢٩,٢٧٥**	٣٠,٧٥٤
المزايا الوظيفية بعد الخدمة	**٩٦٩**	١,٠٦٢

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة للمجموعة (تتمة)
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

٣٢ التوزيع الجغرافي للموجودات والمطلوبات

فيما يلي بيان تحليل المركز المالي للمجموعة وفقاً للأقاليم الجغرافية التالية ودون احتساب أي ضمانات إضافية أو أي ضمانات ائتمانية مساعدة.

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	الإمارات العربية المتحدة ألف درهم	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى ألف درهم	دولية ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
الموجودات				
نقد وودائع لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي	١٤,٦٧٤,٥٢٧	–	–	١٤,٦٧٤,٥٢٧
مستحق من البنوك	٣,٧٦٥,٤٩٢	٤,٠١٥,٨٥٠	٢,٢٤٧,١١٨	١٠,٠٢٨,٤٦٠
أوراق مالية استثمارية	٥,٧٨٢,٠١١	٤,٧٦٠,١٧١	٢,٩٢١,٣٩١	١٣,٤٦٣,٥٧٣
ذمم أنشطة تمويلية مدينة	٦٨,٩٢٧,٦٢٦	٥٣٧,٨٤١	١,٠١٤,٣٨٨	٧٠,٤٧٩,٨٥٥
القيمة العادلة الموجبة للمشتقات المالية الإسلامية	١٥٦,٩٤٧	–	–	١٥٦,٩٤٧
قبولات المتعاملين	٧٤٧,٧٩٥	–	–	٧٤٧,٧٩٥
عقارات استثمارية	١٧٠,٧٩٥	–	–	١٧٠,٧٩٥
ممتلكات ومعدات	٣٢٠,٢٠٧	–	–	٣٢٠,٢٠٧
موجودات أخرى	١,٠٨٦,٥١٤	–	–	١,٠٨٦,٥١٤
إجمالي الموجودات	٩٥,٦٣١,٩١٤	٩,٣١٣,٨٦٢	٦,١٨٢,٨٩٧	١١١,١٢٨,٦٧٣
المطلوبات				
مستحق للبنوك	٤,٣٢٧,٩٥٣	٨٥,٦٩٥	١,٤٦٩,٨٧٧	٥,٨٨٣,٥٢٥
ودائع المتعاملين	٧٥,٧٩٢,٨٨٥	٣١٨,١٩٠	٦٧٣,٨٥٥	٧٦,٧٨٤,٩٣٠
صكوك مستحقة	٩,٢٦٣,١٢٥	–	–	٩,٢٦٣,١٢٥
القيمة العادلة السالبة للمشتقات المالية الإسلامية	١٥٠,٠٢٠	–	–	١٥٠,٠٢٠
قبولات المتعاملين	٧٤٧,٧٩٥	–	–	٧٤٧,٧٩٥
مطلوبات أخرى	٣,٩٩٨,٩٦٧	–	–	٣,٩٩٨,٩٦٧
إجمالي حقوق الملكية	١٤,٣٠٠,٣١١	–	–	١٤,٣٠٠,٣١١
إجمالي المطلوبات و حقوق الملكية	١٠٨,٥٨١,٠٥٦	٤٠٣,٨٨٥	٢,١٤٣,٧٣٢	١١١,١٢٨,٦٧٣
التوزيع الجغرافي لخطابات الاعتماد والضمانات	٨,٩٥٠,٢١١	٢٥٢,٧٩٩	٦٢,٢٠٧	٩,٢٦٥,٢١٧

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣				
التوزيع الجغرافي للموجودات	٧٥,٩٣٢,٤٥٢	٥,٨٤٢,٤٤٧	٦,٠٣٦,٨٣٢	٨٧,٨١١,٧٣١
التوزيع الجغرافي للمطلوبات و حقوق الملكية	٨٥,٧٥١,٦٨٢	٤٢٧,٨٢٩	١,٦٣٢,٢٢٠	٨٧,٨١١,٧٣١
التوزيع الجغرافي لخطابات الاعتماد والضمانات	٦,٣٩٠,٤١١	١٥١,٤٤٩	٦٠٠,١٠٨	٧,١٤١,٩٦٨

٣٣ الموجودات والمطلوبات المالية

(أ) تصنيف الموجودات والمطلوبات المالية

يوضح الجدول التالي تصنيف المجموعة لجميع فئات الموجودات و المطلوبات المالية و القيم الدفترية لها.

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة ألف درهم	مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ألف درهم	التكلفة المطفأة* ألف درهم	استثمارات التحوط ألف درهم	إجمالي القيمة الدفترية ألف درهم
الموجودات المالية					
نقد وودائع لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي	–	–	١٤,٦٧٤,٥٢٧	–	١٤,٦٧٤,٥٢٧
مستحق من البنوك	–	–	١٠,٠٢٨,٤٦٠	–	١٠,٠٢٨,٤٦٠
أوراق مالية استثمارية	٦٢,٧٧٥	٥,٣٥١,٣٩٠	٨,٠٤٩,٤٠٨	–	١٣,٤٦٣,٥٧٣
ذمم أنشطة تمويلية مدينة	–	–	٧٠,٤٧٩,٨٥٥	–	٧٠,٤٧٩,٨٥٥
القيمة العادلة الموجبة للمشتقات الإسلامية	١٤٢,٤٥٠	–	–	١٤,٤٩٧	١٥٦,٩٤٧
أخرى	–	–	١,٥٣٠,٩٨٨	–	١,٥٣٠,٩٨٨
	٢٠٥,٢٢٥	٥,٣٥١,٣٩٠	١٠٤,٧٦٣,٢٣٨	١٤,٤٩٧	١١٠,٣٣٤,٣٥٠
المطلوبات المالية					
مستحق للبنوك	–	–	٥,٨٨٣,٥٢٥	–	٥,٨٨٣,٥٢٥
ودائع المتعاملين	–	–	٧٦,٧٨٤,٩٣٠	–	٧٦,٧٨٤,٩٣٠
صكوك مستحقة وتمويلات أخرى متوسطة الأجل	–	–	٩,٢٦٣,١٢٥	–	٩,٢٦٣,١٢٥
القيمة العادلة السالبة للمشتقات الإسلامية	١٥٠,٠٢٠	–	–	–	١٥٠,٠٢٠
أخرى	–	–	٤,٧٤٦,٧٦٢	–	٤,٧٤٦,٧٦٢
	١٥٠,٠٢٠	–	٩٦,٦٧٨,٣٤٢	–	٩٦,٨٢٨,٣٦٢

* لا يوجد اختلاف جوهري بين القيم الدفترية للموجودات المالية والمطلوبات (التي لم تقيم بالقيمة العادلة) وقيمها العادل.

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة ألف درهم	مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ألف درهم	التكلفة المطفأة* ألف درهم	استثمارات التحوط ألف درهم	إجمالي القيمة الدفترية ألف درهم
الموجودات المالية					
نقد وودائع لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي	–	–	١٤,٩٨١,١٤١	–	١٤,٩٨١,١٤١
مستحق من البنوك	–	–	٦,١٣١,١٥٤	–	٦,١٣١,١٥٤
أوراق مالية استثمارية	٦٤,١٧٢	٥,٨٥٢,٤٣٠	٤,٥١٣,٠٦٠	–	١٠,٤٢٩,٦٦٢
ذمم أنشطة تمويلية مدينة	–	–	٥٣,٧٤٧,٧٣٧	–	٥٣,٧٤٧,٧٣٧
القيمة العادلة الموجبة للمشتقات الإسلامية	١٧٩,١٨٧	–	–	٤,٩٨٦	١٨٤,١٧٣
أخرى	–	–	١,٦٥١,٣١٧	–	١,٦٥١,٣١٧
	٢٤٣,٣٥٩	٥,٨٥٢,٤٣٠	٨١,٠٢٤,٤٠٩	٤,٩٨٦	٨٧,١٢٥,١٨٤
المطلوبات المالية					
مستحق للبنوك	–	–	٥,٧٩٢,٣٧٥	–	٥,٧٩٢,٣٧٥
ودائع المتعاملين	–	–	٦١,٣١٤,٩١٥	–	٦١,٣١٤,٩١٥
صكوك مستحقة وتمويلات أخرى متوسطة الأجل	–	–	٤,٦٧٢,٥٠٠	–	٤,٦٧٢,٥٠٠
القيمة العادلة السالبة للمشتقات الإسلامية	١٧٨,٣٩٦	–	–	–	١٧٨,٣٩٦
أخرى	–	–	٤,٤٠٩,٨٣٧		٤,٤٠٩,٨٣٧
	١٧٨,٣٩٦	–	٧٦,١٨٩,٦٢٧	–	٧٦,٣٦٨,٠٢٣

* لا يوجد اختلاف جوهري بين القيم الدفترية للموجودات المالية والمطلوبات (التي لم تقيم بالقيمة العادلة) وقيمها العادلة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة للمجموعة (تتمة)
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

٣٣ الموجودات والمطلوبات المالية (تتمة)

(ب) القيمة العادلة للأدوات المالية

يوضح الجدول التالي تحليلًا للأدوات المالية المرحلة بالقيمة العادلة وفقاً لطريقة التقييم. تم تحديد المستويات في الترتيب الهرمي للقيمة العادلة على النحو التالي:

- المستوى ١: الأسعار المعلنة (غير معدلة) في الأسواق الرئيسية للموجودات والمطلوبات المحددة.
- المستوى ٢: التقييم باستخدام المدخلات بخلاف الأسعار المعلنة المتضمنة في المستوى ١ والتي يمكن ملاحظتها للموجودات والمطلوبات سواء بطريقة مباشرة (مثل الأسعار) أو بطريقة غير مباشرة مثل (تستنتج من الأسعار).
- المستوى ٣: التقييم باستخدام مدخلات للموجودات والمطلوبات التي لا تعتمد على بيانات السوق (مدخلات غير ملحوظة).

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	المستوى ١ ألف درهم	المستوى ٢ ألف درهم	المستوى ٣ ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
أوراق مالية استثمارية				
مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر				
صكوك حكومية	٤٥٠,٦٤٥	–	–	٤٥٠,٦٤٥
صكوك الشركات		–	–	٤,٩٠٠,٧٤٥
	٥,٣٥١,٣٩٠	–	–	٥,٣٥١,٣٩٠
مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة				
أسهم	–	–	٦٢,٧٧٥	٦٢,٧٧٥
أخرى	–	–	–	–
	–	–	٦٢,٧٧٥	٦٢,٧٧٥
المشتقات الإسلامية				
القيمة العادلة الموجبة للمشتقات الإسلامية				
المشتقات الإسلامية المحتفظ بها للمتاجرة	–	١٤٢,٤٥٠	–	١٤٢,٤٥٠
المشتقات الإسلامية المحتفظ بها لتحوطات التدفقات النقدية:				
مبادلات معدلات الربح	–	١٤,٤٩٧	–	١٤,٤٩٧
	–	١٥٦,٩٤٧	–	١٥٦,٩٤٧
القيمة العادلة السالبة للمشتقات الإسلامية				
المشتقات الإسلامية المحتفظ بها للمتاجرة	–	(١٥٠,٠٢٠)	–	(١٥٠,٠٢٠)
المشتقات الإسلامية المحتفظ بها لتحوطات التدفقات النقدية:				
مبادلات معدلات الربح	–	–	–	–
	–	(١٥٠,٠٢٠)	–	(١٥٠,٠٢٠)
	٥,٣٥١,٣٩٠	٦,٩٢٧	٦٢,٧٧٥	٥,٤٢١,٠٩٢

يوضح الجدول التالي تسوية من الأرصدة الافتتاحية إلى الأرصدة الختامية فيما يتعلق بقياسات القيمة العادلة في المستوى ٣ من هذا الترتيب الهرمي للقيمة العادلة.

	مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة ألف درهم
الرصيد كما في ١ يناير ٢٠٢٤	٦٤,١٧٢
إجمالي الأرباح أو الخسائر:	
– في الأرباح أو الخسائر	(١,٣٩٧)
تحويلات من المستوى ٣	–
تسويات وتعديلات أخرى	–
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٦٢,٧٧٥

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	المستوى ١ ألف درهم	المستوى ٢ ألف درهم	المستوى ٣ ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
أوراق مالية استثمارية				
مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر				
صكوك حكومية	٥٣٢,٩٧٨	–	–	٥٣٢,٩٧٨
صكوك الشركات	٥,٣١٩,٤٥٢	–	–	٥,٣١٩,٤٥٢
	٥,٨٥٢,٤٣٠	–	–	٥,٨٥٢,٤٣٠
مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة				
أسهم	–	–	٦٤,١٧٢	٦٤,١٧٢
أخرى	–	–	–	–
	–	–	٦٤,١٧٢	٦٤,١٧٢
للمشتقات الإسلامية				
القيمة العادلة الموجبة للمشتقات الإسلامية				
المشتقات المحتفظ بها للمتاجرة	–	١٧٩,١٨٧	–	١٧٩,١٨٧
القيمة العادلة السالبة للمشتقات الإسلامية				
مبادلات معدلات الربح	–	٤,٩٨٦	–	٤,٩٨٦
	–	١٨٤,١٧٣	–	١٨٤,١٧٣
القيمة العادلة السالبة للمشتقات الإسلامية				
المشتقات الإسلامية المحتفظ بها للمتاجرة	–	(١٧٨,٣٩٦)	–	(١٧٨,٣٩٦)
المشتقات الإسلامية المحتفظ بها لتحوطات التدفقات النقدية:				
مبادلات معدلات الربح	–	–	–	–
	–	(١٧٨,٣٩٦)	–	(١٧٨,٣٩٦)
	٥,٨٥٢,٤٣٠	٥,٧٧٧	٦٤,١٧٢	٥,٩٢٢,٣٧٩

يوضح الجدول التالي تسوية من الأرصدة الافتتاحية إلى الأرصدة الختامية فيما يتعلق بقياسات القيمة العادلة في المستوى ٣ من هذا الترتيب الهرمي للقيمة العادلة.

	مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة ألف درهم
الرصيد كما في ١ يناير ٢٠٢٣	٦٤,٢٩٨
إجمالي الأرباح أو الخسائر:	
– في الأرباح أو الخسائر	٦,٩٦٩
تحويلات من المستوى ٣	–
تسويات وتعديلات أخرى	(٧,٠٩٥)
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٦٤,١٧٢

في ظروف معينة، تقاس القيمة العادلة للأدوات المالية المصنفة في المستوى ٣ باستخدام أساليب التقييم التي تتضمن الافتراضات غير المثبتة من خلال أسعار معاملات السوق الحالية الممكن ملاحظتها لنفس الأداة وغير المرتكزة على بيانات السوق الملحوظة. تستخدم المجموعة تقنيات التقييم اعتماداً على نوع الأداة والبيانات المتاحة في السوق. على سبيل المثال، في حال غياب السوق النشطة، يتم تقييم القيمة العادلة للاستثمار على أساس تحليل المركز المالي والنتائج والقدرة على تحمل المخاطر وغيرها من العوامل ذات الصلة بمتلقي الاستثمارات. ويتم تحديد التغيرات المناسبة وغير المناسبة في قيمة الأدوات المالية على أساس التغيرات في قيمة الأدوات نتيجة لاختلاف مستويات المعايير غير الخاضعة للرقابة والتي يتم قياسها على أساس تقديري.

خلال السنوات المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ و٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ لم يتم تحويل موجودات مالية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر من المستوى ١ إلى المستوى ٢.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة للمجموعة (تتمة)
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

٣٤ إيضاحات حول بيان التدفقات النقدية الموحّد للمجموعة

	٢٠٢٤ ألف درهم	٢٠٢٣ ألف درهم
(أ) تحليل التغيرات في النقد وما يعادله خلال السنة		
الرصيد في بداية السنة	**(٢,٩٧٠,٥٢٠)**	٧,٠٩٧,٣١٩
صافي التدفق النقدي الداخل / (الصادر)	**١,٠٢٦,٧٣١**	(١٠,٠٦٧,٨٣٩)
الرصيد في نهاية السنة	**(١,٩٤٣,٧٨٩)**	(٢,٩٧٠,٥٢٠)
(ب) تحليل النقد ومعادلات النقد		
نقد وودائع لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي	**١٤,٦٧٤,٥٢٧**	١٤,٩٨١,١٤١
المستحق من البنوك	**١٠,٠٥٠,٦٨١**	٦,١٤٥,١٧٧
المستحق للبنوك	**(٥,٨٨٣,٥٢٥)**	(٥,٧٩٢,٣٧٥)
	١٨,٨٤١,٦٨٣	١٥,٣٣٣,٩٤٣
ناقصاً: ودائع لدى المصرف المركزي لأغراض نظامية	**(٧,٧٠٥,٠٤٨)**	(٥,٤٩٨,١٣١)
ناقصاً: مرابحة لدى المصرف المركزي تستحق بعد ٣ أشهر	**(٥,٢٤٦,٥٤١)**	(٧,٥٣٥,٢٥٧)
ناقصاً: المبالغ المستحقة من البنوك بعد ٣ أشهر	**(٨,٧١٨,٩١١)**	(٥,٢٧٨,٥٦٦)
زائداً: المبالغ المستحقة للبنوك بعد ٣ أشهر	**٨٨٥,٠٢٨**	٧,٤٩١
	(١,٩٤٣,٧٨٩)	(٢,٩٧٠,٥٢٠)
(ج) تسويات لبنود غير نقدية		
خسائر / (عكس قيد) انخفاض القيمة على المستحق من البنوك	**٨,١٩٨**	٤,٩٢٣
خسائر / (عكس قيد) انخفاض قيمة الأوراق المالية الاستثمارية	**(٩,٥٧٦)**	(٦,٥٤٨)
خسائر انخفاض قيمة ذمم أنشطة تمويلية مدينة	**٩٢١,٣٢٣**	١,٠٧٢,٧٠١
خسائر / (عكس قيد) انخفاض القيمة لتركزات غير ممولة	**٥٠,٩٨١**	١٤٠,٠٣٤
دخل أرباح موزعة على استثمارات في الأسهم	**(٣,١٦٨)**	(٢٩)
استهلاك / انخفاض قيمة الممتلكات والمعدات/العقارات الاستثمارية	**٥٩,٤٣٠**	(٢١,٤٣٠)
(الأرباح)/الخسارة غير المحققة على الاستثمارات	**١,٣٩٧**	٥١,٣٠٦
(الخصم) / علاوة على الأوراق المالية الاستثمارية	**٧,٤٣٢**	–
(الأرباح)/الخسارة على بيع عقارات (عقارات استثمارية / مخزون)	**١,٠٧٧**	(٩,٩٢١)
إطفاء (خصم) / علاوة على الصكوك	**٤,٠٢٨**	٢,٧٩١
	١,٠٤١,١٢٢	١,٢٣٣,٨٢٧

٣٥ إدارة وتخصيص رأس المال

يقوم مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بالإشراف على المجموعة على أساس موحد ولذلك يتلقى معلومات حول كفاية رأس المال ويحدد متطلبات رأس المال للمجموعة ككل. اعتبارا من عام ٢٠١٧، يتم احتساب رأس المال على مستوى المجموعة باستخدام إطار بازل ٣ للجنة بازل للرقابة المصرفية (لجنة بازل)، بعد تطبيق التعديلات التي يقدمها مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي مع مراعاة المصلحة الوطنية. يتألف إطار بازل ٣، شأنه شأن بازل ٢، من ثلاث 'ركائز': الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال، وعملية المراجعة الرقابية وانضباط السوق.

الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال

أصدر مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي أنظمة ولوائح رأس مال بازل ٣، والتي دخلت حيز التنفيذ اعتباراً من ١ فبراير ٢٠١٧، حيث تم تطبيق متطلبات الحد الأدنى لرأس المال على ثلاثة مستويات، وهي على وجه التحديد، الشق الأول من الأسهم العادية ورأس المال الإضافي ورأس المال الإجمالي.

يتم تكوين احتياطي رأس المال التحوطي (احتياطي رأس المال التحوطي) واحتياطي التقلبات الدورية لرأس المال، بحد أقصى يصل إلى ٢,٥٪ لكل احتياطي بحيث يكون أعلى من قيمة أسهم رأس المال العادية بواقع ٧٪.

رأس المال النظامي

ينقسم رأس المال النظامي للمجموعة إلى ثلاث فئات رئيسية وهي الشق الأول للأسهم العادية والشق الأول والشق الثاني الإضافي اعتماداً على خصائصها.

- يشمل الشق الأول للأسهم العادية، ويمثل الفئة الأعلى جودة من رأس المال، رأسمال الأسهم وعلاوة الأسهم والاحتياطي القانوني والنظامي والاحتياطيات الأخرى والأرباح المحتجزة والحصة غير المسيطرة بعد خصم الشهرة التجارية والموجودات غير الملموسة والتعديلات النظامية الأخرى المتعلقة بالبنود المدرجة في حقوق الملكية و لكن يتم التعامل معها بصورة مختلفة لأغراض خاصة بكفاية رأس المال حسب التوجيهات المقترحة من قبل مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.
- يشتمل الشق الاول الإضافي من رأس المال على أدوات رأس المال للأسهم غير العادية. ليس لدى المجموعة رأس مال إضافي بنهاية إعداد فترة التقرير.
- يشتمل الشق الثاني من رأس المال على الديون الثانوية المؤهلة والاحتياطي غير المفصح عنه واحتياطي القيمة العادلة.

مدرج أدناه لمحة عامة حول رأس المال وفقًا لإطار بازل ٣:

	٢٠٢٤ ألف درهم	٢٠٢٣ ألف درهم
رأس المال المتاح		
الشق الأول من حقوق الملكية العادية	**١٤,٣٥٨,٠١٦**	١١,٧٢٦,١٣٣
الشق الأول من رأس المال	**١٤,٣٥٨,٠١٦**	١١,٧٢٦,١٣٣
إجمالي رأس المال المؤهل	**١٥,٢٦١,٥٨٨**	١٢,٤٢٦,٨٠١
الأصول المرجحة بالمخاطر		
مخاطر الائتمان	**٧٢,٢٨٥,٧٦٨**	٥٦,٠٥٣,٤٠٣
مخاطر السوق	**٦١,٠٣٣**	١٠١,٥١٥
المخاطر التشغيلية	**٧,٦٣١,٦٦٠**	٥,٨٣٠,٩٤٩
إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر	**٧٩,٩٧٨,٤٦١**	٦١,٩٨٥,٨٦٧

	٢٠٢٤	٢٠٢٣
نسبة رأس المال		
أ. الإجمالي الموحّد للمجموعة	**١٩,٠٨٪**	٢٠,٠٥٪
ب. نسبة الشق الأول للإجمالي الموحّد للمجموعة	**١٧,٩٥٪**	١٨,٩٢٪
ج. نسبة الشق الأول للأسهم العادية للإجمالي الموحّد للمجموعة	**١٧,٩٥٪**	١٨,٩٢٪

فيما يلي نسب كفاية رأس المال وفقاً لإطار بازل ٣:

	٢٠٢٤ ألف درهم	٢٠٢٣ ألف درهم
الشق ١ من أسهم رأس المال العادية		
رأس المال	**٥,٤٣٠,٤٢٢**	٥,٤٣٠,٤٢٢
احتياطيات مؤهلة	**١,٦٦٤,٣١٢**	١,٣٠٠,٢٢٥
ترتيبات التحول: إعادة قيد جزئية لتأثير خسائر الائتمان المتوقعة على أسهم رأس المال الشق الأول العادية	**١٦٦,٧١٤**	٣٦٢,٤٧٩
أرباح محتجزة / (-) خسارة	**٧,٢٠٥,٥٧٧**	٤,٧١٣,٠٦١
الشق ١ من أسهم رأس المال العادية قبل التعديلات التنظيمية واستقطاع الحد الأدنى	**١٤,٤٦٧,٠٢٥**	١١,٨٠٦,١٨٧
ناقصا: الاستقطاعات التنظيمية	**(١٠٩,٠٠٩)**	(٨٠,٠٥٤)
إجمالي الشق ١ من أسهم رأس المال العادية بعد التعديلات التنظيمية واستقطاع الحد الأدنى (أ)	**١٤,٣٥٨,٠١٦**	١١,٧٢٦,١٣٣
رأس مال إضافي من الفئة ١		
رأس مال إضافي مؤهل – الشق ١	**–**	–
رأس مال إضافي مؤهل – الشق ١ آخر على سبيل المثال (أسهم علاوة، حصة أقلية)	**–**	–
إجمالي رأس المال الإضافي – الشق ١ الفئة (ب)	**–**	–
الشق ٢ من رأس المال		
الشق ٢ من رأس المال الآخر (بما في ذلك المخصصات العامة وغير ذلك)	**٩٠٣,٥٧٢**	٧٠٠,٦٦٨
إجمالي الشق ٢ من رأس المال (ت)	**٩٠٣,٥٧٢**	٧٠٠,٦٦٨
إجمالي رأس المال التنظيمي – (أ + ب + ج)	**١٥,٢٦١,٥٨٨**	١٢,٤٢٦,٨٠١

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة للمجموعة (تتمة)
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

٣٦ إدارة المخاطر

إن المخاطر الأساسية التي تتعرض لها المجموعة ناشئة عن توفير الائتمان للمتعاملين من الشركات والمؤسسات والمتعاملين من الأفراد. كما تتعرض المجموعة أيضاً لعدد من أنواع أخرى من المخاطر، مثل مخاطر السوق والتشغيل والسيولة والامتثال والشهرة وأداء البلد والأمور القانونية والمخاطر البيئية والاجتماعية التي تحفز إدارة المخاطر ذات الصلة بها ومجموعة المنتجات واستراتيجيات تنوع المخاطر.

إطار عمل إدارة المخاطر:
يتيح هذا الإطار للمجموعة إدارة المخاطر على مستوى المجموعة بهدف تحقيق أقصى قدر من الإيرادات مع الالتزام بقدرتنا على تحمل المخاطر.

تستخدم المجموعة ثلاثة أنماط من نماذج الدفاع لدعم نهجها في إدارة المخاطر من خلال توضيح المسؤولية وتشجيع التعاون وتمكين التنسيق الفعال لأنشطة المخاطر والرقابة. وفيما يلي نبذة مختصرة عن الخطوط الدفاعية الثلاثة:

- وحدات الأعمال: ويتمثل دورها في ضمان الإدارة الفعالة للمخاطر ضمن نطاق مسؤولياتها التنظيمية المباشرة. جميع الموظفين داخل وحدات الأعمال مدربين تدريبا كافيا ولديهم إمكانية استخدام الأدوات المناسبة لضمان الرقابة على المخاطر. وتتحمل كل وحدة تداعيات المخاطر التي تتعرض لها وهي كذلك مسؤولة عن وضع وتطبيق الضوابط الرقابية اللازمة لتخفيف المخاطر الناشئة عن أعمالها.
- وحدات الرقابة على المخاطر: وهي مسؤولة عن تنفيذ السياسات والإجراءات ومراقبة المخاطر المحتملة للتأكد من أن جميع المخاطر تقع ضمن نطاق قدرة المجموعة على تحمل المخاطر. وقد تم وضع الضوابط المناسبة وتنفيذها مع إعداد تقارير كافية للتنبؤ بالمخاطر المستقبلية وتحسين مستوى الجاهزية لدى الإدارة بمختلف مستوياتها.
- إدارة التدقيق الداخلي: وتقدم ضماناً مستقلًا وتستعرض نتائج تقاريرها على كافة هيئات الإدارة والحوكمة ذات الصلة والمدراء التنفيذيين الخاضعين للمساءلة وغيرها من الوحدات واللجان الرقابية ولجان مجلس الإدارة.

(أ) حوكمة المخاطر
يضمن هيكل حوكمة المخاطر للمجموعة إجراء رقابة وسيطرة مركزية مع تحمل المسؤولية التامة عن المخاطر.

إن لدى مجلس ادارة ("المجلس") المسؤولية الكاملة عن تحديد القدرة على تحمل المخاطر للمجموعة وتأسيس والإشراف على إطار عمل إدارة المخاطر للمجموعة. ويدار ذلك من خلال عدد من اللجان، بما فيها: لجنة المجلس للمخاطر ولجنة المجلس للائتمان والاستثمار ولجنة معادلة الأرباح للمجلس ولجنة المجلس للتدقيق. تقوم اللجان على مستوى الإدارة أيضا بالإدارة النشطة للمخاطر. من ضمن اللجان الرئيسية، لجنة المخاطر للمجموعة ولجنة إدارة الائتمان ولجنة إدارة الاستثمار ولجنة إدارة الموجودات والمطلوبات للمجموعة.

تدعم لجنة المخاطر للمجلس مجلس الإدارة وذلك برقابة المخاطر فيما يتعلق بحوكمة المخاطر وقابلية تحمل المخاطر وإطار عمل إدارة المخاطر. تقوم لجنة المجلس للمخاطر بالموافقة على تقارير سياسة المخاطر ومراجعتها وإجراء تحديثات على إدارة المخاطر، بما في ذلك بيان المخاطر واتجاهات المحفظة واختبار الأوضاع الضاغطة والسيولة وكفاية رأس المال، وهي مفوضة بالتحقيق أو البحث عن أي معلومات تتعلق بأي نشاط في إطار دور ومهام وصلاحيات اللجنة.

تقوم لجنة المجلس للائتمان والاستثمار بدعم المجلس لإدارة محفظة الائتمان والاستثمار للمجموعة وتتولى المسؤولية عن الموافقة على قرارات الائتمان والاستثمار بمستوى أعلى من صلاحية لجنة الإدارة للائتمان ولجنة الإدارة للاستثمار والتي لا تستوفي المعايير الأساسية للمجلس. وتشرف اللجنة على تنفيذ مهام إدارة نهج مخاطر الائتمان للمجموعة وتراجع الملف الائتماني للمحافظ الأساسية لضمان توافقها مع إستراتيجية الأعمال والقدرة على تحمل المخاطر.

الدور الرئيسي للجنة المجلس للتدقيق هو الإشراف على ومراجعة الشؤون المالية والتدقيق والرقابة الداخلية، وكذلك الرقابة على استقلالية وأداء مدققي المجموعة الداخليين والخارجيين.

تعد لجنة الإدارة للائتمان بمثابة لجنة مشكّلة على مستوى المجموعة ومفوضة بصلاحية اتخاذ قرارات الائتمان بما في ذلك دون حصر، الموافقة على وتجديد التسهيلات الائتمانية ومراجعة ومراقبة أداء المحفظة تماشياً مع استراتيجية مخاطر الائتمان والقرارات الصادرة بشأن تسوية الديون وشطب المخصصات وتعديلات التسعير والتصنيفات والإعفاءات.

يتمثل دور لجنة الإدارة للاستثمار في تقديم الدعم لمجلس الإدارة من حيث إدارة المحافظ الاستثمارية للمجموعة للتأكد من أنها تتوافق مع الرؤية الاستراتيجية للمجموعة وكذلك تقديم الدعم لمجلس الإدارة من حيث الرقابة على وإصدار تقارير حول أداء هذه المحافظ.

تتولى لجنة الموجودات والمطلوبات للمجموعة المسؤولية عن إدارة الميزانية العمومية وجودة خطة التمويل فضلا عن إدارة رأس المال وإعداد والامتثال بالسياسات المتعلقة بإدارة الميزانية العمومية، بما في ذلك إدارة السيولة وكفاية رأس المال والنقد الأجنبي الهيكلي ومخاطر معدلات الأرباح. توافق اللجنة أيضاً على خطة التمويل الطارئة وفضلا عن تسعير تحويل الأموال وغير ذلك.

تتولى لجنة المخاطر للمجموعة وهي لجنة إدارية عليا مسؤولية إدارة جميع المخاطر على نطاق المجموعة بخلاف الصلاحيات الممنوحة إلى لجنة الائتمان والاستثمار للإدارة ولجنة الموجودات والمطلوبات للمجموعة وتضمن اللجنة الإدارة الفاعلة للمخاطر لدعم استراتيجية عمل المجموعة وقدرتها على تحمل المخاطر. تدعم لجنة المخاطر للمجلس مجلس الإدارة بمراجعة السياسات لضمان الإدارة الفعالة للمخاطرالتي تواجهها المجموعة وتشمل المخاطر الائتمانية والسوقية والتشغيلية والشهرة والامتثال والقانونية والسلوكية والبيئية والاجتماعية.

(ب) وحدة المخاطر
تُعد وحدة المخاطر مستقلة (من حيث مهام الإنشاء والتداول والمبيعات) لضمان عدم الإخلال بالتوازن في قرارات المخاطر/العائد نتيجة ما قد تتعرض له من ضغوطات بهدف تحقيق إيرادات أفضل. وكذلك لضمان الشفافية في اتخاذ القرارات وفقا لمعايير وسياسات المجموعة.

تساعد وحدة المخاطر في التحكم بالمخاطر الكلية للمجموعة وإدارتها بفاعلية. يتمثل دور الوحدة في ما يلي:

- التأكد من تعميم إطار إدارة المخاطر وتطبيقه بفاعلية في سائر أنحاء المجموعة بما يضمن جعله ملائماً لأنشطة المجموعة؛
- الاهتمام بشكل مباشر بمعالجة مختلف أنواع المخاطر، بما في ذلك ودون حصر، الائتمان والسوق والدولة والعمليات التشغيلية ومخاطر الشهرة؛
- ضمان أن تكون استراتيجيات الأعمال وسياسات وإجراءات ومنهجيات المخاطر متماشية مع قابلية تحمل المخاطر في المجموعة؛
- تعزيز النزاهة في قرارات مخاطر/عائدات المجموعة بما يضمن شفافيتها؛
- ضمان تطوير وتطبيق هيكل وأنظمة إدارة المخاطر.

(ج) القدرة على تحمل المخاطر
إن بيان القدرة على تحمل المخاطر للمجموعة هو توضيح للمخاطر التي قد تكون المجموعة مستعدة لقبولها و / أو ضمانها و / أو التعرض لها في السياق الطبيعي لسلوك أعمالها.

يشكل بيان القدرة على تحمل المخاطر للمجموعة مكوناً مهماً وامتداداً لإطار القدرة على تحمل المخاطر. وهو عبارة عن آلية تستخدمها المجموعة لتحديد وضع المخاطر في المجموعة لاحقاً، وذلك من خلال استخدام مجموعة من مقاييس المخاطر الأساسية المحددة مسبقًا والحدود الخاصة بها.

(د) مخاطر الائتمان
مخاطر الائتمان هي مخاطر التعرض لخسارة مالية، في حال فشل أي من عملاء المجموعة أو المتعاملين أو الأطراف المقابلة في السوق على الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية تجاه المجموعة. تنشأ مخاطر الائتمان بشكل رئيسي من ذمم الأنشطة التمويلية المدينة بين البنوك والتمويلات التجارية وتمويلات الأفراد والتزامات التمويلات الناشئة عن أنشطة التمويلات، ولكن من الممكن أن تنشأ أيضاً عن تحسينات التسهيلات الائتمانية المتاحة، مثل المشتقات الائتمانية (مبادلات التسهيلات الائتمانية المتعثرة) والضمانات المالية وخطاب الاعتماد والموافقة والقبول.

تتعرض المجموعة أيضاً لمخاطر ائتمانية أخرى ناشئة عن استثمارات في الأوراق المالية والتركزات الأخرى الناشئة عن أنشطة التداول الخاصة بها ("التركزات التجارية") بما في ذلك موجودات محفظة المتاجرة في غير حقوق الملكية ومشتقاتها وكذلك أرصدة التسوية مع الأطراف المقابلة في السوق واتفاقيات إعادة الشراء العكسية.

إدارة مخاطر الائتمان
يرتكز نهج المجموعة تجاه إدارة مخاطر الائتمان على أساس الاستقلالية والنزاهة في إدارة المخاطر. يتم ضمان ذلك من خلال هيكل تنظيمي محدد ويحظى بدعم جيد من قبل مختلف لجان المخاطر والمجالس والنظم والسياسات والإجراءات والعمليات التي توفر بنية تحتية قوية للمخاطر وإطار الإدارة.

تركز سياسة الائتمان للمجموعة على السياسات الائتمانية الأساسية وتفاصيلها والإرشادات الخاصة بالسياسات ومعايير التمويل ومتطلبات الرقابة والمتابعة وتحديد التمويلات المشكوك فيها وإدارة المتعاملين ذوي المخاطر المرتفعة وتكوين المخصصات والمبالغ المشطوبة. تم وضع إجراءات قياسية خاصة بالأعمال لغرض معالجة وإدارة المخاطر المتنوعة عبر مختلف قطاعات الأعمال والمنتجات والمحافظ.

يتم قياس أداء المحفظة بشكل منتظم مقابل معايير بيان القدرة على تحمل المخاطر وإخلالاتها في حال اتخاذ أي إجراء من قبل الإدارة العليا للمجموعة.

إدارة مخاطر ائتمان الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات والخدمات المصرفية للأعمال والخدمات المصرفية الخاصة
يتم منح التسهيلات الائتمانية على أساس التقييم المفصل لمخاطر الائتمان للطرف المقابل. ويتناول التقييم من بين أمور أخرى، الغرض من التمويل ومصادر السداد والعوامل الاقتصادية الكلية السائدة والمحتملة واتجاهات القطاع والقدرات الائتمانية للمتعامل ومركز المتعامل في القطاع.

يتم تنفيذ عملية إدارة التسهيلات الائتمانية عن طريق وحدة منفصلة لضمان التنفيذ السليم لجميع الموافقات الائتمانية والتأكد من المستندات والضوابط التحوطية لمواعيد الاستحقاق وانتهاء صلاحيات الحدود الائتمانية والضمانات الإضافية.

تتم إدارة العمليات عن طريق وحدات مستقلة مسؤولة عن إنجاز المعاملات بما يتماشى مع موافقات الائتمان والتوجيهات الأساسية للعمليات.

إدارة مؤشرات الإنذار المبكر لذمم الأنشطة التمويلية المدينة وذمم الأنشطة التمويلية المدينة الخاضعة للرقابة وذمم الأنشطة التمويلية المدينة منخفضة القيمة – لدى المجموعة معالجة محددة بشكل جيد لتحديد مؤشرات الإنذار المبكر لذمم الأنشطة التمويلية المدينة وذمم الأنشطة التمويلية المدينة الخاضعة للرقابة وذمم الأنشطة التمويلية المدينة المتعثرة ويتم التعامل معها على نحو فعال. هنالك سياسات تحكم التصنيف الائتماني لمؤشرات الإنذار المبكر لذمم الأنشطة التمويلية المدينة وذمم الأنشطة التمويلية المدينة الخاضعة للرقابة وذمم الأنشطة التمويلية المدينة المتعثرة. يكون تعليق الربح والاحتياطات وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وتوجيهات الجهات الرقابية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة للمجموعة (تتمة)
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

٣٦ إدارة المخاطر(تتمة)
د) مخاطر الائتمان (تتمة)

إدارة مخاطر الائتمان (تتمة)

إدارة مخاطر ائتمان المتعاملين

إن لدى المجموعة إطار عمل إداري منظم لإدارة مخاطر الخدمات المصرفية للأفراد. يتيح إطار العمل للمجموعة تحديد وتقييم أهمية جميع مخاطر الائتمان التي تواجهها المجموعة، والتي قد يكون لها تأثير سلبي كبير على مركزها المالي.

في محفظة الخدمات المصرفية للأفراد، تكون الخسائر ناتجة عن العجز التام بسبب عدم قدرة أو عدم رغبة المتعامل في الوفاء بالتزاماته فيما يتعلق بمعاملات التمويل.

إن سياسة تكوين المخصصات للمجموعة، التي تتماشى مع المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية وتعليمات الجهات الرقابية تسمح للمجموعة الاعتراف بانخفاض قيمة محافظ الأفراد لديها.

تفويضات قبول معاملات الائتمان

قامت لجنة المجلس للائتمان والاستثمار بمنح تفويض لأعضاء لجنة الإدارة للائتمان ولجنة إدارة الاستثمار ولجنة الائتمان للأفراد وأعضاء من الإدارة العليا لتسهيل وإدارة الأعمال بفاعلية. ومع ذلك تحتفظ لجنة المجلس للائتمان والاستثمار بمطلق الصلاحية للموافقة على معاملات الائتمان بمبالغ كبيرة خارج نطاق صلاحيات لجنة الإدارة للائتمان.

قياس مخاطر الائتمان

يعتبر تقدير مخاطر الائتمان لغرض إدارة المخاطر عملية معقدة وتتطلب استخدام النماذج نظراً لأن التركزات تتنوع تماشياً مع التغيرات في ظروف السوق والتدفقات النقدية المتوقعة ومرور الوقت. إن تقييم مخاطر الائتمان لمحفظة الموجودات تتطلب مزيداً من التقييمات فيما يتعلق بالتعثرات المحتمل حدوثها ونسب الخسارة ذات الصلة. تقوم المجموعة بقياس مخاطر الائتمان باستخدام مدخلات احتمال التعثر ومستوى التعرض عند التعثر والخسارة باحتمال التعثر. وهذا مشابه للنهج المستخدم لغرض قياس خسارة الائتمان المتوقعة بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩.

تصنيف مخاطر الائتمان

تستخدم المجموعة تصنيف مخاطر الائتمان الداخلية التي تعكس تقييمها لاحتمال التعثر من جانب الأطراف المقابلة. تستخدم المجموعة نماذج تقييم داخلية مصممة وفقاً لمختلف فئات الأطراف المقابلة. يتم جمع معلومات محددة حول الملتزم وذمم الأنشطة التمويلية المدينة في وقت تقديم الطلب (مثل الدخل المتاح ومستوى الضمانات الإضافية لتمويلات الأفراد، واعتبارات الإيرادات وحركة القطاع التي قد لا يتم تسجيلها كجزء من مدخلات البيانات الأخرى في النموذج.

تتم معايرة التصنيفات الائتمانية، بحيث تزيد مخاطر التعثر بشكل مضاعف عند كل درجة مخاطر أعلى. على سبيل المثال، يكون الفرق في احتمالات التعثر بين درجة التصنيف ايه ١ وايه ٢ أقل من الفرق في احتمال التعثر بين درجة التقييم ايه ٣ وايه ٤.

فيما يلي الاعتبارات الإضافية لكل نوع من أنواع المحافظ التي لدى المجموعة:

الأفراد:

بالنسبة لتسهيلات الأفراد، يستفيد المصرف من معلومات الاتحاد للمعلومات الائتمانية و/أو النموذج الداخلي للمتعاملين الجدد. بعد إصدار التسهيلات، تتم مراقبة سلوك الدفع للملتزم على أساس دوري لوضع سجل تتبع حول النشاط السلوكي وعوامل أخرى تعكس المخاطر المرتبطة بالمتعاملين.

الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات والخدمات المصرفية للأعمال والخدمات المصرفية الخاصة:

بالنسبة للشركات، يتم تحديد التصنيف على مستوى الملتزم. سوف يقوم مدير العلاقات/ المحفظة بدمج أي مستجدات ذات صلة بالمعلومات الجديدة/تقييم الائتمان في نظام الائتمان على أساس مستمر. بالإضافة إلى ذلك، سيقوم مدير العلاقات أيضاً بتحديث المعلومات حول مدى الجدارة الائتمانية للملتزم في كل عام من خلال مصادر تشمل على سبيل المثال دون حصر البيانات المالية العامة. وهذا سيحدد مستجدات التصنيف الائتماني الداخلي والتعثر المحتمل.

الخزينة:

بالنسبة للأوراق المالية في محفظة الخزينة، يتم استخدام فئات التصنيف الائتماني الخارجية. تتم مراقبة وتحديث هذه التصنيفات المعلنة باستمرار. يتم تحديد التعثر المحتمل المرتبط بكل فئة تصنيف على أساس معدلات التعثر المحققة خلال ١٢ شهراً السابقة، كما يتم نشرها من قبل وكالة التصنيف.

تشتمل طريقة التقييم للمجموعة على ٢٤ مستوى تصنيف للأدوات غير المعرضة للتعثر (من ١ إلى ٢٤) و ٤ فئات افتراضية (٢٥ إلى ٢٨). يتم تعيين مقياس التقييم الداخلي للمجموعة باستخدام التقييمات الخارجية. يحدد المقياس الرئيسي لكل فئة تصنيف نطاقاً محدداً من احتمالات التعثر، والتي تكون مستقرة بمرور الوقت. تتم مراجعة نماذج التقييم لإعادة قياسها بحيث تعكس أحدث التوقعات في ضوء جميع حالات التعثر الملاحظة بشكل فعلي.

قياس خسائر الائتمان المتوقعة

يوضح المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ نموذج 'من ثلاث مراحل' لتحديد الانخفاض في القيمة بناءً على التغيرات في جودة الائتمان منذ الاعتراف الأولي على النحو الموجز أدناه:

- يتم تصنيف الأدوات المالية منخفضة القيمة الائتمانية عند الاعتراف الأولي في المرحلة الأولى ويتم مراقبة مخاطر ائتمانها بشكل مستمر من قبل المجموعة.
- إذا تم تحديد زيادة ملحوظة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي، يتم نقل الأداة المالية إلى 'المرحلة ٢'، ولكن لا يتم اعتبارها على أنها منخفضة القيمة الائتمانية.
- إذا كانت الأداة المالية منخفضة قيمة الائتمان، يتم نقل الأداة المالية إلى المرحلة الثالثة.
- يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة للأدوات المالية في المرحلة ١ بمبلغ يساوي حصة من خسائر الائتمان المتوقعة لمرة واحدة التي تنتج عن حالات التعثر المحتملة خلال الأشهر الاثني عشر المقبلة. فيما يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة للأدوات المالية في المرحلة ٢ و٣ استناداً إلى العمر الافتراضي لها.
- يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة بعد خصم المعلومات ذات النظرة المستقبلية.
- يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة على الموجوات المالية المشتراة أو منخفضة قيمة الائتمان الأصلية استناداً إلى العمر الافتراضي لها.

الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان

تأخذ المجموعة في الحسبان بأن الأداة المالية قد خضعت لزيادة كبيرة في مخاطر الائتمان عند استيفاء واحد أو أكثر من المعايير الكمية أو النوعية أو المصد التالية:

المعايير الكمية:

الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات والخدمات المصرفية للأعمال والخدمات المصرفية الخاصة:

يتم قياس الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان بمقارنة مخاطر التعثر المقدرة عند المنح مع مخاطر التعثر كما في تاريخ إعداد التقرير. بالإضافة إلى تقييم العوامل النوعية والكمية.

الأفراد:

يتم تحديد الحد الأدنى لكل محفظة بناءً على معدلات التعثر التاريخية. يتم أخذ التسهيلات التي تتجاوز الحد الأدنى على أساس الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان.

المعايير النوعية:

تضع المجموعة أيضاً في الاعتبار تقييمها للزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان العديد من العوامل النوعية المختلفة مثل التغيرات العكسية الهامة في الأعمال وتمديد فترة التسهيلات الممنوحة لأجل والتحمل الفعلي أو المتوقع أو إعادة الهيكلة، والمؤشرات المبكرة للتدفقات النقدية ومشاكل السيولة.

المصد:

يتم تطبيق المصد وتعتبر الأداة المالية على أنها تعرضت لزيادة كبيرة في مخاطر الائتمان إذا تخلف الملتزم عن السداد لأكثر من ٣٠ يوماً بسبب دفعاته التعاقدية.
تعتبر لجنة حوكمة المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ بمثابة اللجنة المسؤولة عن الإشراف على المخصصات، وقامت اللجنة بمراجعة عملية الحساب والمنهجية ونتائج المخصصات التي استعرضها المسؤول الرئيسي للمخاطر بالإمارات الإسلامي.
علاوة على ذلك، وافق مجلس الإدارة على عملية المخصصات والمخصصات ذات الصلة على النحو المعروض من قبل المسؤول الرئيسي للمخاطر بالإمارات الإسلامي، وفقا للمادة ٩-١٦ (معايير) لائحة إدارة مخاطر الائتمان والمعايير ذات الصلة، التعميم رقم ٢٠٢٤/٣٣ بتاريخ ٢٠٢٤/٠٧/٢٥.

تعريف التعثر والموجودات منخفضة قيمة الائتمان

تحدد المجموعة أداة مالية ما على أنها في حالة تعثر، بحيث تتماشى كلياً مع تعريف مفهوم الائتمان منخفضة قيمة الائتمان، عندما تستوفي واحداً أو أكثر من المعايير التالية:

الكمية:

تخلف الملتزم عن السداد لأكثر من ٩٠ يوماً بسبب دفعاته التعاقدية.

النوعية:

يستوفي الملتزم حالة عدم احتمال السداد، مما يدل على أن الملتزم يواجه صعوبة مالية كبيرة. وهذه حالات تكون على غرار القدرة على التحمل طويل الأمد وتعثر الملتزم ودخول الملتزم في حالة إفلاس وغير ذلك.

قياس مخاطر الائتمان

المعالجة

تواصل المجموعة مراقبة هذه الأدوات المالية لمدة تجريبية تصل إلى ٢٤ شهراً وفقا لوتيرة السداد للتأكد من تراجع مخاطر التعثر بصورة كافية قبل رفع تصنيف هذا التركز من مرحلة خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر المتوقع (المرحلة ٢) إلى خسائر الائتمان المتوقعة لفترة ١٢ شهراً (المرحلة ١).

تلتزم المجموعة بفترة اختبار لمدة ٤ دفعات كحد أدنى (لسداد الدفعات على أساس ربع سنوي أو لمدة أقل) ولمدة ١٢ شهراً (في الحالات التي يتكرر فيها دفع الأقساط على نحو يزيد عن ربع سنة) بعد إعادة الهيكلة، قبل رفع تصنيف تلك التركزات من المرحلة ٣ إلى ٢.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة للمجموعة (تتمة)
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

٣٦ إدارة المخاطر (تتمة)
د) مخاطر الائتمان (تتمة)
إدارة مخاطر الائتمان (تتمة)

قياس خسائر الائتمان المتوقعة – تفسيرات المدخلات والافتراضات وتقنيات التقدير

يتم تسوية مدخلات خسارة الائتمان المتوقعة واحتمال التعثر ومستوى التركز عند التعثر والخسارة باحتمال التعثر وتتم تسويتها وفق ترجيحات استمرارها (بمعنى أنه لا يتم سداد أو التخلف عن السداد في العام السابق) على أساس سنوي. ويتم احتساب خسائر الائتمان المتوقعة لكل سنة مقبلة بشكل فعال، ومن ثم يتم خصمها وجمعها مجدداً لحين تاريخ إعداد التقرير. يشير معدل الخصم المستخدم في حساب خسائر الائتمان المتوقعة إلى معدل الربح الفعلي الأصلي أو ما يقرب منه.

يتم تحديد التعثر المتوقع على مدى العمر الافتراضي استناداً إلى سجل الاستحقاق، ويتتبع سجل الاستحقاق كيفية نشوء التعثر في المحفظة خلال العمر الافتراضي المتبقي لذمم الأنشطة التمويلية المدينة. يعتمد سجل الاستحقاق على البيانات التاريخية المرصودة.

يتم تحديد مستوى التركز عند التعثر بناءً على سجل الاستحقاق المتوقع والذي يتنوع بحسب نوع المنتج.

- بالنسبة لإطفاء التمويلات والدفعات النهائية للتمويلات، يعتمد هذا على التسديد التعاقدي المستحق على الملتزم على مدى ١٢ شهراً وعلى أساس العمر الافتراضي. يتم تعديل هذا أيضاً لأي دفعات زائدة يتم أداؤها عن طريق الملتزم.
- بالنسبة للمنتجات التمويلية المتجددة، يتم التنبؤ بمستوى التركز عند التعثر عن طريق أخذ الرصيد المسحوب حالياً وإضافة عامل تحويل الائتمان، مما يسمح بوضع افتراضات السحب المتوقع للحدود المتبقية بحلول وقت التعثر.

يتم حساب مدخلات الخسارة باحتمال التعثر على مستوى التسهيلات. تستند هذه إلى خصائص مثل التركز والضمانات ومعايير أخرى تستند إلى قطاع الأعمال. بالإضافة لذلك، تكون الخسارة باحتمال التعثر النهائية مشروطة بتوقعات الاقتصاد الكلي.

يتم أيضًا تضمين معلومات النظرة التطلعية حول الأوضاع الاقتصادية ذات الصلة في تحديد فترة الاثني عشر شهراً والمدة الفعلية لكل من مدخلات احتمالات التعثر ومستوى التركز عند التعثر والخسارة باحتمال التعثر.

إدراج معلومات استشرافية في نموذج خسائر الائتمان المتوقعة

ينطوي تقييم الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان وحساب خسائر الائتمان المتوقعة على معلومات استشرافية. قامت المجموعة بإجراء تحليل تاريخي وتحديد المتغيرات الاقتصادية الرئيسية التي تؤثر على مخاطر الائتمان وخسائر الائتمان المتوقعة لكل محفظة.

تختلف هذه المتغيرات الاقتصادية والأثر المرتبط بها على مدخلات احتمال التعثر ومستوى التركز عند التعثر والخسارة باحتمال التعثر باختلاف الأدوات المالية. كما تم تطبيق تقييم الخبير في هذه العملية. يتم توفير توقعات هذه المتغيرات الاقتصادية ("السيناريو الاقتصادي الأساسي من الأعلى للأسفل ومن الأسفل للأعلى والسناريو المرجح بالمخاطر") عن طريق تحليلات موديز.

يتم تحديد تأثير هذه المتغيرات الاقتصادية على مدخلات احتمال التعثر ومستوى التركز عند التعثر والخسارة باحتمال التعثر من خلال إجراء تحليل إحصائي لفهم أثر التبدلات في هذه المتغيرات التي كانت مدرجة تاريخياً وفق معدلات التعثر ومكونات الخسارة باحتمال التعثر ومستوى التركز عند التعثر.

كما هو الحال مع أي توقعات اقتصادية، فإن التوقعات واحتمالات حدوثها تخضع لدرجة عالية من عدم اليقين الضمني، وبالتالي قد تكون النتائج الفعلية مختلفة بشكل كبير عن تلك المتوقعة.

إدراج معلومات استشرافية في نموذج خسائر الائتمان المتوقعة

ينطوي تقييم الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان وحساب خسائر الائتمان المتوقعة على معلومات استشرافية. قامت المجموعة بإجراء تحليل تاريخي وتحديد المتغيرات الاقتصادية الرئيسية التي تؤثر على مخاطر الائتمان وخسائر الائتمان المتوقعة لكل محفظة.

تختلف هذه المتغيرات الاقتصادية والأثر المرتبط بها على مدخلات احتمال التعثر ومستوى التركز عند التعثر والخسارة باحتمال التعثر باختلاف الأدوات المالية. كما تم تطبيق تقييم الخبير في هذه العملية. يتم توفير توقعات هذه المتغيرات الاقتصادية ("السيناريو الاقتصادي الأساسي من الأعلى للأسفل ومن الأسفل للأعلى والسناريو المرجح بالمخاطر") عن طريق تحليلات موديز.

يتم تحديد تأثير هذه المتغيرات الاقتصادية على مدخلات احتمال التعثر ومستوى التركز عند التعثر والخسارة باحتمال التعثر من خلال إجراء تحليل إحصائي لفهم أثر التبدلات في هذه المتغيرات التي كانت مدرجة تاريخياً وفق معدلات التعثر ومكونات الخسارة باحتمال التعثر ومستوى التركز عند التعثر.

كما هو الحال مع أي توقعات اقتصادية، فإن التوقعات واحتمالات حدوثها تخضع لدرجة عالية من عدم اليقين الضمني، وبالتالي قد تكون النتائج الفعلية مختلفة بشكل كبير عن تلك المتوقعة.

مراقبة مخاطر الائتمان

الخدمات المصرفية للشركات: تتم مراقبة عمليات تمويلات المجموعة بشكل مستمر من خلال نظام يشمل علامات الإنذار المبكر. ويتلو ذلك متابعة العمليات بالحساب وتقدير الضمانات الإضافية واستطلاع السوق ومؤشرات الإنذار المبكر.

يتم تحديد الحسابات ذات مؤشرات الإنذار المبكر استناداً إلى الرقابة والتتبع وعلامات الإنذار المبكر. تتم مراقبة إستراتيجية الحسابات وخطط العمل الخاصة بهما بشكل منتظم وكذلك مناقشتها في اجتماعات لجنة الإنذار المبكر.

بالإضافة لذلك، فيما يتعلق بمدخلات توقعات خسائر الائتمان بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩، تتم مراقبة مخاطر الائتمان والإبلاغ عنها وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ والمتطلبات التنظيمية. تتم مراجعة والموافقة على عمليات ترحيل المرحلة وأي استثناءات لمعايير الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان وغيرها من المسائل المتعلقة بالائتمان وانخفاض القيمة من قبل منتدى الحوكمة للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩.

الخدمات المصرفية للأفراد: يتم تقييم مخاطر محفظة التمويلات للمجموعة بشكل مستمر ومراقبتها على أساس الاستثناءات وتقارير المعلومات الإدارية والعائدات الناتجة عن وحدات الأعمال والائتمان. كما تتم مراقبة مخاطر الائتمان بشكل مستمر مع إعداد تقارير شهرية وربع سنوية رسمية لضمان إطلاع الإدارة العليا على آخر التطورات المستجدة بشأن جودة ائتمان المحفظة فضلًا عن العوامل الخارجية المتغيرة.

إستراتيجية تقليل المخاطر الائتمانية للمجموعة:

تزاول المجموعة عملياتها ضمن حدود التمويلات التي يحددها مجلس الإدارة بما يتماشى مع إرشادات مصرف الإمارات المركزي. هناك إجراءات فاعلة تم وضعها من أجل إدارة الاستثناءات والإحالة إلى الإدارة العليا.

قامت المجموعة بتبني إجراءات لتنويع التركزات في مختلف القطاعات. ويتم تحقيق التنويع من خلال وضع حدود للعملاء والقطاع و حدود جغرافية.

إن تحويل المخاطر في صورة تمويلات مشتركة واتفاقيات المشاركة في المخاطر مع البنوك الأخرى، وعمليات تبادل المعلومات حول حالات التعثر في السداد الائتماني وبيع التمويلات تعتبر جميعها ممارسات مقبولة دولياً وتتبعها المجموعة لتقليل مخاطرها.

إدارة الضمانات الإضافية

تستخدم الضمانات الإضافية والضمانات على نحو فعال كأدوات مخففة من قبل المجموعة. ويتم إجراء رصد مستمر لجودة الضمانات الإضافية وتقييمها. تشمل فئات الضمانات الإضافية الرئيسية كل من الضمانات النقدية/الودائع الثابتة والمخزون والأسهم وضمانات أخرى (للشركات والبنوك والضمانات الشخصية) والممتلكات غير المنقولة والذمم المدينة والذهب والسيارات.

يتم إعادة تقييم الضمانات الإضافية بشكل منتظم وفقا لسياسة الائتمان في المجموعة. كما تجرى تقييمات استثنائية بحسب طبيعة الضمانات الإضافية والظروف الاقتصادية العامة. وهذا يتيح للمجموعة تقدير القيمة السوقية العادلة للضمانات الإضافية وضمان إدارة المخاطر بشكل مناسب. تخضع هياكل الضمان والتعهدات القانونية أيضا إلى مراجعة منتظمة.

يرجى مراجعة الركيزة ٣ للحصول على معلومات إضافية حول إدارة الضمانات الإضافية.

الشطب

يتم شطب الصكوك في الخدمات المصرفية للشركات والخزنية (جزئياً أو كلياً) عندما لا تكون هناك امكانية معقولة لاستردادها. غير ان الموجودات المالية المشطوبة تخضع لنشطة الإنفاذ بغية الامتثال لاجراءات المجموعة في استرداد المبالغ المستحقة.

تصنف التمويلات الاستهلاكية وبطاقات الائتمان المتعثرة على أنها تمويلات مشطوبة بعد مضي ١٨١ يوماً على تاريخ سدادها. تبقى جميع الذمم المدينة مفعلة على نظام إدارة التمويلات للتحصيل وتنفيذ أي استراتيجية قانونية قد تراها المجموعة ملائمة.

د. تحليل الموجودات حسب الأنشطة الاقتصادية:

تقوم المجموعة بمراقبة مخاطر تركزات الائتمان حسب النشاط الاقتصادي للقطاع. فيما يلي تحليل النشاط الاقتصادي:

	٢٠٢٤		٢٠٢٣	
	ذمم أنشطة تمويلية مدينة	**أخرى**	ذمم أنشطة تمويلية مدينة	أخرى
الصناعة	**٢,٦٦١,٣٨٥**	**٧٣١,٨٢٠**	٢,٣٩١,٣١٤	٤٠٠,٠٥٨
الإنشاءات	**٣٨٢,٥٩٣**	**٢٥٩,٦٤٢**	٧٤١,٠٠٥	٣١٧,٢٩١
التجارة	**٥,٧٨٢,٦٥٧**	**–**	٥,٤٦٣,٩٥٧	–
المواصلات والاتصالات	**٦٣٨,٥٣٣**	**١,٣٤٧,٦٩٠**	٦٠٤,٤١٢	١,٢٢٣,١٠١
الخدمات الاستهلاكية والخدمات الأخرى	**٢,١٠٦,٧٦١**	**٨٩٦,١٩١**	١,٩٨٣,٠٤٤	٧٦٨,٢٦٥
حكومي	**١,٤١٨,٢٣٨**	**٤,٨١٦,٥٥٣**	٢٢٥,٦٣٩	٣,١٩١,١٩٨
الشخصية	**٤٧,٢٩١,٣٧٠**	**–**	٣٦,٧٧٢,٤١٠	–
العقارية	**٨,٥٧٨,٦٢٤**	**–**	٤,٥٤٦,٠٩٤	–
المطاعم والفنادق	**٣٨,٧٠٩**	**–**	٩١,٥٦٥	–
إدارة الشركات والمشاريع التجارية	**٤,٦٨٢,٧١٠**	**–**	٣,١٦٠,١٥٥	–
مؤسسات مالية وشركات استثمارية	**٢٨٧,٠٩٣**	**١٥,٣٨٣,٣٦٥**	١,٠٦٤,٠٠٥	١٠,٥١٤,٠٣٩
أخرى	**٤,٥٢١,٠١٣**	**٩٢,٧٤٨**	٣,٢١٦,٠٤١	١٨٤,٢١٧
إجمالي الموجودات	**٧٨,٣٨٩,٦٨٦**	**٢٣,٥٢٨,٠٠٩**	٦٠,٢٥٩,٦٤١	١٦,٥٩٨,١٦٩
ناقصاً الدخل المؤجل	**(٣,٢١٣,٩٦٥)**	**–**	(١,٦٦٠,٧٥٨)	–
ناقصاً خسائر الائتمان المتوقعة	**(٤,٦٩٥,٨٦٦)**	**(٣٥,٩٧٦)**	(٤,٨٥١,١٤٦)	(٣٧,٣٥٣)
	٧٠,٤٧٩,٨٥٥	**٢٣,٤٩٢,٠٣٣**	٥٣,٧٤٧,٧٣٧	١٦,٥٦٠,٨١٦

تشتمل النشاطات الأخرى على المستحق من البنوك والأوراق المالية الاستثمارية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة للمجموعة (تتمة)
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

٣٦ إدارة المخاطر (تتمة)

هـ. تصنيف الأوراق المالية الاستثمارية حسب تصنيفها الخارجي كما يلي:

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

التصنيف	مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة ألف درهم	مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ألف درهم	مصنفة بالتكلفة المطفأة ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
AAA	–	–	٢٣٨,٤٦٣	٢٣٨,٤٦٣
AA- إلى AA+	–	٧٣٠,٣١٩	٢,٢١٩,٤٥٠	٢,٩٤٩,٧٦٩
A- إلى A+	–	٢,٩١٠,٨٣٩	٣,٧٥٤,٦٧٦	٦,٦٦٥,٥١٥
أقل من A-	–	١,٤٥٤,٥٦٦	١,٧٩٠,٦١٨	٣,٢٤٥,١٨٤
غير مصنفة	٦٢,٧٧٥	٢٦٤,٢٠٧	٥١,٤١٥	٣٧٨,٣٩٧
ناقصاً: خسائر الائتمان المتوقعة	–	(٨,٥٤١)	(٥,٢١٤)	(١٣,٧٥٥)
	٦٢,٧٧٥	٥,٣٥١,٣٩٠	٨,٠٤٩,٤٠٨	١٣,٤٦٣,٥٧٣

والتي أصدر منها بواسطة:

	مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة ألف درهم	مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ألف درهم	مصنفة بالتكلفة المطفأة ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
حكومات	–	٤٥٥,٥٢٢	٤,٣٦١,٠٣١	٤,٨١٦,٥٥٣
مشاريع قطاع عام	–	٤,٣٥٠,٥٠٨	٣,٦٩٣,٥٩١	٨,٠٤٤,٠٩٩
قطاع خاص وأخرى	٦٢,٧٧٥	٥٥٣,٩٠١	–	٦١٦,٦٧٦
ناقصاً: خسائر الائتمان المتوقعة	–	(٨,٥٤١)	(٥,٢١٤)	(١٣,٧٥٥)
	٦٢,٧٧٥	٥,٣٥١,٣٩٠	٨,٠٤٩,٤٠٨	١٣,٤٦٣,٥٧٣

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

التصنيف	مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة ألف درهم	أدوات صكوك مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ألف درهم	مصنفة بالتكلفة المطفأة ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
AAA	–	–	٢٣٨,٣٢٨	٢٣٨,٣٢٨
AA- إلى AA+	–	٩٣٤,٧٨٧	٩٣٩,٣٧١	١,٨٧٤,١٥٨
A- إلى A+	–	٢,٨٧٢,٦٤٨	١,٨٩٨,٤٦٩	٤,٧٧١,١١٧
أقل من A-	–	١,٨١١,٠٣٤	١,٣٩٠,١٩٢	٣,٢٠١,٢٢٦
غير مصنفة	٦٤,١٧٢	٢٥٢,٥٧٦	٥١,٤١٥	٣٦٨,١٦٣
ناقصاً: خسائر الائتمان المتوقعة	–	(١٨,٦١٥)	(٤,٧١٥)	(٢٣,٣٣٠)
	٦٤,١٧٢	٥,٨٥٢,٤٣٠	٤,٥١٣,٠٦٠	١٠,٤٢٩,٦٦٢

والتي أصدر منها بواسطة:

	مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة ألف درهم	أدوات صكوك مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ألف درهم	مصنفة بالتكلفة المطفأة ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
حكومات	–	٥٤٠,٨٩٥	٢,٦٥٠,٣٠٣	٣,١٩١,١٩٨
مشاريع قطاع عام	–	٤,٥٩٢,٤٢١	١,٨٦٧,٤٧٢	٦,٤٥٩,٨٩٣
قطاع خاص وأخرى	٦٤,١٧٢	٧٣٧,٧٢٩	–	٨٠١,٩٠١
ناقصاً: خسائر الائتمان المتوقعة	–	(١٨,٦١٥)	(٤,٧١٥)	(٢٣,٣٣٠)
	٦٤,١٧٢	٥,٨٥٢,٤٣٠	٤,٥١٣,٠٦٠	١٠,٤٢٩,٦٦٢

(ز) أقصى تعرض إجمالي للمخاطر

يوضح الجدول التالي أقصى تعرض إجمالي للمخاطر الائتمانية فيما يتعلق بمكونات بيان المركز المالي. يظهر بالجدول إجمالي أقصى تعرض قبل تأثير استخدام التصفية الرئيسية واتفاقيات الضمانات الإضافية.

	٢٠٢٤ ألف درهم	٢٠٢٣ ألف درهم
ودائع لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي	**١٣,٥٠٣,٩٤٦**	١٤,٠٧٨,١٦٠
مستحق من البنوك	**١٠,٠٢٨,٤٦٠**	٦,١٣١,١٥٤
أوراق مالية استثمارية	**١٣,٤٦٣,٥٧٣**	١٠,٤٢٩,٦٦٢
ذمم أنشطة تمويلية مدينة	**٧٠,٤٧٩,٨٥٥**	٥٣,٧٤٧,٧٣٧
القيمة العادلة الموجبة للمشتقات المالية الإسلامية	**١٥٦,٩٤٧**	١٨٤,١٧٣
قبولات المتعاملين	**٧٤٧,٧٩٥**	١,٠٣٦,٥٣٤
موجودات أخرى	**٢٠٠,٥١٨**	١٥١,٢٢٥
إجمالي (أ)	**١٠٨,٥٨١,٠٩٤**	٨٥,٧٥٨,٦٤٥
مطلوبات محتملة	**٩,٢٩٥,٤٨٢**	٧,١٥٢,٧٤٩
التزامات تمويلية غير قابلة للإلغاء	**٢,٣٦٧,٧٨٤**	٢,٧٩٥,٥٢٤
إجمالي (ب)	**١١,٦٦٣,٢٦٦**	٩,٩٤٨,٢٧٣
إجمالي المخاطر الائتمانية (أ + ب)	**١٢٠,٢٤٤,٣٦٠**	٩٥,٧٠٦,٩١٨

(ح) تحليل جودة الائتمان

يوضح الجدول التالي معلومات حول جودة الائتمان للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة. ما لم يتم تحديده بشكل محدد، بالنسبة للموجودات المالية، تمثل المبالغ في الجدول إجمالي المبالغ الدفترية.

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	لمدة ١٢ شهرا خسائر الائتمان المتوقعة ألف درهم	خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر الافتراضي - غير منخفضة القيمة ألف درهم	خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر الافتراضي - منخفضة القيمة ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
ذمم أنشطة تمويلية مدينة				
الرصيد في ١ يناير	**٥٢,٥٤٤,٧١٠**	**٢,٣٧٢,٠٥٥**	**٣,٦٨٢,١١٨**	**٥٨,٥٩٨,٨٨٣**
التحويلات من المرحلة ١	**(٢,١٠١,٠٥٧)**	**١,٩٢٦,٨١٧**	**١٧٤,٢٤٠**	**–**
التحويلات من المرحلة ٢	**١,٠١٩,٠٦٤**	**(١,٨٠٥,٣٦٣)**	**٧٨٦,٢٩٩**	**–**
التحويلات من المرحلة ٣	**١٣,٢٦١**	**٤٢,٢٣١**	**(٥٥,٤٩٢)**	**–**
أصول مالية جديدة، صافي الدفعات المسددة وأخر	**١٧,٥٩٠,٢٣٨**	**٢٧٣,٥٩٠**	**(٣١٢,٤٣٧)**	**١٧,٥٥١,٣٩١**
المبالغ المشطوبة خلال العام	**–**	**–**	**(٩٧٤,٥٥٣)**	**(٩٧٤,٥٥٣)**
إجمالي ذمم أنشطة تمويلية مدينة كما في ٣١ ديسمبر	**٦٩,٠٦٦,٢١٦**	**٢,٨٠٩,٣٣٠**	**٣,٣٠٠,١٧٥**	**٧٥,١٧٥,٧٢١**
خسائر الائتمان المتوقعة	**(١,٢١٩,٣٧٠)**	**(٣٦٥,٠٣٦)**	**(٣,١١١,٤٦٠)**	**(٤,٦٩٥,٨٦٦)**
القيمة الدفترية	**٦٧,٨٤٦,٨٤٦**	**٢,٤٤٤,٢٩٤**	**١٨٨,٧١٥**	**٧٠,٤٧٩,٨٥٥**
حسب وحدات الأعمال				
قطاع الشركات	**٢٦,٨٥٣,٧٨٥**	**١,٢٠٢,٤١٥**	**٢,٦٤٥,٩٠٨**	**٣٠,٧٠٢,١٠٨**
قطاع الأفراد	**٤٢,٢١٢,٤٣١**	**١,٦٠٦,٩١٥**	**٦٥٤,٢٦٧**	**٤٤,٤٧٣,٦١٣**
إجمالي ذمم أنشطة تمويلية مدينة	**٦٩,٠٦٦,٢١٦**	**٢,٨٠٩,٣٣٠**	**٣,٣٠٠,١٧٥**	**٧٥,١٧٥,٧٢١**

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	لمدة ١٢ شهرا خسائر الائتمان المتوقعة ألف درهم	خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر الافتراضي - غير منخفضة القيمة ألف درهم	خسائر الائتمان المتوقعة علي مدى العمر الافتراضي - منخفضة القيمة ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
ذمم أنشطة تمويلية مدينة				
الرصيد في ١ يناير	٤٨,١٢٩,٧١٧	١,٢٥٩,٨٥٦	٣,٦٩٢,٠٧٤	٥٣,٠٨١,٦٤٧
التحويلات من المرحلة ١	(٢,١٧٨,٩٠١)	١,٥٨٨,٠٤٤	٥٩٠,٨٥٧	–
التحويلات من المرحلة ٢	٣١٢,٩٠٠	(٦٥٢,٤١٣)	٣٣٩,٥١٣	–
التحويلات من المرحلة ٣	٣٦٧	١٩,٨٤٦	(٢٠,٢١٣)	–
أصول مالية جديدة، صافي الدفعات المسددة	٦,٢٨٠,٦٢٧	١٥٦,٧٢٢	١٤,١١١	٦,٤٥١,٤٦٠
المبالغ المشطوبة خلال العام	–	–	(٩٣٤,٢٢٤)	(٩٣٤,٢٢٤)
إجمالي ذمم أنشطة تمويلية مدينة كما في ٣١ ديسمبر	٥٢,٥٤٤,٧١٠	٢,٣٧٢,٠٥٥	٣,٦٨٢,١١٨	٥٨,٥٩٨,٨٨٣
خسائر الائتمان المتوقعة	(١,٢٦٤,٩٩٦)	(٢٧٥,٤٦٥)	(٣,٣١١,٣٨٥)	(٤,٨٥١,١٤٦)
القيمة الدفترية	٥١,٢٨٠,٤١٤	٢,٠٩٦,٥٩٠	٣٧٠,٧٣٣	٥٣,٧٤٧,٧٣٧
حسب وحدات الأعمال				
قطاع الشركات	١٨,٧١٣,٧٤٥	٥٠٢,١٩٠	٣,٠٤٩,٠٩٨	٢٢,٢٦٥,٠٣٣
قطاع الأفراد	٣٣,٨٣٠,٩٦٥	١,٨٦٩,٨٦٥	٦٣٣,٠٢٠	٣٦,٣٣٣,٨٥٠
إجمالي ذمم أنشطة تمويلية مدينة	٥٢,٥٤٤,٧١٠	٢,٣٧٢,٠٥٥	٣,٦٨٢,١١٨	٥٨,٥٩٨,٨٨٣

المرحلتان او٢ تقدمان تمويلات مصنفة ضمن الفئات من أ إلى ﻫ، في حين أن المرحلة ٣ و الموجودات التي شهدت انخفاضاً في قيمتها الائتمانية القائمة أو المشتراة هي عبارة عن تمويلات غير عاملة مصنفة ضمن الفئات أ٥ إلى ٥د.

الخدمات المصرفية للشركات - التمويلات المنتجة لا تشمل التعرضات مقابل قائمة مراقبة المتعاملين.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة للمجموعة (تتمة)
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

٣٦ إدارة المخاطر (تتمة)
ط. المبالغ الناشئة عن خسائر الائتمان المتوقعة

ذمم أنشطة تمويلية مدينة	خسائر ائتمان متوقعة لـ ١٢ شهراً ألف درهم	خسائر ائتمان متوقعة لمدى العمر- غير منخفضة القيمة ألف درهم	خسائر ائتمان متوقعة لمدى العمر- منخفضة القيمة ألف درهم	المجموع ألف درهم	خسائر ائتمان متوقعة لـ ١٢ شهراً ألف درهم	خسائر ائتمان متوقعة لمدى العمر- غير منخفضة القيمة ألف درهم	خسائر ائتمان متوقعة لمدى العمر- منخفضة القيمة ألف درهم	المجموع ألف درهم
	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤				٣١ ديسمبر ٢٠٢٣			
الرصيد في ١ يناير	**١,٢٦٤,٢٩٦**	**٢٧٥,٤٦٥**	**٣,٣١١,٣٨٥**	**٤,٨٥١,١٤٦**	٩٥٥,٤٨٢	٢٧٤,٩٢٠	٣,٤٨٢,٢٦٧	٤,٧١٢,٦٦٩
التحويلات من المرحلة ١	**(٩٥,٨٢٨)**	**٦٦,٦٤٦**	**٢٩,١٨٢**	**–**	(٨٧,٧٣٠)	٣٣,٢٥٦	٥٤,٤٧٤	–
التحويلات من المرحلة ٢	**٤٦,٥١٧**	**(٢٦٠,٦٧٦)**	**٢١٤,١٥٩**	**–**	٢٠,٦٠٥	(١٤٢,٠٣٥)	١٢١,٤٣٠	–
التحويلات من المرحلة ٣	**٦,٨٤٥**	**٣,٠٣٦**	**(٩,٨٨١)**	**–**	٣٦٧	٥,٦٦٣	(٦,٠٣٠)	–
مخصصات انخفاض القيمة المكونة خلال السنة	**(٢,٤٦٠)**	**٢٨٠,٥٦٥**	**٨٥٠,٧٥٢**	**١,١٢٨,٨٥٧**	٣٧٥,٥٧٢	١٠٣,٦٦١	١,٠٧٦,٨٣٤	١,٥٥٦,٠٦٧
إعادة قيد / تحصيلات تم إجراؤها خلال السنة	**–**	**–**	**(٢٠٧,٥٣٤)**	**(٢٠٧,٥٣٤)**	–	–	(٤٨٣,٣٦٦)	(٤٨٣,٣٦٦)
المبالغ المشطوبة خلال السنة	**–**	**–**	**(٩٧٤,٥٥٣)**	**(٩٧٤,٥٥٣)**	–	–	(٩٣٤,٢٢٤)	(٩٣٤,٢٢٤)
أخرى*	**–**	**–**	**(١٠٢,٠٥٠)**	**(١٠٢,٠٥٠)**	–	–	–	–
الرصيد الختامي كما في ٣١ ديسمبر	**١,٢١٩,٣٧٠**	**٣٦٥,٠٣٦**	**٣,١١١,٤٦٠**	**٤,٦٩٥,٨٦٦**	١,٢٦٤,٢٩٦	٢٧٥,٤٦٥	٣,٣١١,٣٨٥	٤,٨٥١,١٤٦

المبلغ التعاقدي القائم على ذمم أنشطة تمويلية مدينة التي تم شطبها خلال السنة، والتي لا تزال خاضعة لنشاط الإنفاذ يبلغ ٩٧٥ مليون درهم (٢٠٢٣: ٩٣٤ مليون درهم).

* يمثل هذا خسائر الائتمان المتوقعة مقابل التركزات غير الممولة المحولة إلى التزامات أخرى.

(ي) مخاطر السوق
إن مخاطر السوق هي المخاطر تتجلى في قيمة الأدوات المالية في دفتر المجموعة – مع إدراج بعض الموجودات والمطلوبات المالية الأخرى التي يمكن أن تؤدي إلى خسارة بسبب التغيرات في ظروف السوق المستقبلية.

تتحمل المجموعة مخاطر السوق سعيا لتحقيق أهدافها الاستراتيجية والتجارية.

تسعى المجموعة في الغالب إلى إيجاد فرص في السوق حيث تواجه مخاطر سوقية تندرج ضمن الفئات التالية – والتي تتم إدارتها ومراقبتها بفعالية:
- مخاطر معدل الربح: الخسائر في القيمة بسبب التغيرات في مستوى انحدار وصعود منحنيات العائد وتقلب معدلات الربح والتغيرات في هوامش الائتمان.
- مخاطر أسعار السلع: الخسائر في القيمة بسبب التعرض للتغيرات في الأسعار الفورية والأسعار الآجلة وتقلب أسعار السلع مثل المعادن الثمينة.

يتم فصل مخاطر المجموعة عن مخاطر السوق في السجلات المصرفية والتداول، و يشمل دفتر التداول الأدوات المالية المحتفظ بها بنية التداول والناشئة عن صانع السوق والاستثمار في الأوراق المالية وغيرها من الأدوات المالية المحددة على هذا النحو والتي يتم احتسابها بالقيمة العادلة يوميا، تتضمن السجلات المصرفية الأدوات المالية غير المحتفظ بها بقصد التداول والتي تنشأ عن إدارة مخاطر معدل الربح ومخاطر العملات الأجنبية من أصول ومطلوبات الخدمات المصرفية للأفراد والشركات والمؤسسات للمجموعة، والاستثمارات المالية الأخرى المصنفة إما بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو التكلفة المطفأة.

عملية مراقبة مخاطر السوق وإدارتها
في إطار إدارة المخاطر على مستوى المجموعة، يتم تطبيق عمليات حوكمة واسعة النطاق على الأنشطة التي تنطوي على مخاطر السوق، ويشمل إطار الحوكمة المذكور، ضمن جملة أمور أخرى، ما يلي:
- موافقة لجنة المخاطر للمجلس ولجنة الموجودات والمطلوبات للمجموعة لحدود المخاطر مع اتخاذ إجراءات المراقبة والإبلاغ والحد من التجاوزات شريطة القيام بمراجعة منتظمة وبما يتفق مع نهج المصرف في الامتثال الصارم لقواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية.
- مجموعة شاملة من السياسات والإجراءات والحدود؛ و
- مراقبة مجموعة واسعة من مقاييس المخاطر المناسبة لأنشطة التداول المعنية – مثل القدرة على تحمل المخاطر، وإجمالي وصافي مراكز الاستثمار المفتوحة، والقيمة المعرضة للخطر والحد من الخسائر.

تستخدم المجموعة نماذج قياسية مناسبة ومستقلة لإعادة تقييم وقياس المخاطر لمنتجاتها المالية التقليدية وغير التقليدية وتتلقى معلومات السوق المنتظمة من مزودي بيانات السوق المستقلين من أجل قياس ومراقبة مخاطر السوق.

تتم إدارة مخاطر السوق التي تتعرض لها المجموعة من خلال حدود المخاطر الموضوعة من قبل لجنة الموجودات والمطلوبات والمعتمدة من قبل لجنة المخاطر. تتم مراجعة حدود المخاطر من قبل لجنة الموجودات والمطلوبات بصورة سنوية. تتم مراقبة حدود مخاطر السوق باستمرار وبصورة مستقلة من قبل قسم المخاطر ويتم إبلاغ الاستثناءات – في حال وجودها – إلى الإدارة العليا.

القيمة المعرضة للمخاطر
للإحاطة بالجوانب متعددة الأبعاد لمخاطر السوق بشكل أفضل، فإن معيار مخاطر السوق الرئيسي للمجموعة هو احصائي: 'القيمة المعرضة للمخاطر'، الذي يستخدم لفترات قصيرة من حالة تحمل المخاطر. يتم حساب معايير القيمة المعرضة للمخاطر لفئات الموجودات المحددة المدرجة على أساس يومي، مثل معدل قيمة الأرباح المعرضة للمخاطر وقيمة العملات الأجنبية المعرضة للمخاطر وإجمالي القيمة المعرضة للمخاطر.

١. مخاطر العملات الأجنبية
هي مخاطر تقلب قيمة الأداة المالية نتيجة للتغير في أسعار صرف العملات الأجنبية. إن المجموعة لا تحتفظ بأية مراكز غير مغطاه بالعملات الأجنبية. إن المجموعة غير معرضة بشكل كبير لمخاطر العملات الأجنبية حيث أن غالبية الموجودات والمطلوبات المالية للمجموعة مقوّمة إما بدرهم الإمارات العربية المتحدة أو بعملات دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى المربوطة بالدولار الأميركي.

٢. مخاطر الأسعار
هي مخاطر تقلب القيمة العادلة للتدفقات النقدية المستقبلية للأداة المالية تبعاً لتغيرات أسعار السوق وذلك بصرف النظر عن سبب التغيرات التي قد تنشأ نتيجة عوامل تخص الأداة الاستثمارية نفسها أو الجهة التي أصدرتها أو العوامل التي تؤثر على الأدوات المالية المشابهة في سوق المال. يعرض الجدول التالي مدى التأثير على حقوق الملكية (نتيجة التغير في القيم العادلة لأسعار الأسهم) من تغير محتمل في مؤشرات الأسهم، مع الإبقاء على جميع المعطيات الأخرى ثابتة.

	٢٠٢٤			٢٠٢٣		
	نسبة التغير في مؤشرات السوق ٪	**التأثير على صافي الربح ألف درهم**	**التأثير على بنود الدخل الشامل الأخرى ألف درهم**	نسبة التغير في مؤشرات السوق ٪	التأثير على صافي الربح ألف درهم	التأثير على بنود الدخل الشامل الأخرى ألف درهم
أسهم	**١٠**	**٦,٢٧٨**	**–**	١٠	٦,٤١٧	–
صكوك	**١٠**	**–**	**٥٣٥,١٣٩**	١٠	–	٥٨٥,٢٤٣

ك. المخاطر التشغيلية
المخاطر التشغيلية هي مخاطر الخسائر التي تنجم عن عدم كفاية أو فشل العمليات الداخلية أو الموظفين أو الأنظمة أو نتيجة لحدث خارجي. يشمل هذا التعريف المخاطر القانونية (الموصوفة بأنها التعرض للغرامات والعقوبات والأضرار العقابية الناتجة عن الإجراءات الرقابية، وكذلك التسويات الخاصة) والمخاطر التنظيمية والمخاطر الناشئة عن مبادرات التغيير.

إطار حوكمة المخاطر التشغيلية
تستخدم المجموعة ثلاثة أنماط من نماذج الدفاع لإدارة المخاطر التشغيلية. تشكل وحدات الأعمال والدعم خط الدفاع الأول. وهي المسؤول الرئيسي عن تحديد المخاطر التشغيلية في مجالاتها والتخفيف من وطأة تلك المخاطر وحلها بشكل فوري.

وتقدم وحدة المخاطر التشغيلية باعتبارها خط الدفاع الثاني. أساليب وأدوات متسقة وموحدة لوحدات الأعمال. وتوفر كذلك الدعم لإدارة المخاطر التشغيلية. تراقب وحدة المخاطر التشغيلية بالمجموعة عملية إدارة المخاطر والامتثال لسياسات وإجراءات المخاطر التشغيلية. يجري تحليلًا مستقلًا للتعرض للمخاطر التشغيلية واستراتيجيات البنك للتخفيف من وطأة المخاطر.

تقدم إدارة التدقيق الداخلي باعتبارها الخط الثالث للدفاع، ضمانًا مستقلًا لمجلس الإدارة.

آلية إدارة المخاطر التشغيلية

أنشأت إدارة المخاطر التشغيلية ضمن إدارة المخاطر بهدف وضع إطار وهيكلية الإدارة المنصوص عليها في سياسة المخاطر التشغيلية. تشتمل عملية إدارة المخاطر بشكل أساسي على العناصر التالية،
- تقييم المخاطر
- مراقبة ومراجعة المخاطر
- معالجة المخاطر
- الإبلاغ عن المخاطر

تعمل وحدة الأعمال هذه على تطوير وتنفيذ طرق تحديد وتقييم ومراقبة المخاطر التشغيلية في جميع أنحاء المجموعة وتوفر تقارير منتظمة وشاملة عن المخاطر التشغيلية للإدارة العليا. كما تدعم إدارة المخاطر التشغيلية وحدات الأعمال وغيرها من وحدات الدعم الأخرى لمراقبة وإدارة المخاطر التشغيلية الفردية. علاوة على ذلك، تقدم إدار المخاطر التشغيلية للمجموعة أيضًا تحليلًا وتقارير حول المخاطر التشغيلية إلى لجان الإدارة (لجنة المجلس للمخاطر ولجنة المخاطر للمجموعة ولجنة المخاطر المحلية). وإلى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وفقًا للأنظمة والتوجيهات والتعاميم وتجري تفتيشاً مستقلًا والرقابة على المخاطر والإجراءات المتخذة للتخفيف من وطأة تلك المخاطر.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة للمجموعة (تتمة)
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

٣٦ إدارة المخاطر (تتمة)
ك. المخاطر التشغيلية (تتمة)
إدارة التأمين

تمتلك المجموعة تغطية تأمينية شاملة ومصممة خصيصًا لحماية المجموعة من الخسائر غير المتوقعة وغير المتوقعة. يتم الحصول على غطاء التأمين من شركات التأمين الإسلامي ذات التصنيف العالي في سوق إعادة التأمين الدولي. تتم مراجعة متطلبات التأمين سنوياً وتتماشى التغطية التأمينية مع التغيرات في تعرض المجموعة للمخاطر.

إدارة مكافحة الاحتيال

تشمل مهام مجلس الإدارة والإدارة العمل على بناء خط دفاعي موثوق والحفاظ عليه للحماية من التهديدات الناتجة عن الاحتيال.

تماشياً مع التقنيات المصرفية المتطورة والمشهد الرقمي، أدركت الإدارة الحاجة إلى زيادة التركيز على قدرات مكافحة الاحتيال للمجموعة. وعلى هذا النحو، يستثمر البنك باستمرار في الأنظمة والضوابط المتقدمة لمنع عمليات الاحتيال التي تُرتكب ضد البنك. وقد قام البنك برفع مستوى الرقابة وتعزيز الضوابط الاستقصائية لإدارة مخاطر الاحتيال، والتي تنشأ من التقنيات الجديدة والأساليب المصرفية الجديدة.

لدى المجموعة فريق متخصص في التحقيق ومنع الاحتيال يركز على التحقيق في محاولات الاحتيال ضد البنك ونشر الوعي بالاحتيال بين أصحاب المصلحة وتحديد مخاطر الاحتيال والتخفيف من تداعياتها. يقدم الفريق تقارير مستقلة إلى لجنة المجلس للمخاطر.

لدى المجموعة سياسات وإجراءات معمول بها لضمان الامتثال للتشريعات السائدة والحد من المخاطر، بما في ذلك مخاطر الاحتيال.

الإبلاغ عن الاحتيال والممارسات المشبوهة

تلتزم المجموعة بأعلى معايير الانفتاح والنزاهة والمساءلة في تقديم خدماتها. في حين أن المجموعة قد وضعت مجموعة واسعة من الأنظمة واللوائح والإجراءات وقواعد السلوك والتصرف لبلورة التزاماتها. ومع ذلك، قد تظهر هناك ولسوء الحظ عمليات احتيال و/او سوء تصرف و/أو سوء معاملة.

وتبعاً لذلك، تقدم المجموعة، في إطار سياسة الإبلاغ عن الاحتيال والممارسات المشبوهة، إلى موظفيها منصة مواتية للإبلاغ عن الممارسات المشبوهة. تم وضع هذه السياسة لتشجيع الموظفين على الشعور بالثقة والإبلاغ عن الاحتيال الداخلي والتصرفات المريبة وغيرها من حالات الإخلال عن طريق قنوات محددة في حين أنها تحمي الموظفين من أي تداعيات ذات صلة.

إدارة الأمن السيبراني

يعتبر مصرف الإمارات الإسلامي المعلومات والعمليات والأنظمة والشبكات ذات الصلة من الأصول الهامة والقيمة. يجب حماية هذه الأصول لضمان سريتها وتوافرها وسلامتها في جميع الأوقات.

إن لدى المجموعة إطارًا شاملًا للأمن السيبراني يستند إلى ثلاثة أنواع من النماذج الدفاعية.

يضمن إطار العمل بأن مصرف الإمارات الإسلامي يتمتع بالمرونة في تحمل تهديدات الأمن السيبراني في بيئة رقمية متطورة ومعقدة بشكل متزايد.

إدارة استمرارية الأعمال

وتعرف إدارة استمرارية الأعمال بأنها "عملية إدارة شاملة تحدد التهديدات المحتملة للمؤسسة والآثار التي قد تحدثها هذه التهديدات على عمليات الأعمال التشغيلية. في حال حدوثها. والتي تقدم إطار عمل لبناء مؤسسات مرنة وتمتلك القدرة على الاستجابة الفعالة بما يضمن مصالح مساهميها الرئيسيين وسمعتها وعلامتها التجارية وأنشطتها التي تعود عليها بمنافع قيمة.

ترتكز عملية استمرارية الأعمال في جميع أنحاء المجموعة إلى المعيار الدولي "آيزو٢٢٣٠١" للعام ٢٠١٢ (E). تتولى لجنة المخاطر للمجلس مسؤولية الرقابة ووضع استراتيجية إدارة استمرارية الأعمال. تتولى الإدارة ووحدات الدعم مسؤولية التأكد من تطبيق واختبار خطط استمرارية الأعمال المناسبة لمجالات عملها المعنية. يتم مراقبة فعالية خطط استمرارية الأعمال بشكل مستقل عن طريق إدارة المخاطر التشغيلية للمجموعة.

ل. مخاطر السيولة
تتمثل مخاطر السيولة في عدم قدرة المجموعة لتمويل زيادة في الموجودات أو لسداد الالتزامات حين يستحق موعدها (والتي تعرف بمخاطر التمويل المنتظم) أو بسبب عدم القدرة على تحويل الموجودات إلى نقد بأسعار معقولة (والتي تعرف بمخاطر سيولة السوق) بأسعار معقولة. تنشأ المخاطر عن عدم التطابق في مبالغ وأوقات التدفقات النقدية.

الأهداف وهيكل الحوكمة

يكمن الهدف من إطار إدارة السيولة والتمويل لدى المجموعة في ضمان الوفاء بجميع التزامات التمويل المنظورة (في ظل كل من الظروف المعتادة و المشددة) عند استحقاقها وبأن الانخراط في أسواق التمويل الكبيرة يتم وفق عملية فعالة ومنسقة ومنخفضة التكلفة. تحقيقا لهذه الغاية تحافظ المجموعة على قاعدة تمويل متنوعة تشمل الودائع الرئيسية للمستهلكين والشركات والمؤسسات. ويتعزز ذلك عن طريق توفير تمويل وفرص استثمارية للأسواق الكبيرة تتسم بقدر عال من الموجودات السائلة وتنوع العملات ومواعيد الاستحقاق لتمكين المجموعة من الاستجابة بسرعة وسلاسة لمتطلبات السيولة غير المتوقعة.

السياسات والإجراءات

تشمل إدارة عمليات السيولة والتمويل على وجه التحديد ما يلي:
- توقع التدفقات النقدية من العملات الرئيسية في مختلف الظروف الصعبة والنظر في مستوى الموجودات السائلة الضرورية فيما يتعلق بذلك؛
- تحليل عدم التطابق بين الموجودات والمطلوبات لفترات مختلفة مع التركيز على أقصر أطر زمنية. تستند هذه التقارير حول الفجوات على التدفقات النقدية التعاقدية والإبقاء على الافتراضات الضعيفة للأصول والمطلوبات التي لم يحلّ أجل استحقاقها والطلب المحتمل على السيولة عن طريق الالتزامات غير المسحوبة؛
- مراقبة سيولة الميزانية العمومية ونسبة ذمم الأنشطة التمويلية المدينة إلى الودائع بموجب المتطلبات الداخلية والتنظيمية؛
- الحفاظ على نطاق متنوع من مصادر التمويل مع تسهيلات تمويل احتياطية؛
- إدارة تركزات وسمات استحقاقات التمويلات؛
- الحفاظ على خطط التمويلات؛
- رصد تركزات المودعين لتفادي الاعتماد الزائد على شريحة كبيرة من المودعين الأفراد وضمان توفير قدرات تمويل مرضية؛ و
- الحفاظ على خطط السيولة والتمويل في الحالات الطارئة. تساهم هذه الخطط في تحديد المؤشرات المبكرة للأوضاع الصعبة وتصف الإجراءات التي يتعين اتخاذها في الحالات المعقدة الناجمة الأزمات الطارئة أو غيرها. مع التقليل من الآثار السلبية طويلة المدى التي قد تترتب على الأعمال.

م. تحليل الاستحقاق للموجودات والمطلوبات:
يوضح الجدول التالي ملخصاً لخصائص الاستحقاق لموجودات ومطلوبات المجموعة:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	خلال ٣ شهور ألف درهم	أكثر من ٣ شهور وحتى سنة ألف درهم	أكثر من سنة وحتى ٣ سنوات ألف درهم	أكثر من ٣ سنوات وحتى ٥ سنوات ألف درهم	أكثر من ٥ سنوات و غير محدد ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
الموجودات						
نقد وودائع لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي	١٢,٨٥١,١٧٠	١,٨٢٣,٣٥٧	–	–	–	١٤,٦٧٤,٥٢٧
مستحق من البنوك	٢,٢٢٦,٣٨٦	٢,٨٢٢,٥٥٨	٤,٩٧٩,٥١٦	–	–	١٠,٠٢٨,٤٦٠
أوراق مالية استثمارية	٣٠٥,٢٢٧	١,٢٧٠,٥٠٤	٣,٤٥١,٥٤٧	٥,٦٠٣,٠٦٦	٢,٨٣٣,٢٢٩	١٣,٤٦٣,٥٧٣
ذمم أنشطة تمويلية مدينة	١٧,٢٣٢,٢٢٧	١٠,٩٨٥,٦٣١	١٦,٠٨٢,١٧٦	١٠,٤٣٢,٧٠٧	١٥,٧٤٧,١١٤	٧٠,٤٧٩,٨٥٥
القيمة العادلة الموجبة للمشتقات المالية الإسلامية	٤,٦٣٧	٤,٨٠٨	٥٢,٠٤٦	٦٠,٤٨٠	٣٤,٩٧٦	١٥٦,٩٤٧
عقارات استثمارية	–	–	–	–	١٧٠,٧٩٥	١٧٠,٧٩٥
قبولات المتعاملين	٧٤٧,٧٩٥	–	–	–	–	٧٤٧,٧٩٥
الممتلكات والمعدات	–	–	–	–	٣٢٠,٢٠٧	٣٢٠,٢٠٧
الموجودات الأخرى	٤٢٦,٦٤٤	–	–	–	٦٥٩,٨٧٠	١,٠٨٦,٥١٤
الإجمالي الموجودات	٣٣,٧٩٤,٠٨٦	١٦,٩٠٦,٨٥٨	٢٤,٥٦٥,٢٨٥	١٦,٠٩٦,٢٥٣	١٩,٧٦٦,١٩١	١١١,١٢٨,٦٧٣

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	خلال ٣ شهور ألف درهم	أكثر من ٣ شهور وحتى سنة ألف درهم	أكثر من سنة وحتى ٣ سنوات ألف درهم	أكثر من ٣ سنوات وحتى ٥ سنوات ألف درهم	أكثر من ٥ سنوات و غير محدد ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
المطلوبات						
مستحق للبنوك	٣,٠٣٤,٨٨٧	٨٦٣,٤٧٧	–	–	١,٩٨٥,١٦١	٥,٨٨٣,٥٢٥
ودائع المتعاملين	٦٢,٧٨٣,٨١٢	١٢,٣٠٦,٣٧٤	٦٤٢,٦٨٥	٧١٠,٧٥٥	٣٤١,٣٠٤	٧٦,٧٨٤,٩٣٠
صكوك مستحقة وتمويلات أخرى متوسطة الأجل	–	١,٨٣٦,٠٦٤	٤,٦٧٢,٠٠٧	٢,٧٥٥,٠٥٤	–	٩,٢٦٣,١٢٥
القيمة العادلة السالبة للمشتقات المالية الإسلامية	٤,٣٩٩	٥,٠٥٠	٤١,٣٩٣	٦١,٤٤٢	٣٧,٧٣٦	١٥٠,٠٢٠
قبولات المتعاملين	٧٤٧,٧٩٥	–	–	–	–	٧٤٧,٧٩٥
المطلوبات الأخرى	١,٩٨٢,١٥٦	–	–	–	٢,٠١٦,٨١١	٣,٩٩٨,٩٦٧
إجمالي حقوق الملكية	–	–	–	–	١٤,٣٠٠,٣١١	١٤,٣٠٠,٣١١
إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية	٦٨,٥٥٣,٠٤٩	١٥,٠١٠,٩٦٥	٥,٣٥٦,٠٨٥	٣,٥٢٧,٢٥١	١٨,٦٨١,٣٢٣	١١١,١٢٨,٦٧٣
خارج الميزانية						
خطابات الاعتماد والضمان	٤,٢٣٤,٠٧٢	٢,٦٩٩,٤٩٩	٢,٠٤٢,٨٨٢	٣٠,٣٣٧	٢٥٨,٤٢٧	٩,٢٦٥,٢١٧

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣					
الموجودات	٣١,٢٧٠,٢١٨	١٦,٧٩٤,٠٧١	١٣,١٨٠,٦٥٧	٩,٤٩٦,٨٨٠	٨٧,٨١١,٧٣١
المطلوبات وحقوق الملكية	٥٧,٥٥٧,٣٨٢	٨,٤٢٠,٤٤٨	٥,٥٩٠,٣٣٧	٤١٣,٧٦٠	١٥,٨٢٩,٨٠٤
\خارج الميزانية	٣,٥١٢,٩٩٧	١,٦٥٨,٨٨٠	١,٢٥٣,٩٩٩	٢٨٧,٢٧١	٤٢٨,٨٢١

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة للمجموعة (تتمة)
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

٣٦ إدارة المخاطر (تتمة)

ن. تحليل المطلوبات المالية من خلال المستحقات التعاقدية المتبقية

يوضح الجدول التالي ملخصاً لخصائص الاستحقاق للمطلوبات المالية للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ اعتماداً على التزامات السداد التعاقدية غير المخصومة. و يتم التعامل مع عمليات السداد والتي تخضع للإشعارات كما لو إن هذه الإشعارات أعطيت على الفور. إلا أن، المجموعة تتوقع بان لا يقوم الكثير من المتعاملين بطلب السداد في أول تاريخ للسداد الذي يتطلب من المجموعة السداد فيه ولا يظهر الجدول التالي التدفقات المالية المتوقعة الموضحة من قبل المجموعة في سجل الاحتفاظ بودائع المجموعة.

كما في ديسمبر ٢٠٢٤	القيمة الدفترية ألف درهم	التدفقات الخارجة الإجمالية الإسمية ألف درهم	خلال ٣ شهور ألف درهم	أكثر من ٣ شهور حتى سنة واحدة ألف درهم	أكثر من سنة وحتى ثلاث سنوات ألف درهم	أكثر من ٣ سنوات وحتى ٥ سنوات ألف درهم	أكثر من ٥ سنوات ألف درهم
المطلوبات المالية							
مستحق للبنوك	٥,٨٨٣,٥٢٥	(٥,٩٢٨,٦٥٨)	(٣,٠٥٥,٠٧٥)	(٨٨٨,٤٢٢)	–	–	(١,٩٨٥,١٦١)
ودائع المتعاملين	٧٦,٧٨٤,٩٣٠	(٧٧,٤١١,٥٠٣)	(٦٢,٩٤٧,٣٣٥)	(١٢,٥٥٥,٠٦٤)	(٧٥٩,٤٠٢)	(٨٠٢,١٦٠)	(٣٤٧,٥٤٢)
صكوك مستحقة	٩,٢٦٣,١٢٥	(١٠,٢٦٤,٣٦٧)	(٣٥,٠١٠)	(٢,١١٢,٤٠١)	(٥,١٣٨,٠٠٠)	(٢,٩٧٨,٩٥٦)	–
	٩١,٩٣١,٥٨٠	(٩٣,٦٠٤,٥٢٨)	(٦٦,٠٣٧,٤٢٠)	(١٥,٥٥٥,٨٨٧)	(٥,٨٩٧,٤٠٢)	(٣,٧٨١,١١٦)	(٢,٣٣٢,٧٠٣)
خطابات الاعتماد والضمان	٩,٢٦٥,٢١٧	(٩,٢٦٥,٢١٧)	(٤,٢٣٤,٠٧٢)	(٢,٦٩٩,٤٩٩)	(٢,٠٤٢,٨٨٢)	(٣٠,٣٣٧)	(٢٥٨,٤٢٧)
التزامات تمويلية غير قابلة للإلغاء	٢,٣٦٧,٧٨٤	(٢,٣٦٧,٧٨٤)	(٢,٠٨٦,٨٥١)	(١٠٢,١٨٧)	(١,٩٤٠)	(٦,٠١٤)	(١٧٠,٧٩٢)

كما في ديسمبر ٢٠٢٣	القيمة الدفترية ألف درهم	التدفقات الخارجة الإجمالية الإسمية ألف درهم	خلال ٣ شهور ألف درهم	أكثر من ٣ شهور حتى سنة واحدة ألف درهم	أكثر من سنة وحتى ثلاث سنوات ألف درهم	أكثر من ٣ سنوات وحتى ٥ سنوات ألف درهم	أكثر من ٥ سنوات ألف درهم
المطلوبات المالية							
مستحق للبنوك	٥,٧٩٢,٣٧٥	(٥,٨٢٩,١٦٧)	(٣,٢٦٤,٠١٤)	(٥٦٩,٥٨٦)	–	–	(١,٩٩٥,٥٦٧)
ودائع المتعاملين	٦١,٣١٤,٩١٥	(٦١,٨١٨,٦٦٠)	(٥١,٩٥٦,٣٦٢)	(٨,٠٣٢,٧٥٨)	(٩٦٠,٧٩١)	(٤١٦,٣٢٥)	(٤٥٢,٤٢٤)
صكوك مستحقة	٤,٦٧٢,٥٠٠	(٤,٩٥٠,١٧٨)	(٣٠,٩٠٩)	(٩٣,٤٠٨)	(٤,٨٢٥,٨٦١)	–	–
	٧١,٧٧٩,٧٩٠	(٧٢,٥٩٨,٠٠٥)	(٥٥,٢٥١,٢٨٥)	(٨,٦٩٥,٧٥٢)	(٥,٧٨٦,٦٥٢)	(٤١٦,٣٢٥)	(٢,٤٤٧,٩٩١)
خطابات الاعتماد والضمان	٧,١٤١,٩٦٨	(٧,١٤١,٩٦٨)	(٣,٥١٢,٩٩٧)	(١,٦٥٨,٨٨٠)	(١,٢٥٣,٩٩٩)	(٢٨٧,٢٧١)	(٤٢٨,٨٢١)
التزامات تمويلية غير قابلة للإلغاء	٢,٧٩٥,٥٢٤	(٢,٧٩٥,٥٢٤)	(٧٢٢,٣٨٣)	(٢,٠٥٥,٧٥٩)	–	–	(١٧,٣٨٢)

س. مخاطر معدل الربح في السجلات المصرفية

يتم تعريف مخاطر معدل الربح في السجلات المصرفية على أنه تعرض المنتجات لغير المتاجرة المقدمة من قبل المجموعة إلى معدلات الربح. تشمل المنتجات لغير المتاجرة كافة مراكز السجلات المصرفية الناتجة عن معدلات الربح للموجودات والمطلوبات المصرفية للمستهلكين والموجودات والمطلوبات التجارية للمجموعة والاستثمارات المالية التي يتم تخصيصها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الآخر وبالتكلفة المطفأة. تنشأ مخاطر معدل الربح في السجلات المصرفية أساسا من عدم التطابق بين الإيرادات وتكاليف تمويلها، وذلك نتيجة للتغيرات في معدلات الربح.

من أجل إدارة هذه المخاطر على نحو فعال، يتم تحويل مخاطر معدل الربح في السجلات المصرفية المتعلقة بالمنتجات لغير المتاجرة إلى الخزينة تحت إشراف لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات للمجموعة بموجب نظام تسعير تحويل الأموال. يكون مطلوباً من لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات للمجموعة إجراء رصد منتظم لمراكز مخاطر معدل الربح هذه لضمان توافقها مع حدود مخاطر أسعار الربح.

لقياس مخاطر معدلات الربح الإجمالية في السجلات المصرفية، تطبق المجموعة اختبارات الضغط من خلال محاكاة التحركات الموازية لنطاق من ٥٠ نقطة أساس إلى ٢٠٠ نقطة أساس إلى منحنى/منحنيات العائد والتناظر وتأثيرها على صافي الدخل من المنتجات التمويلية والاستثمارية.

	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤		كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	
ألف درهم	المبلغ	الاختلاف	المبلغ	الاختلاف
المعدلات أعلى بـ ٢٠٠ نقطة أساس	٤,٢٣٥,٥٩٧	٣٧٠,٠١١	٣,٦٦٩,١٥٥	٤٢٢,٨٧٨
حالة الأساس	٣,٨٦٥,٥٨٦	–	٣,٢٤٦,٢٧٨	–
المعدلات أقل بـ ٢٠٠ نقطة أساس	٣,١٥٣,٦٧٩	(٧١١,٩٠٧)	٢,٥٧١,٠٠٠	(٦٧٥,٢٧٨)

تستند حساسيات معدل الربح المبينة في الجدول أعلاه إلى سيناريوهات مبسطة، أي أن التوقعات أعلاه تفترض أن معدلات الربح لجميع الاستحقاقات تتغير بنفس المقدار، وبالتالي لا تعكس التأثير المحتمل على صافي الدخل من الربح نتيجة لتغير بعض المعدلات. بينما تبقى معدلات أخرى دون تغيير. تساهم تلك التوقعات أيضاً في التوصل إلى افتراضات أخرى مبسطة. بما في ذلك إدارة جميع تلك المراكز حتى موعد الاستحقاق وهذا التأثير لا يشمل الإجراءات التي سيتم اتخاذها في الخزينة أو في وحدات الأعمال لتقليل آثار مخاطر معدلات الفائدة. وعملياً، تسعى الخزينة وعلى نحو استباقي إلى تغيير خصائص مخاطر معدلات الفائدة للحد من الخسائر وتحقيق أقصى استفادة من صافي الإيرادات.

ع. تحليل إعادة تسعير معدل الربح*

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	أقل من شهر ألف درهم	أكثر من شهر وحتى ٣ أشهر ألف درهم	أكثر من ٣ أشهر و حتى ٦ أشهر ألف درهم	أكثر من ٦ أشهر وحتى سنة ألف درهم	أكثر من سنة ألف درهم	لا يحمل معدل ربح ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
الموجودات							
نقد وودائع لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي	–	٣,٤٢٣,١٨٨	١,٥٢١,٤١٥	٣٠١,٩٣٨	–	٩,٤٢٧,٩٨٦	١٤,٦٧٤,٥٢٧
مستحق من البنوك	٣,٨٥١,٣١٨	٤,٢٢٤,٢٧٩	٦٨٩,٠٦٩	١,٠٧٣,٤٩٢	–	١٩٠,٣٠٢	١٠,٠٢٨,٤٦٠
أوراق مالية استثمارية	١٧٨,٥٤٦	١٢٦,٧٩٧	٥٠٩,٠٣٠	٧٦١,٤٧٤	١١,٨٢٤,٩٥١	٦٢,٧٧٥	١٣,٤٦٣,٥٧٣
ذمم أنشطة تمويلية مدينة	٢٢,٨٠٢,١٨٧	٢٧,٧٨٤,٢١٠	٤,٠٥٧,٩٠٠	٤,٥١٠,١١٩	١١,٣٢٥,٤٣٩	–	٧٠,٤٧٩,٨٥٥
القيمة العادلة الموجبة للمشتقات الإسلامية	–	–	–	–	–	١٥٦,٩٤٧	١٥٦,٩٤٧
عقارات استثمارية	–	–	–	–	–	١٧٠,٧٩٥	١٧٠,٧٩٥
قبولات المتعاملين	–	–	–	–	–	٧٤٧,٧٩٥	٧٤٧,٧٩٥
ممتلكات ومعدات	–	–	–	–	–	٣٢٠,٢٠٧	٣٢٠,٢٠٧
الموجودات الأخرى	–	–	–	–	–	١,٠٨٦,٥١٤	١,٠٨٦,٥١٤
إجمالي الموجودات	٢٦,٨٣٢,٠٥١	٣٥,٥٥٨,٤٧٤	٦,٧٧٧,٤١٤	٦,٦٤٧,٠٢٣	٢٣,١٥٠,٣٩٠	١٢,١٦٣,٣٢١	١١١,١٢٨,٦٧٣

* تمثل الحالة عندما يتم إعادة تسعير معدل الربح لكل فئة من الموجودات والمطلوبات.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	أقل من شهر ألف درهم	أكثر من شهر وحتى ٣ أشهر ألف درهم	أكثر من ٣ أشهر و حتى ٦ أشهر ألف درهم	أكثر من ٦ أشهر وحتى سنة ألف درهم	أكثر من سنة ألف درهم	لا يحمل معدل ربح ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
المطلوبات وحقوق الملكية							
مستحق للبنوك	٩٠٢,٨٩٦	١,٨٥٣,٤٦٩	–	٨٦٣,٤٧٧	–	٢,٢٦٣,٦٨٣	٥,٨٨٣,٥٢٥
ودائع المتعاملين	٢٣,٨٧١,٨٣٢	٤,٩٨٠,٧٨٧	٦,٥٧٦,١٠٣	٥,٩٤٦,٧٧١	٢٠١,٠٥٠	٣٥,٢٠٨,٣٨٧	٧٦,٧٨٤,٩٣٠
صكوك مستحقة وتمويلات أخرى متوسطة الأجل	–	١,٨٣٦,٢٥٠	–	١,٨٣٦,٠٦٤	٥,٥٩٠,٨١١	–	٩,٢٦٣,١٢٥
القيمة العادلة السالبة للمشتقات الإسلامية	–	–	–	–	–	١٥٠,٠٢٠	١٥٠,٠٢٠
قبولات المتعاملين	–	–	–	–	–	٧٤٧,٧٩٥	٧٤٧,٧٩٥
المطلوبات الأخرى	–	–	–	–	–	٣,٩٩٨,٩٦٧	٣,٩٩٨,٩٦٧
إجمالي حقوق الملكية	–	–	–	–	–	١٤,٣٠٠,٣١١	١٤,٣٠٠,٣١١
إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية	٢٤,٧٧٤,٧٢٨	٨,٦٧٠,٥٠٦	٦,٥٧٦,١٠٣	٨,٦٤٦,٣١٢	٥,٧٩١,٨٦١	٥٦,٦٦٩,١٦٣	١١١,١٢٨,٦٧٣
الفجوة داخل بنود الميزانية	٢,٠٥٧,٣٢٣	٢٦,٨٨٧,٩٦٨	٢٠١,٣١١	(١,٩٩٩,٢٨٩)	١٧,٣٥٨,٥٢٩	(٤٤,٥٠٥,٨٤٢)	–
فجوة حساسية معدل الربح – ٢٠٢٤	٢,٠٥٧,٣٢٣	٢٦,٨٨٧,٩٦٨	٢٠١,٣١١	(١,٩٩٩,٢٨٩)	١٧,٣٥٨,٥٢٩	(٤٤,٥٠٥,٨٤٢)	–
فجوة حساسية معدل الربح التراكمية – ٢٠٢٤	٢,٠٥٧,٣٢٣	٢٨,٩٤٥,٢٩١	٢٩,١٤٦,٦٠٢	٢٧,١٤٧,٣١٣	٤٤,٥٠٥,٨٤٢	–	–
فجوة حساسية معدل الربح							
التراكمية – ٢٠٢٣	(٦٢١,٩٦٣)	٢٤,٨٣٦,٠٦٦	٢٦,٣١٧,٦٧٠	٢٦,٥٨٣,٥١٥	٣٨,٢٥٤,٨٦٧	–	–

* تمثل الحالة عندما يتم إعادة تسعير معدل الربح لكل فئة من الموجودات والمطلوبات.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة للمجموعة (تتمة)
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

٣٦ إدارة المخاطر (تتمة)

ف. مخاطر السمعة

مخاطر السمعة هي مخاطر الإضرار بسمعة المجموعة نتيجة لأي حدث ينشأ عن الدعاية السلبية حول ممارسات أعمالها أو سلوكها أو وضعها المالي، وقد تؤثر هذه الدعاية السلبية على ثقة الجمهور أو أصحاب المصلحة في المجموعة مما يؤدي إلى انخفاض قاعدة المتعاملين أو إيرادات الأعمال أو السيولة أو مركز رأس المال، و قد تنشأ مخاطر السمعة أيضا نتيجة لرأي أصحاب المصلحة السلبي، وقد يكون هذا نتيجة لأي حدث أو سلوك أو فعل أو تقاعس، سواء من قبل المجموعة نفسها أو موظفينا أو من نرتبط بهم.

قد تنشأ مخاطر الإضرار بالسمعة عادة نتيجة تأثير ثانوي أو نتيجة لمخاطر أخرى مترابطة، كما هو محدد في إطار إدارة مخاطر المجموعة كذلك في فئات المخاطر الإضافية هذه عند تقييم مخاطر السمعة وقياسها.

تم تحديد سياسة مخاطر السمعة للمجموعة لضمان قيام جميع الوحدات التنظيمية بتحديد وقياس وإدارة ومراقبة مخاطر السمعة التي تنشأ عن العمليات المستمرة للمجموعة أثناء معاملاتها مع المتعاملين، وإعداد منتجات ممارسات الأعمال جديدة، والأطراف المقابلة وشكاوى المتعاملين ومطالباتهم والرعاية والعلاقات الإعلامية. كما تم دمج حوكمة إدارة مخاطر السمعة في المجموعة في إطار إدارة المخاطر الأوسع للمجموعة.

ص. عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال واختبار الأوضاع الضاغطة

يعد اختبار الأوضاع الضاغطة جزءًا لا يتجزأ من عملية إدارة المخاطر للمجموعة. يتضمن الاختبار تحليل السيناريو ويتم إجراؤه بانتظام. كما يتم إجراء عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال واختبار الأوضاع الضاغطة، على وجه الخصوص، (عملية على مستوى المجموعة تشمل أنواع المخاطر) سنويًا. وبالإضافة لذلك، يتم إجراء اختبارات ضغط إضافية استجابة لظروف الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي أو على مستوى المحفظة والفروع / الشركات التابعة. يتم توثيق كل اختبار إجهاد ومناقشة النتائج على مستوى اللجنة التنفيذية والموافقة عليها من قبل لجنة المخاطر للمجموعة ولجنة المجلس للمجموعة.

يقدم اختبار الأوضاع الضاغطة تنبيهات إلى الإدارة العليا حول احتمال تعرض المجموعة لأحداث سلبية استثنائية ولكن معقولة. وعلى هذا النحو، يتيح لنا اختبار الأوضاع الضاغطة تقييم كفاية رأس المال وتحديد قطاعات المحفظة التي يحتمل أن تكون محفوفة بالمخاطر وكذلك المخاطر المنهجية الكامنة. وهذا يتيح لنا فيما بعد وضع خطط الطوارئ المناسبة واستراتيجيات الخروج وإجراءات التخفيف مسبقًا.

ق. المخاطر النموذجية

المخاطر النموذجية هي مخاطر العواقب السلبية المحتملة الناشئة عن القرارات المتخذة بناء على نتائج وتقارير نموذجية غير صحيحة أو بساء استخدامها، نظرا لأن المجموعة لديها نهج قوي للحوكمة والإدارة النموذجية، كما يتم فهم وإدارة الخسائر المحتملة بشكل جيد والتي تنشأ عن مخرجات النماذج الداخلية بسبب الأخطاء في تطوير أو تنفيذ أو استخدام هذه النماذج.

تشرف وحدة إدارة النماذج المتخصصة داخل المجموعة على التحقق من صحة النماذج واستخدامها لأغراض إعداد التقارير التنظيمية و/ أو المالية، مسترشدة بإطار الحوكمة والإدارة النموذجي للمجموعة، وهذا يضمن أن النماذج تتبع نهجا قويا للتحقق من صحتها قبل الاستخدام، ويتم تنفيذ عملية حوكمة النماذج عبر دورة سريان النموذج، وتتم إدارة نماذج الفئة او٢ من خلال نظام جرد نموذجي مركزي لتتبع وإدارة استخدامها، وتحدد معايير المصادقة على نموذج المجموعة الحد الأدنى من المتطلبات التي يجب أن تفي بها النماذج قبل استخدامها.

ر. المخاطر التنظيمية والرقابية

المخاطر التنظيمية والرقابية هي مخاطر الخسائر الناتجة عن تدهور السمعة و/أو الخسائر المالية نتيجة لعدم التقيد بالقوانين المطبقة أو الأنظمة أو العقوبات المفروضة.

إن لدى المجموعة إدارة امتثال مستقلة مدعومة بالصلاحيات والتفويضات اللازمة لفرض القيود ومراقبتها على نطاق المجموعة. وهذا يشمل الامتثال للقوانين والأنظمة السارية المحلية ذات الصلة بالإضافة إلى تلك الصادرة عن مراكز المقاصة بالدولار الأمريكي/اليورو.

تشمل سياسات الامتثال مجالات رئيسية من ضمنها العقوبات ومكافحة غسيل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وقانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية ومعايير إعداد التقارير المعتمدة والمطبقة على مستوى المجموعة، كما يتم إضافة المزيد من المجالات إليها بحسب الضرورة، وذلك لمعالجة أي متطلبات محلية فريدة أخرى. تحظى السياسات بدعم أنظمة التفتيش والرقابة المؤتمتة وفريق تحقيقات متخصص للمساعدة في الامتثال لمتطلبات العقوبات ومكافحة غسيل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وقانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية. كما يتم إجراء الرقابة على الامتثال على نحو مستقل للتأكد من فاعلية وجدوى الضوابط. ويتم توفير التدريب الإلزامي لكافة الموظفين الجدد وعلى نحو مستمر لاحقاً وذلك لضمان تحقيق الامتثال الكلي بجميع المتطلبات الرئيسية.

مخاطر عدم الامتثال للشريعة

إن عدم الامتثال لقرارات لجنة الرقابة الشرعية الداخلية والفتاوى أثناء اتخاذ القرارات الإدارية أو المنتجات أو تنفيذ عقود المنتجات المالية، قد يتسبب في حدوث مخاطر على السمعة بالنسبة للمجموعة.

لدى المجموعة إدارة رقابة شرعية داخلية دائمة لتقييم جميع الحلول الحالية والمقترحة قبل تقديمها إلى لجنة الرقابة الشرعية الداخلية للموافقة عليها وإجراء تدقيق شرعي دوري لضمان الامتثال لمبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية.

بناءً على إلى معيار الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية الصادر عن الهيئة العليا الشرعية لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي ("الهيئة العليا الشرعية") بتاريخ ٢١ أبريل ٢٠٢٠ ("المعيار")، يتحمل مجلس إدارة المصرف ("مجلس الإدارة") المسؤولية الكاملة لضمان امتثال المصرف لمبادئ الشريعة الإسلامية. وتعد لجنة الرقابة الشرعية الداخلية هي السلطة الأعلى للنظر في الأمور من منظور الحوكمة الشرعية.

يفترض أن يكون مجلس الإدارة على علم تام بمخاطر عدم الامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية وتأثيرها المحتمل على المصرف. وتتحمل لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة مسؤولية الإشراف على إدارة مخاطر عدم الامتثال للشريعة الإسلامية ومراقبتها، كما تعمل على وضع الضوابط المناسبة بالتشاور مع لجنة الرقابة الشرعية الداخلية وبالتنسيق مع إدارة الرقابة الشرعية الداخلية التابعة للمصرف. علاوة على ذلك، تضمن لجنة المخاطر للمجلس وتوفر نظام معلومات فعّال يتيح للمصرف قياس مخاطر عدم الامتثال الشرعي وتقييمها والإبلاغ عنها، مع تقديم التقارير بشكل دقيق وفي الوقت المناسب إلى مجلس الإدارة والإدارة العليا بطريقة تسهل الفهم والاستخدام.

ويطبق المصرف نظام رقابة شرعية داخلية فعّالًا يعتمد على منهج خطوط الدفاع الثلاثة المستقلة:

- خط الدفاع الأول: يتمثل في خطوط الأعمال، حيث يجب وضع سياسات وإجراءات ولوائح وضوابط واضحة تعتمدها لجنة الرقابة الشرعية الداخلية التابعة للمصرف لضمان تنفيذ الأعمال بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية في جميع الأوقات.
- خط الدفاع الثاني: يتمثل في إدارة الرقابة الشرعية الداخلية، التي تتولى، من جملة أمور أخرى، مسؤوليات الامتثال الشرعي والرقابة الشرعية.
- خط الدفاع الثالث: يتمثل في إدارة التدقيق الشرعي الداخلي، التي تضطلع بمهام التدقيق الشرعي للمصرف، مع تقديم تقاريرها مباشرة إلى لجنة الرقابة الشرعية الداخلية.

ش. مخاطر الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية

إن المشهد العالمي سريع التغير، والذي يتسم بتحديات مثل تغير المناخ، والتوقعات دائمة التغير لأصحاب المصلحة لدينا، فضلًا عن التطور المستمر للمعايير الدولية، لا سيما في مجالات المحاسبة المستدامة والتدقيق والأخلاقيات، يتطلب اتباع نهج استباقي تجاه الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية. تواصل المجموعة تطوير نهجها تجاه الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية بما يتماشى مع المعايير المتطورة على المستويين الإقليمي والعالمي.

المخاطر المتعلقة بالمناخ

تتعلق المخاطر المناخية بالآثار المالية وغير المالية التي قد تنشأ نتيجة لتغير المناخ. هناك فئتان من المخاطر المناخية: المخاطر المادية، نتيجة التغيرات في العوامل البيئية التي تحركها الأحداث (الشديدة) أو التحولات طويلة الأجل (المزمنة) وقد تختلف في شدتها وتواترها عبر سيناريوهات مختلفة، والمخاطر الانتقالية، التي تنشأ من التحول إلى اقتصاد منخفض الكربون. وتعد إدارة مخاطر المناخ أمرا بالغ الأهمية في السعي لتحقيق النمو المستدام والانتقال نحو اقتصاد منخفض الكربون ويمكن أن تؤثر المخاطر المادية والمخاطر الانتقالية على الأسر والشركات والاقتصاد الكلي الأوسع وتتجلى ضمن المخاطر الرئيسية للمجموعة بطرق شتى.

تعتبر المجموعة المخاطر المناخية جزءاً من المخاطر البيئية والاجتماعية الأوسع نطاقاً. كما تم دمج استراتيجيتنا بشأن مخاطر المناخ في إطار إدارة المخاطر للمجموعة وتسترشد طريقها من نهج خطوط الدفاع الثلاثة.

يتحمل مجلس إدارة المجموعة المسؤولية النهائية عن جميع الجوانب ذات الصلة بالمخاطر المتعلقة بالمناخ. يشارك مجلس الإدارة بنشاط في تشكيل إستراتيجية الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية الخاصة بنا ويتم إطلاعه بانتظام على التقدم المحقق لهذه الإستراتيجية من قبل اللجنة التنفيذية.

تأثير مخاطر المناخ على الأحكام والتقديرات المحاسبية

وتقوم المجموعة حاليا بتقييم الآثار المالية ذات الصلة بمخاطر الائتمان المرتبطة بالمناخ. وباستخدام نتائج التحليل المستمر، تعتزم المجموعة تسليط الضوء على المخاطر والفرص التي لها آثار فورية ومتوقعة على المركز المالي والأداء والتخطيط وكذلك التدفقات النقدية والإفصاح عن الإجراءات المتخذة لإدارة هذه المخاطر والفرص.

في ٣١ ديسمبر٢٠٢٤، قامت المجموعة بجمع صكوك مستحقة الدفع بقيمة ٢,٧٥٤ مليون درهما إماراتيا من خلال التمويل المستدام والأخضر في أسواق رأس المال.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة للمجموعة (تتمة)
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

٣٦ إدارة المخاطر (تتمة)

ت. إطار إدارة وإجراءات المخاطر في كيانات المجموعة

عند وضع سياسات وإجراءات إدارة المخاطر على مستوى كيانات المجموعة، يتم الأخذ في الاعتبار التوافق مع بيئة الأنظمة والتشريعات المحددة للكيانات.

ث. دور وحدة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر الكلية

تعتبر إدارة التدقيق الداخلي لمجموعة بنك الإمارات دبي الوطني بمثابة وحدة التقييم المستقلة المنشأة من قبل مجلس الإدارة لغرض دراسة وتقييم أنشطة مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني بما في ذلك كافة جوانب إدارة مخاطر المجموعة. تعتبر الإدارة مستقلة من الناحية التنظيمية عن جميع الإدارات الأخرى في البنك. يرأس الإدارة رئيس التدقيق للمجموعة، وهو مسؤول أمام مجلس الإدارة من خلال لجنة المجلس للتدقيق.

تكمن الأهداف الرئيسية لإدارة التدقيق الداخلي للمجموعة في تقديم ضمانات موثوقة حول المخاطر التي تتعرض لها وحدات الأعمال في المجموعة وتقييم مدى كفاءة وفعالية الضوابط المالية / التشغيلية وبيئة حوكمة الشركات، وتقييم مدى حساب الموجودات وحمايتها من الخسائر وإجراء متابعة للأنشطة بهدف تقييم والإبلاغ عن الطريقة التي اتبعتها الإدارة لمعالجة المخاطر والامتثال لخطط العمل المتفق عليها سابقاً.

تتحقق مهمة الإدارة من خلال خطة تدقيق سنوية قائمة على المخاطر وموافق عليها من قبل لجنة المجلس للتدقيق. يتم إعداد تقرير رسمي في نهاية كل ربع سنوي بحيث يتضمن ملخصاً حول نشاط التدقيق الذي تم استكماله خلال الفترة بالإضافة إلى معلومات حول مستجدات حالة المسائل المذكورة مسبقاً في التقرير المرفوع إلى لجنة المجلس للتدقيق.

تقوم لجنة المجلس للتدقيق بمراجعة واعتماد خطط وموارد التدقيق الداخلي للمجموعة، وتقييم فعالية إدارة التدقيق الداخلي. يقوم المستشارون الخارجيون أيضاً بإجراء تقييم دوري للإدارة.

٣٧ إجراءات قانونية

التقاضي هو إجراء شائع في مجال الخدمات المصرفية بسبب طبيعة الأعمال التي تتم ممارستها. والمجموعة طرف في الإجراءات القانونية والأمور التنظيمية الناشئة عن عملياتها التجارية العادية. إن لدى المجموعة ضوابط وسياسات مناسبة لإدارة المطالبات القانونية. يتم تحديد الاعتراف بالمخصصات وفقًا للسياسات المحاسبية المبيّنة في الإيضاح ٦. في حين أن نتائج الإجراءات القانونية والمسائل التنظيمية غير مؤكدة بطبيعتها، تعتقد الإدارة أنه بناءً على المعلومات المتاحة لها، تم وضع المخصصات المناسبة فيما يتعلق بهذه الأمور كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤. لا يشكل أي مخصص معترف به إقرارًا بارتكاب مخالفة أو مسؤولية قانونية. بناءً على المعلومات المتاحة، لا يتوقع أن ينشأ أي تأثير سلبي جوهري على المركز المالي للمجموعة من المطالبات القانونية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ بخلاف الحد المذكور سابقاً.

٣٨ المساهمات الاجتماعية

بلغت الأرباح المحظورة بموجب أحكام الشريعة الإسلامية لعام ٢٠٢٤ مبلغاً وقدره ٤,٧ مليون درهم (٢٠٢٣: ٩,٦ مليون درهم)، وبلغت المساهمات الاجتماعية (بما في ذلك التبرعات والأعمال الخيرية) المقدمة خلال العام ٣٧,٠ مليون درهماً (٢٠٢٣: ٥٠,٥ مليون درهم).

٣٩ المبالغ المقارنة

تم إعادة تصنيف بعض أرقام المقارنة للسنة السابقة حيثما كان ذلك ضروريا لتتوافق مع العرض المطبق في السنة الحالية.

مصرف الإمارات الإسلامي (ش.م.ع)
الطابق الثالث، مبنى ١٦ ،
مدينة دبي الطبية، دبي
صندوق البريد ٦٥٦٤ ، دبي
الإمارات العربية المتحدة

emiratesislamic.ae

مصرف الإمارات الإسلامي (ش.م.ع) مرخص من قبل مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي